غازي الصوراني

مقالات ودراسات ومحاضرات...

في الفكر والسياسة والاقتصاد والمجتمع

المجلد السابع
لعام 2015

يناير 2016

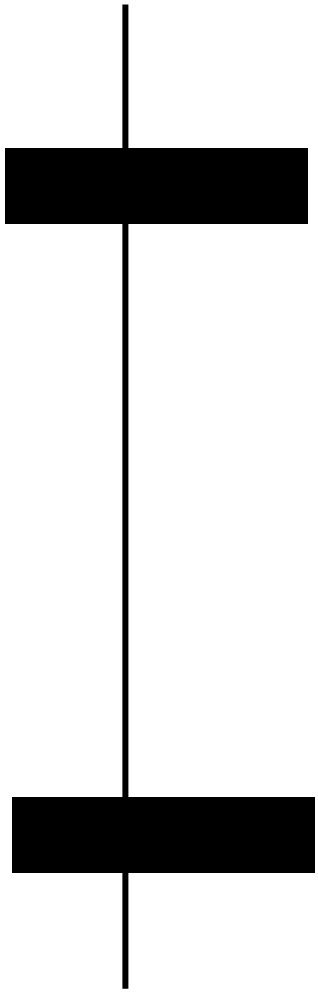

اسم الكاتب : غازي الصوراني

المجلد السابع: لعام 2015

إخـراج : نضال نبيل أبو مايلة

المحتويات

عن ضرورة التأسيس لكتلة تاريخية للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن..... 4
الحكيم وتحديات اللحظة الراهنة..... 10
الثورة الوطنية الديمقراطية.. مفهوم حضوره رهن أداته وجماهيره..... 13
قراءة في المكانة والدور لكل من –الطبقة الوسطى– و –البرجوازية الصغيرة–قراءة في المكانة والدور لكل من –الطبقة الوسطى– و –البرجوازية الصغيرة– 15
لماذا يتكرر فشل احزاب وفصائل اليسار العربي في الإنتخابات الديمقراطية (النيابية والبلدية والنقابية وغيرها)؟ 33
في مناسبة يوم العمال ...الطبقة العاملة الفلسطينية ومخاطر توطين اللاجئين في مرحلة الانحطاط العربي الراهنة... 36
في الأول من ايار هذا العام وكل عام ...العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين العرب يبحثون عن أطر/أحزاب وحركات يسارية ديمقراطية وثورية 38
قضيتنا واوضاعنا الفلسطينية الراهنة هل هي في أزمة أم مأزق ؟ 40
بمناسبة مرور 67 عاماً على النكبة .. معطيات وأرقام إحصائية عن السكان ومخيمات اللجوء، والأوضاع المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة 42
معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف 2015 44
عن رثاثة البورجوازية الكبيرة في مجتمعاتنا العربية..... 81
رؤية..... 86
تلخيص كتاب: نظرة ثانية إلى القومية العربية..... 89
تلخيص كتاب : من الذي دفع للزمار ؟ الحرب الباردة الثقافية المخابرات المركزية الأمريكية 128
حول جرامشي وتعريف الكتلة التاريخية ومضمونها ارتباطاً بالخروج من المأزق الفلسطيني الراهن.....156
عن البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُنة والشيعة 169
أسباب ظهور وانتشار حركات الإسلام السياسي.....177
–حول الكتلة التاريخية– في مجابهة المأزق الراهن 194
رسالة دافئة الى كل وطني من ابناء شعوبنا العربية عموما والى رفاقنا في الاحزاب والقوى الشيوعية والاشتراكية العربية خصوصا.....205
نشأة الحداثة وتطورها التاريخي 207
على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي.....218

عن ضرورة التأسيس لكتلة تاريخية للخروج من المأزق الفلسطيني الراهن

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4705 - 2015 / 1 / 31

يمكن القول أن الحالة الفلسطينية اليوم، انتقلت بالفعل من أرضية النضال الوطني والأهداف الكبرى من أجل التحرير والعودة والاستقلال ، إلى أرضية الخضوع والمساومة على حقوق شعبنا التاريخية، من ثم الهبوط بتلك الأهداف والحقوق بذريعة التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر التفاوض العبثي مع دولة العدو الصهيوني، على الرغم من إدراك تلك القيادة لمواقف الدولة الصهيونية عبر لاءاتها الخمس: لا لحق العودة، لا لإزالة الاستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الضفة الغربية، لا للقدس عاصمة للفلسطينيين، لا للدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، لكن القيادة الفلسطينية في م.ت.ف وحركة فتح بحكم مصالحها الطبقية، لم تجد مدخلاً ومبرراً لهبوطها واستمرارها بعملية التفاوض العبثية سوى السياسة الواقعية الرثة الأقرب إلى الاستسلام لشروط العدو عبر التنازل عن كامل حقوق شعبنا في أرض وطنه المغتصبة عام 1948.

نستخلص مما سبق أن مسيرة النضال الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي، وهو مأزق حاد يحمل في طياته مخاطر أشد خطورة من كل المحطات المأزومة السابقة، خاصة في ظل انفجار الصراع الدموي بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) وصولاً إلى الانقسام الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

فلقد أدى الانقسام إلى تكريس أوضاع سياسيةٍ واجتماعية في قطاع غزة خصوصاً ، شكلت نقيضاً لكل من صيرورة التحرر الوطني والتطور الاجتماعي الديمقراطي، حيث سادت حالة من الاستبداد والقمع والتخلف الاجتماعي والاحتكار الاقتصادي من قبل محاسيب فتح وحماس، كرست واقعاً أقرب إلى الاحباط واليأس، ليس بالنسبة للعملية السياسية فحسب، بل أيضاً بالنسبة للأوضاع الاجتماعية والحريات العامة وحرية الرأي، علاوة على ابراز هوية الاسلام السياسي بديلاً للهوية الوطنية الفلسطينية وانتمائها لبعدها القومي العربي .

وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا

الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

دعوة الى تأسيس كتلة تاريخية :

وانطلاقاً من ذلك ،فان قوى اليسار الفلسطيني عموما والجبهة الشعبية خصوصا ، ادراكاً منا لطبيعة الظروف المعقدة المحيطة بشعبنا سواء على الصعيد المحلي والصراع بين فتح وحماس أو على الصعيدين العربي والدولي ، نؤكد على التزامنا بالمبادئ والأهداف الوطنية التي ناضل شعبنا وضحى بمئات الآلاف من الشهداء في سبيلها، ونعلن بإخلاص شديد توجهنا إلى كافة القوى والفعاليات والشخصيات الوطنية والمجتمعية ، وإلى كافة ابناء جماهير شعبنا المؤمنة بتلك المبادئ والأهداف بمختلف اطيافها وانتمائها ، أننا بصدد البدء بحراك وطني وديمقراطي واسع، يستهدف اخراج جماهيرنا من حالة الركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، من خلال تأسيس "الكتلة التاريخية" (جبهة وطنية عريضة) من كافة القوى والفعاليات السياسية ومن كل أبناء شعبنا المعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، وبما لا يتناقض أبداً مع ثوابتنا الوطنية ومنطلقاتنا الفكرية ومبادئنا وأهدافنا السياسية.

وفي هذا الجانب فإنني أؤكد على أنه في ظروف وأوضاع فصائل واحزاب اليسار الراهنة، سيكون من الصعب علينا مجابهة ومعالجة كل ما يتعلق بالتحديات التي تواجه شعبنا في هذه المرحلة ، سواء بالنسبة للمقاومة المسلحة والمقاومة الشعبية ضد العدو الصهيوني في مجابهة الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في م.ت.ف، أو بالنسبة لمجابهة وإنهاء الانقسام عبر الضغط الشعبي من أجل المصالحة وصولاً إلى تكريس النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني عبر الانتخابات الديمقراطية النسبية ومواصلة النضال من أجل اقامة الدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية، وكذلك الأمر بالنسبة لقدراتها في مجابهة ومعالجة تحديات الاعمار والبطالة والفقر والمياه والقضايا المطلبية والديمقراطية والتنموية في كل من قطاع غزة والضفة الغربية وقضايا أهلنا في مخيمات الشتات .

لذلك كله تتبدى فكرة الكتلة التاريخية الهادفة إلى ضم واستيعاب الآلاف من الجماهير في الوطن والشتات من مختلف الشرائح ، بما يضمن لقوى اليسار تشكيل قوة سياسية اجتماعية جماهيرية تُعيد الاحترام والمصداقية لها ، وتعزز وتخدم دورها المأمول في المرحلة الراهنة والمستقبل إذا ما أحسنا التعاطي والتفاعل الجاد والصادق مع هذه الفكرة .

إن هذه الكتلة التاريخية المقترحة ، ستخوض وتجابه التحديات الماثلة اليوم أمام مسيرة النضال الوطني والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات التي أشرنا إليها أعلاه ، وكل ذلك مرهون بدورنا الطليعي المتميز كقوى يسارية في اطار النضال السياسي والكفاحي والمطلبي الديمقراطي داخل الكتلة التاريخية ودورها المأمول في مجابهة ثنائية فتح وحماس بأشكال سياسية وديمقراطية، بما يمكننا من مواصلة النضال وفق الرؤية والثوابت الوطنية في الصراع مع العدو الصهيوني من ناحية ، وفي الصراع الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي الكومبرادوري المهيمن راهناً عبر القيادة اليمينية في م.ت.ف والسلطة ، أو قوى اليمين الديني في حماس والحركات والسلطة ، بحيث نحقق من خلال هذا الصراع تجديد وإعادة بناء الاهداف والثوابت الوطنية وآليات النضال الشعبي والمسلح، بالاستناد إلى برنامج المجابهة الوطنية الديمقراطية الشامل.

حول تعريف الكتلة التاريخية ومضمونها ارتباطاً بالمأزق الفلسطيني الراهن:

إن الكتلة التاريخية المقترحة، هي إطار يضم كافة القوى الفاعله في أماكن تجمع أبناء شعبنا في الوطن والشتات، والتي من مصلحتها الخروج من المأزق السياسي الفلسطيني الراهن، باتجاه مواصلة النضال لتحقيق أهدافنا الوطنية التحررية والديمقراطية، وتكريسها كأهداف وأفكار وشعارات توحيدية لشعبنا، مستلهمين في ذلك تجربة الانتفاضة الشعبية 1987 التي التف حولها الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا بمختلف أطيافها وشرائحها الاجتماعية، وبالتالي، فهي كتلة تاريخية ليس فقط لكون أهدافنا الوطنية من أجل التحرر وتقرير المصير والعودة والدولة المستقلة هي أهداف تاريخية ، بل أيضاً لأنها تجسيد لوفاق وطني في هذه المرحلة التاريخية ، وبالتالي، فإن هذه الكتلة – كما يصفها المفكر الراحل محمد الجابري– "ليست مجرد جبهة بين أحزاب ، بل هي كتلة تتكون من القوى التي لها فعل في المجتمع أو القادرة على ممارسة ذلك الفعل ، ولا يُسْتَثنى منها بصورة مسبقة أي طرف من الأطراف ، إلا الطرف أو الحزب الذي يضع نفسه خارجها وضدها وضد أهدافها، كما أن هذه الكتلة لا تلغي الفصائل والأحزاب والحركات السياسية والمجتمعية، ولا تقوم مقامها ، ذلك لأن ما يجعل منها كتلة تاريخية، ليس قيامها في شكل تنظيم واحد، بل انتظام القوى والأطراف المكونة لها انتظاماً فكرياً وسياسياً ومجتمعياً" حول الاهداف الوطنية التحررية والديمقراطية، والعمل الموحد من أجل تحقيقها، وبالتالي فإن هذه الكتلة يمكن ان تجمع وتستوعب في اطارها فئات عريضة من شعبنا الفلسطيني حول أهداف واضحة ومحدد هي:

أولاً: التمسك بالثوابت الوطنية كما وردت في وثيقة الاسرى /الاجماع الوطني.

ثانياً: مواصلة النضال –على كل المستويات الشعبية– من أجل انهاء الانقسام وصولاً إلى مصالحة وطنية شامله وفق محددات وثيقة القاهرة 2009.

ثالثاً: البدء الفوري بممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي – عبر دور طليعي متميز لفصائل واحزاب اليسار من أجل التحضير لانتخابات ديمقراطية ينبثق عنها النظام السياسي الوطني

الديمقراطي التعددي الفلسطيني كخيار وحيد صوب مواصلة وتفعيل مقاومة الاحتلال الصهيوني بكافة الوسائل الكفاحية والشعبية بهدف تحقيق الحرية لشعبنا جنباً إلى جنب مع تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية في دولته الوطنية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس كحل مرحلي لا يلغي حقوق شعبنا التاريخية.

رابعاً: إن من بين أهم مقومات هذه الكتلة التاريخية المقترحة، أن تعمل على إحياء البعد القومي التقدمي الديمقراطي في رؤيتها وبرامجها ونضالاتها ، انطلاقاً من الضرورة الموضوعية التي تؤكد على أن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى، على أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته، وعلى هذا الأساس فإن أي حركة تغيير ثوري وديمقراطي في مجتمعنا أو أي مجتمع عربي لا يمكن أن تضمن النجاح أو التحقق لأهدافها، إلا إذا انطلقت من الرؤية القومية النهضوية العربية بما يضمن تحقيق وحدة الأهداف السياسية الديمقراطية والتنموية والتكامل الاقتصادي في إطار المجتمع العربي الموحد.

وفي هذا السياق ، اشير بوضوح إلى أن هذه المهام ، لا يمكن لأي فصيل وطني في ظل المأزق الراهن أن يقوم بها منفرداً، وهنا بالضبط تتجلى المعاني الجوهرية والمضامين الوطنية للكتلة التاريخية وضرورتها الملحة الراهنة.

بناءً على ما تقدم يمكن تحديد أو حصر القوى المرشحة لهذه الكتلة من واقع وجود شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات كما يلي:

أولاً: الفصائل والأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية الملتزمة بوضوح بمواقفها الواضحة غير الملتبسة بالنسبة للثوابت الوطنية بما في ذلك الموقف الواضح ضد اتفاق أسلو وما نتج عنه من اتفاقات أو ممارسات حتى اللحظة الراهنة .

ثانياً: النقابات العمالية والحرفية والفلاحية والشبابية والنسوية والجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية والرياضية وغير ذلك من المؤسسات شرط التزامها بالثوابت الوطنية كما ورد في البند السابق.

ثالثاً: القوى الاقتصادية والمجتمعية التي تشارك في نشاطها الصناعي والتجاري والزراعي والسياحي والمالي في خدمة الأهداف الوطنية التنموية بعيداً عن كل أشكال التطبيع أو العلاقة مع الاقتصاد الاسرائيلي .

رابعاً: جميع العناصر الأخرى من أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع والمنافي، اللذين يتميزون –كأفراد أو جماعات– بفاعليتهم في المجتمع ارتباطاً بمواقفهم الوطنية ضد العدو الصهيوني وضد الانقسام وكافة الممارسات السلبية الناجمة عن الصراع بين ثنائي فتح وحماس، وفي هذا السياق أؤكد على أن هذه العناصر أو المجموعات تمثل اليوم أكثر من 70% من أبناء شعبنا الفلسطيني.

خامساً: أما بالنسبة لعلاقة اليسار الفلسطيني مع قوى الإسلام السياسي، فهي "علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، وتبعاً للتناقضات التناحرية مع العدو الصهيوني حيث يمكن أن تتوفر حالة من التقاطع على الصعيد السياسي في اللحظة التي تقف فيها قوى اليسار والقوى الإسلامية (حماس والجهاد) على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية بعيداً عن أية تحالفات مشبوهة مع الأنظمة الرجعية العميلة، وإلى جانب ذلك نشير إلى أن علاقة اليسار وتناقضاته مع هذه القوى الإسلامية على الصعيد الاجتماعي حيث يتجلى ويبرز التعارض والتناقض أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء المجتمع ومؤسساته، أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية: حرية المرأة، حرية الاعتقاد وحرية التعبير والاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها، إلى جانب رفضنا المطلق – كيساريين – لكافة ممارسات الاستبداد والقمع في ضوء تجربة حركة حماس وحكومتها منذ الانقسام إلى اليوم.

إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة اليسار الفلسطيني مع القوى الإسلامية (حماس والجهاد) يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية:

أولا: النضال من أجل تحرير الوطن من الاحتلال.

ثانيا: رفض التبعية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثا: رفض التطبيع بكافة أشكاله ورفض الصهيونية كعقيدة معادية لشعبنا وللشعوب العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

رابعا: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية في هذه المرحلة.

خامسا: النضال من اجل الديمقراطية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

وبناء عليه، فإننا ندعو إلى الحوار والتواصل الجاد مع كافة القوى والنقابات والجمعيات والفعاليات والشخصيات الوطنية للتوافق على عقد مؤتمر وطني فلسطيني متزامن (في الضفة وقطاع غزة والشتات) يشترك فيه كل من يوافق من أبناء شعبنا على برنامج المواجهة الذي يمكن الحديث عنه بالصيغة التالية:

برنامج المواجهة:

إن طبيعة ومضامين التحولات والتغيرات والسمات النوعية والتناقضات التي تعبر عنها المرحلة الجديدة ، تستدعي وتفرض خطة للمواجهة، تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطر التي تهدد راهن ومستقبل قضيتنا السياسية والمجتمعية .

والمواجهة بهذا المعنى تكتسي طابعا شموليا _ استراتيجيا _ وتكتيكيا، فهي عملية بناء بمعنى الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيد الوطني وعلاقته الجدلية بالبعد القومي في إطار الكتلة التاريخية المقترحة .

وعلى هذا الصعيد من الهام التنبه إلى بعض الجوانب المنهجية في إستراتيجية المواجهة :

أولا : بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها، فإن الضرورة تقضي إعطائها طابعا مجتمعيا شاملا ، عبر الدعوة إلى تأسيس الكتلة التاريخية، فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية، في موازاة أوضاع الهبوط والانقسام السياسي وأوضاع التردي الاجتماعي الذي أشرنا إليه.

ارتباطا بهذا العنوان يصبح مطلوبا إعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني، وفق الرؤية الوطنية العامة الواردة في مضمون برنامج الكتلة التاريخية، وبما يؤمن استثمار طاقات الجماهير السياسية والكفاحية والنقابية والعلمية والثقافية والاقتصادية والقانونية...إلخ.

ثانيا : المواجهة المجتمعية الشاملة، ذات بعد تاريخي _ وزماني، أي أنها عملية تتراكم وتنضج مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها، ادراكاً منا بأن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية والصراع مع العدو الصهيوني ، هي عملية نضالية طويلة المدى نؤمن ايماناً عميقاً بحتمية انتصار شعبنا .

ثالثا : مسألة منهجية ثالثة يجب التوقف أمامها وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري، والبرنامج الاجتماعي، إذ أن هذا العنوان هو أحد المداخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة من أجل التحرير والبناء الاجتماعي والديمقراطي .

إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن للكتلة التاريخية المقترحة ، الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة، هي الضمانة للنجاح على صعيد المواجهة الوطنية ببعديها التحرري النضالي والديمقراطي المطلبي الداخلي .

الحكيم وتحديات اللحظة الراهنة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4708 - 2015 / 2 / 2

نص الكلمة بعنوان " الحكيم وتحديات اللحظة الراهنة" التي القاها الرفيق غازي الصوراني بالهاتف في الندوة العامة التي عقدها رفاقنا في قاعة بلدية قلقيلية مساء يوم الاحد 1/فبراير /2015 بمناسبة الذكرى السابعة لرحيل الرفيق المؤسس القائد الثوري جورج حبش .

الأخوات والأخوة الاعزاء .. الرفيقات والرفاق الاعزاء..

احييكم وأشد على اياديكم من قطاع غزة توأم نابلس وجنين والقدس وبيت لحم واللد والرملة ويافا وكل مدن وقرى فلسطين، وفي القلب منها مخيمات اللجوء في الوطن والشتات ...

نلتقي اليوم في الذكرى السابعة لرحيل الرفيق المؤسس.. المفكر.. الثائر الوطني والقومي والأممي جورج حبش.. لكنه رحيل عن المكان .. لأن الحكيم لم يرحل عنا أو يفارقنا في الزمان ، فهو ما زال – وسيظل– في عقول وقلوب الجبهاوين حيثما كانوا، ملهماً ونبراساً ومرشداً ومفكراً ثورياً يستلهمون ويتواصلون مع المبادئ التي عاش ومات من أجلها.. ولا أبالغ في القول أن حكيمنا الراحل لم يفارق عقول وقلوب قطاعات واسعة من ابناء شعبنا ، كما انه لم يفارق عقول وقلوب رفاقنا وإخواننا وأصدقائنا في أحزاب وحركات اليسار في كل أرجاء الوطن العربي، ولم يفارق أيضاً عقول وقلوب العديد من الأحزاب والقوى اليسارية الثورية التي تواصلت مع الجبهة وساندتها في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.. وعلى أساس هذه المسيرة الثورية التاريخية، فقد استحق حكيمنا الراحل عن جدارة لقب الثائر الوطني والقومي والأممي.

عند الحديث عن الحكيم في الذكرى السابعة لرحيله تختلط مشاعر الرهبة والقلق والحزن الممتزجة بمشاعر الاعتزاز والتفاؤل والإصرار على مواصلة مسيرة النضال في مرحلة هي الأكثر تعقيداً وخطراً في تاريخ القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني... لكن رؤى الحكيم ومواقفه وأخلاقه تظل بالنسبة لكل الثوريين الفلسطينيين والعرب ، منارة تضيء الظلام لمن أراد أن يتحداه .

في ذكرى الحكيم ، لا نتواصل مع مبادئه ومنطلقاته الفكرية الماركسية الثورية فحسب ، بل نستذكر ونتواصل ايضا وباحترام عميق هذا القائد الوحدوي الكبير الذي عرف وعَلَّم كيف نتفق وكيف نختلف، وفي نفس الوقت كيف نحمي ونصون وحدتنا الوطنية بحدقات العيون في إطار تعدديتنا واختلافنا الديمقراطي ، باعتبار أن وحدتنا الوطنية هي أحد أهم شروط الانتصار على هذه الغزوة الصهيونية .. علمنا الحكيم أن الوحدة الوطنية التي تستجيب لطبيعة معركتنا ضد هذا العدو ، وتستجيب في نفس الوقت لقواعد الاختلاف والتعددية الفكرية والسياسية والتنظيمية ، هي الوحدة على

أسس ومبادئ سليمة تنسجم وقانون الوحدة : نقد – وحدة، وذلك انطلاقاً من أن أي اختلاف وأي نقد بين أطياف ومكونات الساحة الوطنية الفلسطينية ينبغي دوماً أن يكون في إطار الوحدة ومعززاً لها.

ما احوجنا لاستذكار ذلك في ظل هذا المشهد الفلسطيني الذي يئن ويكتوي بنار الانقسام الكارثي الراهن ، وكأني بالحكيم يدعونا اليوم إلى ممارسة كل أشكال الضغط الشعبي لإدانة ورفض ومغادرة هذا الانقسام نحو وحدة وطنية راسخة تتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة كحل مرحلي، وفي إطار مؤسسة ديموقراطية تحشد كل قوى الشعب في معركة النضال من أجل تحقيق تلك الأهداف .. معركة الخلاص من الاحتلال وإلحاق الهزيمة التامة بهذه الغزوة الصهيونية وكيانها في بلادنا واقامة دولة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية وفق هذا المنظور.

أما بالنسبة للخروج من الانقسام الراهن ، ففي تقديري أيتها الأخوات والأخوة والرفيقات والرفاق .. أن ما جاء في وثيقة الوفاق الوطني التي بدأها أبطالنا المعتقلين في سجون الاحتلال بما عرف يومها بوثيقة الأسرى، تشكل اساساً كافياً وصالحاً لاستعادة الوحدة ويمكن البناء عليها لتطوير مؤسساتنا بما فيها بل وأولها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لتتعزز وتترسخ كمؤسسة وطنية جامعة ترفض سياسات الهبوط والتفاوض العبثي بمثل ما ترفض كل ما يتناقض مع حقوقنا التاريخية بما في ذلك مشروع القرار المقدم الى مجلس الآمن مؤخرا ، الى جانب رفض شروط التحالف الامبريالي الصهيوني وعملائه في انظمة الاستبداد والتخلف العربية ، لكي تكون المنظمة فعلا ممثلا حقيقيا ووحيدا لشعبنا في الوطن والشتات .

الحضور الكريم : المقاومة بكل أشكالها تدعونا – الاستيطان الزاحف على أرضنا – انتهاك حقوقنا وكرامتنا الوطنية والشخصية – الوضع الراهن والمستقبلي لعاصمتنا الخالدة ...القدس – المعازل و الحصار المفروض على شعبنا وبخاصة الحصار المفروض على قطاعنا الحبيب – أُسر وأبناء آلاف الشهداء والجرحى – آلاف البيوت التي دمرها العدوان الصهيوني على غزة – عشرات آلاف أُسر المشردين الذين لا يجدوا مكاناً يأويهم بعد أن دمر العدو بيوتهم وأصبحوا بلا مأوى – آلاف الاخوة والرفاق من المناضلين الابطال المعتقلين الذين يواجهون العدو في زنازين الفاشية والعنصرية الصهيونية وفي مقدمتهم رفيقنا المناضل أحمد سعدات والأخ المناضل مروان البرغوتي والأخ المناضل عبد الله البرغوتي والأخ المناضل عزيز دويك – عذابات أهلنا في مخيم اليرموك وكل مخيماتنا في سوريا – معاناة أهلنا في لبنان – أوضاع البطالة والفقر المتفاقمة – مئات الشباب الذين بدأت تبتلعهم بحار العالم في سعيهم للوصول إلى بيت ومكان يأويهم .

كل ذلك يدعونا لأن نقول كفى لهذا الانقسام ... كفى للصراع على المصالح الفئوية الضارة بين فتح وحماس ... نعم للحوار الوطني الشامل بعيداً عن ثنائية فتح وحماس لكي نستعيد وحدتنا وتعدديتنا وفق قواعد الاختلاف الديمقراطي،بما يمكننا من بناء رؤية استراتيجية لنضالنا التحرري

والديمقراطي، ونؤسس لبناء نظام سياسي وطني تحرري وديمقراطي تعددي تكون مهمته الرئيسية وقف عملية التفاوض العبثي ورفض الشروط الأمريكية الصهيونية ، والعمل على تخفيف معاناة شعبنا بكل مظاهرها الاقتصادية والاجتماعية، لكي نناضل معاً كتفاً إلى كتف ضد عدونا المحتل ، لمتابعة النضال من اجل تحرير الوطن والإنسان الفلسطيني دائماً .

فإلى الأمام إلى الأمام .. عشتم وعاش وعيكم ونضالكم الوطني ...عاشت فلسطين حرة عربية ... وعاشت ذكرى الرفيق الحكيم .. والمجد والخلود لشهداء فلسطين والامة العربية .. والنصر للثورة .

الثورة الوطنية الديمقراطية.. مفهوم حضوره رهن أداته وجماهيره

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4721 - 2015 / 2 / 15

الثورة الوطنية الديمقراطية مفهوم يرتبط بتناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني ، فهي ثورة تحرر وطني مناضلة ومقاومة للوجود الامبريالي الصهيوني من اجل اجتثاثه من بلادنا.. وهي في نفس الزمان والمكان ثورة ديمقراطية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية تستهدف اسقاطها ومواصلة النضال من اجل استكمال التحرر الوطني في الاقتصاد والسياسة والثقافة وكافة قضايا المجتمع برؤية طبقية تستهدف اساسا مصالح الشرائح الفقيرة وكل الكادحين المضطهدين ، فالثورة الوطنية أو الشعبية الديمقراطية – في اوضاعنا العربية الراهنة –هي الثورة التي تلتزم برؤية وبرامج تجسد مصالح واهداف العمال والفلاحين الفقراء وكافة الشرائح الجماهيرية الفقيرة والمضطهدة ، بقيادة الحزب الماركسي الثوري القادر على انجاز المهام الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتنموية الاقتصادية وتكريس اسسها وبنيتها التحتية وقاعدتها الانتاجية ، وفي هذه المرحلة سيتمتع المجتمع بالمعاني الحقيقية للمساواة والديمقراطية طالما أن الجماهيرالشعبية تتحكم بشكل مباشر – عبر الحزب الماركسي الثوري – في إدارة شئون المجتمع، حيث سيكون التوسع المستمر في الإنتاج وتحقيق العدالة في التوزيع كفيلين بالقضاء على القاعدة المادية للراسمالية والاقتصاد الحر ولكل اشكال المنافسة والخوف والعوز تمهيدا للانتقال الى المجتمع الاشتراكي.

انها باختصار ثورة مناضلة ضد كل اشكال التبعية والتخلف والاستبداد ، وضد كافة قوى اليمين الليبرالي أو الاسلام السياسي ، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الارض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي ايضا ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والافقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة احزاب يسارية ماركسية ثورية بما يضمن تطبيق اسس ومفاهيم الحداثة والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الادنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات اسرة العامل وتحديد الحد الاعلى للدخل بما لا يزيد عن ثلاثة اضعاف دخل العامل المنتج الى جانب تطوير الاوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية للجماهير الشعبية وتحقيق مبادىء واليات العدالة الاجتماعية الثورية كما وترمي إلى القيام بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن انهاء كل اشكال التبعية للامبريالية وانهاء هيمنة الكومبرادور والراسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والمختلط في اطار التنمية، وهذا يعني أن مهامها :

1. تصفية البنية الاقتصادية التابعة وتصفية البنية الاقتصادية الكومبرادورية وكافة الشرائح الاجتماعية التي تجسد التخلف الاقتصادي الاجتماعي والتي لها مصلحة في الابقاء عليه . والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي وتطبيق البرامج العملية لانهاء الأمية ، وتطوير الصحة والتعليم والثقافة الديمقراطية الوطنية والقومية على قاعدة فصل الدين عن الدولة، وتوفير التأمينات الاجتماعية والصحية ومجانية التعليم للفقراء والمتميزين، وبناء الجيش الوطني وكافة المؤسسات الأخرى التي تخدم اهداف ومصالح الجماهير الفقيرة.
2. تصفية البنى اليمينية الليبرالية وبنى الاسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفكيك وازاحة هيمنتها في البناء الفوقي ، وهذا يعني اعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لالغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وعلى قاعدة العداء والنضال لاجتثات الوجود الامبريالي الصهيوني من بلادنا في اطار التحالف الاستراتيجي مع كافة الدول والشعوب والحركات المناضلة ضد كل اشكال السيطرة الامبريالية وحليفها الصهيوني وضد كافة انظمة التخلف والاستبداد والرجعية في بلادنا.
3. اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعمدة على الذات : إقامة التعاونيات ، وتنشيط الصناعة الوطنية والزراعة والتجارة الداخلية واشراف الدولة على التجارة الخارجية.

أخيراً ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، الى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من (البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية (الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية أو الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية .

وبالتالي فإن مراكمة عوامل ومقومات الثورة على انظمة التخلف والتبعية في الوطن العربي على رأس اولويات احزاب اليسار الماركسي في بلادنا.

قراءة في المكانة والدور لكل من -الطبقة الوسطى- و -البرجوازية الصغيرة-قراءة في المكانة والدور لكل من -الطبقة الوسطى- و -البرجوازية الصغيرة-

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4779 - 2015 / 4 / 16

قراءة في المكانة والدور لكل من "الطبقة الوسطى" و "البرجوازية الصغيرة"
(ورقة مقدمة إلى مؤتمر العلوم الاجتماعية – جامعة بيت لحم – 2015/4/15)

الزميلات والزملاء الأعزاء.. كل التقدير والاحترام للقائمين على هذا المؤتمر الذي يفتح الباب لحوار ونقاش جاد ومسئول لحقل من حقول المعرفة التي تشكل موضوعياً الأساس المادي للفكر السياسي والاجتماعي المثمر.

في تناولنا للأوضاع الاجتماعية تحديداً، نشير إلى ان "الطبقات الحديثة" في بلادنا ولدت من احضان التشكيلات والعلاقات ما قبل الرأسمالية دون ان تقطع مع القديم بل حملت في ثناياها ملامح القديم ومازالت... وبالتالي لم تصل بعد الى مرحلة الفرز الطبقي النهائي ، فلا تزال العديد من الطبقات والفئات الاجتماعية متداخلة ومتشابكة ، ولا تزال فئات واسعة من السكان في المجتمعات العربية ذات اوضاع اجتماعية انتقالية ولم يتحدد انتماؤها الطبقي بصورة نهائية ، فالوجود الطبقي المتبلور لابد أن يعكس وعياً محدداً ، إذ أنه بدون ذلك الوعي فلا وجود للطبقات إلا ذلك الوجود الكمي أو وجود الطبقة بذاتها وليس لذاتها.

ففي ظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الراهن للبنية الطبقية في المجتمعات العربية، واستمرار استتباعها وتخلفها واحتجاز تطورها، يصعب الحديث عن خارطة طبقية محددة لهذه البنية التي لم تصل بعد إلى درجة من التبلور أو الفرز الطبقي الذي وصلته المجتمعات الحديثة، وذلك بسبب استمرار استتباع وتخلف مجتمعاتنا من ناحية، واستمرار تداخل واختلاط الانماط الاجتماعية القديمة وتأثيرها في إعاقة التطور الاجتماعي الحديث من ناحية ثانية.

فإذا كنا نسلّم بأن الطبقات الاجتماعية في أوروبا والمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، قد لعبت دوراً مركزياً في تطوير وتحويل وتحديث مجتمعاتها، إلا أن "الطبقات" في مجتمعنا لم تلعب هذا الدور بعد، بسبب سيولتها وعدم تبلورها أو هزال بنيتها الطبقية، بحكم تبعية وتخلف مجتمعاتنا العربية تاريخياً، وبسبب ما يجري اليوم من إعادة انتاج التخلف والانحطاط الاجتماعي الذي يعيد انتاج عصبية الطائفة وعصبية العشيرة على حساب مفاهيم الوطن والمواطن والديمقراطية وحرية الرأي والتحرر والتطور

الاجتماعي والاقتصادي التي باتت اليوم في قاع سلم الأولويات ، مما يعزز عرقلة التطور الطبقي في بلادنا وابقاءه في حالة من السيولة لا نعرف لها زمناً محدداً تنتهي عنده وتستقر.

وهنا تتجلى معضلة التحليل الطبقي لمجتمعنا الفلسطيني ومجتمعاتنا العربية المحكومة حتى اللحظة لشرائح اجتماعية في أنظمة تابعة ومتخلفة ، هي خليط طبقي من بقايا الأنماط الاجتماعية القديمة والحديثة الشكلية التي تسودها وتحكمها العلاقات الرأسمالية الرثة المتداخلة فيما بينها في إطار تتنوع وتتجاور فيه الخصائص والسمات الطبقية العشائرية مع شرائح الكومبرادور من ناحية، ومع شرائح البيروقراطية المتنفذة (العسكرية والمدنية) من ناحية ثانية، في مقابل عدم تبلور الشرائح البرجوازية الطبقية بالمعنى الحداثي العقلاني المستنير، إذ أن التطور الاجتماعي الفلسطيني والعربي المشوه أدى إلى افتقاد مجتمعنا لهذه الطبقات المدركة لذاتها ولوعيها الطبقي، ومن ثم عجزها عن امتلاك رؤية وطنية ديمقراطية وتنموية ، إلى جانب عجزها عن خدمة أو خوض عملية الصراع التحرري والطبقي.

وفي مثل هذه الأوضاع ، تنشأ حالة من الالتباس أو الخلط المعرفي عند تحليلنا لتطور أوضاع ومفاهيم الطبقة البرجوازية المتوسطة أو الرأسمالية الوطنية من جهة، والبرجوازية الصغيرة من جهة ثانية، رغم اعتقادي بأن معظم المفكرين وعلماء الاجتماع اللذين تناولوا هذين المفهومين ، لم يحددوا التخوم الواضحة بين البرجوازية المتوسطة والصغيرة، دون أن اتجاوز مرحلة ظهور البرجوازية المتوسطة أو الرأسمالية الوطنية في مرحلة رأسمالية الدولة الوطنية في مصر عبد الناصر، والتي سرعان ما تفككت وانتهت بعد رحيله (بمثل انتهاء نفس التجربة في أندونيسيا سوكارنو وفي غانا نكروما.. إلخ)، ولم يعد بالامكان توفر أية فرص لإعادة إنتاج دور البرجوازية الوطنية في كافة بلدان العالم الثالث ، خاصةً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفاقم التحولات العالمية في إطار نظام العولمة وشروط منظمة التجارة الدولية والبنك والصندوق الدوليين، إلى جانب تفاقم مظاهر التبعية والتخلف والهيمنة الطبقية الكومبرادورية على مجمل بلدان العالم الثالث عموماً وبلدان الوطن العربي خصوصاً، الأمر الذي حال دون إعادة إنتاج البرجوازية الوطنية أو المتوسطة في هذه البلدان .

لذلك كله أرى أن الحديث عن البورجوازية الصغيرة بشرائحها الثلاثة العليا والمتوسطة والدنيا (كطبقة موجودة تاريخياً في كافة التشكيلات الاجتماعية ما بعد المشاعية)، هو أكثر موضوعية وجدوى من الحديث عن البورجوازية المتوسطة، لأن هذه الطبقة الحديثة التي نشأت في ظروف النهوض العربي أو رأسمالية الدولة، لم تعد قادرة على إستعادة الدور النهضوي والتنموي بالمعنى الوطني، وتظل دوماً –في ظروفنا الحالية– تتطلع إلى الدخول في صلب البورجوازية الكومبرادورية، ذلك إن هذا الحديث عن البورجوازية المتوسطة سيحمل بالضرورة مضمونه الاقتصادي وتعبيره السياسي، فإما أن تكون وطنية أو غير وطنية (كومبرادورية)، وحينما نتفق على أنها بورجوازية وطنية، معنى ذلك أنها في تناقض مع المنتجات الصهيونية والأجنبية المستوردة من ناحية، ومع البناء الفوقي السياسي

للنظام الامبريالي الصهيوني وشروطه من ناحية ثانية، فهل لدى ما يسمى بـ"البورجوازية المتوسطة" عندنا، مصلحة في مجابهة الممارسات الصهيونية والامبريالية على الصعيد الاقتصادي، وهل لديها مقومات ونزعات عقلانية تنويرية تعبر عن مصالحها الطبقية؟ وهل هي معادية فعلاً للاستبداد وممارسات التخلف والقمع من "حكومتي فتح وحماس"؟ وهل هي بالفعل طبقة متوسطة وحدوية وديمقراطية تجسد قناعاتها عملياً ضد الانقسام القائم ومن أجل بناء نظام ديمقراطي وطني فلسطيني؟ وما هو حجم هذه الطبقة المتوسطة في الضفة والقطاع ؟

اعتقد أن الإجابات الموضوعية على هذه التساؤلات لا تجد لها إطاراً طبقياً واقعياً في مجتمعنا الفلسطيني بما يجسد مفهوم الطبقة الوسطى كطبقة قائمة بذاتها ولذاتها، مما يجعلنا نعيد النظر في تعبير "البورجوازية المتوسطة" واستبداله بالمفهوم المجسد في واقعنا ، وأعني بذلك طبقة البرجوازية الصغيرة بشرائحها الثلاث (الشريحة العليا ، والوسطى ، والدنيا)، والخوض فعلاً في تحليل شرائح هذه الطبقة باعتبارها الطبقة الواسعة الانتشار، والذي يتجاوز حجمها 60% من سكان الضفة والقطاع. في كل الأحوال، فإن استمرار البحث والمتابعة لمكونات واقعنا الاجتماعي، مسألة في غاية الأهمية ارتباطا بدواعي التغيير الوطني والديمقراطي المستقبلي المنشود.

الطبقة الوسطى واشكالية المفهوم والتحديد الإجرائي :

رغم تعدد البحوث التي تناولت المواقع الوسطى بالتعريف والتحليل؛ فإنها في مجملها لم تتفق على شيء قدر اتفاقها على صعوبات وإشكاليات التحديد النظري والإجرائي لتلك المواقع.

ويرجع هذا الالتباس وتلك الصعوبات إلى عاملين: أولهما خاص بطبيعة تلك المواقع التي تتكون من خليط متنافر وغير متجانس من المكونات ، ومن ثم يصعب تجميعها بدقة في إطار مفهوم واحد. ويتعلق الثاني بنوعية الأطر النظرية ، والتوجهات الأيديولوجية للباحثين في مجال دراسة الطبقات، فلكل منها محدداته، حتى بين المنتمين إلى الإطار النظري الواحد[1].

إن هذه الأوضاع المتناقضة للمواقع الوسطى تعد من اهم التحديات التي تواجه تحديد مفهوم "المواقع الطبقية الوسطى" أو البورجوازية الصغيرة، فهي طبقة غير متجانسة ، تحتل مواقع اقتصادية اجتماعية متنوعة متناقضة بحكم انقسامها إلى شرائح عليا ووسطى ودنيا، فالشريحة العليا تتطلع إلى الارتقاء صوب المواقع الرأسمالية، في حين تعيش الشريحة الوسطى عموماً والدنيا خصوصاً حالة دائمة من الخوف والقلق نتيجة ظروف وآليات الافقار والاستغلال التي قد تدفع بها إلى المواقع العمالية.

المسألة ، التي أدعو الى تأملها والتفكر فيها ومناقشتها بصورة موضوعية، هي مسألة الالتباس حول مفهوم هذه الطبقة وشكل تطورها ووجودها ودورها، عبر الملاحظة التالية:

لا بد من تحديد المقصود بالطبقة الوسطى وماهيتها ، تحديداً وإيضاحا للمفهوم ومغزاه أو دلالاته الاجتماعية والسياسية، وهو مفهوم يتقاطع ويتداخل مع مفهوم "الرأسمالية الوطنية" الذي ساد في

بعض البلدان العربية (مصر خصوصاً) ستينيات القرن الماضي، والتي لم يبق لها دورٌ رئيسٌ أو مركزيٌ في مسار التطور الاقتصادي والاجتماعي الراهن في البلدان العربية أو في العالم الثالث، ارتباطاً بطبيعة التطور الرأسمالي المعولم، وشروطه وضغوطاته على بلدان العالم الثالث واحتكاره لأسواقها المحلية المفتوحة بلا أية قيود أو ضوابط.

وفي حال اتفقنا على غياب تبلور وترسيخ الدور الوطني للرأسمالية الوطنية أو البورجوازية الوطنية فلا معنى للحديث عن بورجوازية متوسطة إلا في إطار بورجوازية الكومبرادور وبقية الشرائح البورجوازية العليا (صناعية / زراعية / عقارية ومالية..إلخ)، لانها هنا مضطرة ذاتياً وموضوعياً بحكم تمايزها في الدخل أو الثروة للتعاطي المصلحي والتابع للشرائح العليا، وبالتالي هي شريحة طبقية لديها مقومات القاعدة المادية للإنتاج وتشكل الجزء الضعيف من البورجوازية الكبيرة الكومبرادورية او العقارية أو المالية أو الصناعية أو الزراعية أو الخدماتنية.. إلخ، بعد أن تلاشت الظروف التاريخية صوب تحولها إلى بورجوازية وطنية.. وهي أيضاً على النقيض من البورجوازية الصغيرة، "طبقة" موحدة ومتجانسة لا تمتلك رؤية أيديولوجية متكاملة أو ناضجة بالمفهوم الليبرالي ، بحكم عدم تبلورها، وعدم وعيها لذاتها ، لكنها تملك وعياً بمصالحها يتطابق إلى حد معين مع رؤى ومصالح البورجوازية الكبيرة بكل انواعها المشار إليها أعلاه.

فالبورجوازي المتوسط (كما عرفته تجارب أخرى تبلورت طبقياً) قد يتطلع إلى تطبيق الحريات الليبرالية بالمعنيين الاقتصادي (حرية السوق والحركة)، والسياسي عبر وعي أحادي لمصالحه، على العكس من البورجوازية الصغيرة التي شكلت تاريخياً –وما زالت– وعاءاً لكافة الأفكار من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار وصولاً إلى التيارات الوسطية الانتهازية والتيارات الدينية المتطرفة بمختلف ألوانها.

فالبرجوازي الصغير، صاحب ملكية (حرفة أو ورشة أو منشاة مزرعة صغيرة) لكنه يعمل بنفسه، وهو موجود في بلادنا بشكل رئيسي في مجال الخدمات والتجارة والزراعة، وبالتالي فهو مالك وشغيل، رب عمل، وعامل، مهني صغير، موظف، مدني أو عسكري، أو طبيب أو محامي أو مهندس، طالب جامعي أو مثقف... الخ، ولذلك فإن التردد، أو الموقف التوفيقي والحلول الوسط والتقلب وعدم الاستقرار، والتذبذب، والانتهازية والتطرف أو الاندفاع السريع، والهبوط أو التراجع السريع أيضا، والتسويات والمواقف اللامبدئية، من اهم مواصفات البرجوازي الصغير، حسب الظرف الزماني وحسب المكان والعلاقات المحيطة به، فهو مسلم متعصب في ظروف معينة، وهو يساري متطرف في ظرف آخر، أو هو توفيقي وسطي انتهازي أو سريع الاستسلام والهروب من الواقع، وكل ذلك لا يلغي إمكانية توفر القائد أو الكادر الديمقراطي واليساري الثوري إذا ما إمتلك الوعي العميق والإرادة القوية للإنسلاخ عن طبقته.

لذلك، أرى أن استخدام مصطلح »البورجوازية الصغيرة« بشرائحها الثلاث: العليا، والمتوسطة، والدنيا. هو الأكثر دقة واقتراباً وتفسيراً للواقع الاجتماعي في بلادنا، وهو واقع يوفر سبل السيطرة

والهيمنة للبورجوازية الكبيرة بكل شرائحها التجارية والصناعية والزراعية والمالية والعقارية وهي شرائح تتميز بطابعها الرث، الكومبرادوري الطفيلي التابع.

وبالتالي فإن هذه الهيمنة والسيطرة والانتشار لمختلف شرائح "البورجوازية الكبيرة" في بلادنا ، في إطار اندماجها المصلحي مع النظام الحاكم من ناحية والنظام الرأسمالي العالمي من ناحية ثانية، تجعل من امكانية توفر قاعدة مادية للانتاج الرأسمالي الوطني القادر على توليد وبلورة الوجود الطبقي للبورجوازية المتوسطة أمراً مستحيلاً .

وهنا بالضبط يمكن ان نتوصل إلى الاستنتاج الذي يؤكد على ضرورة توفر القاعدة المادية للانتاج كشرط من شروط الاستدلال على وجود الطبقة الوسطى، سواء المعبر عنها بذاتها او المعبر عنها لذاتها، وفي حال توفر وعيها لذاتها بالمعنى السياسي والفكري الذي يعكس مصالحها الطبقية ، فإنها ستعمل بالتأكيد على بلورة ذلك الوعي في توجه سياسي فكري اقتصادي ليبرالي احادي البعد باتجاه يساعدها على الارتقاء والتقدم صوب تكريس وتطوير مصالحها الطبقية لتحقيق المزيد من مراكمة الارباح ورأس المال، ولن تكون معنية، كطبقة وسطى، بالتعاطي مع التعددية السياسية أو الفكرية، بل تسعى إلى تحقيق طموحها في الاندماج مع البورجوازية العليا، التجارية الكومبرادورية أو الصناعية او العقارية أو المالية، بما يعزز استقرارها الطبقي، وبالتالي يستحيل هنا أن تفكر نخبها في تأسيس أطر سياسية اشتراكية أو قومية أو دينية نقيضة لمنلطقاتها ومصالحها الاقتصادية /الطبقية، ما يعني من وجهة نظري أننا امام الشريحة الوسطى من الطبقة البورجوازية الصغيرة التي تجد مصلحتها في دعم وتأييد هذا النظام أو ذاك من الأنظمة ذات الدخل المرتفع الذي يضمن صمتها مثل النظام الديني الثيوقراطي في ايران من جهة والسعودية والخليج من جهة أخرى رغم التناقض السياسي بينهما، أو أنها تسعى مع الشريحتين الأُخرتين: الصغرى والعليا إلى تجسيد مشاريع أو رؤى وبرامج وأحزاب وحركات سياسية وطنية أو قومية أو دينية أو اشتراكية كما جرى في بلادنا.

ففي ضوء توفير فرص الحياة والدخل المرتفع رغم مظاهر الاستبداد وقمع حرية الرأي، إلا أن البورجوازية الصغيرة ومعها "البورجوازية المتوسطة" المفترضة مندمجة كلياً لشروط الطبقة العليا السائدة في إيران أو في السعودية والخليج، ولا توجد –حتى اللحظة– اية ارهاصات ضد الطبقة السائدة على طريق النضال الديمقراطي الثوري.

وحتى لو اتفقنا على وجود شريحة بورجوازية متوسطة تمتلك نسبياً قاعدة مالية أو انتاجية ، فإنها في ظروفنا الراهنة لا يمكن الا ان تندمج مصلحياً في إطار التحالف الكومبرادوري الطفيلي. وبالتالي لا معنى أو قيمة للقول بالبورجوازية المتوسطة لأن ذلك يستدعي ايديولوجية متوسطة هي في الحقيقة أيديولوجية البورجوازية الصغيرة المتعددة الفروع والمنطلقات السياسية بين اليسار واليمين والوسط، فالايديولوجيا السائدة هي ثقافة وايديولوجية البورجوازية السائدة وهي في بلادنا بورجوازية رثة وتابعة.

ولذلك لا يمكن الحديث عن ايديولوجية خاصة بالبورجوازية المتوسطة كطبقة مستقلة موجودة بذاتها ، بحكم انها غير متبلورة في مجتمعنا ،الا اذا اعتبرناها مجموعة فرعية او شريحة متوسطة من البورجوازية الصغيرة .

لذلك كله أرى أن الحديث عن مفهوم "الطبقة" المتوسطة يصبح أكثر وضوحاً وتحديداً وملموسية حينما نتناوله من خلال الحديث عن الشريحة الوسطى من الطبقة البورجوازية الصغيرة التي تتوزع على ثلاث شرائح: العليا والمتوسطة والدنيا. إذ أن "الفئات المتوسطة لا تشكل طبقة أو عدة طبقات اجتماعية بالمعنى الدقيق للكلمة، فليس هنالك طبقة وسطى بل مجموعة من الفئات الاجتماعية المتباينة الموجودة في مركز متوسط تحتله البورجوازية الصغيرة يحدد وضعها كطبقة وسيطة بين البورجوازية والطبقة العاملة.

حول التداخل والخلط بين مفهومي البورجوازية المتوسطة والصغيرة :

في هذا السياق أعود إلى الحديث عن الخلط المعرفي لدى العديد من المفكرين وعلماء الاجتماع الذين لم يفصلوا بين البوجوازية المتوسطة والصغيرة فصلاً واضحاً أو حاسماً ، بل اكدوا في كتاباتهم على قبولهم بالتداخل بين الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية الصغيرة، نلاحظ ذلك لدى نيكوس بولانتزاس في مقدمة كتابه "الطبقات الاجتماعية[2] في حديثه عن البورجوازية الصغيرة التي "تنقسم إلى بورجوازية صغيرة تقليدية وبورجوازية صغيرة حديثة المسماة "الفئات الوسطى الجديدة". أما الفيلسوف الفرنسي الراحل جورج لابيكا ، فلا يرى فرقاً بين البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، حيث يقول : "يمثل هذا المفهوم (بورجوازية صغيرة/ طبقة متوسطة) واحداً من أعسر المفاهيم تحديداً وأكثرها على المستوى النظري غموضاً ، على الإطلاق، وليس من قبيل الصدفة أن يحمل العنصر البورجوازي الصغير هذا الاسم، فهو أكثر العناصر ميوعة وأصعبها تحديداً وأقلها وعياً، فهوية البورجوازية الصغيرة، بالمقارنة مع الهوية الثابتة للبورجوازية أو للبروليتارية (أو الطبقة العاملة) أو حتى للمزارعين، تتأرجح بين الكلمتين اللتين تكونان اسمها: فهي "بورجوازية" لكنها في الوقت نفسه "صغيرة" فهل تبقى فعلاً "برجوازية"؟[3]

ويضيف قائلاً "إن الملاحظة نفسها تنطبق على مفهوم الطبقة الوسطى. فهي طبقة وسطى لكن لأي وسط؟ وما هو المستوى المتوسط المقصود؟ وما هو دورها؟ هل الربط أم الفصل، وما هو مضمون هذه الطبقة؟ ما هي مكوناتها؟ هل هي تلك التي يسهل تعريفها سلبياً كأن نقول مثلاً اللاعامل أو اللارأسمالي، هل نقصد ذلك القريب والمغاير في الوقت نفسه ، أي المنتج الصغير والشغيل اللامنتج؟ أم نقصد أولئك الآخرين، أي التجار والحرفيين والملاكين الصغار والمثقفين والمستخدمين وأصحاب الريوع؟ لكن كيف يمكن أن نحشر كل هؤلاء في صف واحد؟ ومن أين انحدروا؟ هل من علاقات الإنتاج القديمة أم من علاقات الإنتاج الرأسمالية؟

قبل الإجابة عن كل هذه الأسئلة لابد من التعرض إلى دلالة هذا الواقع الموجود "بين بين". فالبرجوازية الصغيرة هي إذاً تلك "الطبقة الوسطى" ، أي بمثابة طبقة المرور أو الانتقال التي "تذوب في صلبها مصالح الطبقتين المتعارضتين"[4].

على أي حال ، بالنسبة للعلاقة بين البورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغيرة لا خيار أمام الباحث أو الأكاديمي سوى ملاحظة ذلك التداخل من حيث المفهوم والمكونات بين الفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة، لكنه تداخل يؤدي إلى الإرباك بسبب هلاميه مصطلح الطبقة الوسطى، كما يشير إلى ذلك عبد الغفار شكر[5] والمفكر الراحل د.رمزي زكي، الذي يرى "أن مصطلح الطبقة الوسطى هو مصطلح هلامي وفضفاض حيث يفتقد إلى الدقة العلمية إذا ما استندنا على صرامة المفهوم العلمي لمصطلح "الطبقة""[6].

فالطبقة –كما يقول د. رمزي زكي– هي "مجموعة كبيرة من الناس التي تتجانس فيما بينها – في ظل تكوين اجتماعي محدد– من حيث موقعها من عملية الانتاج وموقعها من ملكية وسائل الانتاج، وبالتالي من حيث أسلوب تحصيلها للدخل وبكمية هذا الدخل، أما مصطلح الطبقة الوسطى فهو يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تبايناً شديداً من حيث موقعها من عملية الانتاج ومن ملكية وسائل الانتاج، وتتباين، بالتالي، في حجم ما تحصل عليه من دخل"[7].

وهنا بالضبط يتحدث د.رمزي زكي عن مواصفات الطبقة البورجوازية الصغيرة وليس عن الطبقة الوسطى، خاصة حين يقول"واذا كان من المفترض ، أن الطبقة، تتسم غالباً بوحدة الوعي الطبقي بين أفرادها وتجانسهم ، في المواقف الاجتماعية والسياسية؛ إلا أن هذا الانسجام غير موجود في حالة الطبقة الوسطى، حيث غالباً ما يسود بين صفوف هذه "الطبقة" مختلف ألوان الفكر الاجتماعي والسياسي.

ولهذا، هناك من يرى، أنه من الأفضل أن نتحدث عن "طبقات وسطى" وليس "طبقة واحدة"[8]، وعلى هذا الأساس ، يؤكد د. رمزي زكي أنه يستخدم هنا "مصطلح "الطبقة الوسطى" تجاوزاً". بعد ذلك يقوم د. رمزي زكي بتقديم تعريف للطبقة الوسطى لا علاقة له بهذه الطبقة ، بقدر ما هو تعريف واضح للبرجوازية الصغيرة، حيث يقول : "ان هذه الطبقة تمثل مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش، بشكل أساس ، على المرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام وفي قطاع الخدمات والمهن الحرة الخاصة، بمعنى أنها تضم أيضاً من يعملون لحساب أنفسهم".

أما عالم الاجتماع المصري الراحل د.عبد الباسط عبد المعطي، فيقول: "البرجوازية الصغيرة هي أحد أهم المواقع الوسطى، التي ثار جدل واسع وممتد حول توصيفها، هل هي الشريح الدنيا من الرأسمالية، أم أنها تمثل موقعاً طبقياً له خصائصه النوعية والخاصة؟ ورغم أن المجال لا يتسع لمناقشة حاسمة في هذا الصدد، فإنها في مجملها تمثل الجماعات الأكثر تعقيداً وتداخلاً نظراً لتركيبتها المتناقضة . وهي تضم من بين ما تضم– العناصر الأكثر قدماً وتقليدية من مكونات الطبقة الوسطى

فهي في بعض التحليلات "الطبقة التي تملك ، ولكن ملكيتها – سواء من حيث الإدارة أو الحجم – لا تفضي بها إلى حراك صاعد نحو شرائح الرأسمالية، كما أنها أيضاً الطبقة التي تخشى – خشية الموت– الهبوط إلى الطبقة العاملة. ولهذا فهي تتمسك حتى النهاية بتراث الملكية الفردية، ولكنها في صراع طبقي ضار مع الطبقات الأعلى، وفي الوقت نفسه – نتيجة لتناقضها البنيوي –تتضامن وتتحالف أحياناً مع الذين تخشى السقوط بينهم".[9]

وعن المواقع الوسطى والتداخل مع البورجوازية الصغيرة، يقول د.عبدالباسط عبد المعطي: "تتألف الطبقة أو المواقع الوسطى من مجموعة متباينة من الأقسام والشرائح نتيجة لتباين مواقعها من علاقات الإنتاج. فهي تضم البرجوازية الصغيرة، التي تعد أحد مكونات المواقع الوسطى والتي كانت تضم صغار حائزي الأرض الزراعية، كما كانت تضم من يعملون لحسابهم ولا يستخدمون عملاً مأجوراً على نحو يسمح بتحقيق تراكم رأسمالي، كأصحاب الورش، والمصانع، والموظفين، المحلات العاملة في النشاطات الاقتصادية المختلفة"[10].

كما تضم أيضاً رجال العلم والثقافة وأصحاب المهن الفنية والمحامين والمحاسبين وغيرهم من أصحاب المهارات ، وتعيش كل هذه الفئات في تباينات دائمة بين بعضها البعض وفي داخل كل منها، كما تقسمها الانتماءات الدينية (بكل تلاوينها)، إلى جانب الإنتماءات والأحزاب الليبرالية واليسارية. [11]

هذا التوصيف ينطبق تماماً على الطبقة البورجوازية الصغيرة بكل شرائحها العليا والوسطى والدنيا، وما يفرزه هذا التكوين الثلاثي من اختلافات وتناقضات فيما بين اطرافه، كما هو الحال في التكوين الاجتماعي لهذه الطبقة البورجوازية الصغيرة في المجتمع الفلسطيني.

ان هذا الخلط والارباك المفاهيمي حول العلاقة بين البورجوازية المتوسطة والصغيرة ، نلحظه ايضا في كتاب د.جميل هلال –الطبقة الوسطى الفلسطينية– حيث يشير بوضوح إلى حالة الإرباك و"الخلط بين البورجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى عند مراجعة الأدبيات المعنية بالطبقة الوسطى"[12]، فيقول : "ويساهم في إرباك مفهوم الطبقة الوسطى الحديثة الخلط بين فئاتها فئات البرجوازية الصغيرة (أو الطبقة الوسطى القديمة أو التقليدية) من أصحاب الدكاكين والحرفيين وصغار الفلاحين وأصحاب المشاريع الصغيرة" [13] (هنا لا يفرق د.هلال بين البرجوازية الصغيرة والمتوسطة).

أما استنتاج د.جميل هلال لسمات الطبقة الوسطى في الضفة الغربية، في قوله أن "الطبقة الوسطى الفلسطينية غير قادرة على حمل مشروع ليبرالي ديمقراطي، وهي لا تستطيع حسم الهوية السياسية للنظام السياسي الفلسطيني"[14]، فإنني أعتقد أن هذا الاستنتاج ينطبق تماماً على البورجوازية الصغيرة وليس على الطبقة الوسطى، لأن الطبقة الوسطى هي تاريخياً التي حملت المشروع الليبرالي في أوروبا بعد انتهاء مرحلة المانيفاكتوره ، وبداية تطلع البورجوازية الصاعدة آنذاك

صوب القطيعة مع النظام الاقطاعي، استجابة لمقتضيات تطورها الانتاجي السلعي وتراكم رأسمالها وتبلورها كطبقة بورجوازية صاعدة استلهمت الأفكار الليبرالية ، كما عبر عنها الأب الروحي لليبرالية الاقتصادية آدم سميث، وكما عبر عنها أيضاً كبار المفكرين والفلاسفة في عصر النهضة وصولاً إلى انتصار الثورات البورجوازية في فرنسا 1789 وبقية أوروبا، ومن ثم تكريس وانتشار مفاهيم المساواة والحرية والفردية والمواطنة والديمقراطية وكافة المفاهيم الليبرالية التي استجابت وتطابقت مع شعار آدم سميث "دعه يعمل دعه يمر" .

لذلك ، أؤكد على وجهة نظري –القابلة للنقاش– بخصوص افتقار مجتمعنا الفلسطيني (والعربي) إلى وجود طبقة بورجوازية متوسطة تستند إلى قاعدة انتاجية رأسمالية محددة تمكنها من حمل مشروع فكري ليبرالي يتسجيب لطموحاتها البورجوازية أو الرأسمالية، ما يعني أن "عدم قدرة الطبقة الوسطى الفلسطينية" على حمل مشروع ليبرالي يعود بالدرجة الأساسية إلى عدم وجود هذه الطبقة لذاتها عموماً، وعدم وعيها لذاتها خصوصاً.

وعلى هذا الأساس ، فإنني أرى أن استنتاج د. جميل هلال ينطبق تماماً على الطبقة البورجوازية الصغيرة العاجزة فعلاً عن حمل مشروع ليبرالي ، لانها طبقة غير متجانسة ولا تمتلك قاعدة مادية للانتاج ، وبالتالي كان من الطبيعي أن تتوزع فكرياً وسياسياً على محاور دينية ويسارية وقومية ووطنية دون أي مشروع ليبرالي واضح المعالم.

أما حديث د.جميل هلال عن "الصراع بين أفكار ليبرالية تحديثية وأفكار محافظة دينية في أوساط الطبقة الوسطى في رام الله والبيرة حيث يتمركز مجموعة من المثقفين والمفكرين ، بما يميز الضفة الغربية عن قطاع غزة الذي لا توجد فيه جذور قوية للطبقة الوسطى بسبب ان أغلبية سكانه من اللاجئين"!!

وقبل أن أسجل ملاحظتي الحوارية النقدية على استنتاج د.هلال في الفقرة السابقة، أعيد التأكيد على تحليلي بالنسبة لاختلاف عملية أو مسيرة التطور الاجتماعي / الاقتصادي / والثقافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة تاريخياً، حيث نلاحظ نوعاً من التمايز الحضاري بينهما في البنية الفوقية المنتجة للفكر والثقافة في إطار النضال والصراع ضد الاحتلال، دون أن يعني ذلك اختلافاً جوهرياً في التطور الاجتماعي / الطبقي بينهما خصوصاً في مرحلة الاحتلال ما بعد عام 1967 إلى اليوم، أو أن أي منهما يشكل وحده اقليماً موحداً، وهنا أسجل ملاحظتي النقدية على حديث د.جميل هلال "عن عدم إمكانية وجود مجتمع فلسطيني (كتشكيلة اجتماعية سياسية مترابطة تقيم باقليم موحد) باستثناء ، ربما ، قطاع غزة" كما يقول[15] .

إذ أنني أرى غياب أي مستقبل للضفة أو لقطاع غزة بانفصال أي منهما عن الآخر ، واعتقد أن د.هلال يوافق تماماً على هذه الرؤية، لكن استنتاجه قد يستغل من أي حركة تسعى للانفراد بقطاع غزة بإسم الإمارة الدينية أو الدويلة الممسوخة.

أما بالنسبة لعدم وجود جذور قوية للطبقة الوسطى في قطاع غزة ، فهو استنتاج صحيح لا ينطبق على القطاع فحسب، بل أيضاً على الضفة الغربية ، إذ لا وجود للطبقة الوسطى فيهما، أما إذا كان د.هلال يقصد الطبقة البورجوازية الصغيرة (وهو لا يفرق بينهما في الكثير من فقرات كتابه)، فهي طبقة متجذرة في قطاع غزة كما هو الحال في الضفة الغربية، مع اختلاف سماتها بينهما من حيث التعاطي والانسجام مع التيار الديني بمساحة أكبر من التيارات الأخرى، اليسارية، والقومية، والوطنية الليبرالية .

وفيما يتعلق بحديث د.جميل هلال عن اللاجئين الذين يشكلون أغلبية السكان في قطاع غزة، كسبب من أسباب "عدم تجذر الطبقة الوسطى" ، فإنني أرى هنا خطأً منهجياً وتحليلياً وقع فيه د.هلال، لأن كلمة اللاجئين تقابل كلمة المواطنين حيث لا فرق بينهما في إطار التحليل الطبقي، رغم أن اللاجئين في القطاع يمثلون كتلة أو تجمع بشري يضم في إطاره ما لا يقل عن 65% من سكان قطاع غزة (1,14 مليون نسمة نهاية 2014) يشكلون مع إخوانهم المواطنين في غزة والضفة وكافة التجمعات والمخيمات ، خارطة طبقية تراتبية من العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة وبورجوازية الكومبرادور والبورجوازية العقارية والمالية والطفيلية.. إلخ وهي أطر أو شرائح طبقية تجمع في صفوفها اللاجئ مع المواطن دون أي انفصام .

أما من ناحية "التوجهات المحافظة" في أوساط الطبقة البورجوازية الصغيرة في قطاع غزة (أو الوسطى حسب د.هلال) فهي انعكاس لطبيعة ما يمكن أن أسميه إعادة انتاج التخلف في القطاع بعد الانقسام في 2007/6/14 وسيطرة حركة حماس عليه، ومحاولتها الدؤوبة في نشر وتكريس الهوية الإسلاموية بديلاً للهوية الوطنية الديمقراطية ، إلى جانب كافة ممارساتها الإكراهية على الصعيد الاجتماعي التي عززت ذلك الطابع المحافظ أو الرجعي في الأوساط الاجتماعية في قطاع غزة عموماً وفي أوساط المرأة على وجه الخصوص، مع مراعاة طبيعة المرحلة التي عززت صعود مشهد الإسلام السياسي، وإعادة انتاج التخلف التراثي والاجتماعي والتراثي السلفي النقيض لمفاهيم الديمقراطية والوطنية والقومية والتقدم الحداثي، ليس في قطاع غزة فحسب، بل في العديد من مدن الضفة الغربية والشتات علاوة على الدور الخطير الذي تمارسه معظم الجامعات والكليات المتوسطة –في ظروف الانحطاط الاجتماعي والمأزق السياسي الراهن– في انتاج أفكار ومقولات التخلف الاجتماعي.

وفي مثل هذه الظروف، فإن قسماً كبيراً من البورجوازية الصغيرة لم يتحمل قسوتها ومرارتها ونتائجها السياسية والاجتماعية ، مما جعلهم يشعرون بحالة من الإغتراب، ظهرت بصورة واضحة بعد أقل من ثلاثة أعوام على قيام سلطة الحكم الذاتي 1994 عموماً، وبعد الانقسام خصوصاً، وتعززت في أوساطهم قيم اللامبالاة واليأس أو النفاق وتمجيد المصالح الشخصية والبحث عن أي مصدر للكسب السريع، مما دفع بالعديد منهم إلى ترك أحزابهم والذهاب إلى تحقيق المصالح الخاصة عبر العلاقة مع سلطة رام الله، أو حكومة غزة أو عبر منظمات NGO S أو مغادرة بعضهم إلى الهجرة

للخارج هروباً من الواقع الذي لم يعد قادراً على احتماله بعد أن تفككت ونهارت الأفكار الوطنية التوحيدية في مجتمعنا.

إن تسجيلنا لهذه الملاحظات، شكل من الاجتهاد يستهدف العودة بمفهوم كل من "الطبقة الوسطى" و"البورجوازية الصغيرة" ووضعه في إطاره الصحيح، منعاً للإرباك في تحليلنا للأوضاع الاجتماعية ومكوناتها وأزمتها في بلادنا، خاصة وأن سمات "الطبقة الوسطى، كما أوردها العديد من المفكرين وعلماء الاجتماع المشار اليهم ، هي نفسها سمات الطبقة البورجوازية الصغيرة من حيث الثقافة والوعي والتوصيف الطبقي، ومن حيث دورها في النشاط السياسي والاجتماعي بمختلف منطلقاته وأهدافه التقدمية والديمقراطية الليبرالية أو القومية الشوفنية أو الوطنية أو الدينية الرجعية وفق مصالحها التي لا ترتكز على قاعدة مادية انتاجية أو محددة المعالم بمقدار ما هي قاعدة تمثل إطاراً واسعاً فضفاضاً جاهزاً لتقديم خدماته وفق ما تمليه ظروف هذا الفرد أو تلك المجموعة من هذه الطبقة البورجوازية الصغيرة، ذلك ان تأرجحها وعدم ثباتها يشكل أحد العوامل الأساسية في حراكها السياسي والمجتمعي، باتجاه التقدم والديمقراطية أو باتجاه الانغلاق والتخلف السلفي الرجعي.

وفي هذا السياق نلاحظ بوضوح التركيبة القيادية والكادرية ذات المنشأ الطبقي البورجوازي الصغير لمعظم الأحزاب والفصائل والحركات السياسية في بلدان الوطن العربي ، مثالنا في فلسطين : حركة فتح / الجبهة الشعبية / الجبهة الديمقراطية / حزب الشعب / حركة حماس / الجهاد ... إلخ ، آخذين بالاعتبار أن هذا المنشأ الطبقي المشترك، بسبب افتقار البورجوازية الصغيرة للبنية الفوقية المتجانسة أو الموحدة، كان –وسيظل– عاملاً رئيسياً في تعدد واختلاف المنطلقات الأيديولوجية والسياسية لأحزاب وحركات البورجوازية الصغيرة وتوزعها في الأطر الليبرالية، والأطر اليسارية والقومية، والوطنية، والدينية، وفق ظروف ومتغيرات الأوضاع العربية من حولنا، حيث نلاحظ كيف قامت هذه الطبقة بادوار –تاريخية وراهنة– بالغة الأهمية سواء في النضال السياسي ضد الاستعمار منذ اوائل القرن العشرين، وفي النضال الديمقراطي و"الصراع الطبقي" من جهة إلى جانب قيامها بأدوار مشبوهة لحساب الاستعمار والأنظمة العربية الرجعية، الأمر الذي يؤكد على أن هذه الطبقة شكلت – وما زالت– وعاءً واسعاً أسهم في تخريج كل أطياف وتلاوين التيارات السياسية والفكرية.

البورجوازية الصغيرة والطبقات والصراع الطبقي في المجتمع الفلسطيني:

إن التكوينات الاجتماعية أو "الطبقات" في الضفة والقطاع مازالت تجمع في طياتها خليطاً متنوعاً مازال بعيداً عن الاستقرار الطبقي المحدد المعالم، على سبيل المثال: الشرائح الفقيرة التي تفتقر إلى الوعي بوجودها أو بالظلم الطبقي الواقع عليها، فطالما تعيش آلاف العائلات عند خط الفقر أو دونه في ظروف اقتصادية واجتماعية تسودها كل أشكال المعاناة والحرمان، وطالما بقي التخلف أو النمط القديم مسيطرا، ولا تتوفر لهم الأطر السياسية والنقابية، المعبرة عن حقوقهم، كما لا تتوفر مقومات

التجانس الفكري والسياسي أو الوعي المشترك بالظلم الواقع عليهم، فهم لا يشكلون طبقة بأي حال من الأحوال، فالطبقات الاجتماعية هي مجموعات من العاملين الاجتماعيين الذين يحددهم بشكل رئيسي انعكاس وعيهم وشعورهم المشترك بمصالحهم الطبقية المشتركة، لدورهم وموقعهم في مسار الإنتاج، أي في الميدان الاقتصادي بصورة أساسية .

والواقع أنه يجب أن لا نستنتج من الدور الرئيسي للموقع الاقتصادي أن هذا الموقع يكفي لتحديد الطبقات الاجتماعية، صحيح أن للعامل الاقتصادي، الدور الحاسم في نمط معين من الإنتاج وفي التشكل الاجتماعي، ولكن العامل السياسي والوعي بالمعاناة المشتركة، كشعور جماعي، إلى جانب عوامل ثقافية واجتماعية أخرى في إطار البنية الفوقية لها دور بالغ الأهمية، إذ أن الطبقات الاجتماعية تنطوي على ممارسات طبقية أو صراع طبقي، ولا تتبدى إلا في هذا الصراع والتناقض، وهو مضمون ما زال خافتا في مجتمعنا بحكم عوامل التناقض الرئيسي مع العدو، وعوامل التخلف الاجتماعي والاقتصادي، في سياق استمرار علاقة التبعية والحصار، علاوة على الصراع والانقسام الداخلي، وهي كلها عوامل ساهمت في عدم إنضاج الظرف الذاتي للتبلور الطبقي في بلادنا، ومن ثم انعدام أو حالة الضعف الشديدة لعملية الصراع الطبقي، بسبب استمرار تأثير الانقسامات الفئوية التي تخفي في طياتها المصالح الطبقية "فعلى الرغم من اهمية ومركزية التحليل الطبقي والصراع الطبقي في الفكر الاجتماعي والسياسي، فإن ظاهرة الصراع الطبقي تكاد تكون معدومة في معظم الأقطار العربية بصفة عامة. ويرجع ذلك إلى أن العلاقات الرأسية والتقسيمات الرأسية للمجتمع العربي (العائلة، القبيلة، الجماعات العرقية.. إلخ) تمثل نمط التفاعلات والعلاقات السائدة في هذه المجتمعات"[16].

دليلنا على ذلك ظهور –وهيمنة– عصبية الدم أو العلاقات العشائرية، في المجتمع الفلسطيني عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً أثناء حالة الفلتان الأمني والصراع الدموي بين فتح وحماس، حيث لجأ القسم الأكبر من أبناء القطاع إلى الاحتماء بعصبية الدم في الحامولة أو العشيرة أو العائلة بعد أن فقدوا ثقتهم بدور النظام والقانون في توفير متطلبات حمايتهم بعد أن تفكك النظام ، وبعد ان تراجع مفهوم الوطن والوطنية لحساب مفهوم عصبية الدم التي أعيد انتاجها وتجديدها في الضفة والقطاع ، حيث خلقت مصادر القوة العشائرية إلى جانب مظاهر الفساد وتفكك النظام السياسي ، مناخاً مواتياً يفتح الطريق نحو مراكمة المال والثروات بصورة طفيلية أكبر بما لا يقاس مما توفره الثروة في إطار الانتاج الصناعي أو الزراعي ..إلخ كإطار موضوعي لمراكمة عوامل القوة بالمعنى الطبقي أو الاجتماعي أو السياسي.

الشرائح البورجوازية الصغيرة (أو المتوسطة) في المجتمع الفلسطيني:

أؤكد هنا على حقيقة "عدم التجانس" داخل الطبقة البورجوازية الصغيرة في البلاد المتخلفة حيث تتوزع إلى شرائح تقليدية وشرائح حديثة. وشرائح ريفية، نلحظ ذلك بوضوح في الضفة بين الريف والمدينة كما نلحظه في تمايز الضفة عن غزة ، فبالرغم من وصف مجتمع الضفة إنه مجتمع ريفي إلا

أنه ريفي متمدن، مقابل وصف مجتمع قطاع غزة انه مديني ، إلا أنه مدني متريف وأكثر تخلفاً بالمعنى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي عن توأمه في الضفة الغربية، لكننا رغم ذلك نلاحظ حالة من التخلف الثقافي –بدرجات متفاوتة– بين الضفة والقطاع تعكس مدى هشاشة وضعف المفاهيم العقلانية والديمقراطية والمواطنة والحداثة انعكاساً للتطور الاقتصادي الاجتماعي الضعيف والتابع. تشكل هذه الشرائح، المساحة الأوسع، والحجم الأكبر، في مجتمعنا الفلسطيني، فهي تتكون – كما سبق أن أوضحنا – من جموع صغار الحرفيين والموظفين المدنيين والعسكريين، وصغار التجار والمهنيين بكل انواعهم...الخ في الضفة والقطاع، مع مراعاة الخصائص والسمات التي ترتبط بهذه الطبقة في مجتمعنا، ونقصد بذلك المستوى المتدني من التطور الرأسمالي من جهة، والمستوى المتدني لحياة أو مستوى معيشة الغالبية العظمى لشرائحها، بما يؤثر في التركيب الاجتماعي عموما، وفي تركيب هذه الطبقة بصورة خاصة من جهة ثانية، لان طبيعة تكوينها وتشكلها، تتميز بضعف إنتاجيتها الناجم عن عدم امتلاك البورجوازية الصغيرة عموما، قاعدة اقتصادية منتجة، إذ أن هذه الطبقة – رغم ضخامة حجمها واتساعها، لا تسهم بأي دور مركزي أو مؤثر في إطار الطبقة أو السلطة المسيطرة، رغم انصياع القطاع الأكبر منها، للدفاع عن سياسات السلطة وحكومتيها(في رام الله أو غزة) والمجموعات المسيطرة فيها، وتفسير هذا الموقف يعود إلى أن السلطة هي رب العمل – المباشر وغير المباشر – للبورجوازية الصغيرة، بحكم ارتباطها الوثيق بالسوق المحلي بجانبيه العام والخاص، وبحكم الحرمان المادي والاضطهاد الاقتصادي والسياسي الواقع عليها، والناتج عن ضعفها وعدم تماسكها الداخلي وتذبذبها، إلى جانب عجز وقصور وفشل القوى الديمقراطية واليسارية في توعيتها وتحريضها وتنظيمها والتعبير عن تطلعاتها.

وإذا اخذنا بعين الاعتبار ان القطاع الحكومي سواء في حكومة السلطة / رام الله أو في حكومة حماس/غزة، يشكل 15.5% من إجمالي القوى العاملة ، وبنسبة 22% من القوى العاملة بالفعل (حوالي 200 ألف موظف)، يبين لنا التأثير السلبي الذي يحدثه هذا الواقع على دور ونشاط البورجوازية الصغيرة بسبب القيود القانونية والإدارية من ناحية والطبيعة المتذبذبة لهذه الطبقة وحرصها على مصالحها الخاصة من ناحية ثانية، بما يؤدي إلى شل وتعطيل القسم الاكبر من هذه الطبقة، من العاملين في الجهاز الحكومي، عن ممارسة دور سياسي رئيسي خارج إطار الحزبين الرئيسيين ارتباطاً بحكومة كل منهما.

وهنا تكمن انتهازية العديد من أفراد هذه الطبقة أو خوفها أو لامبالاتها، أو غير ذلك من المواقف السالبة التي تحكم ممارساتها السياسية في هذه المرحلة بالذات، لما تثيره من نوازع القلق والخوف والتردد والانتهازية في نفوس ووعي هذه الطبقة، إلى جانب حرص حكومتي رام الله وغزة على تأمين رواتب موظفيها لضمان ولائها السياسي، ادراكاً من الحكومتين أو من القطبين الرئيسيين "فتح وحماس" ان امتصاص هذا القدر من افراد البورجوازية الصغيرة، هدف ضروري، لتعزيز مكانة أي منهما

السياسة، نظراً لوعي القطبين بأهمية دور هذه الطبقة التي تشكل غالبية السكان في الضفة والقطاع، إلى جانب اضعاف امكانات هؤلاء البورجوازيين الصغار في ممارسة دورهم في النضال الوطني والديمقراطي عموماً واضعاف وتهميش دورهم في ممارسة الحراك الديمقراطي والضغط الشعبي لانهاء الانقسام، ولكن يبدو ان تراكمات مظاهر القلق والإحباط واليأس في صفوف جماهير شعبنا عموماً، والبورجوازية الصغيرة خصوصاً ، عزز ضعف هذه الطبقة وحالة دون أداء دورها السياسي والديمقراطي المطلوب.

بالطبع إن إيقاظ الوعي الوطني والطبقي لدى البورجوازية الصغيرة في مدننا وقرانا ومخيماتنا أمر بالغ الأهمية بحد ذاته، لأن قطاعات كبيرة منها يمكن أن تظل عبر جدلية الاضطهاد والمصالح الحياتية، مرتهنة وخاضعة عموماً للقطبين المتصارعين حسب النفوذ الجيوسياسي لكل منها في الضفة أو قطاع غزة، وهو ما يدفعنا إلى الاهتمام بقضايا هذه الطبقة، وتفعيل دورها خاصةً وأن حجمها يصل إلى حوالي 60% من مجموع السكان في الضفة والقطاع أو حوالي 2,772 مليون نسمة يتوزعون على حوالي (554.4) ألف أسرة بواقع 5 أفراد (كمعدل متوسط) للأسرة الواحدة، وهو إطار أو تجمع غير متجانس من حيث الدخل أو مستوى المعيشة و ينقسم إلى ثلاثة شرائح أو فئات :

الفئة الأولى أو العليا من هذه الطبقة التي تملك دخلاً شهرياً يبدأ من 2500 دولار شهرياً ولا يتجاوز 5000 دولار، ولا تتجاوز نسبتها أكثر من 2,5 % أو ما يعادل (69,300) ألف نسمه من أصل المجموع التقديري للطبقة البورجوازية الصغيرة، وهذه النسبة تشمل المعيلين من الفئات العليا من أساتذة الجامعات والمحامين والمهندسين والصيادلة والأطباء ومسئولو ومدراء المراكز ومؤسسات المنظمات غير الحكومية ونواب المجلس التشريعي والتجار وأصحاب المشاغل المتوسطة وكبار الموظفين (المدنيين مدير عام فما فوق، والعسكريين، عقيد وما فوق) والفلاحين الذين يملكون 20-50 دونم، وهذه الفئة منقسمة في ولائها بين حكومة رام الله أو حكومة غزة حسب ظروف وطبيعة العمل أو الانتماء السياسي أو ألمصلحي الانتهازي.

الفئة الثانية أو المتوسطة، التي تملك دخلا شهريا يبدأ من 1000 $ ولا يتجاوز 2500$ وتمثل تقريبا حوالي 5% من مجموع التعداد التقريبي للبورجوازية الصغيرة، وبالتالي فإن مجموع هذه الشريحة المتوسطة يبلغ 138.6 ألف نسمه، وتشمل المعيلين أو أصحاب الدخل من الفئات الوسطى من المهنيين والأكاديميين وأساتذة الجامعات والعاملين في المنظمات غير الحكومية وصغار التجار وأصحاب المشاغل الصغيرة والفلاحين المالكين من 5 – 20 دونم، والموظفين* المدنيين من درجة مدير إلى مدير عام، والعسكريين من رتبة مقدم إلى رتبة العقيد، وهي فئة يمكن أن تجد في المعارضة الديمقراطية ملاذاً لها .

الفئة الثالثة، أو الشريحة المتدنية / الفقيرة، من أسر البورجوازية الصغيرة، التي تملك دخلاً يبدأ من خط الفقر الوطني البالغ 2375 شيكل (580 دولار)[17] شهريا للأسرة ولا يتجاوز ألف دولار

وتمثل هذه الشريحة 92,5 % (حوالي (2,564) مليون نسمه) من مجموع هذه الطبقة، وهذه النسبة تشمل صغار الموظفين ورجال الشرطة والأمن وصغار المهنيين والحرفيين والباعة وهي شريحة أقرب –من ناحية موضوعية– إلى المعارضة اليسارية الديمقراطية، ومن الممكن أن تشكل – إذا ما تم الاهتمام السياسي والاجتماعي بقضاياها– وعاءا هاما لها إلى جانب "الطبقة" العاملة والفلاحين الفقراء، لكن عجز وضعف احزاب اليسار عزز مساحة الفراغ السياسي من ناحية وأسهم في تكريس يأس الجماهير الفقيرة ولجوئها إلى قوى التيار الديني والإسلام السياسي من ناحية ثانية. وفي هذا السياق، من المفيد أن نشير هنا إلى أنه "إذا كانت الأرقام الخاصة بفروقات معدل الدخل للفئات الاجتماعية المختلفة، تساعد على اثبات واقع وجود مجموعات ذات مصالح متشابهة فيما بين الواحدة منها، ومختلفة مع مصالح مجموعات أخرى بدرجات متفاوتة، وتتواجد على مستويات مختلفة من حيث علاقتها بالنظام الاجتماعي الاقتصادي وحصتها من توزيع الدخل، فإن هذا وحده لا يكفي لتلمس الدور الاجتماعي الذي تضطلع به كل فئة أو طبقة منها، والسياسة التي تدعو لها، والظروف والعوامل العائدة لطبيعة تركيبها ونشاتها، والمؤثرات الداخلية والخارجية التي تسهم في نهاية المطاف بمقادير متفاوتة الاهمية في تحديد السمات ومعالم التركيب الطبقي للمجتمع والمواقف العامة لمختلف الفئات والطبقات[18]".

وبناء عليه فإننا، ندرك بكل موضوعية ووعي، أن استمرار تطور العلاقات الاجتماعية في بلادنا على صورتها المشوهه الراهنة، هو أمر بقدر ما يتعارض مع قوانين الحياة ومتغيراتها وتراكماتها الدافعة صوب الارتقاء والتقدم، يتعارض أيضا مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في صراعه الطويل مع العدو الصهيوني، من أجل تحقيق أهدافه في التحرر والعدالة الاجتماعية والديمقراطية، الأمر الذي يستوجب استنهاض كل القوى الوطنية الديمقراطية، كضرورة موضوعية ملحة، حتى لا يصبح المستقبل كأنه " قدر محتوم " نساق إليه من نظام العولمة الأمريكي الصهيوني.

فبالرغم من المتغيرات التي أصابت البنية الاقتصادية الاجتماعية الفلسطينية طوال الفترة الممتدة منذ عام 1967 حتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تستطع تجاوز أو إلغاء علاقات الإنتاج ما قبل الرأسمالية وشبه الرأسمالية القائمة بل عززتها وأبقت عليها، بفعل عوامل خارجية تتمثل في السياسات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني من ناحية وعوامل داخلية فلسطينية تتمثل في مجموعات المصالح الطبقية التقليدية والمستحدثة الطفيلية الحريصة على إبقاء العلاقات القديمة وعدم تجاوزها (في المنشآت الصناعية شبه العائلية عموماً، والإنتاج العائلي في الزراعة ونمط الإنتاج السلعي الصغير المنتشر بكثرة في الضفة والقطاع عموماً وفي المناطق الريفية خصوصاً ... الخ) وبالتالي فإن النمط السائد غالباً هو نمط رأسمالي تابع ومشوه تتداخل فيه الأنماط القديمة ضمن صيغة من التعايش والتعاون والصراع، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تعدد أنماط الإنتاج قد يتجسد في بعض القطاعات الاقتصادية أكثر من غيرها، وفي هذا السياق يمكن أن يوصف النمط السائد عندنا بأنه نمط محكوم

بآليات "رأسمالية المحاسيب" ارتباطاً بالتحالف بين الصفوة السياسية والبيروقراطية ورجال الأعمال والمال والكومبرادور في الضفة والقطاع، وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نطلق على هذا النمط انه نمط رأسمالي طفيلي، لكنه في كل الأحوال ومهما كانت التسمية، فهو نمط تابع ومتخلف، ما يعني بقاء التطور الاقتصادي والاجتماعي/الطبقي محتجزاً بسبب هذه العوامل الخارجية والداخلية ذات المصلحة المشتركة في إبقاء حالة التطور المحتجز في بلادنا ودور هذا التحالف الطبقي في تفكيك المجتمع السياسي الفلسطيني وإعاقة توليد آليات المجتمع المدني الديمقراطي، الأمر الذي يقتضي العمل على كسر هذا التحالف وإزاحة كل هذه العوامل ورموزها وشخوصها صوب إعادة الوحدة السياسية المجتمعية بين الضفة والقطاع وفق الأسس والثوابت الوطنية والديمقراطية، وفق أسس اقتصادية تنموية تستهدف تحقيق مقدمات الصمود الوطني والمقاومة والنضال بكل أشكاله على طريق التحرر والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

احتمالات المستقبل:

يمكن القول أن الحالة الفلسطينية اليوم، انتقلت بالفعل من أرضية النضال الوطني والأهداف الكبرى من أجل التحرير والعودة والاستقلال ، إلى أرضية الخضوع والمساومة على حقوق شعبنا التاريخية، من ثم الهبوط بتلك الأهداف والحقوق بذريعة التوصل إلى إقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة عبر التفاوض العبثي مع دولة العدو الصهيوني، على الرغم من إدراك تلك القيادة لمواقف الدولة الصهيونية عبر لاءاتها الخمس: لا لحق العودة، لا لإزالة الاستيطان، لا للإنسحاب الكامل من الضفة الغربية، لا للقدس عاصمة للفلسطينيين، لا للدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، لكن القيادة الفلسطينية في م.ت.ف وحركة فتح بحكم مصالحها الطبقية، لم تجد مدخلاً ومبرراً لهبوطها واستمرارها بعملية التفاوض العبثية سوى السياسة الواقعية الرثة الأقرب إلى الاستسلام لشروط العدو عبر التنازل عن كامل حقوق شعبنا في أرض وطنه المغتصبة عام 1948. نستخلص مما سبق أن مسيرة النضال الوطني التحرري والإجتماعي الديمقراطي الفلسطيني قد انتقلت من حالة الأزمة التي بدأت منذ أكثر من ثلاثة عقود، إلى حالة المأزق الذي يصيب اليوم بنيانها وقيادتها وفكرها السياسي.

فلقد أدى الانقسام إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني، الذي يبدو أنه ينقسم اليوم إلى مجتمعين أحدهما في الضفة والآخر في قطاع غزة، ناهيكم عن عزلتهما عن أبناء شعبنا في الشتات والمنافي.

وهنا بالضبط تتجلى ملامح المأزق السياسي والمجتمعي الفلسطيني، عبر مواقف كل من حركتي فتح وحماس وصراعهما الفئوي على السلطة والمصالح بعيداً عن جوهر وشكل المشروع الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني، بحيث يمكن الاستنتاج ، أن كل من فتح وحماس ، قدمتا لشعبنا الفلسطيني أسوأ صورة ممكنة من حاضر ومستقبل المجتمع المحكوم بصورة اكراهية ، لادوات ومفاهيم

الاستبداد والاستغلال والتخلف ، وهي مفاهيم وأدوات وممارسات لم ولن تحقق تقدماً في سياق الحركة التحررية الوطنية ، بل على النقيض من ذلك ، ستعزز عوامل انهيارها والانفضاض الجماهيري عنها وصولاً إلى حالة غير مسبوقة من الاحباط واليأس ، كما هو حال شعبنا اليوم عموماً، وفي قطاع غزة على وجه الخصوص.

دعوة الى تأسيس كتلة تاريخية :

وانطلاقاً من ذلك ، أرى أن من واجب الأحزاب والفصائل والقوى والفعاليات الوطنية الديمقراطية أن تسارع إلى البدء بحراك وطني وديمقراطي واسع، يستهدف إخراج جماهيرنا من حالة الركود والإحباط التي تعيشها في هذه اللحظة، من خلال تأسيس "الكتلة التاريخية" (جبهة وطنية عريضة) مفتوحة لكل أبناء شعبنا المعنيين بتحقيق أهداف الحرية والاستقلال وتقرير المصير وحق العودة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

إن هذه الكتلة التاريخية المقترحة ، ستخوض وتجابه التحديات الماثلة اليوم أمام مسيرة النضال الوطني والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات ومجابهة ثنائية فتح وحماس بأشكال سياسية وديمقراطية، بما يمكننا من مواصلة النضال وفق الرؤية والثوابت الوطنية في الصراع مع العدو الصهيوني من ناحية، وفي الصراع الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي الكومبرادوري المهيمن راهناً عبر القيادة اليمينية في م.ت.ف والسلطة ، أو قوى اليمين الديني في حماس والسلطة.

في ضوء ما تقدم، فأنا لا أرى من المناسب التعويل على دور نهضوي / تنويري / وطني / ديمقراطي أو ثوري للبورجوازية المتوسطة، واعتقد بأهمية وعينا وتركيزنا على البورجوازية الصغيرة أو قسم منها للقيام بهذا الدور، خاصة المثقف الديمقراطي اليساري بالمعنى العضوي أو الجرامشي ، وهو دور سيتطلب من هذا المثقف الثوري حجماً كبيراً من المعاناة والتضحية، عبر نضاله السياسي والكفاحي والديمقراطي (المطلبي أو الطبقي) أن يتحمل من خلال الإطار الجمعي للمثقفين العضويين (الحزب) المسئولية الكبرى على طريق النهوض والتحرر والتقدم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية، وهي مسئولية ستظل تشكل ضرورة موضوعية في ظل غياب الحامل الاجتماعي أو الطبقي الذي سيستمر طالما ظل الوجود الطبقي للعمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وجوداً كمياً أو وجوداً بذاته وليس وعياً لذاته.

هوامش :

[1] الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر– د. عبد الباسط عبد المعطي – الطبعة الأولى 2002 – ميرت للنشر والمعلومات – ص298

[2] نيكوس بولانتزاس – الطبقات الاجتماعية في النظام الرأسمالي – ترجمة: احسان الحصني – منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق 1983 – ص6

[3] معجم الماركسية النقدي – جورج لابيكا – البورجوازية المتوسطة / البورجوازية الصغيرة – دار الفارابي – بيروت – ط1– 2003 – ص316

[4] معجم الماركسية النقدي – المصدر السابق – ص317

[5] عبد الغفار شكر – الطبقة الوسطى والمستقبل العربي – الانترنت – موقع الحوار المتمدن .

[6] د. رمزي زكي – وداعاً للطبقة الوسطى – دار المستقبل العربي – القاهرة – 1997 – ص85/84.

[7] د. رمزي زكي – وداعاً.. للطبقة الوسطى – دار المستقبل العربي – الطبعة الأولى 1997 – ص83

[8] د. رمزي زكي – المصدر السابق – – ص84

[9] الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر – د.عبد الباسط عبد المعطي – الطبعة الأولى 2002 – ميرت للنشر والمعلومات – ص315

[10] المصدر السابق – د.عبد الباسط عبد المعطي– – ص69

[11] المصدر السابق – د.عبد الباسط عبد المعطي– ص375

[12] د. جميل هلال – الطبقة الوسطى الفلسطينية – مؤسسة الدراسات الفلسطينية / بيروت – مواطن/رام الله – يناير 2006 – ص20

[13] د. جميل هلال – المصدر السابق – ص17

[14] د. جميل هلال – المصدر السابق – ص282

[15] د. جميل هلال – المصدر السابق – ص2

[16] الدكتورة ثناء فؤاد عبدالله – الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – ط 2 – 2008 – ص66

* بلغ عدد موظفي القطاع العام (حكومتي الضفة والقطاع) نهاية عام 2014 حوالي 200 ألف موظف، منهم 40 ألف مع حكومة حماس/غزة، والباقي يتبع حكومة السلطة في رام الله موزعين إلى 88 ألف في الضفة، 72 ألف في قطاع غزة ، ومجموعهم 160 ألف موظف منهم 64 ألف عسكري/أمني و 96 ألف موظف مدني.

[17] قد يبدو هذا المبلغ مرتفعا قياسا ببعض الدول العربية ، ودول العالم الثالث ، ولكن عند مقارنة أسعار المواد الأساسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بمثيلها من المواد في البلدان العربية المجاورة نلاحظ ارتفاع الأسعار بنسبة تزيد عن 200% في بعض السلع مثل الغاز المنزلي الذي تبلغ ثمن الاسطوانة الواحدة منه 15 دولار تقريبا ، أما اللحوم البلدية فتتراوح أسعارها بين 14–18 دولار للكيلو ، فيما يبلغ سعر السمك في غزة كمعدل متوسط أكثر من 10 دولار ، أما كيلو الخبز فيصل إلى دولار في حين ارتفع سعر الأرز إلى 2.5 دولار وكذلك الأمر بالنسبة للزيوت والمواد الغذائية الأساسية علاوة على كل أنواع الملابس والأدوات المنزلية والمدرسية التي ارتفعت بنسبة تزيد عن 100% بسبب استمرار الحصار من ناحية وجشع تجار السوق السوداء والانفاق من ناحية ثانية .

[18] المصدر: بعض قضايا الصراع الاجتماعي في الاردن – من منشورات الحزب الشيوعي الأردني – اصدار دار الاتحاد – حيفا – 1972 – ص65.

لماذا يتكرر فشل احزاب وفصائل اليسار العربي في الإنتخابات الديمقراطية (النيابية والبلدية والنقابية وغيرها)؟

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4785 - 2015 / 4 / 23

منذ إنطلاقة أحزاب وفصائل اليسار في البلدان العربية، –رغم الفروق الزمنية بينها– فقد صاغت وقدمت مشاريع وطنية تحررية وديمقراطية تخطت –في معظمها– المستوى الوطني نحو المستوى الإنساني الأرحب عبر مسيرة نضالية وكفاحية شاقة ضد القوى الاستعمارية والامبريالية والرجعية المحلية ، لكن المفارقة أن هذا المظهر النضالي الساطع، لم يصمد طويلاً أمام انهيار التجربة الاشتراكية، وما نتج عنها ورافقها من تحولات عالمية إقليمية ومحلية عززت السيطرة الطبقية الرجعية والتابعة عبر التحالف الكومبرادوري البيروقراطي في الانظمة العربية ومن ثم تكريس السيطرة الامبريالية والصهيونية في بلادنا، حيث شهدت الأحزاب والفصائل، اليسارية العربية، حالة من الإنكفاء التنظيمي والترهل الفكري والتراجع والانحسار الشديدين في الأوساط الشعبية، وكانت تجربة الانتخابات في بعض البلدان العربية عموماً، وفلسطين خصوصاً، دليلاً وبرهاناً ساطعاً على حجم الأزمة العميقة التاريخية المتراكمة في بنيان هذه الأحزاب على كافة المستويات، الفكرية، والتنظيمية، والسياسية، بدءاً من أزمة النظرية والمنهج إلى أزمة الممارسة والتطبيق التي حملت في داخلها أشكالاً من تعدد الرؤى وتباين الإجتهادات –دون عمق نظري في معظم الأحوال– بين كل من المنهج الماركسي والليبرالي وفلسفتهما من ناحية، وغياب الوعي بطبيعة التطور التاريخي الاقتصادي الاجتماعي وأنماطه المتداخلة في بلادنا من ناحية ثانية الأمر الذي أدى إلى عجز أحزاب وفصائل اليسار عن متابعة القضايا المطلبية لجماهير الفقراء وهمومها ومعاناتها، وفي هذا السياق فان هذا القصور أو العجز عن التعاطي والتواصل مع الوعي العفوي في الشارع الفلسطيني –كما في الشارع العربي– لم يكن صدفة، ذلك أن القاعدة الاجتماعية لأحزاب اليسار، كانت –وما زالت– في مساحة كبيرة منها – تتكون أساساً من فئات البرجوازية الصغيرة وبعض المثقفين الذين لم ينسلخ معظمهم عن انتمائه الطبقي أو العشائري أو الحمائلي، كما كان تبني هذه الأحزاب والفصائل للمنهج الماركسي الجدلي والفكر العقلاني عموماً، شكلياً ومظهرياً هشاً قابلاً للاختراق الليبرالي، والأصولي، بسبب فشل فصائل وأحزاب اليسار في مراكمة الوعي بالواقع المعاش من جهة أو تعميق المنهج العلمي الجدلي، والفكر العقلاني في صفوف أحزابها وكوادرها، من جهة ثانية، مما ادى الى انتشار حالة الهبوط المعرفي و تفكك أو غياب الهوية الفكرية –الماركسية ومنهجها تحديداً– وسيادة أشكال متنوعة فيما يمكننا تسميته بالليبرالية الرثة وما رافقها من مظاهر الفوضى والإرباك، والشللية والتكتلات الضارة، الأمر الذي عزز حالة الرخاوة التنظيمية،

التي ترافقت مع تراجع الهوية الفكرية أو التخلي عنها لدى البعض، وهي عوامل أفسحت المجال لتراكم وتفاقم الأزمات الداخلية، التي أدت إلى مزيد من إضعاف دور اليسار على الصعيدين الوطني التحرري، والديمقراطي والمطلبي الداخلي. وبالتالي لم تستطع تطبيق مضامين وآليات ذلك الفكر في أوساط الجماهير الشعبية الفقيرة، رغم حملها لشعاراتها.

على أي حال، تظل الإجابة على سؤال لماذا أخفقت وفشلت – وما زالت تخفق وتفشل – احزاب وفصائل اليسار في الانتخابات الديمقراطية النيابية والنقابية والجامعات ، قضية مثارة لمزيد من البحث والتفكيك ومن ثم إعادة البناء، لازاحة التراكمات السلبية وحالة الترهل والجمود والتراجع السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري التي أفرزت مجموعة كبيرة من أسباب الفشل التي أدت إلى عزوف الجماهير الشعبية، نورد هنا بعضاً منها:

1- غياب الوعي بالنظرية ومنهجها المرتبط بوعي الواقع المعاش، وانتشار الأزمة التنظيمية الداخلية بمختلف مظاهرها ومكوناتها وتنوعها، الى جانب غياب العلاقات الديمقراطيه داخل هذه الاحزاب والفصائل .

2- فشل احزاب وفصائل اليسار في تحويل أي قضية من القضايا التي تتبناها في برامجها وأدبياتها إلى قضية عامة، بسبب عدم اندماجها في اوساط الجماهير الفقيرة وعجزها عن وعي القضايا الاقتصادية الاجتماعية والثقافية لمجتمعاتها الامر الذي اودى بها الى العجز عن تحقيق مطالب الجماهير الفقيرة او الاجابة على اسئلتها.

3-عجز قوى اليسار في تحويل الرفض الجماهيري لمظاهر التخلف والفساد والاستبداد السائدة في الانظمة الحاكمة الى قوة جماهيرية في محيط هذه الفصائل والأحزاب. مما أدى إلى ما نشاهده اليوم من تمحور الحالة السياسية المجتمعية الفلسطينية والعربية ضمن قطبي الصراع الرئيسيين : القطب اليميني الحاكم وقطب اليمين الديني بكل تلاوينه التي نجحت – بدعم قوى خارجية – في تنظيم عشرات الالاف في اوساط الجماهير الفقيرة عبر استغلالها عفويتهم وبساطتهم .

4- الفشل في بلورة الفكرة المركزية الواضحة والمرشدة لبناء التيار الديمقراطي التقدمي أو الطريق الثالث اليساري الواضح في هويته الماركسية ونهجها الجدلي كطريق وحيد لوعي الواقع من جهة وتجاوزه وتغييره من جهة ثانية.

5- فشل اليسار في تفعيل دوره كحضور فعال في إطار الأطر النقابية العمالية والمهنية وغيرها من المؤسسات.

6- عجز قوى اليسار العربي والفلسطيني عن تنظيم أو إكتشاف قيادات جديدة طبيعية، نابعة من بين الجماهير وتحويلها إلى كوادر حزبية.

7- تزايد حالة الإرباك الفكري الداخلي بين صفوف قادة وكوادر وقواعداحزاب وفصائل اليسارالعربي، ويبدو أن هذا الإرباك أو اللبس قد أصاب مفهوم اليسار أيضاً،حيث لم يعد مدركاً بوضوح من هو اليسار اليوم؟ هل هو الماركسي أم الناصري أم القومي، أم الليبرالي؟ الأسئلة كثيرة ما يؤكد على اتساع الفجوة –بدرجة كبيرة– بين الهوية الفكرية اليسارية من ناحية وبين الغالبية من كوادر وأعضاء قوى اليسار من ناحية ثانية، وقد أدت هذه الحالة من غياب الوعي، الى استمرار تغريب الواقع، حيث لم تعد افكار واهداف قوى اليسار، اهدافا شخصية لاعضاء الحزب وكادراته، وغاب التلازم الجدلي والثوري بينهما بصورة مفجعة.

في مناسبة يوم العمال ...الطبقة العاملة الفلسطينية ومخاطر توطين اللاجئين في مرحلة الانحطاط العربي الراهنة..

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 4791 – 2015 / 4 / 29

بلغ إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني نهاية عام 2014 حوالي 12 مليون نسمة، منهم كمعدل متوسط 25% (ترتفع هذه النسبة في مخيمات اللجوء إلى أكثر من 40%) يندرجون في إطار الطبقة العاملة يتوزعون في الوطن والشتات، يعيشون في ظل أوضاع طبقية محكومة بكل مظاهر الاستبداد والاستغلال والبؤس، خاصة أولئك العمال والفقراء من اللاجئين الفلسطينيين الذي تعرضوا –ومازالوا– لأبشع أنواع المعاناة والتشرد وأبشع ممارسات الإرهاب والتجويع والقتل خاصة في مخيم اليرموك حيث أضطر أكثر من 90% من سكانه (160 ألف لاجئ) مغادرة بيوتهم وهاموا على وجوههم ليعيشوا اليوم نكبة أشد قسوة ومرارة من نكبة 1948، فرضت على اخوانهم في جميع المخيمات في الوطن والشتات عموماً (حوالي 5.5 مليون لاجئ) وفي مخيمات سوريا ولبنان خصوصاً (حوالي 1.1 مليون لاجئ.. لا أدري كم بقي منهم اليوم) حالة من الاحباط والقلق ليس على مسيرتهم النضالية وتضحياتهم من أجل حق العودة فحسب، بل أيضاً تراكمت في عقولهم ووجدانهم عوامل القلق على مصيرهم الوجودي الذي بات مهدداً في هذه المرحلة بتنفيذ مخططات التهجير والتوطين في بلدان أوروبا وأمريكا الجنوبية وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وفي البلدان العربية كما هو الحال في الأردن، في ظل تواطؤ عربي رسمي يسعى إلى الخلاص منهم وفق المخططات الأمريكية الصهيونية.

ففي المشهد العربي الرسمي المنحط الراهن ، نلاحظ طغيان حاله من الانكفاء تحت مظلة الشعارات، المحلية / القطرية، ذات الطابع المطلبي المعيشي، والديمقراطي، كشعارات رئيسية ، في مقابل خفوت أو غياب الشعارات السياسية الوطنية والقومية المناهضة للامبريالية والصهيونية، إلى جانب تراجع الشعارات المؤيدة للقضية الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني بصورة غير مسبوقة، الأمر الذي يدفعني إلى القول بأن حالة الاستسلام والخضوع العربي الرسمي، أسهمت في تراجع القضية الفلسطينية في الذهنية الشعبية العربية ، والسبب في ذلك لا يعود أبداً إلى رغبة الجماهير الشعبية العفوية الثائرة ، بقدر ما يعود إلى طبيعة سياسات الأنظمة الحاكمة، وطبيعتها الطبقية الكومبرادورية البيروقراطية الطفيلية ، واستبدادها وقهرها لجماهير العمال والفلاحين الفقراء ، إلى جانب خضوعها وتكيفها مع السياسات الامبريالية والصهيونية، وتكيفها مع شروط الصندوق والبنك الدوليين التي أدت إلى المزيد من إفقار وإملاق ومعاناة الجماهير الشعبية الفقيرة بصورة غير مسبوقة ، إلى جانب تراجع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ومعظم فصائل وحركات المقاومة الفلسطينية عن ثوابتها وأهدافها

ورؤاها الوطنية الثورية، لحساب القبول باتفاق أسلو وبقرارات ما يسمى بالشرعية الدولية، خاصة قراري 242 و 338 أو الاستعداد لمهادنة دولة العدو وصولاً إلى التراجع عن التمسك بحق العودة واستمرار الانقسام والصراع بين حركتي فتح وحماس على المصالح الفئوية وعلى اقتسام السلطة، وكل هذه العوامل أسهمت بالتأكيد في تراجع وهج القضية الفلسطينية ووهج النضال القومي في أذهان الجماهير العربية.

لقد توضح خلال العقود الماضية، الى جانب تطورات الوضع العربي الرسمي الراهن المنحط والخاضع المستسلم للشروط الامبريالية، علاوة على استمرار الصراع على المصالح والانقسام وتجدد الحديث عن تبادل الاراضي ، والمفاوضات العبثية البائسة، بأن الدولة الصهيونية معنية بالسيطرة على كل فلسطين، وأنها جزء من المشروع الامبريالي للسيطرة على الوطن العربي...لذلك يجب ان تتأسس الرؤية لدى كافة قوى اليسار الثوري في فلسطين والبلدان العربية ، انطلاقاً من ذلك وليس من خارجه، فالدولة الصهيونية هي مركز ثقل الوجود الامبريالي في الوطن العربي، وضمان استمرار التجزئة والتخلف العربيين... لهذا بات ضروريا أن يعاد طرح الرؤية الوطنية التحررية من قلب الرؤية التقدمية القومية الديمقراطية الأشمل، التي تنطلق من فهم عميق للمشروع الامبريالي الصهيوني وأدواته البيروقراطية والكومبرادورية والرجعية، من أجل ان يعاد تأسيس نضالنا الوطني والديمقراطي على ضوء هذه الرؤية ، ولا شك في ان هذه المهمة هي مهمة القوى والفصائل اليسارية الثورية في فلسطين والوطن العربي .

في الأول من ايار هذا العام وكل عام ...العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين العرب يبحثون عن أطر/أحزاب وحركات يسارية ديمقراطية وثورية ..

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4792 - 2015 / 4 / 30

الاول من ايار 2015

وحدهم الفقراء يستيقظون مبكرين قبل الجميع ،حتى لا يسبقهم إلى العذاب أحد(محمد الماغوط)، فالكدح، والبؤس والشقاء والمعاناة والافقار والاستغلال والاذلال والعرق والدم ..صفات تلتصق بعمالنا وفلاحينا الفقراء العرب ..المشتتين في المصانع والمحاجر والورش والمزارع والعزب والمحلات التجارية وشركات المقاولات ، الفاقدين للاستقرار الاقتصادي أو الاجتماعي في حدوده الدنيا ...والفاقدين لاحوال الثبات في العمل، هذه هي الصفات التي اتسمت بها أوضاع عمالنا في كل البلاد العربية، إذ طالما عانوا من الفقر والبطالة ومن تدني الأجور وغياب التشريعات المنصفة لحقوقهم وغياب الحماية الاجتماعية، وغياب تكافؤ الفرص وتزايد الثروات في ايدي قلة من الطفيليين والكومبرادور الذين يمارسون ابشع مظاهر الاستغلال ضدهم ، ويكدسون الأموال ويساهمون في تأجيج الحروب والكراهية ؛ وكل انواع الصراعات ، الدينية، الطائفية، المذهبية، الى جانب تكريس البطالة والفقر، وتدمير للطفولة وخنق لامال الشباب من ابناء الفقراء، ورفع قاذورات الفكر والمعتقدات الخرافية البالية المتخلفة وغمر رؤوس العمال والفقراء بها ، ونفخ الحياة بكل ما هو متعفن ، ومهاجمة الديمقراطية والصراع الطبقي والفكر العلمي ، وتدمير ركائز العقلانية والترويج لمفاهيم رجعية ومتخلفه ، يبررون بها سلطتهم في ظل ضعف قوى اليساروالقوى الديمقراطية ، التي عجزت عن الاندماج في صفوفهم والتعبير عن قضاياهم وتوعيتهم وتنظيمهم من اجل ممارسة دورهم الطليعي في مسيرة النضال التحرري والديمقراطي ،الأمر الذي أفسح المجال لولادة حالة من الإرباك الشديد المتمثل في اختلاط وتداخل عوامل التغيير الديمقراطي المنشود، مع عوامل القلق المشروع من اتساع دور القوى اليمينية الكومبرادورية والبيروقراطية والليبرالية عموماً ، وقوى الاسلام السياسي وقوى الثورة المضادة خصوصاً، التي تتفاعل صعوداً، بدعم مباشر وغير مباشر من القوى الامبريالية و"حلف الناتو" وعملاءه من الحكام العرب في قطر والسعودية والخليج والعراق...إلخ ، ما يفرض علينا مجدداً طرحً السؤال التقليدي : ما العمل؟... ما هي العملية النقيض لذلك كله؟ إن الإجابة السريعة عن هذا السؤال مرهونة بصحوة حقيقية نشطة ، سياسياً وفكرياً وتنظيمياً ، من قبل أحزاب وحركات وفصائل اليسار العربي ، ومن ثم الالتزام بعملية النضال والصراع الطبقي الحقيقي، السياسي والمطلبي الديمقراطي والثوري التغييري، عبر

قيادة العمال والجماهير الشعبية الفقيرة وتوعيتها للخروج والمطالبة بتحقيق الأهداف التي طالما ضحت من أجلها، فلا يستطيع حزب الطبقة العاملة والكادحين عموماً ، ان يحقق اهدافها بنفسه، وانما من خلال الاندماج في اوساطهم والتعبير عبر الممارسة عن معاناتهم وتطلعاتهم لكي يستطيع توعيتهم وتحرضهم وتنظيمهم في اطار حزبي جماهيري ثوري يقودهم إلى تحقيق اهدافهم العظيمة عبر الثورة الشعبية الديمقراطية بافقها الاشتراكي... ... لذلك لا بد من استمرار معترك النضال السياسي والمطلبي في قلب الصراع الطبقي من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً لتنتج حالة ثورية يسارية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها في اسقاط انظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف والتبعية واعلان ميلاد عصر نهوض عربي ثوري وديمقراطي ووحدوي يجسد بالفعل كل تطلعات الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء ..... كل عام وعمال وفقراء وكادحي الوطن العربي بخير وقوة يسيرون بخطى واثقة على طريق نضالهم الديمقراطي والثوري ضد كل قوى الاستغلال والاستبداد والفساد حتى تحقيق انتصارهم الحتمي ..... المجد لشهداء الانتفاضات الثورية العربية من العمال والفقراء ولكل شهداء الثورة العربية في فلسطين وكل أرجاء الوطن العربي .

قضيتنا واوضاعنا الفلسطينية الراهنة هل هي في أزمة أم مأزق ؟

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4809 - 2015 / 5 / 17

حين يكون هناك يسار عصي على ممارسة النقد الذاتي ، وفي ذات الوقت لا يمل الحديث اللفظي طبعا عن ضرورة المراجعة ، كيف لهذا اليسار ان يعترف بالخطأ، وبمسؤوليته عن الخطأ ، بل كيف يقوم باصلاح الخطأ ؟ بل ان السؤال الجارح كيف بامكان اليسار هذا ان يمارس الصح ان لم يقبض على رأس الخطأ ؟ انه لا يدرك ان قضيتنا واوضاعنا وحركتنا الوطنية بكل مسمياتها تعيش مأزقا خانقا يتطلب من كل وطني مخلص اعادة النظر في كافة البرامج والرؤى السابقة التى اوصلتنا الى هذا المأزق الذي يعني بصراحة شديدة وصولنا الى حالة قصوى من العطب في مسيرة الحركة الوطنية الفلسطينية وفكرها السياسي، فالمأزق حالة عطب أو فشل أوهزيمة حادة أعلى من الحالة التي يعبر عنها مفهوم الأزمة.

في الأزمة خلل يقبل تصحيحاً أو تداركاً، وحتى إن فشل التصحيح، قد تعيد الأزمة إنتاج نفسها. وهذا مما ليس ينطبق على المأزق التي يعني الانسداد الذي لا يقبل تصويباً إلا بالخروج الكلي عن المسار الذي خيض فيه وقاده في المطاف الأخير الى المأزق.وبالتالي حين يصل فكر ما إلى مأزق، فإن العَوْدَ عنه لا يكون بغير تغيير المقدمات والمنطلقات التي أفضت به الى ذلك المأزق، ولا سبيل الى خروج الفكر السياسي من انسداد طريقه او من مأزقه غير خروجه من ذات الطريق التي أخذته الى النهاية المقفلة، وعدم نفع عودته عن المقدمات ذاتها التي أسست لذلك المسار المسدود ....فالفكر السياسي الفلسطيني تعرض منذ ما قبل اوسلو لمظاهر متنوعة من الازمات وصولا الى الازمة الأكبر ، وأعني بها اتفاق اوسلو التي راكمت مزيدا من الازمات أودت بشعبنا وقواه السياسية والمجتمعية الى المأزق الحاد الراهن ، الذي لا يبدو اننا- كقوى سياسية – نستطيع الخروج منه بعد ان تلاشت فكرة الدولة المستقلة كاملة السيادة ، وبعد ان بات المقرر الخارجي : الامريكي والصهيوني والعربي الرسمي والاقليمي والدولي متحكما رئيسيا في حاضرنا ومستقبلنا المنظور .

والمأزق هذا هو مأزق المشروع الوطني الفلسطيني نفسه: المشروع الذي بدأ قبل اكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، وتراجع أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في اطار اوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج الى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت الى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً من فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة او تقزمت الى سلطة سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الامال...فانفجر الصراع عليها وصولا الى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع

الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية الى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.... وبات لدينا اليوم مجتمع في غزة وآخر في الضفة وآخر في مخيمات المنافي وآخر في اراضي 48 !!!وضاعت الافكار التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل احباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات.....؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي .

غازي الصوراني
2015/5/23

بمناسبة مرور 67 عاماً على النكبة .. معطيات وأرقام إحصائية عن السكان ومخيمات اللجوء، والأوضاع المجتمعية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تقديم :

إن الحديث عن الذاكرة ومسار النضال والمعاناة في الذكرى 67 للنكبة، لا معنى له أو قيمة بدون الوعي العميق بالاحصاءات والبيانات عن كافة جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني (في الوطن والمنافي) بكل تفريعاتها السياسية والسكانية والاجتماعية والاقتصادية ، بما يمكن الجهات المعنية في الفصائل والأحزاب والقوى السياسية، والباحثين المتخصصين من تنظيم البيانات والحقائق الاحصائية، وتفسير دلالاتها ومضامينها السياسية والمجتمعية، ومن ثم استخلاص الرؤى والبرامج المطلوبة على طريق اتخاذ القرار في إطار الممارسة الوطنية النضالية أو في إطار البحث العلمي الأكاديمي.

وبالتالي فإن الحديث عن الذكرى 67 للنكبة يستدعي منا إعادة التأكيد على طروحات عدد من المفكرين في هذا الجانب ، وخاصة المفكر الراحل د. قسطنطين زريق الذي نظر للمعاني الكامنة في النكبة، عبر البحث عن الجانب الايجابي الكامن لاستنهاض العقل والإرادة العربية الحرة، وتحويل النكبة إلى معنى ايجابي، وكانت وصيته للشباب العربي أن يتحملوا مسئوليتهم في تشكيل الوعي العربي، والاستقلال الذاتي والتاريخي ، وتحويل الوعي القومي إلى مشروع سياسي مؤهل للرد على النكبة وتجاوزها الفعلي. أما المفكر العربي الراحل ياسين الحافظ ، ففي كتابه: الهزيمة والإيديولوجيا المهزومة، الصادر في عام 1979، طالب فيه المثقف العربي بهجر " الوعي الامتثالي " والانتقال إلى " الوعي النقدي "، معتبراً أن الثورية الحقة هي تلك التي " ترفض تغطية عورات الواقع العربي، في جميع حيزاته ومستوياته. ترفض أن ترش على العفن العربي عطراً، وعلى الموت العربي سكراً. تسمي الأشياء بأسمائها، ترفض التهوين من حجم بلايانا العربية، ترفض تبسيط وتسطيح مشكلاتنا "، وهي مطالب أو مفاهيم موضوعية وثورية حتى اللحظة، تتطلب من كوادرنا وكل رفاقنا في كافة فصائل واحزاب اليسار العربي تعميق الوعي في اوساط العمال والفلاحين الفقراء الذين كانوا – وما زالوا – وقود النضال التحرري ، لكن القيادة شبه الاقطاعية او ما كان يطلق عليها صفة " الافندية" قبل النكبة خانت نضال وتضحيات العمال والفقراء ، وصولا الى اللحظة الراهنة في ظل قيادة "البرجوازية " الرثة التي أودت بشعبنا وقضيته الوطنية –على أثر توقيع اتفاق أوسلو 1993– إلى الحالة الراهنة أو المأزق المسدود، حيث هبطت تلك القيادة بالأهداف والحقوق الوطنية إلى أوضاع كارثية أشد خطراً وعمقاً من نكبة 1948 رغم التضحيات الهائلة التي قدمها فقراء بلادنا – طوال (67) عاماً بعد النكبة – وصولا الى الانقسام الكارثي والصراع على المصالح الفئوية

بين فتح وحماس، الأمر الذي يفرض على قوى اليسار تحمل مسئولياتهم في الاستنهاض النوعي التدرجي الثوري الديمقراطي لجموع الفقراء والكادحين، بما يمكنهم فعلاً من أن يكون لهم الدور الطليعي والرئيسي في قيادة النضال الوطني التحرري والديمقراطي بأفقه القومي انطلاقاً من أن الصراع مع "إسرائيل" هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى ، وتوعيتهم بهذه الرؤية الواعية للظروف الواقعية والثورية من جهة، والعمل على تنظيمهم وتأطيرهم من خلال كتلة اجتماعية تمثل الأغلبية السكانية، بحيث يمكن الحديث عن تحالف طبقي وسياسي ديمقراطي واسع، في مرحلة تتزايد فيها عملية "تكديح" وإملاق فئات واسعة من الجماهير الشعبية . وهذا هو طريق كسر "الحلقة المفرغة" التي رسمها التحالف الصهيوني/الامبريالي.

لذلك فإن المهمة العاجلة أمام الحركة الوطنية الفلسطينية ، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الديمقراطية ، الوطنية والقومية ببعديها السياسي والمجتمعي ، انطلاقاً من إعادة احياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف –بنفس الدرجة– ضمان السيطرة الإمبريالية على مقدرات الوطن العربي واحتجاز تطوره ، وتكريس تبعية وتخلف وإفقار بلدانه وشعوبه، وهذا يعني أن الصراع مع المشروع الصهيوني هو صراع مع النظام الرأسمالي الإمبريالي من أجل تغيير وتجاوز النظام العربي الكومبرادوري الراهن كمهمة إستراتيجية على طريق النضال من أجل تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية وتواصله ضد الوجود الأمريكي ، وضد الدولة الصهيونية وإزالتها وإقامة فلسطين الديمقراطية لكل سكانها وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

اخيرا ، لعل في المعطيات والبيانات الاحصائية ما يسهم في تعزيز الوعي بكافة الضرورات الوطنية والقومية والانسانية بما يخدم تطلعات ونضالات شعبنا من اجل تحقيق اهدافه الوطنية .

غازي الصوراني

2015/5/23

معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في منتصف 2015

1. يقدر عدد أبناء الشعب الفلسطيني من المقيمين في فلسطين أو في الشتات ، كما في منتصف عام 2015 بحوالي (**12.35**) مليون نسمة يتوزعون كما يلي:-

---

4668794 نسمة في الضفة والقطاع بنسبة 37.8% من إجمالي الشعب الفلسطيني (بواقع 1788049 في غزة بنسبة 38.3%، و 2880745 في الضفة الغربية ما يعادل 61.7%).

1546353 نسمة داخل الخط الأخضر – الأراضي المحتلة 1948 بنسبة 12.5% (وبنسبة 23.9% من إجمالي عدد سكان اليهود في دولة العدو الإسرائيلي الذين يبلغ عددهم في بداية 2014 ، 6188702 نسمة).

6134003 نسمة في الشتات خارج الوطن بنسبة 49.7 % .

12349150* إجمالي تعداد الشعب الفلسطيني كما في منتصف 2015

2. بلغ مجموع الفلسطينيين في الشتات في منتصف عام 2015 (6.13 مليون نسمة) بنسبة49.7% من مجموع الشعب الفلسطيني، في حين بلغ مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والأرض المحتلة عام 1948، (6.21 مليون نسمة) بنسبة 50.3% من مجموع الشعب الفلسطيني.
3. أظهرت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن المجتمع الفلسطيني المقيم في قطاع غزة فتياً بشكل أكبر مما هو عليه في الضفة الغربية، إذ تقدر نسبة الأفراد في الفئة العمرية (14-0) سنة نهاية العام 2014 بواقع 37.6% في الضفة الغربية، 43.2% في قطاع غزة ، وبالنسبة للشريحة من 15-29 سنة فتقدر بنسبة 30.1% في الضفة الغربية و 29.9% في قطاع غزة ، أما الفئة العمرية من 30-59 سنة فتقدر نسبة الأفراد بـ 27.4% في الضفة و 23.2% في قطاع غزة ، أما نسبة الأفراد في الفئة العمرية 60 فما فوق فتقدر في الضفة بنسبة 2.59% وفي قطاع غزة بنسبة 3.41% .

---

* المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13 – (مع إضافة نسب الزيادة السكانية من قبل الباحث حتى منتصف عام 2015)

4. بلغت نسبة السكان الحضر بناء على التقديرات السكانية نهاية عام 2013 حوالي 73.8%، وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف 16.8%، في حين بلغت نسبتهم في المخيمات 9.4 % .
5. تشير بيانات عام 2014 إلى أنه طرأ انخفاض في متوسط حجم الأسرة في الضفة والقطاع مقارنة مع عام 1997، حيث انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 5.5 فرداً عام 2014 مقارنة مع 6.4 فرداً عام 1997 .من جانب آخر انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية إلى 5.1 فرداً عام 2014 مقارنة مع 6.1 فرداً عام 1997، أما في قطاع غزة فقد انخفض متوسط حجم الأسرة إلى 6 فرداً في العام 2014 مقارنة مع 6.9 في العام 1997.
6. تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2014، إلى أن 10.1% من الأسر ترأسها إناث في الضفة والقطاع، بواقع 11.1% في الضفة الغربية و 8.1% قطاع غزة. وغالباً ما يكون حجم الأسرة التي ترأسها أنثى صغيراً نسبياً، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة التي ترأسها أنثى عام 2014 في الضفة والقطاع 3 فرداً مقارنةً بمتوسط مقداره 5.7 فرداً للأسر التي يترأسها ذكور.
7. حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، نلاحظ تدني مشاركة الإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال العام 2014، حيث تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 17.1% بواقع 18.0% في الضفة الغربية و15.4% في قطاع غزة، مقابل 69.0% نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة، بواقع 71.3% في الضفة الغربية و65.0% في قطاع غزة (أكثر من 80% من الإناث يعملون في القطاعات والمهن الإدارية – أعمال السكرتارية – الوظيفة العامة – مدرسات في المدارس عموماً وفي روضات الأطفال خصوصاً – بالإضافة إلى العاملات في القطاع الزراعي).
8. يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين كما في منتصف 2015 ، نحو (5572350)[1] نسمة، أي بنسبة 45.1% من إجمالي الشعب الفلسطيني، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع من إجمالي الشعب الفلسطيني فتبلغ 18.7% . أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الغوث (الأنروا) فتبلغ 37.2% في منتصف عام 2015.
9. الفلسطينيون غير المسجلين في سجلات اللاجئين لدى وكالة الأمم المتحدة من فلسطيني الشتات يبلغ تعدادهم (2787700) نسمة أي بنسبة 22.3% من مجموع أبناء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات موزعين كما يلي :

[1] **المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني كما في نهاية 2014 ، بالإضافة إلى موقع وكالة الغوث اللاجئين – الانترنت – مع إضافة الباحث بنسبة 1.5% زيادة سكانية للفترة من 2015/1/1 إلى 2015/6/30 .**

الفلسطينيون في الشتات غير المسجلين في الاونروا (بالمليون)	
الدولة	**العدد**
الأردن	**1461600**
باقي الدول العربية	**630200**
الدول الأجنبية	**695900**
الإجمالي	**2787700**

10. تصل نسبة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن إلى 39.2% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث مقابل 24.3% في قطاع غزة، و17.2% في الضفة الغربية، 9.1% في لبنان، و10.1% في سوريا.
11. عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الشتات بلغ في منتصف عام 2015 (3258778 لاجئ) بنسبة تصل إلى 58.5% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) البالغ عددهم في منتصف 2015 (5572350 لاجئ) ، أما اللاجئين المقيمين في الضفة والقطاع فتبلغ نسبتهم 41.5% من مجموع اللاجئين المسجلين .
12. يبلغ إجمالي عدد المخيمات المنظمة –حسب سجلات الأونروا في 2013/12/31 – (59) مخيم "معترف بهم في كل من :
– الضفة الغربية (19) مخيماً .
– قطاع غزة (8) مخيمات .
– الأردن (10) مخيمات .
– لبنان (10) مخيمات .
– سوريا (9 مخيمات رسمية + 3 غير رسمية) **من بينها مخيم اليرموك الذي عاش فيه طوال العقود الماضية ما يزيد عن ماية وخمسون ألف لاجئ فلسطيني حتى أول عام 2015، اضطر أكثر من 95% منهم مغادرته إلى بعض المدن السورية والمخيمات الأخرى ، إلى جانب اضطرار مجموعات كبيرة منهم الخروج من سوريا إلى لبنان وبلدان الخليج العربي وتركيا وبعض البلدان الأوروبية عموماً والسويد خصوصاً ، حيث يقدر عدد اللاجئين اللذين هاجروا إليها حوالي 40 ألف لاجئ[2] ، علماً بان**

[2] المصدر: جريدة الايام العدد 6951 – بتاريخ 2015/5/18 – ص4

عملية الهجرة[3] تمت بصورة إكراهية واضطرارية بسبب الصراعات الدموية الطائفية من جهة وبسبب الهجمات العدوانية التي شنتها حركة داعش وبعض حركات الإسلام السياسي ضد المخيم، الأمر الذي فرض على الأغلبية الساحقة من اللاجئين الفلسطينيين أوضاعاً جديدة من التشرد والبؤس والمعاناة أدت إلى تفريغ مخيم اليرموك من اللاجئين الفلسطينيين ، بما يؤشر على الدور الخطير لتلك الحركات الإسلاموية في ممارسة أشكال عدوانية بذرائع مختلفة، تستهدف تهجير ليس سكان مخيم اليرموك فحسب، بل أيضاً قد تستهدف تهجير مخيمات اللجوء في لبنان بما يخدم المخططات الأمريكية الصهيونية في تفريغ المخيمات وتنفيذ مخططات التوطين.

13. يقدر عدد اللاجئين (في منتصف 2015) في قطاع غزة نحو (1353748 لاجئ)، أي بنسبة 75.7% من مجموع سكان القطاع، كما ويقدر عدد اللاجئين في الضفة الغربية (959824 لاجئ) أي بنسبة 33.3% من مجموع سكان الضفة، أما نسبة اللاجئين في الضفة والقطاع إلى مجموع السكان فيهما فتبلغ 49.1% .
14. نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات قطاع غزة إلى إجمالي سكان القطاع تبلغ 29.6% في حين تبلغ نسبة اللاجئين المقيمين داخل مخيمات الضفة الغربية 6.3% من مجموع سكان الضفة .

وفيما يتعلق بعدد الفلسطينيين المقيمين حالياً في فلسطين التاريخية (ما بين النهر والبحر) فإن البيانات تشير إلى أن عددهم قد بلغ في منتصف عام 2015 حوالي 6215147 نسمة، بنسبة 49% من مجموع السكان اليهود والعرب في فلسطين ،البالغ عددهم 12848794 نسمة منهم 6633647 يهودي.

15. القدس تهويد ممنهج[4]: بلغ عدد السكان في محافظة القدس حوالي 415 ألف نسمة في نهاية العام 2014، منهم حوالي 62.1% يقيمون في ذلك الجزء من المحافظة والذي ضمته دولة العدو الإسرائيلي عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967 .

كما تقوم سلطات الاحتلال بهدم المنازل الفلسطينية ووضع العراقيل والمعوقات لإصدار تراخيص البناء للفلسطينيين ، وحسب مؤسسة المقدسي، قامت سلطات الاحتلال منذ العام

---

[3] **من المعروف أن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا تميزوا بالمساواة في المعاملة في كل ما يتعلق بشؤون حياتهم في الاقتصاد والتجارة والتعليم ومساواتهم الكاملة مع أخوانهم المواطنيين السوريين ، إلا أن ظروف الصراعات الدموية التي نشبت في سوريا منذ أكثر من ثلاثة سنوات بدعم من الإمبريالية الأمريكية والرجعيات العربية في قطر والسعودية والخليج ودعمهم للحركات الاسلاموية المتطرفة ، انعكست سلباً على أحوال اللاجئين الفلسطينيين وعلى مجمل أبناء الشعب السوري وقواه السياسية الديمقراطية والتقدمية المناضلة من أجل إزاحة كل أشكال الاستبداد والاستقلال وصولاً إلى تحقيق نظام سياسي وطني وديمقراطي تعددي يكفل تحقيق الحريات العامة والشخصية والتنمية المستقبلة والعدالة الاجتماعية.**

[4] **فلسطين في أرقام – جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

1967 – 2000 بهدم نحو 500 مبنى، وخلال الفترة 2000 – 2014 تم هدم 1,342 مبنى في ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للضفة الغربية في العام 1967، ما أسفر عن تشريد ما يقارب 5،760 شخصاً[5].

16. بالرغم من كل ما تعرض له أبناء شعبنا الفلسطيني من عمليات الإرهاب والتعذيب والقتل والمعاناة على يد الحركة الصهيونية والقوى الإمبريالية منذ بداية القرن العشرين حتى اليوم، إلا ان كل هذه الممارسات العدوانية، المستمرة إلى يومنا هذا، في سياق الصراع التاريخي الوجودي مع العدو الصهيوني، لم تنجح في اقتلاع هذا الشعب من أرضه بالكامل، وفق المخططات التي رسمت لهذه الغاية، فبعد 67 عاما على النكبة الأولى، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 65% من مجموع أبناء شعبنا هم من مواليد فلسطين، أي (8026947 نسمة) ، منهم (6215147) نسمة يعيشون اليوم في مدن ومخيمات الضفة والقطاع، ومدن وقرى الأراضي المحتلة 1948 ، بعكس الحال لدى العدو الصهيوني، إذ انه بالرغم من توفر كل وسائل الإغراء، فان مجموع الإسرائيليين المولودين في فلسطين المحتلة لا تتجاوز نسبتهم 40% من مجموع الإسرائيليين ، والباقي ونسبتهم (60%) وفدوا من بلدان أوروبية (خاصة من الاتحاد السوفيتي سابقا)، وبلدان عربية وإفريقية وآسيوية وغير ذلك من جنسيات متنوعة ومختلفة في أصولها وتاريخها وجنسها ولغتها وتطورها الحضاري ، وهذه مفارقة تشير إلى العديد من العبر والدلالات والاستنتاجات الموضوعية التي تؤكد دون أدنى ريب ان لا مستقبل لهذه الدولة الوظيفية العنصرية القائمة كشكل من أشكال الاستعمار الاستيطاني في بلادنا المستند إلى دواعي القوة الغاشمة والاغتصاب، لحماية مصالح العولمة الرأسمالي في بلدان وطننا العربي، وهي دولة لا يمكن ان ترقى عبر هذا الدور الوظيفي لتصبح جزءا من نسيج هذه المنطقة العربية بأي شكل من الأشكال .

17. بناء على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني[6] ، فإن من المتوقع أن يتساوى عدد السكان الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية مع نهاية عام 2016 ، في حين ستصبح نسبة السكان اليهود حوالي 49.3% من السكان بحلول نهاية عام 2020 حيث سيصل عددهم إلى 7 مليون مقابل 7.2 مليون فلسطيني.

18. **السكان وسوق العمل والبطالة في الضفة والقطاع:** عدد السكان في الضفة والقطاع منتصف 2015 (4,67) مليون نسمة ، يتوزعون في الضفة الغربية بنسبة 61.7% ما يعادل 2880745 شخص، وقطاع غزة بنسبة 38.3% ما يعادل 1788049 شخص .

[5] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – مايو 2015.**

[6] **الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – عدد الفلسطينيين في العالم – ديسمبر 2013 – (وكالة معاً الاخبارية).**

أما مجموع القوى العاملة في الضفة والقطاع كما في نهاية عام 2014 ، فيبلغ 1,290,000 شخص، يتوزعون بنسبة 47.2% في الضفة الغربية ، ما يعادل 828360 فرد، منهم 81.4% يعلمون بالفعل عددهم 674285 فرد، مقابل نسبة 18.6% عاطلين عن العمل وعددهم 154075 فرد.

أما في قطاع غزة فتبلغ نسبة القوى العاملة 44.8% ، ما يعادل 453084 شخص، يعمل بالفعل منهم 56.1% (254180) مقابل 43.9% عاطلين عن العمل[7]، ما يعادل 198903 عاطل عن العمل في قطاع غزة بداية عام 2015 يعيلون حوالي ثمانماية ألف نسمة (حوالي 132 ألف أسرة) يعيشون في حالة من الفقر المدقع ينتظرون انتشالهم من واقعهم عبر اجراءات تضمن توفير سبل التكافل الاجتماعي ودعم السلع الغذائية الضرورية لهم والغاء كافة الرسوم والضرائب المباشرة وغير المباشرة عن كاهلهم وتوفير فرص العمل وانهاء الانقسام واستعادة وحدة الصف او الحد الادنى من الوحدة الوطنية بما يمهد لانهاء الحصار وتنفيذ عملية الاعمار واستعادة النشاط الاقتصادي بكل قطاعاته الانتاجية والخدمية تعزيزا لصمودهم ومقاومتهم.

19. **الناتج المحلي:** يقدر الناتج المحلي الاجمالي (بالأسعار الثابتة) للضفة وقطاع غزة نهاية 2014 بحوالي 7.5 مليار دولار يتوزع على الضفة الغربية بنسبة 74% ما يعادل 5.55 مليار دولار ، وبنسبة 26% لقطاع غزة ما يعادل 1.95 مليار دولار ، وبالتالي فإن نصيب الفرد في الضفة 1926$ للفرد/سنة ، يهبط في قطاع غزة 1090$ للفرد/سنة.
20. **إنفاق الأسرة :** بلغ متوسط إنفاق الأسرة الشهري النقدي على مختلف السلع والخدمات 945.4 ديناراً أردنياً في الضفة والقطاع، (بواقع 1,058.4 ديناراً أردنياً في الضفة الغربية مقابل 729.3ديناراً أردنياً في قطاع غزة)، لأسرة متوسط حجمها في الضفة والقطاع 6.0 أفراد (بواقع 5.7 أفراد في الضفة الغربية و6.6 أفراد في قطاع غزة). **وشكل الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للاسرة في الضفة والقطاع 34.5 %من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 32.7% في الضفة الغربية و39.4% في قطاع غزة.**
21. **الفقر:** قبل العدوان الأخير على قطاع غزة تموز/آب 2014 بلغ معدل الفقر بين السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة منتصف عام 2014 ، بواقع 17.8% في الضفة ما يعادل 496620 نسمة، و 38.8% في قطاع غزة[8] ما يعادل 682880 نسمة، أما نسب الفقر

[7] المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلطسيني – نشرة فلسطين في أرقام – 2015/5/13– ص13.

[8] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني – النشرة الإحصائية بمناسبة اليوم العالمي للسكان – رام الله – 2014/7/11.

المدقع فقد بلغت 7.8% من إجمالي السكان في الضفة (217620 نسمة) ، مقابل 21.1% في قطاع غزة[9] ما يعال (371360) نسمة.

وفي ضوء نتائج العدوان الصهيوني على القطاع الذي تواصل منذ صباح يوم 2014/7/8 واستمر لمدة 51 يوماً حتى تاريخ 2014/8/28 ، تحول قطاع غزة إلى منطقة منكوبة، وهذا بدوره أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة فيه إلى 43.9%[10] من مجموع القوى العاملة، ما يعادل 198903 عاطل عن العمل يعيشون اليوم ظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية بالغة القسوة، وهذا يعني أن معدل الفقر في قطاع غزة ارتفع حسب العديد من المصادر – إلى ما يقرب من 50% من السكان ، ما يعادل 894 ألف نسمة ، أما الذين يعيشون اليوم في حالة من الفقر المدقع، أقل من دولارين في اليوم، فقد ارتفعت النسبة إلى حوالي 30% ما يعادل 536 ألف نسمة، مع العلم ان خط الفقر للأسرة قد بلغ 2293 شيكل ما يعادل (580$) وخط الفقر المدقع قد بلغ 1832 شيكل ما يعادل (470$).

22. **الفقر في مخيمات الشتات : بالنسبة لمخيمات اللاجئين في الشتات ، فإننا نعتقد أن نسبة الفقر والفقر المدقع في أوساط اللاجئين المقيمين في سوريا تزيد عن 80% من مجموع اللاجئين فيها، وذلك بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن تزايد حدة الصراعات الدموية الداخلية وتأثيرها السلبي على المخيمات في سوريا عموماً وعلى مخيم اليرموك خصوصاً ، الذي تعرض للحصار والعدوان من قبل حركة داعش بداية عام 2015 ، وفي هذا السياق تشير العديد من المصادر إلى أن أكثر من 250 ألف لاجئ فلسطيني في سوريا يعيشون أوضاعاً كارثية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، أما بالنسبة للاجئين في لبنان فإن نسبة الفقر والفقر المدقع تزيد عن 50% من مجموع اللاجئين في لبنان ، في حين أن اللاجئين المقيمين في مخيمات الأردن وخارجها فإن نسبة الفقر والفقر المدقع لا تزيد عن 25% من مجموع اللاجئين ، حيث تتقارب أوضاع اللاجئين في مخيمات الأردن مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للسكان في الأردن عموماً.**

23. **الواقع الصحي** [11]: تشير البيانات الاحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نمو الموارد البشرية الصحية في الضفة والقطاع ما زال متدنيا، وقد أشارت بيانات العام 2013 إلى أن معدل الأطباء البشريين المسجلين لدى نقابة الأطباء لكل 1,000 من السكان في الضفة الغربية قد بلغ 1,3 طبيب، فيما بلغ هذا المعدل في قطاع غزة 2,1 طبيب لكل 1,000 من السكان.

---

[9] **المصدر السابق.**

[10] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – جريدة الأيام – 2015/5/13 – ص13.

[11] **فلسطين في أرقام – جريد الأيام – العدد رقم 6947 – بتاريخ 2015/5/13 – صفحة 13.**

من جانب آخر، فإن هناك 2,1 ممرض/ة لكل 1,000 من السكان في الضفة الغربية في العام 2013، و 4,5 ممرض/ة لكل 1,000 من السكان في قطاع غزة لنفس العام، وفي هذا الجانب نشير إلى ضعف وتراجع الكفاءة والخبرة التمريضية لدى نسبة عالية من الممرضين/ة في مستشفيات قطاع غزة خصوصاً.

أما بالنسبة لعدد المستشفيات العاملة في الضفة والقطاع فقد بلغت –حسب البيانات– 80 مشفى، بواقع 50 مشفى في الضفة الغربية و 30 مشفى في قطاع غزة ، موزعة على النحو الآتي: 25 مشفى حكومياً ، و 34 مشفى غير حكومي، و 17 مشفى خاصاً، و 3 مشافٍ عسكرية ومشفىً واحد تابع لوكالة الغوث، في حين بلغ عدد الأسرة 5,619 سريراً بمعدل 1,3 سرير لكل 1,000 مواطن، موزعة بواقع 3,263 سريراً في الضفة الغربية و 2,356 سريراً في قطاع غزة[12] .

كما أشارت البيانات إلى أن عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية للعام 2013 بلغ 622 مركزاً في الضفة الغربية و 137 مركزاً في قطاع غزة .

24. **التعليم** : أظهرت البيانات الأولية للتعليم للعام الدراسي 2015/2014 بأن عدد المدارس في الضفة وقطاع غزة بلغ 2,843 مدرسة بواقع 2,145 مدرسة في الضفة الغربية و 698 مدرسة في قطاع غزة، منها 2,096 مدرسة حكومية، و 349 مدرسة تابعة لوكالة الغوث و398 مدرسة خاصة[13].

وبلغ عدد الطلبة في المدارس ما يزيد عن 1,177 مليون طالب وطالبة، (حوالي 586 ألف ذكر، 591 ألف أنثى)، منهم 689 ألف طالب وطالبة في الضفة الغربية ، و488 ألف طالب وطالبة في قطاع غزة. ويتوزع الطلبة بواقع 778 ألف طالب وطالبة في المدارس الحكومية، و 290 ألف طالب وطالبة في مدارس وكالة الغوث الدولية، و 109 آلاف طالب وطالبة في المدارس الخاصة.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف عام 2014 قام بتدمير حوالي 327 مدرسة تدميراً جزئياً وكلياً.

أما فيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد المجتمع الفلسطيني فقد بلغت نسبة الأمية للأفراد 15 سنة فأكثر 3.6% في العام 2014 ، وتتفاوت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.6% و 5.6% للإناث، فيما بلغت نسبة الأمية للاجئين الفلسطينيين خلال العام 2014 للأفراد 15 سنة فأكثر 3.3% مقارنة مع 3.8% لغير اللاجئين.

[12] المصدر السابق – **فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

[13] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الجامعات التقليدية 14 جامعة في فلسطين، منها 5 جامعات في قطاع غزة ، و9 جامعات في الضفة الغربية، فيما بلغ عدد الكليات التي تمنح درجة البكالوريوس 19 كلية جامعية، موزعة على النحو الآتي 6 كليات جامعية في قطاع غزة، و 13 كلية جامعية في الضفة الغربية.

أما التعليم المفتوح فيوجد جامعة واحدة لها 15 مركزاً في الضفة الغربية و 5 مراكز في قطاع غزة، في حين بلغ عدد كليات المجتمع المتوسطة 18 كلية، منها 11 كلية في الضفة الغربية و 7 كليات في قطاع غزة.

25. **الدمار الناجم عن العدوان الصهيوني على قطاع غزة تموز 2014** [14]: بلغ عدد الوحدات السكنية التي دمرت تدميراً كلياً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة خلال العام 2014 حوالي 9 آلاف وحدة، بالإضافة إلى 47 ألف وحدة سكنية تم تدميرها جزئياً ، وبلغ عدد المدارس التي تم تدميرها كلياً 327 مدرسة، 50% من هذه المدارس كانت تعمل بنظام الورديتين، بالإضافة إلى 6 جامعات تم تدميرها جزئياً، فيما بلغ عدد المساجد التي دمرت كلياً أو جزئياً 71 مسجداً إضافة إلى تدمير بعض الكنائس ، أما عدد المباني الحكومية التي تم تدميرها تدميراً كلياً فبلغ 20 مبنى، بالإضافة إلى تدمير 29 مستشفى ومركز رعاية صحية أولية.

26. **التبادل التجاري**[15]: بالرغم من القيود المفروضة على المعابر والصادرات ، إلا أن هناك زيادة في قيمة الواردات والصادرات الفلسطينية المرصودة للعام 2013 مقارنة مع العام 2012. فقد بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية المرصودة للعام 2013 حوالي 5,1634 مليار دولار أميركي بزيادة مقدراه 9.9% مقارنة مع العام 2012.

كما بلغت قيمة الصادرات السلعية المرصودة حوالي 900.6 مليون دولار أمريكي خلال العام 2013 بزيادة مقداراها 15.1% مقارنة مع العام 2012، وعليه فقد سجل الميزان التجاري السلعي عجزاً بقيمة حوالي 4,263 مليار دولار أميركي خلال العام 2013 بزيادة مقدارها 8,9% مقارنة مع العام 2012.

أما من حيث التصدير إلى العالم الخارجي، فقد تم تصدير 12.7% فقط من إجمالي الصادرات الفلسطينية إلى العالم الخارجي، أما باقي الصادرات والتي تبلغ نسبتها 87.3% فكانت إلى "إسرائيل" وذلك بسبب القيود المفروضة على تصدير المنتجات الفلسطينية إلى العالم الخارجي وخاصة من قطاع غزة وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية من قطاع غزة حوالي 1.5 مليون دولار أمريكي خلال عام 2013.

---

[14] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

[15] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13..**

27. **مجتمع المعلومات** [16]: بلغت نسبة الأسر التي لديها جهاز حاسوب في الضفة والقطاع 63.1% للعام 2014، بواقع 66.9% في الضفة الغربية ، مقابل 55.6% في قطاع غزة مقارنة مع 50.9% من الأسر كان لديها جاهز حاسوب في الضفة والقطاع في العام 2011.

أما بخصوص الاتصال بالإنترنت، فقد بينت النتائج أن 48.3% من الأسر في الضفة والقطاع لديها اتصال بالإنترنت، بواقع 51.4% على مستوى الضفة الغربية، و 42.2% على مستوى قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 30.4% من الأسر في الضفة والقطاع كان لديها اتصال بالإنترنت في العام 2011.

وبلغت نسبة الأسر المقتنية للاقط الفضائي (ستالايت) 99.8% على مستوى الضفة والقطاع، بواقع 99.8% في الضفة الغربية، و 99.9% في قطاع غزة للعام 2014، مقارنة مع 93.9% من الأسر المقتنية للاقط الفضائي في العام 2011.

28. **المسكن** : أكثر من ثلاثة أرباع الأسر تعيش في مسكن ملك بلغت نسبة الأسر الفلسطينية التي تعود ملكية المسكن فيها لأحد أفراد الأسرة حوالي 77.0% في عام 2012، بواقع 73.8 % في الضفة الغربية و83.0% في قطاع غزة، في حين أن نسبة الأسر التي تعيش في مساكن مستأجرة في الضفة والقطاع بلغت 10.6% أسرة، (بواقع 12.5% في الضفة الغربية و7.0% في قطاع غزة 92.0%).

29. **الكثافة السكانية:** بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية وقطاع غزة نهاية العام 2014 حوالي 767 فرداً/ كم^2 بواقع 500 فرد/ كم^2 في الضفة الغربية و 4,904 أفراد/ كم^2 في قطاع غزة أما في "إسرائيل" فبلغت الكثافة السكانية في العام 2014 حوالي 383 فرداً/ كم^2 من العرب واليهود[17].

30. **المستعمرات الصهيونية:** بلغ عدد المواقع الاستيطانية والقواعد العسكرية الإسرائيلية في نهاية العام 2013 في الضفة الغربية 409 مواقع، أما عدد المستوطنين في الضفة الغربية فقد بلغ 580,801 مستوطن نهاية العام 2013، إلى جانب 206,705 مستوطن في القدس الشرقية، أي ان مجموع المستوطنين الصهاينة حوالي 788 ألف مستوطن عام 2014.

ويتضح من البيانات أن 48.5% من المستوطنين يسكنون في محافظة القدس حيث بلغ عددهم حوالي 281,684 مستوطناً منهم 206،705 مستوطنين في القدس الشرقية، وتشكل نسبة المستوطنين إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية حوالي 21 مستوطناً مقابل كل 100

[16] المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.

[17] المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.

فلسطيني، في حين بلغت أعلاها في محافظة القدس حوالي 69 مستوطناً مقابل كل 100 فلسطيني[18].

31. **المستعمرات الصهيونية واستغلال المياه في الضفة الغربية المحتلة** [19]: تشير البيانات الواردة من وزارة التخطيط في تقرير الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المناطق المسماة (ج) نقلاً عن البنك الدولي أن المساحة المزروعة في المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال العام 2013 بلغت حوالي 100 كم^2 معظمها زراعات مروية تصديرية، مستغلة اكثر من 50 مليون م^3 سنوياً للزراعة من المياه الجوفية الفلسطينية ، بينما لم تتجاوز المساحة الأرضية المزروعة المروية من قبل الفلسطينيين 78 كم^2 وذلك في العام 2011.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى شح المياه في الضفة وقطاع غزة ومحدودية مصادرها التي تقتصر فقط على المياه الجوفية والمياه السطحية، حيث بلغت كمية المياه المضخوخة من الآبار الجوفية في الضفة والقطاع 262.9 مليون م^3 والمياه المتدفقة من الينابيع 39.5 مليون م^3 في الضفة الغربية كما هو في العام 2013

وبناء على المعلومات المائية للعام 2013 فإن نسبة المياه التي يحصل عليها الفلسطينيون من مياه الأحواض الجوفية في الضفة الغربية لا تتجاوز 15% من مجموع المياه المستغلة منها، في حين يحصل الاحتلال الإسرائيلي على ما يزيد على 85% من مياه الأحواض ذاتها، ناهيك عن أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى مياههم في نهر الأردن منذ العام 1967 ما يجبر الفلسطينيين على شراء المياه من شركة المياه الإسرائيلية "ميكوروت"، حيث وصلت كمية المياه المشتراة 63.3 مليون م^3 العام 2013.

ويلغت حصة الفرد الفلسطيني من المياه المستهلكة في القطاع المنزلي 78.8 لتر/فرد/ يوم العام 2013 في الضفة الغربية و 91.3 لتر/فرد/يوم في قطاع غزة، وفي هذا الجانب لابد من الأخذ بعين الاعتبار أن ما يزيد على 95% من مياه قطاع غزة لا تنطبق عليها معايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، كما أنها من حيث الكمية أقل من الحد الأدنى الذي توصي به المنظمة ذاتها وهو (100 لتر/فرد/يوم) كحد أدنى.

32. **جدار الضم والتوسع:** تشير التقديرات حسب مسار الجدار إلى أن مساحة الأراضي الفلسطينية المعزولة والمحاصرة بين الجدار والخط الأخضر بلغت حوالي 733 كم2 في العام 2010 أي حوالي 13.0% من مساحة الضفة الغربية، منها حوالي 348 كم2أراضٍ زراعية و110 كم2 مستغلة كمستعمرات وقواعد عسكرية و250 كم2 غابات ومناطق مفتوحة بالإضافة إلى 25

[18] المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.

[19] المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.

كم2 أراضٍ مبنية فلسطينية(**وهنا بالضبط تكمن فكرة تبادل الأراضي بين دولة العدو الصهيوني وبين رئيس السلطة محمود عباس التي تم الترحيب بها من قبل وفد الجامعة العربية برئاسة قطر وطرحها مع وزير الخارجية الأمريكي في الأول من أيار 2013).**

وفي هذا السياق، نشير إلى أن الجدار العنصري يعزل نهائيا حوالي 53 تجمعاً يسكنها ما يزيد على ثلاثمائة ألف نسمة، تتركز أغلب التجمعات في القدس بواقع 27 تجمعا يسكنها ما يزيد على ربع مليون نسمة، بالإضافة إلى ذلك يحاصر الجدار 165 تجمعا سكانيا يقطنها ما يزيد على نصف مليون نسمة وتعتبر مدينة قلقيلية أحد الأمثلة الشاهدة على ذلك.

33. **الأطماع الصهيونية في غور الأردن:** تشكل مساحة غور الأردن ما نسبته 29% من إجمالي مساحة الضفة الغربية، حيث تسيطر "إسرائيل" على أكثر من 90% من مساحته حسب بيانات مؤسسات حقوقية إسرائيلية، ويقيم فيه نحو 65 ألف فلسطيني في حين يقدر عدد المستعمرين في ذات المنطقة أكثر من عشرة آلاف مستعمر.

34. **الشهداء:** بلغ عدد الشهداء منذ بدية انتفاضة الأقصى 10,062 شهيداً خلال الفترة 2000/9/29 وحتى 2014/12/31، **ويشار إلى أن العام 2014 كان أكثر الأعوام دموية حيث سقط 2,240 شهيداً منهم 2,181 استشهدوا في قطاع غزة خلال العدوان الأخير في تموز/آب 2014** ، و 58 شهيداً من الضفة الغربية، وشهيد من أراضي العام 1948، تلاه العام 2009 حيث سقط 1,219 شهيداً، فيما استشهد 306 شهداء خلال العام 2012، منهم 15 في الضفة الغربية و 291 شهيداً في قطاع غزة، منهم 189 شهيداً سقطوا خلال العدوان على قطاع غزة في تشرين الثاني 2012، بينما استشهد 56 شهيداً خلال العام 2013 من بينهم 42 من الضفة الغربية و 14 من قطاع غزة [20].

35. **المعاقين** : يقدر عدد المعوقين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2011 بحوالي 113 ألف فرد ، منهم 75 ألف في الضفة الغربية، أي 2.7% من مجمل السكان في ذلك العام، و38 ألف في قطاع غزة، أي 2.4% من مجمل السكان عام 2011. وبلغت هذه النسبة 2.9% بين الذكور مقابل 2.5% بين الإناث على مستوى الضفة والقطاع .

وبسبب العدوان الصهيوني على قطاع غزة صيف 2014 فقد ارتفع عدد المعوقين ليصبح حوالي 50 ألف في قطاع غزة حيث أن عدد الجرحى بلغ بسبب هذه الحرب العدوانية حوالي (12) ألف جريح/ة ، بنسبة 2.9% من إجمالي عدد السكان منتصف 2015.

[20] **المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.**

36. **الأسرى :** تشير بيانات هيئة شؤون الأسرى والمحررين إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيلي اعتقلت منذ العام 1967 وحتى منتصف نيسان 2015 نحو (850) ألف فلسطيني، طالت كافة فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني، منهم 85 ألف حالة اعتقال منذ بداية انتفاضة الأقصى العام 2000، وحالياً بلغ عدد المعتقلين في السجون ومراكز التوقيف الإسرائيلية حوالي 6,500 أسير، منهم 24 أسيرة، وقرابة 200 طفل ، ونحو 500 معتقل إداري (من بينهم رفيقتنا المناضلة خالدة جرار التي اعتقلها جيش الاحتلال الصهيوني أوائل نيسان 2015) و 480 أسيراً يقضون أحكاماً بالسجن المؤبد (مدى الحياة).

وتشير البيانات إلى أن "إسرائيل" اعتقلت (6,059) أسيراً خلال العام 2014، منهم (1,266) طفلاً و(122) أسيرة . كما يشار إلى أن "إسرائيل" اعتقلت أكثر من ألف فلسطيني منذ بداية العام الحالي، بلغ عدد الشهداء من الأسرى 206 أسرى من العام 1967 بسبب التعذيب أو القتل العمد بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي بحق الأسرى[21].

[21] المصدر السابق – فلسطين في أرقام – صفحة 13.

إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية – نيسان 2015

الأسرى	العدد
مجمل اعداد الأسرى	5800
الأسرى الإداريين	500 (17 نواب تشريعي)
الأسيرات	24
الأطفال الأسرى	200 (26 منهم تحت 14-16 عاما)
أعضاء المجلس التشريعي الأسرى	13
أسرى القدس	471
أسرى الداخل (فلسطينيو 1948)	100
أسرى غزة	375 (1 نائب تشريعي)
أسرى محكومون مدى الحياة	480
أسرى محكومون أكثر من 20 سنة	456
أسرى قضو أكثر من 25 سنة	15
أسرى قضو اكثر من 20 سنة	30
الأسرى القدامى قبل أوسلو	30

* **المصدر: مؤسسة الضمير لرعاية الأسرى وحقوق الإنسان – نيسان 2015** - http://www.addameer.org/atemplate.php?id=508 – ونشرة الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الصادرة بتاريخ 2015/5/13 – انظر جريدة الايام العدد 6947- رام الله – 2015/5/13

الجداول

جدول رقم (1) : مجموع أبناء الشعب الفلسطيني وتوزيعهم في الوطن والشتات في منتصف 2015*

الدولة	عدد الفلسطينيين
الضفة الغربية	2880745
قطاع غزة	1788049
الأراضي المحتلة 1948 (إسرائيل)	1546353
الأردن**	3722833
لبنان	507988
سوريا	566560
باقي الدول العربية	630232
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ودول أخرى	706390
الإجمالي	12349150

*** المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – فلسطين في أرقام – 2015/5/13.**

**** عدد اللاجئين المسجلين في الأردن 2184231 نسمة، يضاف لهم 1538602 فلسطيني مقيم قبل وبعد عام 1948 ، يكون المجموع الإجمالي للفلسطينيين في الأردن 3722833 نسمة .**

جدول رقم (2) :اللاجئون الفلسطينيون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين كما في منتصف 2015 *

المنطقة	عدد اللاجئين داخل المخيمات	عدد اللاجئين خارج المخيمات	المجموع
الأردن	380413	1803818	**2184231**
لبنان	202636	305352	**507988**
سوريا	333799	232760	**566559**
الضفة الغربية	182332	777492	**959824**
قطاع غزة	529900	823848	**1353748**
المجمـوع	**1629080**	**3943270**	**5572350**

* الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – مصدر سبق ذكره ، وموقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت ، مع إضافة الباحث لنسبة 1.5% عن منتصف 2015.

جدول رقم (3) : اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية كما في منتصف 2015*

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)**	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
نابلس	عسكر	1950	120	17039	303097
	بلاطة	1950	250	25289	
	الفارعة	1949	260	8144	
	مخيم (1)	1950	50	7234	
	نور شمس	1952	230	9644	
طولكرم	طولكرم	1950	180	–	
جنين	جنين	1953	420	17145	
القدس	شعفاط	1966	200	11787	227061
	الأمعري	1948	930	11252	
	دير عمار	1949	160	2571	
	الجلزون	1949	250	11788	
	قلنديا	1949	350	11788	
الخليل	الدهيشة	1949	310	13931	212349
	عايدة	1948	710	5037	
	بيت جبرين	1949	20	1072	
	الفوار	1950	270	8573	
	العروب	1949	240	11145	
أريحا	عقبة جبر	1948	–	6858	18613
	عين السلطان	1948	870	2035	
لاجئون من غزة	-	-	–	–	16372
الإجمالي				182332	777492
إجمالي عدد اللاجئين في الضفة الغربية				959824	

* المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت .

** المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (4) : اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة كما في منتصف 2015 *

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)**	عدد اللاجئين داخل المخيم*	عدد اللاجئين خارج المخيم
دير البلح	دير البلح	1949	132	21968	62042
	المغازي	1949	600	25718	
خانيونس	خانيونس	1948	564	72868	189163
النصيرات	النصيرات	1948	588	96643	39642
	البريج	1952	528	33219	
رفح	رفح	1949	-	106087	105631
غزة	الشاطئ	1951	447	87870	318384
جباليا	جباليا	1954	1448	115731	108986
الإجمالي				900529	823848
إجمالي عدد اللاجئين في قطاع غزة				8135374	

*** المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت .**

**** المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013**

جدول رقم (5) : اللاجئون الفلسطينيون في الأردن كما في منتصف 2015*

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)**	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
شمال عمان	جبل الحسين (النزهة)	1952	420	31076	430967
	البقعة	1968	1400	111445	
جنوب عمان	الوحدات(عمان الجديد)	1955	480	54651	481849
	الطالبية	1968	130	7501	
منطقة الزرقاء	مخيم الزرقاء	1949	180	21432	504441
	مخيم حطين(ماركا)	1968	920	56794	
منطقة إربد	مخيم اربد	1951	240	26790	259066
	مخيم الحصن	1968	770	23575	
	مخيم سوف	1968	500	21431	
جرش	مخيم غزة(جرش)	1967	750	25718	127495
لاجئون مسجلون وموزعون داخل المخيمات	–	–	–	–	–
الإجمالي				380413	1803818
إجمالي عدد اللاجئين في الأردن					2184231

* يتمتع كافة اللاجئين في الأردن بالمواطنة الأردنية الكاملة (أي أن عملية التوطين مطبقة بالكامل!!؟) باستثناء اللاجئين والنازحين من أبناء قطاع غزة وعددهم حوالي (180) ألف يقيمون في مدن وقرى الأردن ، والباقي منهم حوالي (30) ألف لاجي يقيمون في مخيم جرش/غزة (الباحث).

** المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013

جدول رقم (6) :اللاجئون الفلسطينيون في لبنان كما في منتصف 2015 *

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)**	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
بيروت	مار الياس	1952	–	643	58254
الجبل	برج البراجنة	1948	104	17145	51308
	دكوانة	1949	–	–	
	ضبية	1956	1200	4286	
	شاتيلا	1949	40	9109	
صيدا	عين الحلوة	1948	420	50900	103677
	نباتية		–	–	
	المية مية	1948	400	4823	
صور	البص	1949	80	10181	59128
	الرشيدية	1948	267	29468	
	برج الشمالي	1955	136	20895	
طرابلس	نهر البارد	1949	1600	28933	12829
	البدواي	1956	–	17681	
البقاع	ويفل	1949	44	8572	9906
لاجئون من المخيمات المدمرة موزعين داخل المخيمات		–		–	10250
المجموع				202636	305352
إجمالي عدد اللاجئين في لبنان				507988	

* المصدر: موقع وكالة غوث اللاجئين – الانترنت .

** المصدر: الهيئة المستقلة للاجئين – الانترنت – www.pcrp.ps .

جدول رقم (7) :اللاجئون الفلسطينيون في سوريا كما في منتصف 2015

المنطقة	اسم المخيم	سنة الإنشاء	المساحة (دونم)*	عدد اللاجئين داخل المخيم	عدد اللاجئين خارج المخيم
دمشق	خان الشيخ	1948	690	**20360**	**176710**
	خان دنون	1950	30	**10180**	
	سبينة	1968	30	**22503**	
	قبر الست	1948	20	**23575**	
	الجرمانا	1968	30	**19824**	
حلب	النيرب	1950	148	**20360**	**17152**
	عين التل	1962	160	**5894**	
حمص	حمص	1949	150	**23575**	**20272**
حماه	حماه	1950	60	**8573**	
اللاذقية	خان اللاذقية	1955	220	**10716**	
درعا	درعا	1950	40	**13930**	**18626**
	درعا (الطوارئ)	1967	2100	**154309**	
المجموع				**333799**	**232760**
إجمالي عدد اللاجئين في سوريا				**566559**	

ملاحظة: بالنسبة للاجئين في مخيم اليرموك (حوالي 160 ألف نسمة) فقد احتسبهم الباحث ضمن اللاجئين خارج المخيم، بسبب أن مخيم اليرموك لا تعتبره وكالة الغوث مخيماً رسمياً للاجئين، علماً أن الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية في سوريا أدت إلى تدمير مخيم اليرموك وتهجير اللاجئين الفلسطينيين منه، حيث لم يبقى منهم في المخيم حتى إعداد الجدول (أول أيار 2015) سوى حوالي خمسة آلاف لاجئ.

**** المصدر: تم اعتماد مساحة المخيمات من موقع الأونروا، تقرير وكالة الغوث للاجئين لعام 2013**

جدول رقم (8) :عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف 2015*

المحافظة / المنطقة	عدد السكان	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4668794	100.0
الضفة الغربية	2880745	61.7
جنين	314380	10.1
طوباس	63591	1.3
طولكرم	188295	3.1
نابلس	384725	8.2
قلقيلية	111842	2.1
سلفيت	72147	1.3
رام الله والبيرة	346279	7.1
أريحا والأغوار	52294	1.1
القدس	433772	9.1
بيت لحم	217191	4.2
الخليل	696229	14.1
قطاع غزة	1788049	38.3
شمال غزة	348535	7.5
غزة	622818	13.3
دير البلح	259099	5.5
خانيونس	337746	7.3
رفح	219850	4.7

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2014 –قام الباحث بإضافة 1.5% زيادة سكانية عن الفترة من 2015/1/1 – 2015/6/30.

جدول رقم (9) :عدد السكان المقدر –حسب الفئات العمرية– في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 كما في منتصف 2015*

العمر	الأراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث
4-0	685542	349785	335758	393285	200464	192821	292258	149321	142937
9-5	624073	318606	305467	366084	186624	179460	257989	131982	126007
14-10	588577	300572	288005	354178	180988	173189	234399	119584	114816
19-15	553350	282294	271056	339392	173644	165748	213959	108650	105308
24-20	469308	239432	229876	290541	148611	141930	178767	90821	87945
29-25	364551	186370	178180	226564	115859	110705	137987	70511	67475
34-30	299205	152577	146627	190071	96921	93151	109133	55657	53477
39-35	254172	128672	125500	167316	84869	82447	86856	43803	43053
44-40	214058	109084	104974	142907	72840	70067	71151	36245	34907
49-45	178771	92718	86053	119133	61497	57637	59638	31221	28416
54-50	137577	71290	66287	91173	47058	44115	46404	24232	22172
59-55	95070	48274	46796	61947	31551	30396	33123	16723	16400
64-60	68159	32968	35191	44675	21755	22920	23484	11213	12270
69-65	49981	22177	27804	33877	15195	18682	16104	6983	9122
74-70	35995	14989	21006	24776	10464	14312	11219	4525	6694
79-75	25075	10216	14859	17100	7030	10071	7975	3187	4788
+80	25330	10565	14765	17727	7384	10343	7604	3181	4422
المجموع	**4668794**	**2370590**	**2298203**	**2880745**	**1462751**	**1417994**	**1788049**	**907840**	**880209**

* المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني – الفلسطينيون في نهاية عام ، 2014 –قام الباحث بإضافة 1.5% زيادة سكانية عن الفترة من 2015/1/1 – 2015/6/30.

– يبلغ عدد الشباب من سن 15–39 حوالي 1940585 من الجنسين ، بنسبة 41.56% من مجموع السكان في الضفة وقطاع غزة .

ملحق الأشكال البيانية الخاصة بتوزيع الشعب الفلسطيني كما في منتصف 2015

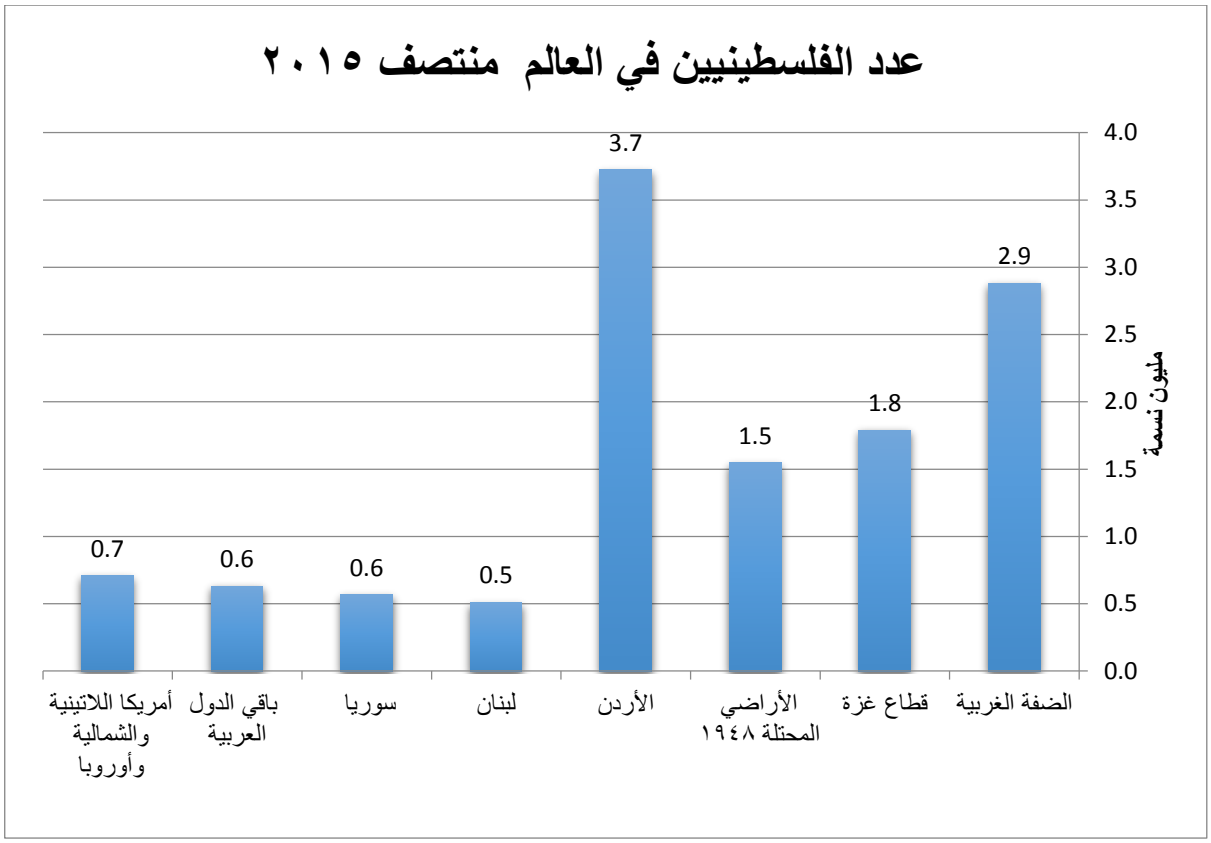
عدد الفلسطينيين في العالم منتصف ٢٠١٥
4.0
3.5
3.0
2.5
2.0
1.5
1.0
0.5
0.0
مليون نسمة
0.7
0.6
0.6
0.5
3.7
1.5
1.8
2.9
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا
باقي الدول العربية
سوريا
لبنان
الأردن
الأراضي المحتلة ١٩٤٨
قطاع غزة
الضفة الغربية

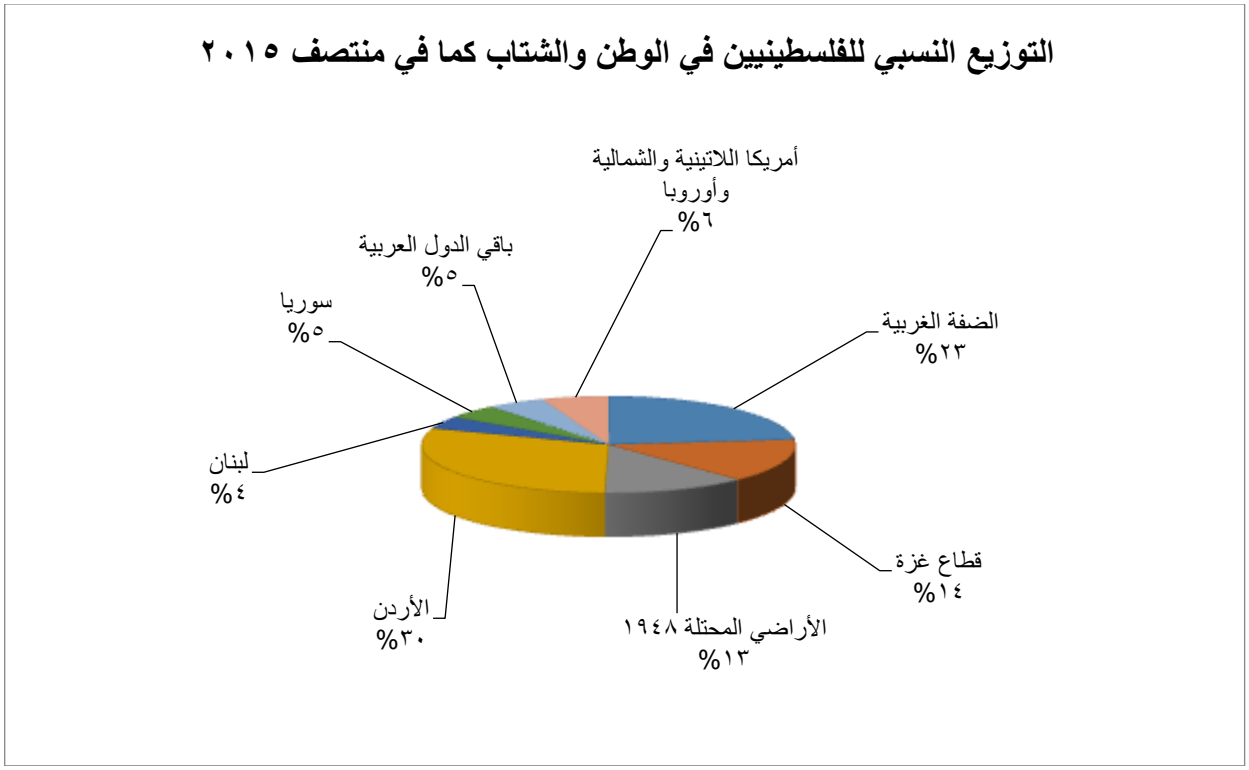
التوزيع النسبي للفلسطينيين في الوطن والشتاب كما في منتصف ٢٠١٥
أمريكا اللاتينية والشمالية وأوروبا ٦%
باقي الدول العربية ٥%
سوريا ٥%
الضفة الغربية ٢٣%
لبنان ٤%
قطاع غزة ١٤%
الأردن ٣٠%
الأراضي المحتلة ١٩٤٨ ١٣%

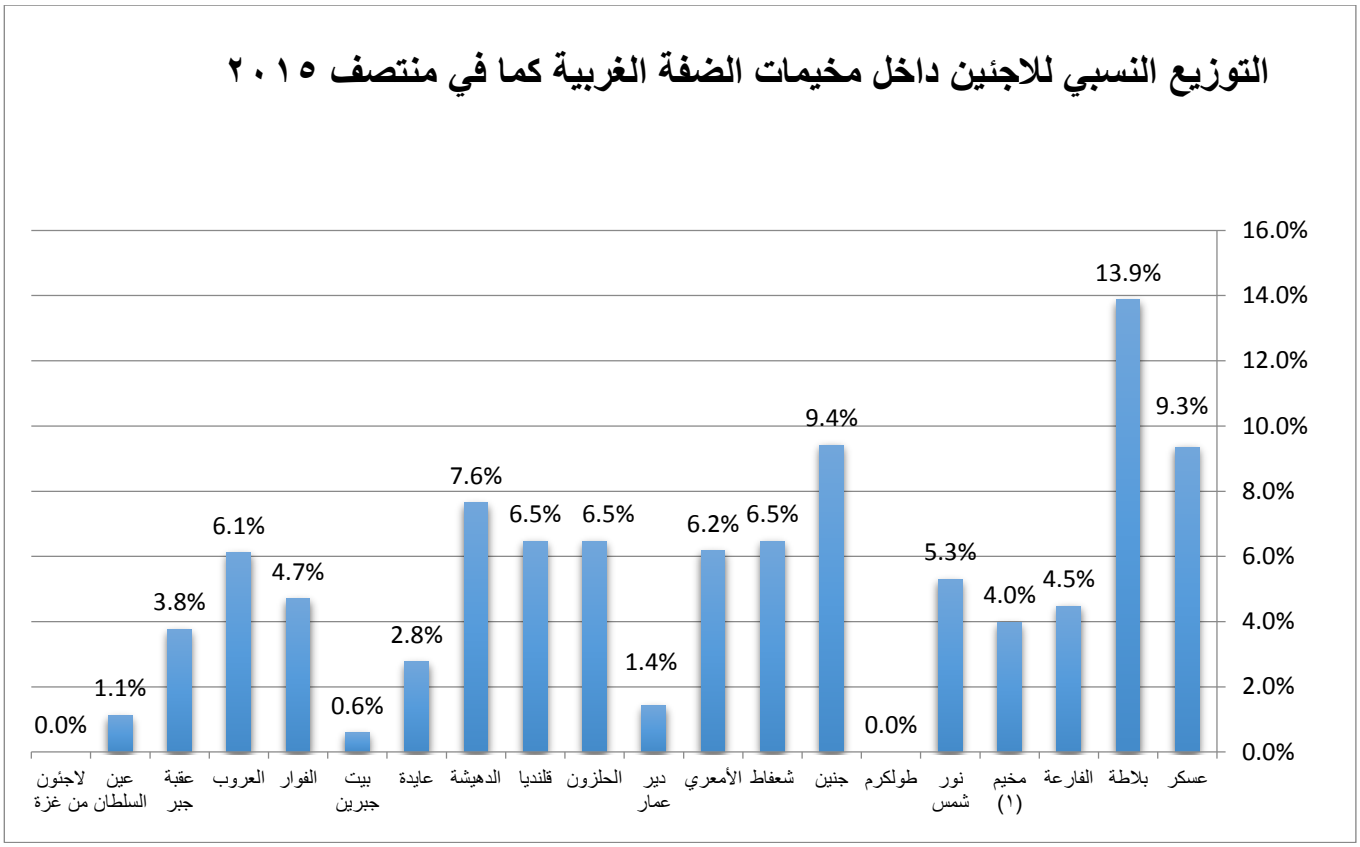
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الضفة الغربية كما في منتصف ٢٠١٥
16.0%
14.0%
12.0%
10.0%
8.0%
6.0%
4.0%
2.0%
0.0%
0.0%
1.1%
3.8%
6.1%
4.7%
0.6%
2.8%
7.6%
6.5%
6.5%
1.4%
6.2%
6.5%
9.4%
0.0%
5.3%
4.0%
4.5%
13.9%
9.3%
لاجئون من غزة
عين السلطان
عقبة جبر
العروب
الفوار
بيت جبرين
عايدة
الدهيشة
قلنديا
الحلزون
دير عمار
الأمعري
شعفاط
جنين
طولكرم
نور شمس
مخيم (١)
الفارعة
بلاطة
عسكر

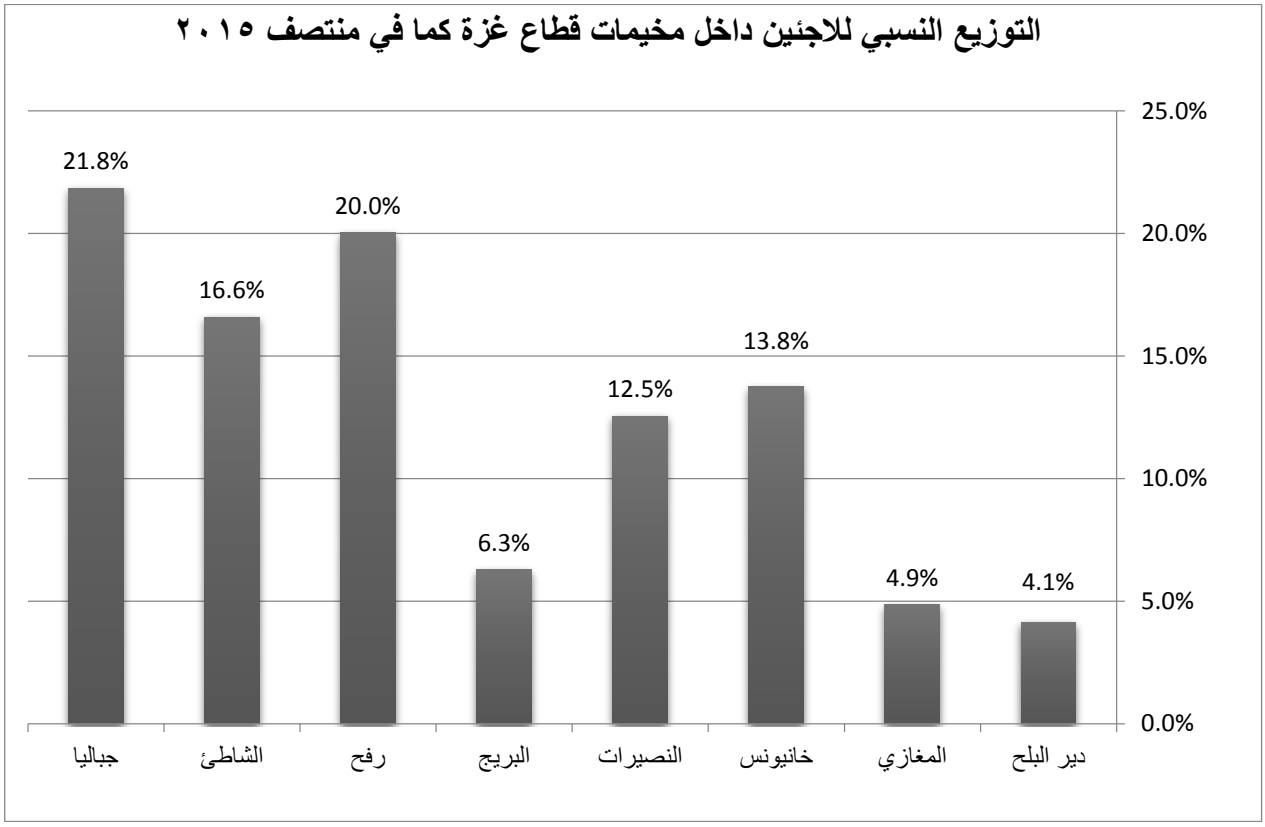
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات قطاع غزة كما في منتصف ٢٠١٥
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
21.8%
16.6%
20.0%
6.3%
12.5%
13.8%
4.9%
4.1%
جباليا
الشاطئ
رفح
البريج
النصيرات
خانيونس
المغازي
دير البلح

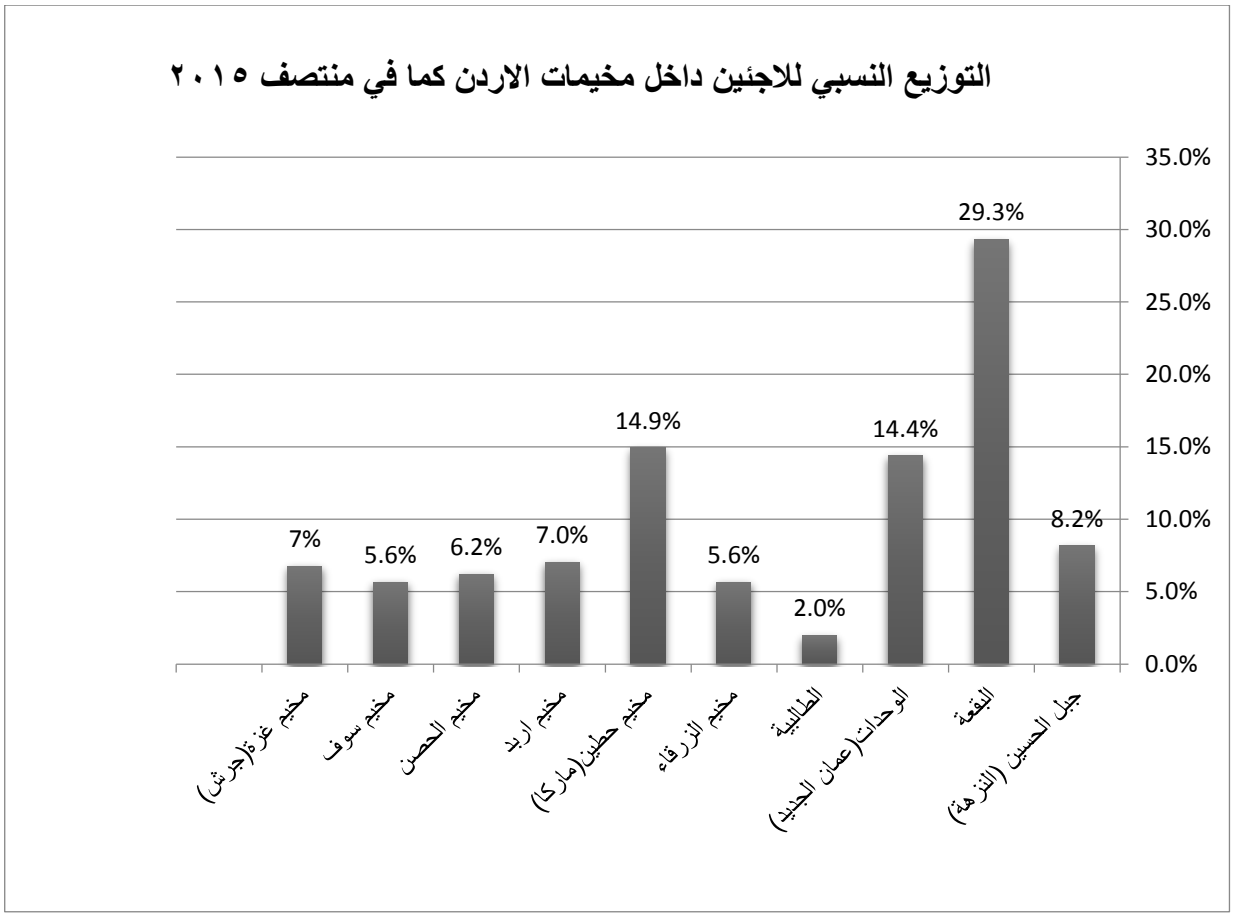
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات الاردن كما في منتصف ٢٠١٥
35.0%
30.0%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
7%
5.6%
6.2%
7.0%
14.9%
5.6%
2.0%
14.4%
29.3%
8.2%
مخيم غزة(جرش)
مخيم سوف
مخيم الحصن
مخيم اربد
مخيم حطين(ماركا)
مخيم الزرقاء
الطالبية
الوحدات(عمان الجديد)
البقعة
جبل الحسين (الزهة)

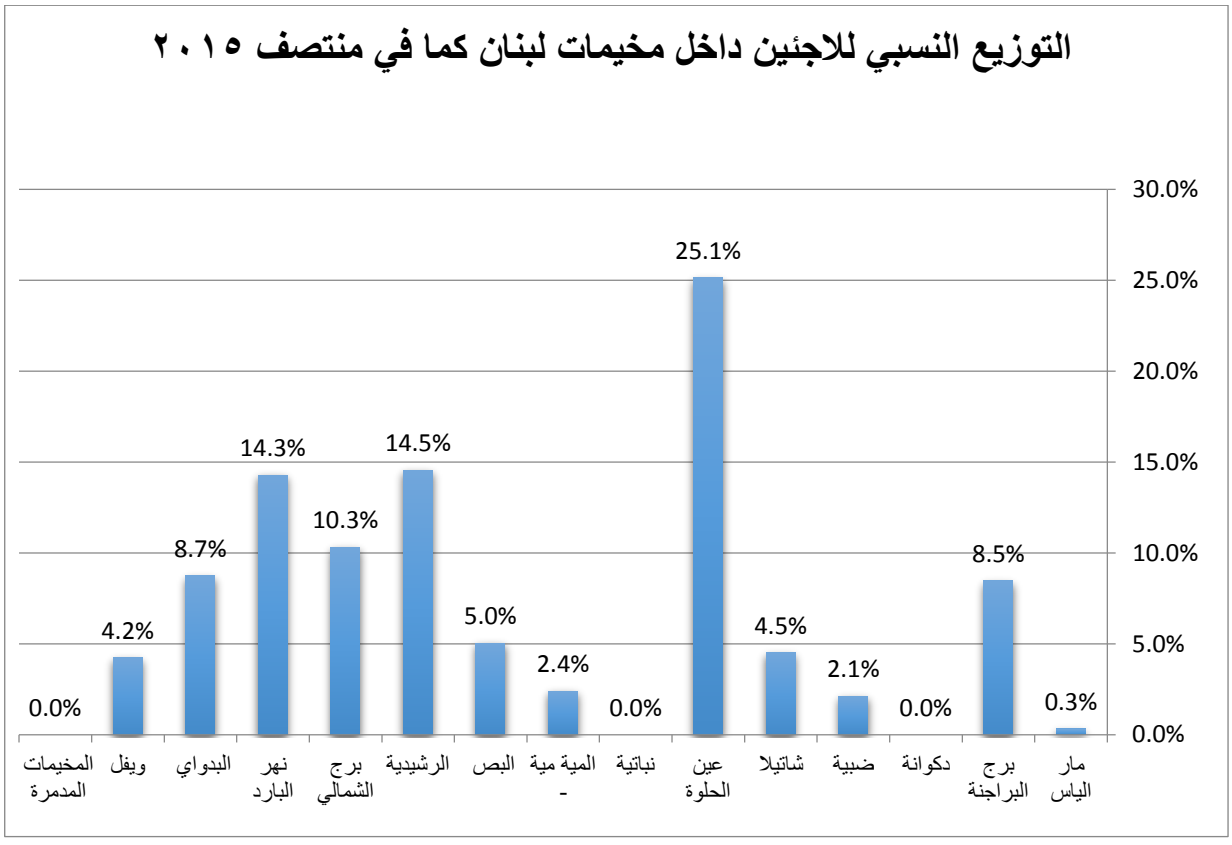
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات لبنان كما في منتصف ٢٠١٥
30.0%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
0.0%
4.2%
8.7%
14.3%
10.3%
14.5%
5.0%
2.4%
0.0%
25.1%
4.5%
2.1%
0.0%
8.5%
0.3%
المخيمات المدمرة
ويفل
البدواي
نهر البارد
برج الشمالي
الرشيدية
البص
المية مية -
نباتية
عين الحلوة
شاتيلا
ضبية
دكوانة
برج البراجنة
مار الياس

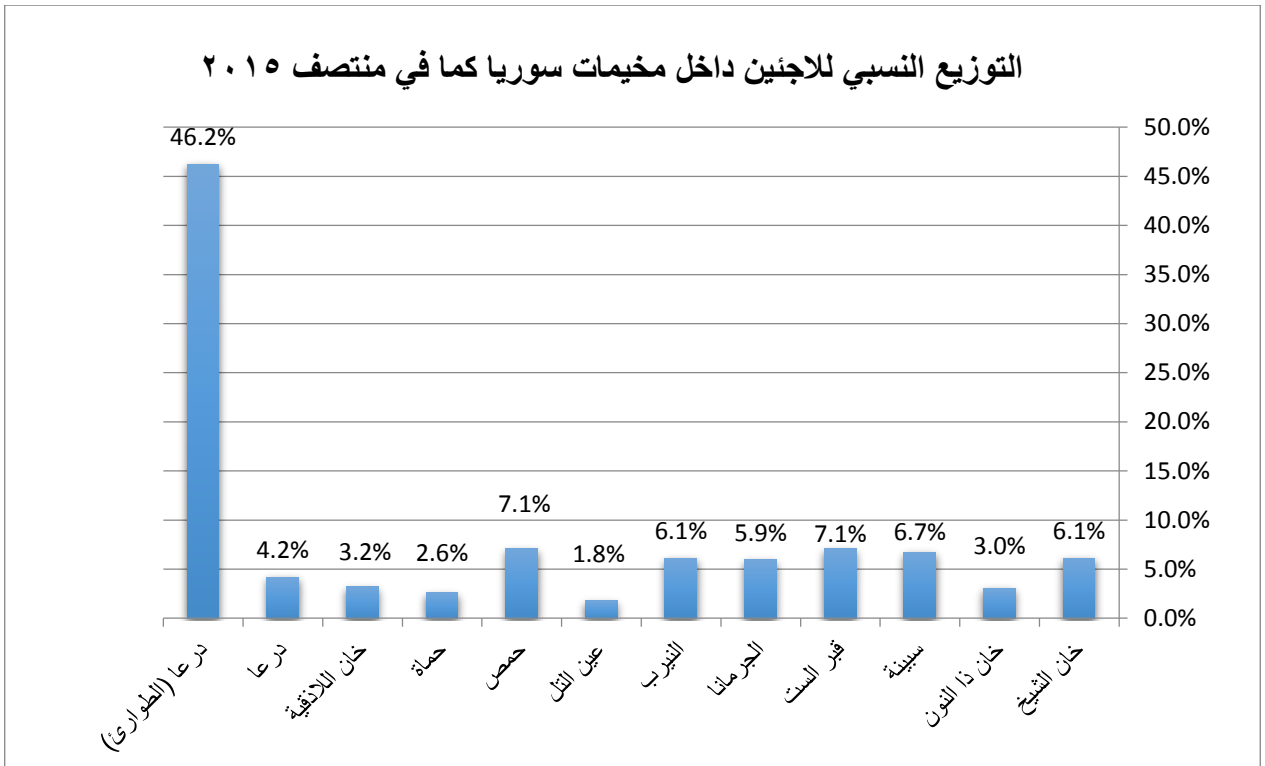
التوزيع النسبي للاجئين داخل مخيمات سوريا كما في منتصف ٢٠١٥
46.2%
4.2%
3.2%
2.6%
7.1%
1.8%
6.1%
5.9%
7.1%
6.7%
3.0%
6.1%
50.0%
45.0%
40.0%
35.0%
30.0%
25.0%
20.0%
15.0%
10.0%
5.0%
0.0%
درعا (الطوارئ)
درعا
خان الشيح
حماة
حمص
عين التل
النيرب
الحرمانا
قبر الست
سبينة
خان ذا النون
خان الشيح

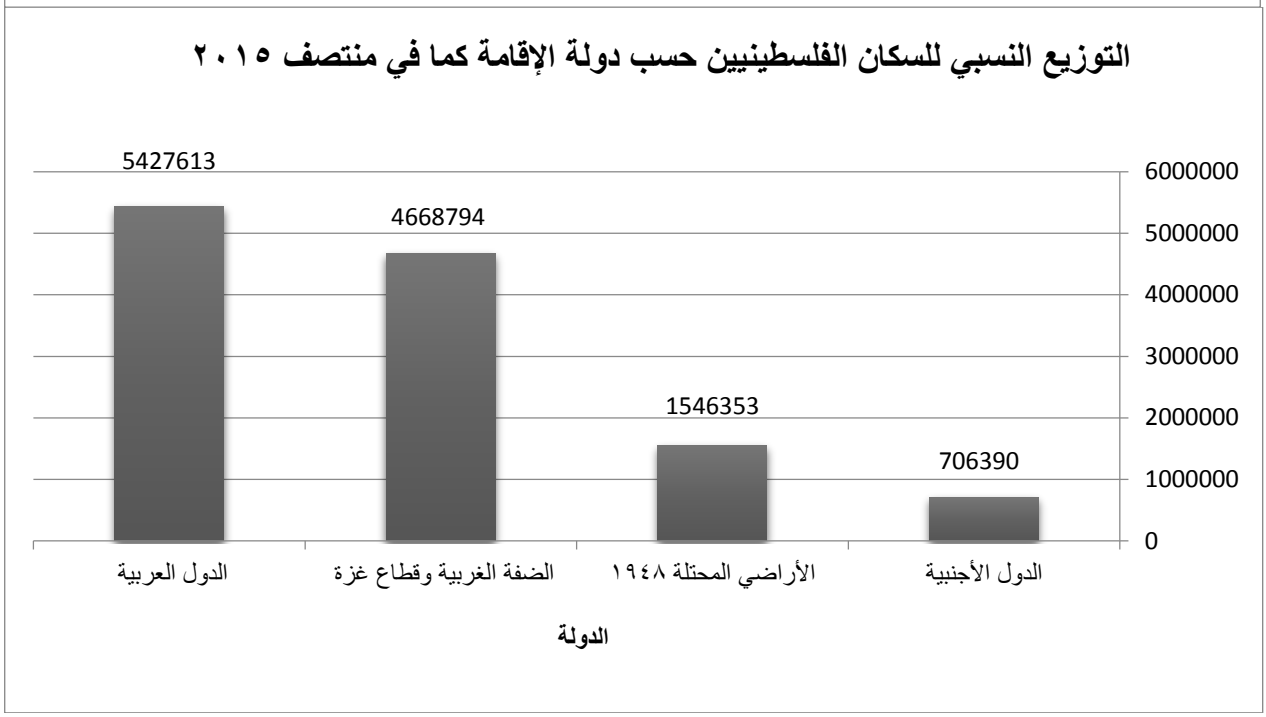
التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين حسب دولة الإقامة كما في منتصف ٢٠١٥
5427613
4668794
1546353
706390
6000000
5000000
4000000
3000000
2000000
1000000
0
الدول العربية
الضفة الغربية وقطاع غزة
الأراضي المحتلة ١٩٤٨
الدول الأجنبية
الدولة

ملحق رقم (1): القرى الفلسطينية التي هُجِّر سكانها سنة 1948[22]

الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية	الرقم	القرية
1-	آبل القمح	2-	الزوق الفوقاني	3-	السنبرية	4-	الشوكة التحتا
5-	خان الدوير	6-	المنشية	7-	الخصاص	8-	الزوق التحتاني
9-	لزازة	10-	المنصورة	11-	الخالصة	12-	هونين
13-	مداحل	14-	عرب السمنية	15-	فرعم	16-	البروة
17-	العابسية	18-	الزيب	19-	مغر الخيط	20-	الطابغة
21-	قيطة	22-	المنصورة	23-	الدردارة	24-	معار
25-	الناعمة	26-	كفر برعم	27-	منصورة الخيط	28-	الدامون
29-	الدوارة	30-	فارة	31-	خربة المنطار	32-	الرويس
33-	الصالحية	34-	علما	35-	الجاعونة	36-	غوير أبوشوشة
37-	الحمراء	38-	تليل	39-	بيريا	40-	خربة الوعرة السوداء
41-	المفتخرة	42-	الحسينية	43-	عين الزيتون	44-	وادي الحمام
45-	الزاوية	46-	الراس الأحمر	47-	ميرون	48-	المجدل
49-	البويزية	50-	سعسع	51-	عمقا	52-	حطين
53-	خيام الوليد	54-	دير القاسي	55-	قدس	56-	نمرين
57-	جاحولا	58-	الكابري	59-	المالكية	60-	النهر
61-	غرابة	62-	أم الفرج	63-	العريفية	64-	الغابسية
65-	النبي يوشع	66-	خربة جدين	67-	الظاهرية التحتا	68-	التل
69-	الدرباشية	70-	سحماتا	71-	عكبرة	72-	لوبيا
73-	بيسمون	74-	سبلان	75-	الزنغرية	76-	النقيب
77-	ملاحة	78-	غباطية	79-	جب يوسف	80-	ناصر الدين
81-	هراوي	82-	صفصاف	83-	القديرية	84-	الشجرة
85-	عرب الزبيد	86-	طيطبا	87-	الشونة	88-	صفورية
89-	العلمانية	90-	دلاتة	91-	الفراضية	92-	خربة سعسع

[22] خريطة فلسطين العامة لكل القرى المهجّر سكانها-اعداد غازي فلاح-مركز الجليل للابحاث الاجتماعية-الناصرة-تاريخ الاصدار غير مسجل

93-	ديشوم	94-	ماروس	95-	كفر عنان	96-	بلد الشيخ
97-	صالحة	98-	كراد الغنامة	99-	المنشية	100	الطيرة
101-	سروح	102-	كراد البقارة	103-	خربة كرازة	104-	ياجور
105-	تربيخا	106-	يردا	107-	البطيحة	108-	كفر سبت
109-	النبي روبين	110-	الويزية	111-	عرب الشمالنة	112-	المنارة
113-	إقرت	114-	عموقة	115-	السمكية	116-	السمرا
117-	خربة عربين	118-	قباعة	119-	ياقوق	120-	سمخ
121-	البصة	122-	قديتا	123-	المنصورة	124-	الحمة
125-	المنشية	126-	أبو شوشة	127-	عرب البواطي	128-	أم خالد
129-	العبيدية	130-	خربة لد	131-	الساخنة	132-	خربة بيت ليد
133-	معذر	134-	كفرة	135-	تل الشوك	136-	بيارة كفر صور
137-	خربة الدامون	138-	كوكب الهوا	139-	الغزاوية	140-	فرديسيا
141-	الجلمة	142-	خربة الزاوية	143-	الأشرفية	144-	دالية الروحاء
145-	معلول	146-	خربة أم صابونة	147-	خربة الجوفة	148-	الطنطورة
149-	عين حوض	150-	يبلى	151-	قنير	152-	الغبية الفوقا
153-	عتليت	154-	عين المنسي	155-	خربة البرج	156-	تبصر
157-	المزار	158-	النغنغية	159-	عولم	160-	الحرم
161-	خربة المنصورة	162-	الغبية التحتا	163-	سيرين	164-	إجليل الشمالية
165-	المجيدل	166-	وعرة السريس	167-	الطيرة	168-	إجليل القبلية
169-	حدثا	170-	خربة الكساير	171-	أم عجرة	172-	بيار عدس
173-	الدلهمية	174-	هوشة	175-	مسيل الجزل	176-	المويلح
177-	كويكات	178-	المنسي	179-	فرونة	180-	أبو كشك
181-	السميرية	182-	اللجون	183-	عرب العريضة	184-	السوالمة
185-	السموعي	186-	الكفرين	187-	السامرية	188-	الشيخ مونس
189-	خربة الطاقة	190-	صبارين	191-	عرب الصفا	192-	المر
193-	البيرة	194-	البطيمات	195-	الحمرا	196-	فجة
197-	دنة	198-	خبيزة	199-	الخنزير	200-	الجماسين الغربي
201-	إندور	202-	أم الشوف	203-	الفاتور	204-	المسعودية

205-	جبع	206-	السنديانة	207-	عرب ظهرة الضميري	208-	مجدل يابا
209-	الصرفند	210-	بريكة	211-	عرب الفقراء	212-	المزيرعة
213-	إجزم	214-	كبارة	215-	خربة السركس	216-	قولة
217-	خربة المنارة	218-	خربة الشونة	219-	رمل زيتا	220-	رنتية
221-	كفر لام	222-	جبول	223-	عرب النفيعات	224-	العباسية
225-	عين غزال	226-	المرصص	227-	وادي الحوارث	228-	ساقية
229-	السوامير	230-	قومية	231-	خربة زلفة	232-	سلمة
233-	خربة قمبازة	234-	زرعين	235-	خربة المجدل	236-	الخيرية
237-	أم الزينات	238-	نورس	239-	المنشية	240-	كفر عانة
241-	قيرة	242-	المزار	243-	الجلمة	244-	الطيرة
245-	أبو زريق	246-	زبعة	247-	قاقون	248-	برة يسارية
249-	الريحانية	250-	الحميدية	251-	وادي قباني	252-	قيسارية
253-	وادي عارة	254-	نطاف	255-	عسلين	256-	زكريا
257-	بيت نبالا	258-	بيت ثول	259-	عرتوف	260-	مغلس
261-	الحديثة	262-	دير أيوب	263-	إشوع	264-	إدبنة
265-	دير أبو سلامة	266-	اللطرون	267-	بيت محيسر	268-	التينة
269-	صرفند العمار	270-	أبوشوشة	271-	ساريس	272-	المسمية الصغيرة
273-	خربة الضهيرية	274-	صيدون	275-	خربة العمور	276-	قسطينة
277-	دانيال	278-	المنصورة	279-	بيت نقوبا	280-	تل الترمس
281-	جمزو	282-	المغار	283-	القسطل	284-	بيت دراس
285-	خربة زكريا	286-	بشيت	287-	قالونيا	288-	السوافير الشمالية
289-	شلتا	290-	قطرة	291-	لفتا	292-	السوافير الغربية
293-	البرج	294-	شحمة	295-	دير ياسين	296-	السوافير الشرقية
297-	برفيلية	298-	أم كلخة	299-	دير عمرو	300-	الجلدية
301-	خروبة	302-	خلدة	303-	بيت أم الميس	304-	بعلين
305-	عنابة	306-	دير محيسن	307-	كسلا	308-	تل الصافي
309-	بير معين	310-	بيت جيز	311-	خربة اللوز	312-	بيت نتيف

313-	الكنيسة	314-	بيت سوسين	315-	صطاف	316-	عجور
317-	أبو الفضل	318-	خربة بيت فار	319-	عين كارم	320-	دير الدبان
321-	بير سالم	322-	المخيزن	323-	المالحة	324-	رعنا
325-	صرفند الخراب	326-	عرب صقرير	327-	الجورة	328-	برقوسيا
329-	وادي حنين	330-	برقة	331-	الولجة	332-	زكرين
333-	النبي روبين	334-	إسدود	335-	عقور	336-	صميل
337-	القبيبة	338-	البطاني الغربي	339-	دير الشيخ	340-	جسير
341-	زرنوقة	342-	البطاني الشرقي	343-	راس أبو عمار	344-	جليا
345-	يبنة	346-	ياصور	347-	القبو	348-	قزازة
349-	عاقر	350-	المسمية الكبيرة	351-	بيت شنة	352-	سجد
353-	النعاني	354-	الخيمة	355-	سلبيت	356-	صوبا
357-	البرية	358-	بيت دجن	359-	خربة البويرة	360-	الخصاص
361-	القباب	362-	دير طريف	363-	خربة التنور	364-	نعليا
365-	خربة الزبابدة	366-	السافرية	367-	سفلى	368-	بيت عفا
369-	مسكة	370-	خربة اسم الله	371-	دير آبان	372-	عراق سويدان
373-	كفر سابا	374-	دير رافات	375-	جرش	376-	حتا
377-	عجنجول	378-	صرعة	379-	البريج	380-	كرتيا
381-	زيتا	382-	هربيا	383-	دير الهوا	384-	حمامة
385-	كدنا	386-	بيت جرجا	387-	بيت عطاب	388-	نجد
389-	خربة أم برج	390-	حليقات	391-	علار	392-	هوج
393-	دير نخاس	394-	عراق المنشية	395-	كوفخة	396-	الجمامة
397-	بيت جبرين	398-	القبيبة	399-	المحرقة	400-	جولس
401-	الفالوجة	402-	الدوايمة	403-	العمارة	404-	دمرة
405-	كوكبا	406-	برير	407-	الخلصة	408-	بربرة
409-	بيت طيما	410-	سمسم	411-	يزور	412-	عبدس
413-	الجية	414-	دير سنيد	415-	وادي عارة	416-	بيارة حنون
417-	الجماسين الشرقي	418-	جريشة				

ملحق رقم (2): اللاجئون الفلسطينيون وحق العودة[23]

أولا : حول تعريف اللاجيء :

1-لقد جاء في المادة 1، الفقرة 2، من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية لسنة 1969 أن " لفظة لاجيء تطلق على أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالا خطرا بالنظام العام، إما في جزء وإما في جميع أرجاء مسكنه الأصلي أو الوطني".

2- اما ميثاق اوروبا في تعريفه لوضع اللاجيء فهو يركز على أولئك "الذين لا يستطيعون أو لا يودون.. لأسباب شتى العودة إلى وطنهم.." .

3- بيان قرطاجنة الصادر عن منظمة الدول الأمريكية سنة 1985 تعريف للاجئين يشبه التعريف الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية.

ان المنحى الذي اتبعه قانون اللاجئين في اثر الحرب العالمية الثانية، لم يتجه نحو التعويض بقدر ما اتجه نحو:

أ. توفير مسكن جديد للإنسان الذي انتزع من مسكنه، اي نحو إعادة الاستيطان.

ب. نحو الاعتراف بالحاجة إلى حماية مثل اولئك الاشخاص من الاضطهاد، إما في بلد لجوئهم وإما في بلدهم الاصلي في حال ارغموا على العودة اليه .

هذه اذن الاطر العامة التي ما زالت تحدد النقاش الدائر حول اللاجئين والمهاجرين في اوروبا الغربية، وقبل ذلك في الحملة الهادفة إلى ارغام الاتحاد السوفيتي السابق على السماح للمواطنين اليهود بالهجرة إلى إسرائيل.

ثانياً : اللاجئون الفلسطينيون واهمية القرار 194:

تاريخياً، كان التركيز في الحالة الفلسطينية مختلف تماماً، فاللاجئون الفلسطينيون لا يبغون مسكناً غير بلدهم الأصلي. ورغبتهم اللأساسية هي أن يسمح لهم بالعودة إلى وطنهم إذا ما اختاروا ذلك. وهذا هو مصدر الاهمية البالغة لقرار الامم المتحدة رقم 194. فالقرار يعني تحديداً باللاجئين الفلسطينيين ويؤكد حقهم في العودة أو في التعويض للذين لا يرغبون في العودة. ولهذا السبب –أو الذريعة– فإن اللاجئين الفلسطينيين غير مشمولين بالحماية تحت مضلة المندوب السامي للاجئين التابع للامم المتحدة ومظلة منظمات دولية أخرى. فإنشاء الأونروا كان ينبع من القرار رقم 194. واستنادا إلى هذه الوكالة.

[23] ايليا زريق –مجلة الدراسات الفلسطينية عدد 19 (ص68–80) صيف1994 .

فإن "اللاجيء الفلسطيني هو كل إنسان كان مسكنه المعتاد فلسطين في الفترة ما بين حزيران/يونيو 1946 و15 آيار/مايو 1948. وفقد منزله ومصدر رزقه بسبب النزاع سنة 1948 ".

ثالثا : حق العودة والقانون الدولي:

ان حق العودة، الوارد بصراحة في القرار رقم 194 (3) ، ثابت ايضا في القانون الدولي. فقد جاء في المادة (13) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي هو حجر الاساس في القانون الدولي، ما يلي :" 1- لكل إنسان حق حرية الانتقال والسكن ضمن حدود كل دولة 2- لكل إنسان حق مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إلى بلده." 3- لن يحرم اي إنسان بصورة اعتباطية من حق الدخول إلى بلده" .

ويستمد الميثاق الدولي بشان الحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والذي وقعته إسرائيل، سلطته من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

اول توكيد لحق اللاجئين في العودة سنة 1946 من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة وأُعيد تأكيده في المبدا الصادر عن هذا المجلس سنة 1973. وورد هذا المبدا كما يلي:

أ. لكل إنسان الحق، بلا تمييز من اي نوع كان، كالعرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي أو المنبت الوطني أو الاجتماعي أو الممتلكات أو الزواج أو اي وضع اجتماعي اخر، بالعودة إلى وطنه.

ب. لن يجرد أي إنسان اعتباطا من جنسيته أو يرغم على التخلي عنها كوسيلة لحرمانه من الحق في العودة إلى بلده.

ت. لن يجرد اي إنسان اعتباطا من حق العودة إلى بلده.

ث. لن ينكر على أي إنسان حق العودة إلى بلده بسبب عدم امتلاكه لجواز سفر أو وثيقة سفر اخرى.

لكن هناك كما يقول –ايليا زريق– مشكلة قائمة في تطبيق هذه المعايير الواردة اعلاه لمساندة حق العودة في حالة الفلسطينيين. فالإعلانات الواردة اعلاه تفترض وجود "بلد" كان الإنسان فيه أو يكون فيه مواطنا وفي إمكانه العودة اليه. ومن الواضح ان اي تفسير حرفي للقانون يؤدي إلى اعتبار الفلسطينيين لا يملكون حق العودة لان "إسرائيل" ليست دولتهم!!.

وفي مواجهة هذا اللبس القانوني الشكلي،يقول أ. زريق "بغض النظر عما اذا كان الفلسطينيون يملكون حق العودة إلى إسرائيل، فإنهم يملكون حق العودة إلى فلسطين" ذلك ان حق العودة –في الحالة الفلسطينية– ارتبط (وتاكد قانونيا)، من خلال **قرار الجمعية العامة 3236 (29) عام 1974**، الذي يقضي بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، فقد جاء في هذا القرار:

1- تؤكد (الجمعية العامة) من جديد حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف، وخصوصاً :

(أ) الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي،

(ب) الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.

2- **تؤكد من جديد ايضا حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا، وتطالب باعادتهم**"

رابعا : سياسة الولايات المتحدة تجاه قرار 194 :

التصويت الأمريكي في الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول/ ديسمبر 1993 له دلالاته، فهو اشارة إلى تشديد مهم من جانب ادارة كلنتون على انها ترفض مبدا تطبيق القسم الخاص بالعمل في القرار رقم 194 المعني بحق العودة. فمنذ البداية (1950) دأبت الولايات المتحدة، وبانتظام، على تقديم القرارات المتعلقة بالانروا إلى الجمعية العامة ودعمها، بما فيها الفقرة المهمة جداً والتي تعيد تاكيد قرار الامم المتحدة الاصلي رقم 194، إلا أنها منذ ديسمبر 1993-إلى يومنا هذا -تراجعت عن دعم القرار 194 في ضوء تطابق الموقف الأمريكي الإسرائيلي.

خامساً: الرؤية الإسرائيلية للقرار 194:

في أثر حرب سنة 1948، عرضت "إسرائيل" استرجاع 100,000 لاجيء فلسطيني، أي نحو عشر العدد المقدر للاجئين. هل ستجدد "إسرائيل" عرضها فيستوعب داخل الخط الأخضر ما مقداره عشر لاجئي سنة 1948 وذريتهم، اي نحو 300,000 عائد؟

قانون الجنسية الإسرائيلي لسنة 1952، وتعديلاته اللاحقة، جزء أساسي من عملية "المنع"، وفق مضامين ونصوص ذلك القانون الذي يؤكد على أن "العرب لا يمكنهم الحصول على الجنسية الإسرائيلية عن طريق العودة، بل عليهم ان يحصلوا عليها من خلال الإقامة أو الولادة أو التجنس". واللاجئون الفلسطينيون لا يمكنهم اكتساب حق التجنس والعودة إلى ديارهم على أساس الاقامة السابقة. بل إن هذا القانون يتضمن فقرات المراد منها، بالتحديد، منع الفلسطينيين بصورة دائمة من العودة في أي زمن كان إلى ديارهم الأصلية. وكي يكتسب المرء حق الإقامة بموجب الفقرة 3 من القانون الإسرائيلي المشار إليه ، عليه ان يبرهن عن انه كان موجودا في البلد في اذار/مارس 1952 (وقد عدل هذا التاريخ لاحقا إلى 14 تموز/يوليو 1952). أما التعديل الذي أدخل على قانون الجنسية سنة،1980 فيذهب إلى أبعد من ذلك في استثناء الأهلية لاكتساب الجنسية الإسرائيلية، اذ يمنعها عن أولئك الذين يتمتعون بحقوق الجنسية في "دول التسلل" المجاورة.

أما بالنسبة للموقف الإسرائيلي تجاه حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (رغم مسئوليتها الكاملة والمباشرة عن خلق هذه المشكلة) فيتلخص فيما يلي:

أولاً: تقديم تعويضات للاجئين الفلسطينيين شرط تقديم تعويضات ايضا ليهود البلاد العربية!!

ثانياً: وهذا أهم، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية، اعادة توطين اللاجئين في أماكن شتاتهم من خلال منحهم حقوق الاقامة والجنسية في البلاد العربية المجاورة.

ما العمل حين نصل إلى الطريق المسدودة في شأن حق العودة؟ ما هي أدوات الضغط التي يملكها الفلسطينيون للعمل الدؤوب في قضية حق العودة؟ إن التحضير والاستعداد لهذا الأمر لا يزالان بدائيين، كما يرى أ.ايليا زريق، الذي يقترح البدء بالخطوات التالية:

1-على الفلسطينيين ان يبنوا حوارا من التنسيق مع الدول العربية الأخرى.

2-هناك حاجة ماسة إلى نقاش صريح في المجتمعات الفلسطينية بشأن قضية اللاجئين.

3-على القيادة ان تواجه اللاجئين انفسهم.

4-على القيادة ان تضمن للاجئين حق الوصول على الجنسية الفلسطينية أياً تكن أمكنة الإقامة، وحشدهم لمقاومة الحلول المعروضة من الخارج.

عن رثاثة البورجوازية الكبيرة في مجتمعاتنا العربية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 4822 – 2015 / 5 / 30

إن تطور ونشأة الفئات الرأسمالية والبورجوازية في إطار التطورات والتحولات الاجتماعية العربية، يعطي لهذه الفئات سمات وخصائص تكوينية –تاريخياً– تميزها نوعياً، من حيث الولادة والنشأة والدور عن مجرى التطور الرأسمالي في البلدان الأوروبية، إذ لعب تزاوج رأس المال الأجنبي مع رأس المال المحلي أدواراً مهمة في تسهيل عملية توسع ونمو معظم الشرائح العليا المحلية بأنواعها (كومبرادورية، رأسمالية عقارية، مالية، ريعية، طفيلية.. إلخ) من جهة، وساهم بالطبع في ترسيخ جذور التبعية وما تعنيه من مصالح اقتصادية تعكس وتفسر طبيعة الخضوع والارتهان السياسي للنظام الامبريالي. وهكذا نتفهم كيف تهيأت الظروف الموضوعية لنشأة الجناح الأخطر من أجنحة الرأسمالية العربية، المعروف بـ "البورجوازية الكومبرادورية " (بالتحالف الوثيق مع بيروقراطية الأنظمة (العسكرية والمدنية).

وبسبب ما تحمله هذه الشرائح العليا من أدوار خطيرة) سياسية اقتصادية اجتماعية وثقافية هابطة) في البلدان العربية، تذهب بعض التحليلات إلى حد القول بظهور ما يسمى " بالدولة الكومبرادورية " في النظام العربي الراهن ، نتيجة التداخل العضوي الوثيق بين جهاز الدولة، وبين البورجوازية الكومبرادورية، رغم التفاوت بين هذا البلد أو ذاك، ويطلق عليها في بعض هذه البلدان " البورجوازية السمسارية " أو " بورجوازية الصفقات أو الكومبرادورية من النوع الرخيص التي يمكن ان نسميها "كومبرادورية بازار" كما يقول د.سمير أمين .

وعلى هذا الأساس، فإن الصفة المميزة لجميع شرائح " البورجوازية الكبرى " أو الشرائح الرأسمالية الكبرى – وهو الأكثر دقة – المسماة عموماً بالرأسمالية الطفيلية، هي عدم اشتغالها بالإنتاج الصناعي الوطني بصيغة مباشرة، نظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول وليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) .

لذلك أرى أنه من الادق الحديث عن شرائح رثة تابعة للنظام الراسمالي الامبريالي وخاضعة لسياساته وشروطه ..وبالتالي لا يجوز ان نطلق عليها صفة البورجوازية بحكم تبعيتها ورثاثتها (وانحطاطها وتخلفها واستبدادها) وفقدانها لاي رؤية حداثية او عقلانية او حتى ليبرالية وطنية .

فالبرجوازية الرثّة هي البرجوازية التي لا تجذر لها في مصلحة تنموية بل هي راكضة وراء الربح السهل والسريع وتبيع نفسها، ومعها بلادها، للتحالف الامبريالي/الصهيوني كما هو الحال اليوم مع النظام العربي وجامعته العربية.

من ناحية ثانية، قد نتفق على ان مصطلح "بورجوازية" هو مصطلح له دلاله اجتماعية/سياسية/ثقافية ، فمع تطور انتاج البضاعة والسلع الرأسمالية شرعت البرجوازية الاوروبية في التصدي لسلطة الاقطاعيين ، وطالبت بإلغاء الامتيازات والتقسيمات المراتبية ، وبرز في هذا السياق عدد من المفكرين الذين اسهموا في اغناء وتطوير الفلسفة والفكر الاجتماعي في اوروبا تحت راية التنوير والعقلانية والديمقراطية الليبرالية ، وراكموا عناصر المرجعية المعرفية العقلانية النقيضة للمرجعية المعرفية الارستقراطية ومجمل افكار المجتمع الاقطاعي بما في ذلك القطيعة المعرفية مع الكنيسة، ومن ثم شق الطريق امام عصر النهضة للبورجوازية الصاعدة آنذاك في مسار تطور المجتمعات الاوروبية السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتقدم العلمي، ومنذ تلك اللحظة التاريخية، سيتحدد مركز وقوة كل بلد في النظام الرأسمالي العالمي بدرجة نموه وتفوقه على الآخرين في التجارة العالمية، وبموقعه في نظام التخصص وتقسيم العمل الدوليين، وانتقال النظام الرأسمالي إلى مرحلة الاستعمار والإمبريالية التي بدأت مع دخول الرأسمالية مرحلة الاحتكار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث زادت درجة تركز الإنتاج ورأس المال، وأخذت المؤسسات الصناعية الكبيرة تزيح من أمامها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منهية بذلك عصر رأسمالية المنافسة، وبرزت قوة رأس المال المالي، وهو رأسمال يستخدم في الصناعة بصورة أساسية، وتسيطر عليه البنوك والشركات الصناعية.

ولهذا فقد تميزت الفترة الممتدة من العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى بصراع محموم بين المراكز الرأسمالية الاحتكارية لاقتسام مناطق العالم وضمان احتوائها، للوفاء بمتطلبات استمرار عمليات تراكم رأس المال في تلك المراكز. يشهد على ذلك أنه في عام 1900 كان 90.4% من مساحة افريقيا و 75% من مساحة آسيا قد تم اقتسامها بين القوى الاستعمارية، لكن هذا التقسيم لم يكن متكافئا بين هذه القوى، وهو الأمر الذي أجج صراعا محموما فيما بينها، انتهى بإشعال الحرب العالمية الأولى.

وبعد أقل من ثلاثة عقود اندلعت الحرب العالمية الثانية، وكان اندلاعها تجسيداً لأزمة كبرى مرَّت بها منظومة النظام الرأسمالي، وانعكاسا للتناقض الشديد الذي تفجر بين القوى الاحتكارية في الدول الرأسمالية الصناعية. (على أثر بروز ألمانيا النازية وسعيها إلى مزيد من السيطرة على الأسواق العالمية بقوة السلاح(.

وما يعنينا هنا أنه في خضم هذه الحرب وما بعدها، نشأت وتطورت حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، لتؤدي في النهاية إلى الحصول على الاستقلال السياسي وخروج

المستعمر، أو بعبارة اخرى الى الإزاحة الشكلية لنظام السيطرة العسكرية والسياسية والإدارية المباشرة في المستعمرات وشبه المستعمرات، مع استمرار السيطرة عبر أشكال جديدة من الهيمنة الإمبريالية بالتعاون مع الشرائح الطبقية العليا من كبار الملاك والرأسمالية الزراعية والتجارية والكومبرادور إلى جانب الشرائح البيروقراطية في المستعمرات السابقة.

وفي هذه المرحلة ، أدركت الرأسمالية العالمية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، ان إعادة إنتاج علاقات السيطرة والاستغلال تجاه الدول المتخلفة سوف يتطلب أشكالا جديدة، تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المختلفة التي طرأت على علاقات القوى النسبية الفاعلة في العالم. وكان الوصول إلى هذه الأشكال هو أهم ما عبرت عنه مرحلة الإمبريالية.

إن السند الرئيسي الذي استندت عليه الرأسمالية العالمية في سعيها الدءوب لتجديد علاقات التبعية والسيطرة على البلاد المتخلفة حديثة الاستقلال، كان يتمثل في استمرارية بقاء الهيكل الاقتصادي التابع والمشوه الذي ورثته هذه البلاد من الفترة الكولونياليه والاستعمارية ، وما يرتبط بهذا الهيكل من شرائح وقوى اجتماعية اعتمدت مصالحها وقوتها في المجتمع على دوام هذا الهيكل، إلى جانب حرص تلك الشرائح والقوى الطبقية على تكريس تبعية بلدانها للنظام الامبريالي.

كانت محصلة هذه العلاقة، بقاء البلدان العربية مجالا مفتوحا أمام الصادرات الاستهلاكية من البلاد الرأسمالية، ومجالاً مربحا للاستثمارات الأجنبية، إلى جانب خضوع الشرائح الطبقية الحاكمة للهيمنة والشروط الأمريكية – الإسرائيلية بصورة غير مسبوقة ، كما هو الحال في المرحلة الراهنة ، ما يؤكد على فقدان هذه الأنظمة لوعيها الوطني بعد أن فقدت وعيها القومي، ولم يعد لها من هِّمٍ سوى المزيد من استغلال ونهب ثروات شعوبها التي باتت من شدة معاناتها وحرمانها تتطلع بشوق للمشاركة في تغيير وتجاوز هذا الواقع المهزوم لتحقيق أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. إن هذه الحالة من الخضوع والاستتباع والتخلف ، المنتشرة اليوم في مجتمعاتنا العربية، جاءت انعكاساً لظروف موضوعية وذاتية تاريخية وراهنة ، فقد خضعت مجتمعاتنا – كما هو معروف – لأشكال عديدة من السيطرة الخارجية التي كرست تخلفها، خاصة الحقبة العثمانية، ثم الحقبة الاستعمارية، وصولا الى السيطرة الامبريالية التي أدت إلى مفاقمة أشكال ومظاهر التخلف والتبعية وصولاً إلى خضوعها وارتهانها واحتجاز تطورها الاجتماعي (الطبقي) والاقتصادي ومن ثم تحولها إلى سوق استهلاكي عبر اداوت كومبرادورية أوشرائح رأسمالية عير منتجة، وجدت في العلاقة مع النظام الامبريالي ملاذاً آمناً لها، يضمن مصالحها الطبقية الأنانية، بمثل ما يضمن ويحمي أنظمتها السياسية الحاكمة، التي كرست كل مظاهر وأدوات الاستبداد والاستغلال والتخلف، إلى جانب دورها في مجابهة وقمع وخنق القوى والحركات التنويرية العقلانية النهضوية عموماً ، والحركات الديمقراطية واليسارية خصوصاً، في

مقابل تكريسها –بالتنسيق مع الامبريالية الأمريكية– لما يسمى باليقينيات المطلقة –الغيبية– بكل تلاوينها ومذاهبها وطوائفها ومفرداتها وحركاتها الاسلاموية الرجعية التي أوصلتنا إلى حالة المأزق أو الانسداد الراهن.

وبالتالي لا يمكنني أن أطلق على هذه الشرائح الراسمالية الكومبرادورية والطفيلية والريعية الحاكمة في بلادنا اليوم ، صفة البورجوازية بالمعنى النهضوي أو الليبرالي او بالمعنى الانتاجي، لانها شرائح رأسمالية لا علاقة لها بالانتاج السلعي الصانعي، بحكم تبعيتها وارتهانها للمراكز الرأسمالية ، و نظراً لإرتباط نشاطها و دورة أموالها بمجال التداول و ليس الإنتاج (بالمعنى الرأسمالي المستقل و الواسع) يكون من الادق الحديث عن شرائح للرأسمالية و ليست للبورجوازية، الى جانب فقدانها لأي شكل من اشكال الوعي النهضوي التنويري العقلاني، ولا ابالغ لو قلت بانها فاقدة اليوم لوعيها الوطني بعد ان فقدت منذ عقود وعيها القومي ، وهنا بالضبط يكمن سبب وصفي لها انها بورجوازية رثة بحكم فقدانها لكل عناصر الانتاج والنهوض والوعي الوطني ،وتعيد إنتاج التخلف وتجدده في مجتمعاتنا بذرائع دينية وتراثية ، وبوسائل القمع والاستبداد الداخلي عبر انظمتها الحاكمة .

وفي هذا الجانب ، أشير إلى أوضاع التطور الاجتماعي / الطبقي غير المتبلور في مجتمعاتنا العربية بصورة محددة (ما زال في حالة من السيولة الطبقية) وبالتالي ، فهو تطور محكوم بالعلاقات الرأسمالية المشوهه ، حيث نلاحظ أن الصراع الطبقي في بلادنا ليس صراعا حصريا بين البروليتاريا والبورجوازية كما هو في البلدان الصناعية، بل هو صراع تختلط فيه العوامل الاقتصادية مع العوامل الدينية / الطائفية/ القبلية العشائرية والعائلية / ضمن تطور اجتماعي تختلط فيه الانماط الطبقية القديمة والحديثة والمعاصرة (النمط القبائلي وشبه الاقطاعي والرأسمالي التابع والكومبرادوري) مما يعزز القول بأن الشرائح الراسمالية في بلادنا هي بورجوازية رثة (منحطة بالمعنى الاجتماعي وعاجزة عن حل أي مشروع تنويري أو تحرري) ، وهذا يعني ايضا ان الرؤى الليبرالية لدى بعض الاحزاب والقوى الحاكمة في النظام العربي الراهن، تعكس ما اسميه ايضا ليبرالية رثة .

أخيراً لابد من ازالة اللبس والخلط في المفاهيم السائدة حاليا في الكتابات العربية بين تعبيري "البرجوازية" و "الرأسمالية" ... فهما تعبيرين غير متعادلين على الصعيد المفاهيمي .

ولذلك من الادق القول عن البورجوازية في بلادنا ، انها "رأسمالية طفيلية" أو "بورجوازية كومبرادور" او سمساره او وسيطة او بورجوازية صفقات ، مما يعني انها شرائح للرأسمالية وليست للبورجوازية ، لان سماتها الاساسية عدم اشتغالها بالانتاج المادي بصفة مباشرة ، وانما يرتبط نشاطها ودورة اموالها بمجال التجارة والخدمات والعقار والتداول او الوساطة و السمسره .

انها بورجوازية تابعة ورثة ، لا تملك وعيا نهضويا او تنويريا ، ولا تسعى من اجل اعادة توظيف ثرواتها في انشاء الصناعة ، بل في التجارة او في البنوك الامبريالية وبالتالي، استمرار دورها في اعادة انتاج وتجديد التخلف الاجتماعي والاقتصادي والثقافي واستعدادها للتحالف مع القوى الرجعية العشائرية والاسلاموية من ناحية ومع القوى الامبريالية والعدو الصهيوني من ناحية ثانية ،وهكذا صوب مزيد من الاحتواء كما هو المشهد العربي المنحط في اللحظة التاريخية الراهنة بسبب عوامل كثيرة من اهمها رثاثة البورجوازية العربية.

رؤية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 4823 – 2015 / 5 / 31

إن أية محاولة لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي، ينبغي أن تبدأ بنقد تجربتها سواء على صعيد النظرية أو الوعي الأيديولوجي ، أو على صعيد ممارستها لدورها طوال المرحلة الماضية، خاصة وأننا نعيش اليوم كقوى ديمقراطية ونهضوية وطنية وقوميةعموما ، وقوى واحزاب وفصائل يسارية خصوصا ، في ظل تزايد اندماج واستتباع النظام العربي الرسمي للنظام الامبريالي ، وما نتج عن ذلك من هزائم طوال العقود السبعة الماضية ، وتزايد تراكمات مظاهر التخلف والاستبداد والاستغلال والقهر في الاوساط الشعبية العربية ، ومن ثم استشراء انتشار حركات الاسلام السياسي بكل تفريعاتها ومسمياتها – بعوامل ذاتية وخارجية مخططة مسبقا – وتفعيل دورها المرسوم في اطار تفعيل ومفاقمة الصراع الطائفي /المذهبي كغطاء للصراع الطبقي الهادف الى استمرار تخلف واحتجاز تطور المجتمعات العربية تحقيقا لأهداف التحالف الامبريالي الصهيوني ، واندفاع تلك الحركات – الاسلاموية المتعددة لكن ذات الأصل او المنشأ الواحد – لتنفيذ مخطط تفكيك بنيان الدولة العربية كما هو حال سوريا والعراق وليبيا واليمن وغيرها من الدول على الجدول الامبريالي/الصهيوني .

وفي هذا المشهد أو المأزق السياسي والمجتمعي العربي ، باتت كل قوى النهوض والتنوير والديمقراطية والثورة وفي المقدمة منها القوى اليسارية العربية ، أمام نتيجة مفزعة تتجلى في هذه الهوة المتزايدة الاتساع بين الجماهير من ناحية وبين أحزاب اليسار العربي وافكارها وبرامجها من ناحية ثانية ، ليس بسبب قصورها وعجزها فحسب ، بل ايضا بسبب قوة قمع واستبداد الانظمة العربية واستشراء خضوعها أو استسلامها أوعمالتها ، الى جانب عمق هيمنة وصلف عنصرية الكيان الصهيوني عبر العلاقة العضوية مع النظام الامبريالي، الأمر الذي يتطلب من قوى اليسار العمل – دون يأس –على مراكمة كل عوامل النهوض الثوري الذاتي كمقدمة تاريخية وراهنة لمجابهة هذا المأزق العميق المتعدد الجوانب .

وهنا تتبدى الحاجة – في كافة فصائل واحزاب اليسار الماركسي العربي – إلى إثارة وتفعيل عملية النقد الذاتي البناء ، الذي يستند إلى الحاجة الموضوعية الضاغطة، لتجديد وإعادة بناء ذواتها: احزابها/فصائلها، عبر ممارستها لعملية التقييم والمراجعة المنهجية العلمية القاسية لكافة برامجها وسياساتها ورؤاها الأيديولوجية وبرامجها للخروج من المأزق الراهن، وصولاً الى التطبيق الخلاق لهذه

الأسس على ضوء المتطلبات والضرورات الراهنة والمستقبلية– السياسية والاقتصادية والمجتمعية – في كل بلد عربي على حدة، وفق خصوصية اوضاعه السياسية والمجتمعية ، لكن ارتباطاً بالبعد والاطار القومي الديمقراطي العربي كوحدة مجتمعية واقتصادية وسياسية واحدة، انطلاقاً من الوعي والإحساس بأن مصالح الجماهير الشعبية العربية، وقضايا الصراع الوطني ضد التحالف الصهيوني الامبريالي ، هي في شكلها وجوهرها جزء لا يتجزأ من مفهومن للصراع الطبقي أو المصالح الطبقية ، التي باتت اليوم – اكثر من أي مرحلة سابقة – جزءاً من المصلحة القومية والمشروع الديمقراطي النهضوى التقدمي القومي المعبر عن روح ومصالح الفقراء والجماهير الشعبية.

وبالتالي فأن إنهاء نظم العمالة والرجعية والكومبرادورية والرأسمالية التابعة الرثة الطفيلية في الوطن العربي ، هو جزء من مواجهة المشروع الإمبريالي الصهيوني، وأن تحسين أوضاع الطبقات الشعبية مرتبط بتحقيق التطوّر الاقتصادي التنموي المستقل المعتمد على الذات، و التطوّر المجتمعي الذي يكفل العدالة الاجتماعية. و هما مرتبطان بتحقيق الاستقلال و التوحيد القومي ، وهذا يعني بوضوح شديد ان دحر الكيان الصهيوني العنصري لا يمكن ان يتم الا في سياق دحر الوجود الامبريالي والانظمة التابعة له في الوطن العربي، أي في سياق انتصار الثورات الشعبية الديمقراطية العربية بافاقها الاشتراكية طال الزمن أم قصر .

فالحزب او الفصيل الماركسي لا يجب ان ينطلق في مواقفه من الثقة الذاتية او الروح النضالية فحسب ، بل يجب ان يسبق ذلك الوعي والتحليل العميق لواقع واطراف الصراع التاريخي والراهن في ضوء آلياته الداخلية وتناقضاته وقواه وآفاقه الممكنة بعيدا تماما عن ما يسمى بحرق المراحل قبل استيفاء الشروط الموضوعية والذاتية للعملية الثورية .

فالحقيقة الموضوعية هي أساس الفعل الثوري وأكبر قوة ثورية في حد ذاتها، كما لا يجب ان يخضع –مهما كانت الذرائع والمبررات– للانطلاق في حركته من مواقف براجماتية أو مصلحية لتأمين بعض احتياجاته أو رغبة منه في ارضاء هذه الجهة او تلك، اذ أن هذه المواقف او الممارسات او " التحالفات" هي في حقيقتها نقضا وتراجعا عن رسالة اليسار ورؤاه واهدافه، علاوة على انها تشكل نوعا من التزوير الايديولوجي – بوعي او بدونه – تفرضه دواعي الحاجة ، أو في احسن الاحوال تشكل نوعا من الانفعال العاطفي اللحظي ، او نوعا من الاوهام التي تكرس – عند اول محطة خلافية – مزيدا من عزلة اليسار وانحساره، فالتاريخ لا يرحم ، لانه يفرض حقيقته الموضوعية التي تتفتح لا محالة رغم كل المظاهر البراقة (السياسية والاعلامية الديماغوجية)للتزوير الايديولوجي والاوهام المثالية.

لذلك ، فان الوعي بهذه الرؤية وتطبيقاتها الواعية ، التدرجية الهادئه ، العميقة ، على وضعنا الفلسطيني في مجابهة مأزقه الراهن ، يفترض الانطلاق من أن أي رؤية استراتيجية واية برامج نضالية فلسطينية يجب ان تنطلق من كون الصراع مع دولة العدو هو صراع عربي – صهيوني

بالدرجة الأولى ، وان أي مقاومة فعالة في مجابهة العدو الصهيوني ، لا بد لها أن تفكر وتتصرف عربياً وعالمياً– كما يقول بحق الصديق د.هشام غصيب – أي، عليها أن تمارس الفكر والنضال بوصفها فصيلاً طليعيا من فصائل حركة التحرر القومي الديمقراطي العربية في سياق الثورة الاشتراكية على الصعيد العالم ، وهذا ما ينبغي أن تفعله أيضاً جميع الحركات الثورية التقدمية العربية في طول الوطن العربي وعرضه.

أما التفكير الضيق الانعزالي، فلا يمكن أن يقود إلا إلى التسويات الاستسلامية المذلة، التي يدفع ثمنها غالباً الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية. ذلك ان التفكير البراغماتي الضيق يقود إلى إغفال العلاقة العضوية التي تربط الكيان الصهيوني بالإمبريالية الغربية والرجعية العربية، ومن ثم تقود إلى أن يلحق حامل هذا الفكر نفسه الى العودة من جديد الى المربع الأول او الى الفشل والمأزق كما هو حال اليسار اليوم ، ليس في فلسطين فحسب ، بل في كل المجتمعات العربية .

قد يبدو هذا الكلام طوباوياً لكن القضية الفلسطينية – كما يضيف الصديق د.هشام غصيب – قضية جذرية، ومن ثم تستلزم حلولاً جذرية. فإما السعي إلى تحقيق ذلك، وإما الاستمرار في حالة التردي والتدهور إلى ما لا نهاية. علينا أن نتعلم من التاريخ ومن تجاربنا مجابهة الواقع المر مجابهة جريئة ومباشرة وجذرية، وإلا كتبنا على أنفسنا الاندثار الوطني والقومي.

.

تلخيص كتاب: نظرة ثانية إلى القومية العربية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4832 - 2015 / 6 / 9

تلخيص كتاب: نظرة ثانية إلى القومية العربية
(تأليف المفكر الشيوعي الراحل د.فؤاد مرسي)

مقدمة:

في كتابه "نظرة ثانية إلى القومية العربية" يقول المفكر الماركسي العربي، المناضل الراحل د.فؤاد مرسي "أن الوطن العربي في أزمة مستحكمة. وهي أزمة بمعنى معين هو أن أغلب ما جرى ويجري في هذا الوطن منذ هزيمة 1967 يعارض حركة التاريخ. وحركة التاريخ في هذه المنطقة إنما تتمثل في حركة القومية العربية التي مهما يكن الرأي فيها فهي في النهاية من صنع التاريخ.

فالقومية العربية حركة تاريخية تعبر في الواقع عن حتمية تاريخية موضوعية هي حتمية انتصار حركة التحرر الوطني العربية على أعدائها مهما يطل الزمن. لكن هذه الحتمية التاريخية لا تصنع نفسها بنفسها، وإنما تحتاج لنضال البشر الواعي كي تتحقق.

وها نحن نعود في خضم الأزمة المستحكمة إلى القضية القومية لنلقى نظرة ثانية عليها_ نظرة متأنية مدققة متعمقة تعيد إلينا اليقين بحتمية التاريخ".

وفي هذا السياق، أشير إلى أن الفكرة الوحدوية القومية العربية التي عبر عنها القائد الراحل جمال عبد الناصر مثلت هدفاً مركزياً للجماهير الشعبية العربية منذ منتصف القرن الماضي، ولكن بصورة عفوية انفعالية طموحة للخلاص من الاستعمار والدولة الصهيونية ، دون أن تمتلك المقومات الاقتصادية والاجتماعية النهضوية الثورية التي تعزز بلورة الفكرة القومية التقدمية العربية الوحدوية القادرة على ازاحة الأنظمة أو التجزئة القطرية عموماً والأنظمة الرجعية على وجه الخصوص، إلى جانب عجز الحركات القومية (حزب البعث وحركة القوميين العرب) بسبب منطلقاتها الشوفينيه اليمينية المعادية –في سنواتها الأولى– للشيوعية والفكر الماركسي عن بلورة الرؤى والبرامج القديمة الديمقراطية التقدمية الوحدوية ، المعبرة عن جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين، وظلت أسيرة لأفكارها المثالية المعبرة عن مصالح البورجوازية وفق المنظور الناصري آنذاك .

ولكن ، على الرغم من ذلك ، فإن كل من حزب البعث وحركة القوميين العرب شكلتا ظاهرة متميزة في التاريخ السياسي العربي الحديث، لكنها ظاهرة لم تكتمل أو تحقق مشروعها النهضوي القومي للأسباب التي أشرنا إليها ، بالإضافة إلى أسباب موضوعية لا تنحصر في الدور الاستعماري والامبريالي والصهيوني فحسب، بل أيضاً في عمق تبعية وتخلف النظام العربي الذي عزز استمرار واحتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تحالف شخوص وأدوات النظام الحاكم أو الطبقة السائدة من القوى الرجعية والبيروقراطية والبرجوازية الكومبرادوريه الرثة مع العدو الامبريالي الصهيوني، ومن ثم تكريس مظاهر التبعية والخضوع السياسي والاقتصادي لحساب التحالف الامبريالي الصهيوني، خاصة بعد اتفاقية "كامب ديفيد" وما تلاها في "أوسلو" "ووادي عربة" وصولاً إلى كل أشكال التطبيع مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل السيطرة غير المسبوقة لنظام العولمة الأمريكي على ثروات ومقدرات شعوبنا العربية، الأمر الذي يفرض على كافة القوى الطليعية اليسارية الديمقراطية العربية عموماً ، النضال المشترك من أجل إعادة وإحياء الفكر القومي العربي بمضمون يساري تقدمي إنساني وديمقراطي وبلورة إطاره التنظيمي لنشر وتفعيل الفكرة القومية النهضوية التقدمية الديمقراطية، كفكرة توحيدية لكل شعوبنا العربية واستنهاضها لمقاومة كل أشكال السيطرة الامبريالية الصهيونية وأدواتها الطبقية والسياسية في النظام العربي عبر نضال تحرري وطني وقومي ديمقراطي من قلب الصراع الطبقي لتحقيق الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية من منظور ماركسي ، باعتبارها استمرار لثورة التحرر الوطني ضد الوجود الامبريالي الصهيوني من جهة واستمراراً لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية/القومية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية .

فالثورة الوطنية الديمقراطية تهدف إلى استكمال التحرر الوطني في الميدان الاقتصادي الاجتماعي، كما وترمي إلى القيام بتحولات طبقية /اجتماعية ثورية تضمن إنهاء كل أشكال التبعية للامبريالية وإنهاء هيمنة الكومبرادور والرأسمالية الطفيلية واقتصاد السوق في المجتمع لحساب اقتصاد التسيير الذاتي والتعاوني والقطاع العام والمختلط ، وتطبيق مبدأ فصل الدين عن الدولة وهذا يعني أن مهامها :

1. تفكيك وإزاحة سيطرة البنية الاقتصادية التابعة و البنية الاقتصادية الكومبرادورية ، والغاء سيطرة اقتصاد السوق في الميدان الاقتصادي .
2. تفكيك وإزاحة البنى اليمينية الليبرالية وبنى الإسلام السياسي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإزالة هيمنتها في البناء الفوقي، بما يؤدي إلى إنهاء كل مظاهر الطائفية والمذهبية واستعادة وحدة الشعب وفق عقد اجتماعي ديمقراطي ثوري، وهذا يعني إعادة هيكلة وبناء مؤسسات الدولة قانونيا وسياسيا وثقافيا بصورة ديمقراطية بما يتطابق مع المصالح الطبقية لجماهير الفقراء والكادحين في سياق العمل الدؤوب لإلغاء كافة مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

3. اعتماد تطبيق مبادىء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات في كل قطر عربي ارتباطا بمبدأ الاعتماد الجماعي العربي.

وانطلاقا من وعينا بان مفهوم الثورة الوطنية الديمقراطية هو مفهوم علمي يرتبط – ارتباطا وثيقا –بتناقضات الصراع الطبقي والصراع الوطني ، فهي ثورة تحرر وطني مناضلة ومقاومة للوجود الامبريالي الصهيوني من اجل اجتثاثه من بلادنا.. وهي في نفس الزمان والمكان ثورة ديمقراطية ضد أنظمة الاستبداد والاستغلال والتبعية تستهدف اسقاطها ومواصلة النضال من اجل استكمال التحرر والسيادة الوطنية في الاقتصاد والسياسة والثقافة وكافة قضايا المجتمع برؤية طبقية تستهدف أساسا مصالح الشرائح الفقيرة وكل الكادحين المضطهدين ، وبرؤية تنموية تقوم على مبدأ التنمية المستقلة والاعتماد على الذات ، فالثورة الوطنية أو الشعبية الديمقراطية – في أوضاعنا العربية الراهنة –هي الثورة التي تلتزم برؤية وبرامج تجسد مصالح وأهداف العمال والفلاحين الفقراء وكافة الشرائح الجماهيرية الفقيرة والمضطهدة، بقيادة الحزب الماركسي الثوري لضمان انجاز المهام الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتنموية الاقتصادية وتكريس أسسها وبنيتها التحتية وقاعدتها الإنتاجية ، وفي هذه المرحلة سيتمتع المجتمع بالمعاني الحقيقية للمساواة وتطبيق مفهوم المواطنة والديمقراطية ببعديها السياسي والاجتماعي طالما أن الجماهير الشعبية تشارك بشكل ديمقراطي ثوري ملموس من خلال مندوبيها في هذه العملية ، بما يمكنها أن تتولى بشكل مباشر – عبر الدور الطليعي للحزب الماركسي الثوري في إطار الائتلاف الجبهاوي التقدمي الاشتراكي– إدارة شئون المجتمع عموما وبما يؤكد على مراكمة عوامل التطور النهضوي للبنية المادية التحتية في جميع القطاعات الإنتاجية (خاصة قطاعات الصناعة والزراعة والاقتصاد والتقدم التكنولوجي وقطاع الخدمات) بما يعزز تنمية وتوافق البنية الفوقية مع البنية التحتية ، حيث سيكون التوسع المستمر في الإنتاج وتحقيق العدالة في التوزيع كفيلين بالقضاء على القاعدة المادية للراسمالية والاقتصاد الحر ولكل أشكال المنافسة والخوف والعوز تمهيدا للانتقال إلى المجتمع الاشتراكي.

ووفق هذه الرؤية فان الثورة الوطنية الديمقراطية، هي باختصار ثورة وطنية وطبقية مناضلة ضد كل أشكال التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد ، وضد كافة قوى اليمين الليبرالي أو الإسلام السياسي ، فهي ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة على الأرض والموارد والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وهي أيضاً ثورة ضد القوى البورجوازية وكل مظاهر الاستبداد والإفقار والاستغلال الرأسمالي ، وبالتالي فان قيادة الثورة يجب ان تتولاها الطبقات الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين الفقراء بقيادة أحزاب يسارية ماركسية ثورية، بما يضمن تطبيق أسس ومفاهيم الحداثة والتنوير العقلاني والديمقراطية والتقدم وفتح سبل التطور الصناعي والاقتصادي وفق قواعد التخطيط والتنمية المستقلة وتكافؤ الفرص وتحديد الحد الأدنى للدخل الذي يضمن تأمين احتياجات أسرة العامل ، وتحديد الحد الأعلى للدخل بما لا يزيد عن خمسة أضعاف دخل العامل المنتج إلى جانب تطوير

الأوضاع الصحية والتأمينات الاجتماعية والثقافية والرفاه للجماهير الشعبية وتحقيق مباديء واليات العدالة الاجتماعية الثورية .

بهذا التوجه في الرؤية والبرامج ، فان الثورة الوطنية الديمقراطية تستهدف القيام بتحولات نوعية عريضة، ديمقراطية ثورية في كافة مجتمعاتنا العربية ، تحقق انهاء البنية الطبقية الرأسمالية وادواتها الطبقية بكل تلاوينها ومسمياتها ومصادرة ثرواتها واسقاط انظمتها التابعة المتخلفة المستبدة في كل بلداننا العربية، ضمن خطة تستهدف بناء الاقتصاد الوطني ،وتحقيق التنمية المستقلة من خلال : إقامة التعاونيات ، وتطوير وتوسيع الصناعة الوطنية والزراعة المكثفة والتجارة الداخلية مع دور مركزي للدولة بالنسبة لأولويات التجارة الخارجية ، بما يضمن توفير أسس بناء البنية الفوقية للنظام الثوري الديمقراطي الجديد بالقطيعة مع البنية الامبريالية والطبقية اليمينية السابقة عبر تحطيم العلاقات ما قبل الرأسمالية، وتصفية التخلف الاجتماعي الثقافي جنبا إلى جنب مع خطط محو الأمية ، وتطوير الصحة والتأمين الصحي المجاني للفقراء إلى جانب العلم والثقافة الوطنية ببعديهما القومي والإنساني، وبناء الجيش الوطني والمؤسسات الأخرى التي تخدم أغراض الدولة الوطنية الديمقراطية .

فإذا كنا نتفق على أن رفيقنا المفكر الماركسي الثوري الشهيد مهدي عامل ، قد قدم نظرية للثورة ، فإن من واجب المثقفين الماركسيين – وكافة الأحزاب الشيوعية واليسارية العربية – في هذه المرحلة التفاعل والتواصل المعرفي مع أفكاره ومقولات نظريته الثورية ، وإغنائها والإضافة عليها عبر دراسة وتحليل وتفكيك واقعنا الاجتماعي والسياسي في إطار الصراع الطبقي الداخلي ، والصراع ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا، عبر انطلاقنا من الفكرة المركزية التي أكد عليها المفكر الراحل مهدي في الترابط بين التحرر الوطني والصراع الطبقي من جهة ، وعبر انطلاقنا من الوحدة الجدلية بين الماركسية والرؤية القومية التحررية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية من جهة ثانية ، الأمر الذي يستوجب تداعي جميع أحزاب وفصائل اليسار الماركسي ، إلى البحث الجاد على قاعدة الحوار، من أجل مراجعة ونقد تجاربها السابقة وتجديد وتطوير أحزابها والاتفاق على الرؤى السياسية والمجتمعية ، وعلى الأهداف والأسس الفكرية والتنظيمية التوحيدية المشتركة فيما بينها لكي تستعيد مصداقيتها ودورها الطليعي ، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة عبر بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي–على مجابهة الاستقطاب اليميني ، وتأسيس مقدرتها على تفعيل الحالة الثورية العربية وصيرورتها الراهنة، وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات الاستغلال الطبقي والاستبداد، واثقين من انتصارها، خاصة وأن أسباب الانتفاضة الثورية لن تتلاشى أو تزول، بل ستتراكم مجدداً– بعد أن تكتشف زيف الليبراليين وقوى الإسلام السياسي لتنتج حالة ثورية نوعية، تقودها جماهير العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين وفي طليعتهم أحزاب وقوى اليسار الماركسي الثوري جنبا إلى جنب مع القوى الديمقراطية المدنية ، العلمانية الوطنية والقومية لكي تحقق الأهداف التي انطلقت الانتفاضات الشعبية من أجلها .

أخيراً ...إن الثورة الوطنية/ الشعبية الديمقراطية في كل قطر عربي –عبر علاقتها الجدلية بالبعد القومي– يمكن أن ترتكز إلى تحالف واسع من القوى السياسية الملتزمة بهذه الرؤية ، إلى جانب التحالف الشعبي الذي يضم إلى جانب العمال والفلاحين الفقراء، الشريحة الفقيرة من البورجوازية الصغيرة (حيث لا وجود للبورجوازية الوطنية في بلادنا ، وإن وجدت فهي مرتبطة بالبورجوازية الكومبرادورية الكبيرة) ...وهنا بالضبط فان الثورة الوطنية أو الشعبية الديمقراطية هي مرحلة انتقالية صوب الاشتراكية . وبالتالي فان القوى الديمقراطية اليسارية في البلدان العربية ، يجب أن تتوحد أو تأتلف في إطار جبهوي في هذه اللحظة وتكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساط جماهيرها – في كل قطر عربي – ضد الامبريالية وتوابعها أنظمة الاستبداد والتخلف على طريق استمرار النضال لاستكمال مهمات وأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية من أجل إقامة مجتمع اشتراكي خال من الاستغلال، قائم على مبادىء ومفاهيم الحداثة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والعلمانية والإنسانية على طريق تحقيق مهمات وأهداف الثورة الوطنية القومية التحررية الديمقراطية على طريق بناء مجتمع عربي اشتراكي موحد.

إن قراءتنا لهذه الدراسة لا تستهدف الإسهام في تعميق الوعي بالفكرة التوحيدية القومية وفق الرؤية والمنهجية الماركسية فحسب بل تستهدف أيضاً، إعادة بناء الأحزاب والقوى اليسارية العربية وتفعيل دورها التحرري والديمقراطي الطليعي في بلدانها، انطلاقاً من المحددات السياسية والفكرية والتنظيمية للرؤية الماركسية، الكفيلة وحدها بخوض النضال التحرري والديمقراطي القومي لتغيير وتجاوز أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد ، وتحقيق أهداف الجماهير الشعبية العربية في الحرية والتحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية في مجتمع عربي ديمقراطي موحد.

أصدقائي الاعزاء...

لعل الدرس الأساسي من قراءة هذه الدراسة للمفكر والقائد الشيوعي الراحل الرفيق د.فؤاد مرسي، هو أنه إذا كانت المرحلة الرأسمالية قد فشلت في قيام الأمة العربية الواحدة، فإن هذا الهدف التاريخي لن يتحقق إلا في ظل الاشتراكية، وبالتالي فإن جدلية التطور سوف تلقي على عاتق الاشتراكيين الماركسيين العرب مهمة استكمال بناء الأمة العربية. فهذه المهمة مثلها مثل بقية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية العربية قد عجزت الرأسمالية عن إنجازها.

غازي الصوراني

9/حزيران/2015

تلخيص كتاب: نظرة ثانية إلى القومية العربية
(تأليف المفكر الشيوعي الراحل د.فؤاد مرسي)

أولاً: الأمة العربية كظاهرة تاريخية:

لا غرابة فيما تشهده الساحة العربية من دراسات شتي حول الظاهرة القومية. فمن المألوف أنه عند منعطفات التاريخ وفي لحظات الأزمة كثيراً ما تشعر الجماعات البشرية أيا تكن طبيعة تشكيلاتها بحاجتها الغريزية إلى مراجعة الذات وتأكيد الهوية.

فالأمل معلق عندئذ بإثبات الوجود والقدرة على الاستمرار. وَتْعُبر الأمة العربية حالياً لحظة من لحظات الأزمة تلك، وإنما يحدوها هذا الأمل في تجاوزها. لذلك لم تزعجنا المحاولات العديدة التي شهدتها الساحة العربية في ظل الحقبة النفطية لإعادة النظر في الهوية العربية. وهي محاولات قد انطلقت للحق قبل ذلك وفي أعقاب الهزيمة العربية عام 1967.

- **ففريق نفى وجود الأمة العربية أصلاً واكتفى بواقع وجود أمم عربية عديدة بعدد الأقطار العربية.**
- **وفريق ذهب إلى وجود أمة عربية قد تشكلت بالفعل من زمن الفتوحات الإسلامية لكنها تمزقت فيما بعد بفعل العدوانات الخارجية وبخاصة في المرحلة الامبريالية.**
- **وفريق راح يؤكد على اللغة الواحدة لينفي وجود الأمة العربية مكتفياً بقيام ثقافة عربية تجمع كل العرب.**
- **وفريق رفض فكرة الأمة العربية بالمرة ورفض أي فكرة قومية على أساس أنه لا توجد سوى أمة واحدة هي الأمة الإسلامية.**

وللحق أيضاً فلقد وجدت هذه الفرق جميعاً من قبل الحقبة النفطية، غير أن الأحداث العنيفة التي توالت منذ هزيمة 1967 قد أمدتها كلها بقوة دفع جديدة، بحيث تبلور في النهاية، وأشد من أي وقت مضى، تياران متعارضان كل التعارض ومتصارعان. فمن جانب وقف أنصار فكرة الأمة العربية على تفاوت منطلقاتهم حريصين على تأكيد الهوية العربية استناداً إلى خلط من الاعتبارات المثالية والمادية معاً. ومن جانب آخر استند أعداء فكرة الأمة العربية إلى واقع الحقبة النفطية التي أدت عملياً إلى اندماج الأقطار العربية أكثر من ذي قبل في الرأسمالية العالمية*، بالمقارنة بتفكك الروابط والعلاقات العربية وتضاؤل أهميتها بالنسبة لكل قطر عربي على حدة. حتى لقد آثرت الأغلبية الساحقة من النظم العربية السير الحثيث في طريق ما يمكن تسميته بالتكامل الدولي وفضلته على السير في طريق التكامل القومي.

وبذلك تميزت الحقبة النفطية بشكل صارخ بتكريس وتعميق واقع التجزئة العربية في تكذيب أليم ومرير لكل الآمال التي عقدت عليها في بدايتها.

وما زلنا نتساءل حتى الآن هل العرب أمة. وهل كان العرب منذ الفتح الإسلامي أمة؟ أم أنهم أصبحوا الآن أمة؟ أم أنهم سوف يكونون في المستقبل أمة؟ ومن هنا تبدو الرؤية التاريخية أدق وأصوب في توجيه النظر إلى الهوية العربية الراهنة.

الظاهرة القومية قديمة جداً:

فمن المؤكد أن المجتمعات العربية الراهنة وبخاصة في شبه الجزيرة قد تشكلت عبر تاريخ طويل. ولا شك أنه عبر هذا التاريخ قد لعبت العشيرة ثم القبلية دوراً حاسماً إلى وقت قريب.

كانت العشيرة جماعة بشرية جمعتها رابطة الدم أصلاً بالإضافة إلى رابطة الأرض حيث كان يعمل الجميع معاً. عندما اتحدت العشائر كونت القبائل. أي أن هذه القبائل هي جماعات بشرية أكبر جمعتها رابطة الدم واللغة المشتركة والأرض المشتركة. وكانت الملكية مشتركة للقبيلة. فقد كان المجتمع هو المجتمع البدائي المشترك.

ومن مجموعات معينة من القبائل المختلفة تكونت جماعات بشرية لم تعد تجمعها رابطة الدم. وإنما جمعتها رابطة اللغة والأرض فصارت أقواماً . هنا قامت الجماعات القومية منذ أقدم العصور. قامت في ظل المجتمع العبودي ووجدت في المجتمع الإقطاعي. بل إنها كانت الشكل النموذجي للجماعة البشرية فيهما. انقطعت صلة الدم، وحل محلها أساس مشترك من اللغة والثقافة والأرض. وكانت قاعدتها المادية هي الاقتصاد الطبيعي حيث كانت الزراعة والصيد والرعي أهم الأنشطة فيه. في ظل العبودية والإقطاع اذن وجدت جماعات ذات طبيعة قومية مرتبطة بوشائج اللغة والثقافة والأرض بدلاً من رابطة الدم. لكنها لم تشكل مجتمعات مستقرة، فقد كانت أوضاع العبودية والإقطاع لا تسمح، بعد، بقيام مجتمع اقتصادي على نطاق بلد بأكمله يسمح بدوره بقيام علاقات وثيقة وثابتة بين أفراد. ولقد قامت التجارة ووجدت الأسواق. لكنها ظلت ذات طبيعة محلية. ظلت ضيقة ومحصورة تماماً. وكانت عاجزة عن القضاء على التشتت الاقتصادي والسياسي السائد قبل انتشار الأوضاع الرأسمالية. ويدل التاريخ على أن النظام القبلي لم يندثر تماماً بظهور الجماعات القومية المتميزة. كما يدل أيضاً على أن ظهور الرأسمالية لم يلغ وجود الجماعات القومية في بلاد كثيرة وإن اتخذت سمات جديدة من سمات الرأسمالية الصاعدة.

ومع تطور الرأسمالية والقضاء المطرد على التفكك الاقتصادي وظهور السوق الداخلية الواحدة تحولت الجماعات القومية إلى أمم. فالأمة ليست أي جماعة قومية، لكنها جماعة قومية تشكلت تاريخياً على نفس الأرض. وتتكلم نفس اللغة. ولديها وعي بالانتماء إلى نفس الجماعة. هي جماعة تاريخية صارت مجتمعاً ثابتاً من البشر. والفضل في هذا الثبات راجع إلى عوامل اقتصادية عميقة تمثلت في النهاية في وحدة الحياة الاقتصادية فيما بين أبناء الأمة. فالاقتصاد والعلاقات الاقتصادية تجمع بين الناس الموجودين على أرض واحدة ولهم لغة مشتركة في كيان واحد يصبح هو الأمة.

ويتشكل في مجرى التطور الاقتصادي المشترك نوع من الوحدة النفسية أو المزاج النفساني المشترك لمجموع السكان. وهو مزاج يتجلى في التقاليد التاريخية للأمة وفي السمات المميزة لثقافتها وأسلوب حياتها. ويصبح لكل أمة سماتها وخصائصها القومية التي تميزها عن غيرها من الأمم. ومن هنا برزت المسألة القومية كأساس لقيام الدولة الحديثة: الأمة الدولة. ولقد تشكلت هذه الجماعة القومية الجديدة تاريخياً مع مولد العلاقات الرأسمالية في الاقتصاد والسياسة.

في ظل الرأسمالية أيضاً ارتبط تطور الأمم بقانون النمو غير المتكافئ. وقد ترتب على ذلك وقوع القهر والسيطرة من جانب الأمم الأقوى اقتصادياً وعسكرياً على الأمم الأضعف منها. ومن هنا ظهرت المسألة القومية بوصفها قضية تحرر الأمم المقهورة وتصفية الاضطهاد القومي. بحيث إنه في المرحلة الإمبريالية لم تعد القضية القومية قضية أقليات تقطن داخل حدود دولة معينة تسودها أغلبية قومية أخرى، وإنما أصبحت قضية قومية ضد القومية الخارجية الاستعمارية، أي قضية نضال الأمة المقهورة ضد القهر الاستعماري.

ولقد كشفت الرأسمالية في تطورها عن اتجاهين متناقضين فيما يتعلق بتطور القومية. فمن جانب يستيقظ الوعي القومي وتظهر الحركات القومية ويجري النضال ضد القهر القومي وتتكون الدولة القومية. من جانب آخر تتطور العلاقات بين مختلف الأمم والدول القومية وتسقط حدود التجزئة القومية ويظهر اقتصاد عالمي وسوق عالمية. ساد الاتجاه الأول في فترة نشوء وازدهار الرأسمالية، وساد الاتجاه الثاني في مرحلة الإمبريالية واقترن بحركات التحرر القومي للأمم المقهورة. ومع أن الأمم هي نتاج وشكل لا مفر منهما للطور الرأسمالي من تطور المجتمعات البشرية. فإن الأمة لا تنتهي بنهاية الرأسمالية وإنما تحل محل الأمة الرأسمالية أمة اشتراكية. مما يعني أن ظاهرة الأمم مطروحة للبقاء طويلاً.

تخلف تكوين الأمة العربية:

الأمم هي تطور تاريخي للجماعات القومية. ولقد تحددت ملامح كل أمة من خلال التطور الرأسمالي وما حمله معه من اقتصاد وسياسة وفكر، ولأن التطور الرأسمالي قد تأخر في المجتمعات العربية فقد تخلف تكوين الأمة العربية.

لاشك أن لأوضاع النكسة التي أصابت الوطن العربي فضلاً معيناً هو أنها ضاعفت من قدرة العرب على إدراك التناقضات من حولهم. وإذا كانت العملية القومية أي عملية تشكيل الأمة العربية، تشق طريقها بصعوبة بالغة حتى الآن، إذ أن الشعوب العربية في أقطارها المختلفة مازالت تناضل ضد بقايا القهر الاستعماري ومن أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين، فإن الاتجاه لتكوين الدولة القومية قد بدأ في أوربا مثلاً في القرن السادس عشر، ثم سادت الظاهرة القومية فيها ابتداء من القرن التاسع عشر.

وفي العالم كله كان انتصار الرأسمالية الحاسم على الإقطاع مقترنا بانتصار الحركات القومية أيضاً. وأساس هذه الحركات موجود من الناحية الاقتصادية في الإنتاج لا في التبادل. فعندما يتفوق الإنتاج السلعي، أي الإنتاج من أجل السوق، على غيره من أشكال الإنتاج، وعندما تصبح له الغلبة عليها، فإنه يتطلب قيام الطبقة أو الفئات الرأسمالية الصاعدة بالاستيلاء أو بالسيطرة على السوق الداخلية التي تتداول السلع المنتجة، كما يتطلب في الوقت نفسه توحيد الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة وإزالة كل حاجز من شأنه أن يحد من تطور تلك اللغة ورسوخها في الأدب والثقافة.

وهنا يبرز الدور الحاسم للغة في تحول الجماعة القومية إلى أمة، فاللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم ببعض وتواصلهم باستمرار. كما أن وحدة اللغة بالإضافة إلى حرية النمو الاقتصادي هما أهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة لكل الأرض تتوافق مع طبيعة الرأسمالية الزاحفة، وهما كذلك شرط لتكتل الناس وتجمعهم تجمعاً حراً واسعاً داخل كل طبقة من الطبقات. وأخيراً فإنهما شرط لإقامة علاقة وثيقة بين السوق وبين كل صاحب عمل كبير أو صغير، أي بين كل بائع وكل مشتر.

فلماذا إذن لم تتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العربية في القرون القليلة الماضية إلى نظام رأسمالي على الرغم مما عرفته تلك الأوضاع من تبادل سلعي عريق في التاريخ؟ إن السبب الواضح لنا هو عدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته. كان هناك اقتصاد سلعي، بعض المنتجات السلعية، وتجارة داخلية وخارجية واسعة النطاق. لكن الإنتاج السلعي، الإنتاج من أجل السوق لم يتفوق على غيره من أشكال الإنتاج الطبيعي، أي الإنتاج من أجل الاستهلاك. كما أنه لم يستطيع أن يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق داخلية موحدة تكون هي بدورها أساسا لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته. فإنه بتكوين هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تتهيأ الظروف لقيام السوق القومية، فالسوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم فيها الرأسمالية الناشئة دروس الوطنية والقومية.

ولماذا لم يتفوق الإنتاج السلعي حتى الآن في العالم العربي؟ الواقع أن الوطن العربي قد سقط في غيبوبة حضارية في ظل الفتح العثماني الذي أحكم قبضته على العرب من بداية القرن السادس عشر. وفي نهاية الحكم العثماني كانت الدعوة في نهاية الأمر مجرد دعوة للاستقلال الذاتي الثقافي. ولم تلبث أن تحددت هذه الدعوة في بداية القرن العشرين بالوقوف في وجه كل من الاستبداد الشرقي والاستعمار الغربي. وعندئذ اختلطت الدعوة القومية بالدعوة لاستقلال كل قطر عربي على حدة. حتى لقد نشأت جامعة الدول العربية تسليما بهذا المبدأ المتخلف وهو أنها جامعة لأقطار عربية مستقلة وحرمت من عضويتها الأقطار التي لم تكن قد ظفرت بعد استقلالها.

إن استيقاظ الحركات القومية، أعني انطلاق الحركات القومية ذات الطبيعة الرأسمالية والاتجاه لإنشاء دول مستقلة من الناحية القومية ظاهرة حديثة. وهي حديثة تماماً في العالم العربي. فالأمة كما قلنا مقولة تاريخية تنتمي إلى عصر محدد هو عصر الرأسمالية الصاعدة. فإن عملية اقتلاع الإقطاع ونمو الرأسمالية هي في الوقت نفسه عملية تشكيل الجماعات القومية في صورة أمم. ولقد كان الوطن العربي حتى سنوات قليلة مجتمعاً قبلياً أو شبه قبلي، لم تتحول قبائله بعد إلى شعوب تنتمي إلى أوطان قطرية بحيث إنها لم تكن قد نجحت بعد في الارتفاع إلى مستوى التوحيد القطري، وإذا كانت الأقطار العربية جميعاً قد كسبت استقلالها السياسي فيما عدا فلسطين، وإذا كانت قد طورت اقتصادها أخيراً على أسس رأسمالية لا شك فيها، فإنها مازالت مجتمعات رأسمالية ذات طبيعة مشوهة. بل إن تطورها الرأسمالي الواسع النطاق لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما زاد من روابطها بالسوق الرأسمالية العالمية. وعجزت حتى الآن عن تشكيل اقتصاد عربي مشترك بوصفه المقوم الحاسم لوجود أمة عربية واحدة.

لقد تخلفت عملية تكوين السوق القومية الواحدة، وتخلفت القضية القومية العربية بأسرها باختصار، لقد تخلفت الجماعات القومية العربية عن التحول إلى أمة عربية في ظل التطور الرأسمالي الحالي.

تخلف التطور الرأسمالي العربي:

يتهكم الكتاب الغربيون على العرب بأنهم قبائل تحت أعلام وطنية. يقولون إن المنطق كان يقضي بأن يكون العرب في حقبة النفط أقوى مما كانوا قبلها، لكن الواقع يؤكد أنهم أصبحوا في غاية الضعف، فبقايا القبائل لم يصبحوا بعد أمة واحدة.

وصحيح أن العرب لم يشكلوا بعد أمة واحدة. لكن إرادة التوحيد القومي والنزعة القومية عند الشعوب المقهورة ظاهرة إيجابية وتقدمية، إذ تنطوي على عنصر النضال ضد الإمبريالية من أجل التحرر الوطني، هذا النضال الذي يوقظ الوعي القومي لدى الشعوب ويساعد على قيام الأمم الحرة. ومعنى ذلك أن النزعة القومية العربية صارت تعني عملية توحيد الأمة العربية من خلال الصراع ضد الإمبريالية والتبعية الخارجية.

ولا شك أن التطور العربي خلال التاريخ إنما يكشف عن سمتين بالغتي الأثر في المجتمعات العربية. أولاهما هي بطء التطور الاجتماعي العربي، وبعبارة أخرى فإن عراقة المجتمع العربي هي السبب في تطوره المتفرد بنزعاته الارتدادية. وثانية السمتين هي فداحة ما خلفه الاستعمار من عواقب وخيمة على التطور العربي.

السمة الأولى: بطء التطور الاجتماعي العربي:

وينبغي التأكيد منذ البداية على الارتباط الوثيق بين العروبة والإسلام. فلقد شهدت القبائل العربية في شبه الجزيرة تحولها التاريخي البعيد المدى إلى جماعة قومية عربية بفضل الإسلام. وبفضل الإسلام أيضاً تشكلت جماعات قومية عربية أخرى في أكثر الأراضي التي فتحت باسم الإسلام. قامت كلها على قاعدة من اللغة والثقافة العربيتين.

لقد انتشر الإسلام شرقاً وغرباً، إلا أن الرقعة العربية تحددت على أسس ثقافية واجتماعية تقوم على سيادة اللغة العربية. رأى العرب في اللغة رمز وحدتهم. كان الفخر قبلها بالأنساب، فصار الآن بالعروبة، وصارت الأهمية الأولى للسان. وبدأ ابن خلدون التمييز بين الأمة والملة. فالأمة هي الشعوب والقبائل، أما الملة فتسندها راية الدين.

وعلى أساس اللغة العربية تشكلت الثقافة العربية الجديدة. تشكلت في القرون الثلاثة الأولى من الهجرة ثم استقرت.

إن الثقافة العربية التي تشكلت في الأقطار العربية المختلفة قد تشكلت في صراع ولقاء مع مجموعة الثقافات التي دخلت عليها. كانت هناك الثقافة المصرية القديمة بكل أجيالها عبر التاريخ، وثقافة ما بين النهرين في العراق، وثقافة سبأ في اليمن، هذا بالإضافة إلى الثقافة الأولى في شبه الجزيرة العربية والاحتكاك بالثقافة الهندية والثقافة اليونانية.

وفي عصور التقدم والازدهار كانت الثقافة العربية تزدهر وتتقدم، وفي عصور التخلف والانهيار كانت الثقافة العربية تتخلف وتتدهور_ شأنها في ذلك شأن كل ظاهرة اجتماعية. وفي أوقاتنا الحالية يتخذ الصراع الثقافي شكلين أساسين. أحدهما هو التشبث بالماضي باسم الحفاظ على التراث، والآخر هو التعلق بأهداب المستقبل وقبول التحدي المطروح من جانب ثقافات العصر، أي السعي لبناء ثقافة قومية على أساس الوعي الذاتي القومي.

والواقع أن التراث لا يمكن أن يحفظ كما تحفظ الأوراق القديمة في السجلات، كما أن المحافظة على التراث لا يمكن أن تعني أبداً إعادة نسخ هذا التراث. فالنظرة السلفية للتراث تجعل من المستحيل، وكذلك من غير الضروري إعادة صنع الواقع الاجتماعي أو إنجاز تقدم اجتماعي حقيقي. وعيها الجوهري هو إغفالها للرؤية التاريخية لظاهرة الثقافة. وفي كثير من الأحيان يتم الربط بين هذا الموقف غير الموضوعي وبين الإسلام. مع أن الدين الإسلامي لم يخلق أبداً هذا القدر من القيود التي تطوق وعي البشر، بدليل تلك الذرى الإنسانية الرفيعة التي بلغتها الثقافة العربية في القرون الثلاثة الأولى لظهور الإسلام.

لقد عانى التطور الاجتماعي العربي طويلاً من النزعة الذاتية التي تلغي الرؤية الموضوعية وتنكر وجود الحقيقة الموضوعية والمعيار الموضوعي للمعرفة الاجتماعية، والتي تحل المضاربة والسفسطة أي النسبية التاريخية والاجتماعية محل الحقيقة العلمية. وكانت هذه النزعة سبباً في بطء التطور

الاجتماعي في الأقطار العربية وسبباً في الارتداد مرارا عن مسيرته التاريخية، وأقامت صراعاً مفتعلاً بين الثقافة العربية والثقافات الأخرى تحت اسم الصراع بين التراث والوافد أو الأصالة والتحديث. وكان المقصود بالوافد نتاج الحضارة الأوروبية المعاصرة من علم وتكنولوجيا ومن قيم وتعاليم وعادات وقوانين وضعية وإبداعات الفكر والأدب والفن.

ولم تميز المعركة المفتعلة في فترات مختلفة من التاريخ العربي المعاصر بين نوعي ذلك الوافد. فالعلم والتكنولوجيا ليسا مجرد نتاج لحضارة معينة بل هما نتاج للتطور الاجتماعي للبشرية عبر العصور ومن خلال الحضارات المختلفة. وهما تعبير عن علاقات إنتاج رأسمالية تميز الغرب كله وتدعوه للاستعلاء. أما غيرهما من نواتج الحضارة المعاصرة فهو نتاج للتطور التاريخي للمجتمعات الأوروبية بالتحديد، نتاج لتطور علاقات إنتاج رأسمالية. هو نتاج لطبقة معينة في مجتمع معين، ولسوق معينة في إطار معين وهو بالتالي تعبير عن قيم الفردية والانتهازية والاستغلال. وبينما يكون من حقنا أن نرفض الثقافة من هذا النوع، فإن من واجبنا أن نستوعب وأن نطور الثقافة من النوع الأول التي هي ملك للبشرية كلها.

ومن حق العرب أن يفضحوا وأن يرفضوا وأن يقاوموا التوسع أو الغزو الثقافي للبلدان العربية. ومن حقهم أيضاً أن يصحوا على كل ما هو أصيل في قيمها الثقافية. ومن حقهم قبل كل شيء أن يبرزوا التراث الثقافي العربي ذا النزعة الإنسانية وأن يؤكدوا على هذه النزعة بالذات في مواجهة لا إنسانية الغرب الاستعماري.

السمة الثانية: فداحة الإرث الاستعماري الغربي:

إذا كنا قد ركزنا فيما مضى على دراسة الجمود الثقافي العربي في الدلالة على بطء التطور الاجتماعي العربي، فالواقع أن الأساس المادي والموضوعي لذلك كان هو تخلف التطور الاقتصادي في المرحلة الرأسمالية.

فقد ظل العرب سادة التجارة الدولية بين أوروبا والشرق الأقصى حتى نهاية القرن الخامس عشر. كان التجار العرب يصلون عبر المحيط الهندي، ثم ظهر التجار الأوربيون بعد اكتشاف الطريق البحري إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، وتتابعت السفن الأوروبية الأولى برتغالية ثم هولندية وإنجليزية وفرنسية.

كانت التجارة العربية بين أوروبا والشرق الأقصى تقوم في الأساس على المقايضة. وازدهرت المدن الإقطاعية في المشرق العربي ونمت الحرف في استقلال عن الزراعة. وازدهرت في المدن صناعات حرفية عديدة مثل بناء السفن والمنسوجات والورق والجلود والصوف وصناعات المعادن. لكن العرب تخلفوا. وكان تخلفهم يتركز في فقدان ما يمهد للرأسمالية: الاغتراب الواسع للمنتج الأساسي في الريف والمدينة عن وسائل الإنتاج، فقد ظل الفلاحون والحرفيون مالكين لوسائل إنتاجهم. ولم تصبح

السلع والنقود مصدراً للتراكم الرأسمالي_ هذا التراكم الذي لم يتحقق إلا في القرون التالية في ظل التوسع الاستعماري. وعندما تحقق كانت الفرصة قد ولت لقيام رأسمالية عربية أصيلة.

في ذلك الوقت توسعت أوروبا في تجارتها مع الشرق الأقصى والمحيط الهندي، هذه التجارة التي ساهمت إلى أبعد مدى في تراكم رأس المال الأوروبي، بينما استنزفت الأسواق الآسيوية واستوعبت مصادر الخامات للحرف المحلية. وإذ توسعت أوروبا في تجارتها تلك، فلقد اعتمدت في الواقع على تفوقها البحري الذي تأكد لها بتحطيم الأسطول المصري عند جزيرة ديو في المحيط الهندي. ولقد اعتمد هذا التفوق البحري بدوره على قواعد وحصون استولت عليها أوروبا بطول الشواطئ الآسيوية والأفريقية واستخدمت كمحطات للجيوش ومخازن للسلع المستوردة وأحواض جافة. واصطحب التفوق البحري الأوروبي بانتشار القرصنة الأوروبية في البحار وفي المحيط الهندي والإغارة على السفن لإغراقها.

ولقد كان من شان التوسع الاستعماري المبكر في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر أن عمل على تشويه التطور الاجتماعي في البلدان العربية وغير من مجرى هذا التطور. لقد أدى عملياً إلى تثبيت وترسيخ الأوضاع الإقطاعية. وفي الوقت نفسه فلقد ساعد على تركيز السلطة في الدولة من جديد بعد مرحلة من التفكك.

ولقد حاولت مصر فيما بين عامي 1760 و 1840 استعادة سيطرتها التجارية التي كانت لها قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح. في عام 1760 عبر على بك الكبير عن الحاجة الملحة للتطور، لكنه هزم على أيدي العثمانيين وحليفهم محمد أبو الذهب. وفي مطلع القرن التاسع عشر حاول محمد علي للمرة الثانية شق طريق التطور الرأسمالي. وكان الأساس المادي للتطورات التي تمت في عهده هو نمو القطاع التجاري الذي كانت تسيطر عليه الأقليات التجارية المنتمية إلى بلدان البحر المتوسط. وفي النهاية فلقد كبتت آفاق التطور الصناعي في عام 1840 بمعاهدة لندن وبالقضاء على الاحتكار التجاري الذي أدى لانهيار التطور الصناعي.

وطوال القرن التاسع عشر ظلت الشعوب العربية تناضل ضد الاستبداد الشرقي الذي كانت تمثله الدولة العثمانية وضد الاستعمار الغربي الذي كان يتسلل إلى أغلبية الأقطار العربية بكافة الوسائل. وفي مطلع القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وهزيمة تركيا من الحلفاء، تخلص العرب من السيطرة العثمانية لتحل محلها سيطرة استعمارية أوروبية. وشهدت هذه الفترة تبلور النضال العربي ضد الإمبريالية في صورتين، صورة سعي كل قطر عربي للتحرر الوطني وصورة انطلاق دعوة القومية العربية والتوحيد القومي. وأدى استيلاء إسرائيل على فلسطين إلى تجسيد الخطر الإمبريالي على العرب. وَعبَّرت ثورة يوليو في مصر عن مجمل الطموحات العربية في الخمسينات والستينات، وكانت هي العصر الذهبي للدعوة القومية.

لكن الردة لم تلبث أن حاقت بالوطن العربي ابتداء من هزيمة 1967، ومع انتشار الحقبة النفطية في كافة أقطاره. ونمت الرأسمالية من جديد لكنها كانت رأسمالية مشوهة. فهي ذات طبيعة طفيلية، وهي رأسمالية تابعة. واستولت على الحكم فئة عليا من الرأسمالية هي فئة تجارية ربوية تستسلم طواعية للإمبريالية، وإلى جوارها فئة أخرى بيروقراطية متحالفة معها. وثمة فئة تجارية صناعية كبيرة الوزن لكنها صغيرة العدد، وهي تكتسب سمات احتكارية وتتبنى أفكار الاحتكارات. هذا بينما تتميز رأسمالية متوسطة وصغيرة يشكلان معا جمهرة الرأسمالية الوطنية. وكثيراً ما يتغلب الطابع الطفيلي على الفئات العليا كلها نتيجة الاشتغال بالسمسرة وأعمال الوساطة والتهريب والسوق السوداء وبخاصة مع القطاع العام.

وهكذا وقعت المجتمعات العربية بأيدي الطبقة الرأسمالية الطفيلية التي نبت أفرادها كالفطر والتي تقود عملية النمو الرأسمالي المشوه فيها. بل وقفزت هذه المجتمعات إلى مرحلة المجتمعات الاستهلاكية من قبل أن تملك هياكل إنتاجية تؤمن لها تدفق المواد الاستهلاكية المطلوبة.

ولقد بلغت خطورة الإرث الاستعماري الحد الذي أتاح للدول الصناعية المتقدمة أن تستعيد سيطرتها على السوق الدولية للنفط بعد أن فقدتها في السبعينات، ولم يبق من الحقبة النفطية إلا ما خلقته من تعميق للتجزئة العربية وإبعاد للأمل في استكمال تكوين الأمة العربية الواحدة.

استكمال تكوين الأمة العربية:

لقد وجهت الرأسمالية العالمية لعملية تكوين الأمة العربية ضربتين حاسمتين، الأولى في مطلع الرأسمالية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح، والثانية في نهاية الرأسمالية أعني في مرحلة الإمبريالية واستعمار وتجزئة العالم العربي. وساعدت الرأسمالية العربية التي تشكلت مؤخراً على تأكيد تخلف تكوين الرأسمالية محليا وبالتالي تخلف تكوين الأمة العربية حتى الآن.

ولعل الدرس الأساسي من قراءة هذه الدراسة هو أنه إذا كانت المرحلة الرأسمالية قد فشلت في قيام الأمة العربية الواحدة، فإن هذا الهدف التاريخي لن يتحقق إلا في ظل الاشتراكية. إن جدلية التطور سوف تلقي على عاتق الاشتراكية مهمة استكمال بناء الأمة العربية. فهذه المهمة مثلها مثل بقية مهام الثورة الوطنية الديمقراطية العربية قد عجزت الرأسمالية عن إنجازها. إن طريق التطور الرأسمالي يمثل مأزقاً حقيقياً للبلدان النامية الراغبة في تطوير حياتها على أسس سليمة متوازنة. فهو يمثل في الأغلبية الساحقة من تجاربه نموا اقتصادياً مشوهاً وتنمية اجتماعية عكسية وتبعية خارجية أشد إحكاماً من ذي قبل. فلقد أثبتت "رأسمالية الأطراف" عجزها عن حل مشاكل بلادها، ولم تتمكن في الحقيقة من حل أي من قضاياها الشاخصة أمامها. ومن ثم راحت تغلف عجزها بشعارات جوفاء مثل: الادعاء بالتمسك بالقيم التقليدية ورفض الأفكار المستوردة والبحث عن طرق متميزة لا مثيل لها من قبل!

ونتيجة لذلك، لا بد أن تجري الآن عملية تاريخية واعية في إطار ظروف عالمية معينة لانتهاج طريق التوجه الاشتراكي لاستكمال إنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. ويبدأ طريق التوجه الاشتراكي برفض الرأسمالية كأسلوب لتطوير البلدان النامية التي استقلت حديثاً. هذه البلدان بعد أن رفضت الرأسمالية كنظام مجلوب من الخارج في صورة الاستعمار الأجنبي، فإنها ترفضها الآن وعلى أساس من تجربتها الخاصة التي أقنعتها بأنها طريق لا يمكن أن يحل المشاكل الحيوية لتطورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ومن ثم تقترن الآن بالضرورة حركة التحرر الوطني مع حركة التحرر الاجتماعي.

وبالنسبة للأقطار العربية وهي بلدان نامية فإن طريق التوجه الاشتراكي يبدو مواتياً لإنجاز مهامها الوطنية والديمقراطية والاجتماعية. والإنجاز الكامل لهذه المهام كفيل بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة لا يمكن أن تجري بشكل سليم إلا على أساس التكامل العربي ومن ثم تتوافر ظروف مواتية لقيام سوق عربية وبناء حياة اقتصادية مشتركة على المستوى العربي. وبهذا يتم القضاء على التخلف الاقتصادي المزمن، ويفتح الباب أمام التفتح الثقافي الشامل في ظل الديمقراطية حيث يمكن أن تزدهر الشخصية العربية. وتتأكد عندئذ ملامح الأمة العربية، كما تتأكد الخصائص القومية للعرب. بل وتتضاعف الإمكانيات المتاحة لمعالجة مسألة الأقليات القومية داخل الوطن العربي.

الظـاهرة القومية العربية:

هكذا تتضح أمامنا حقائق الظاهرة القومية. فهي تبدأ من الجماعات القومية التي ظهرت إلى الوجود منذ آلاف السنين عندما التقت معا عشائر وقبائل شبه الجزيرة العربية التي تتكلم شكلاً أو آخر من أشكال اللغة العربية. كانت رابطة الدم هي التي تجمعها قبلا، ثم تدخلت القبائل المختلفة فصارت أقواماً. ولقد تكاثرت الجماعات القومية العربية وتعددت، وبخاصة بعد ظهور الإسلام وفتح الأمصار. هنالك توارت رابطة الدم إلى حد بعيد، وحلت محلها رابطة اللغة التي انتشرت والأرض التي امتدت واتسعت. لكن الدولة الإسلامية جمعت تحت لوائها أقطاراً متنوعة لم تشكل كلها جماعات قومية عربية. وتطورت الأمصار العربية لتشهد عهوداً إقطاعية أو شبه إقطاعية ذات طبيعة خاصة. وتلتها أشكال رأسمالية بالغة التنوع وبخاصة شكل الرأسمالية التجارية التي طال أمدها وتحجرت في أكثر الأقطار العربية وحالت دون تطورها.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع، وفي خضم الصراع في كثير من الأقطار العربية ضد الاستبداد العثماني وضد الغزوة الاستعمارية الأوروبية، نشأت الدعوة للقومية العربية كحركة سياسية لكبار الأعيان والتجار العرب ضد كبار الملاك الأتراك والحكم الاستبدادي التركي.

في الوقت نفسه أخذت تتشكل أمة عربية واحدة باعتبار أن الأمة هي ذلك التجمع من الناس الذي تكون تاريخياً على أساس من وحدة الأرض واللغة والحياة الاقتصادية المشتركة والتكوين النفسي الذي

يتمثل في صورة ثقافة مشتركة. وهذا كله لم يجتمع لجماعة من الناس إلا مع مولد الرأسمالية. ولم تشذ الأمة العربية حتى الآن عن هذه الطبيعة. فالأمة مقولة تاريخية تنتمي إلى عصر محدد هو عصر الرأسمالية الصاعدة.

إننا نعترف بقدم الظاهرة القومية الضاربة في التاريخ. لكننا لا نخلط بين تجلياتها المختلفة التي تطورت على طول التاريخ، وما زالت تتطور حتى الآن. نحن لا نخلط بين الجماعة القومية والأمة. لأن جوهر الأمة ليس مجرد إرادة العيش معاً، وإنما العيش معا في مجتمع صار ثابتاً بفضل تطور معين يجري بصفة خاصة في مجال الحياة الاقتصادية الواحدة. وهو تطور لا يتحقق موضوعياً إلا مع مولد ونمو العلاقات الرأسمالية بين أعضاء المجتمع الواحد.

إن الانتماء إلى أمة يختلف تماماً عن الانتماء إلى قبيلة. وبين الظاهرتين دهر كامل لا يمكن اختزاله ولا القفز عليه. وفي التاريخ العربي الحديث وبخاصة في حقبة النفط ما يؤكد ما نقول. ومن الصحيح التأكيد على حقيقة تواجد الأمة في ظل أكثر من نمط واحد للإنتاج. فهناك أمة رأسمالية. وهناك أيضاً أمة اشتراكية. بل إن عملية استكمال تكوين الأمة العربية لن تنجز أبداً إلا في ظل التوجه نحو الاشتراكية. بعبارة أخرى، فإن الاشتراكية لا تؤذن ببداية اضمحلال الأمم، بل تتميز بنمو وازدهار الأمم المقهورة والمساواة بين الأمم وانتعاش الأقليات القومية وتأكيد هويتها. ولا شك أنه سوف تسير الأمم شيئاً فشيئاً وبالتدريج البطيء في طريق التكامل والالتحام والاندماج. ولسوف يأتي حين من الدهر يجري فيه تجاوز ظاهرة الأمم. لكن ذلك لن يجري إلا في عالم جديد تسوده حقاً علاقات اشتراكية راسخة. وهو تطور خطير يستغرق مرحلة تاريخية طويلة.

وإنما شتان بين القول بعدم اقتصار نشوء الأمم على مرحلة الرأسمالية والقول بأزلية الأمم. فلم تنشأ الأمم ولم تتواجد من فجر التاريخ. ذلك خلط لا حاجة إليه بين القوم والأمة. والواقع أنه عندما يقول بعض الكتاب بأزلية الأمة فإنهم يعنون بذلك الأمة العربية تارة والأمة المصرية تارة أخرى. يقولون إن الأمة ظاهرة اجتماعية يمكن أن تظهر في كل مراحل التاريخ، وبالتحديد ابتداء من ظهور المجتمع الطبقي. أي أن قيام الدولة شرط لنشأة الأمة. وذلك خلط آخر بين عملية تكوين الجماعة القومية في صورة أمة وبين ظهور الدولة القومية. فالتاريخ المعروف يدلي بحقيقة أن التطابق بين الظاهرتين لم يتحقق إلا حديثاً _ من القرن التاسع عشر. وهو ما يسمى بالمبدأ القومي أي قيام الدولة على أمة. لكن الدولة قامت تاريخياً منذ انقسام المجتمع إلى طبقات، بينما قامت الأمة مع اقتلاع الإقطاع ونمو الرأسمالية. ومع نمو الرأسمالية توحدت السوق ونمت وارتبطت بها الطبقة الاجتماعية الصاعدة. وفي هذه السوق الواحدة أو الموحدة تعلمت دروس الوطنية وتعلقت بها آمال التوحيد القومي.

ثانياً: البحث عن الهوية العربية:

أسفرت الحرب العالمية الثانية، وكانت جحيماً عَجّل بإنضاج العملية التاريخية للتحرر الوطني والاجتماعي للشعوب، أسفرت هذه الحرب عن إعادة طرح المشروع القومي العربي. وفي المواجهة السريعة مع الغزوة الصهيونية لأرض فلسطين، بدأت تتخلق معالم البعد القومي لحركة التحرر العربية. وطوال أكثر من ستين عاماً مضت، ظل المشروع القومي العربي مطروحاً على الشعوب العربية بقوة دفع متصاعدة، سواء كان ذلك في فترات المد أم في فترات الجزر، حتى ليمكن القول بأن المثل الأعلى القومي قد استقر الآن في وعي الشعوب العربية.

في مطلع القرن التاسع عشر، انطوى المشروع المصري للنهضة بقيادة "محمد علي" على البعد العربي وظهر ذلك وبالتحديد من خلال علاقات الحرب والسلام مع كل من المشرق العربي وأفريقيا العربية.

وفي بداية القرن الماضي تصدى "محمد علي" لتحرير الفكر من قيد "التقليد" ودعا "للرجوع في فهم الدين وكسب معارفه إلى ينابيعها الأولى ليكون صديقاً للعلم". وإذ دعا بقوة لإعمال العقل في شئون الدين، فإنه قد أكد بوضوح على أنه "ليس في روح المدينة الحديثة أو في ثمرات العلم الحديث ما يناقض الإسلام الصحيح".

وهكذا لم يكن ثمة حرج في التعامل مع المدنية الحديثة، لا في أوقات ازدهار المشروع المصري ولا في أوقات اندحاره. لم يكن المشروع العربي قد اتضح بعد. ففي القرن التاسع عشر كان المشروع العربي مازال جزءاً من المسألة الشرقية، وعندما اتخذ لنفسه بعض القوام في النصف الثاني من القرن 19، كان سعياً للخلاص من السيطرة العثمانية الغاشمة، وكان صيحة من صدور مسيحيي الشرق العربي خاصة. كان المشروع العربي مازال دعوة غامضة للنهضة العربية في وجه كل من الاستبداد الشرقي والاستعمار الغربي.

ومع الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم الوطن العربي بين القوى الإمبريالية في الوقت الذي بدأ يطرح مشروعه القومي في صورة تبلور الأقطار العربية وسعيها لنيل الاستقلال السياسي لكل منها. وإنما تبلورت أيضاً نواة مشتركة فيما بينها في صورة مواجهة الخطر الاستيطاني الصهيوني لفلسطين تحت مظلة الإمبريالية العالمية. وظل الأمر كذلك حتى قامت الحرب العالمية الثانية وانطلقت شعاراتها التحريرية في كل مكان.

ولذلك قلنا إن الحرب العالمية الثانية قد أسفرت عن إعادة طرح المشروع القومي العربي بقوة وبخاصة بعد الفشل في صد الغزوة الصهيونية وقيام إسرائيل على جزء من فلسطين. وفي هذه المرة، أعيد طرح المشروع القومي العربي على مستويين، مستوى النظم ومستوى الشعوب. أما على مستوى النظم، فقد تبلورت قضية الاستقلال السياسي للأقطار العربية بالتفاهم مع الاستعمار. وفي الوقت نفسه ظهرت نواة التوحيد القومي في صورة قيام جامعة الدول العربية لتضم الدول العربية المستقلة سياسياً

فقط. وأما على مستوى الشعوب، فقد انطلقت حركة التحرر الوطني العربية في مواجهة لعدو الواحد أو المشترك. وتجسدت نواة التوحيد القومي في مواجهة العدو الصهيوني الإمبريالي المشترك على أرض فلسطين، ومن ثم انطلقت الدعوة الجديدة للتوحيد القومي. وأصبح المشروع القومي العربي مشروعاً للتوحيد القومي وليس مجرد مشروع للنهوض العربي. واستند المشروع القومي العربي هذه المرة إلى الثورة المصرية وقائدها "جمال عبد الناصر" وأفاد بالتالي من سلطة الدولة في مصر فائدة كبيرة. وتحددت في النهاية معالمه المعاصرة، بوصفه حركة للتحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي، حركة قومية ذات مضمون اجتماعي ولها أفاق اشتراكية.

وهكذا بينما شهدت الخمسينات والستينيات من القرن العشرين ازدهار هذا المشروع القومي العربي، فإنه قد انتكس في السبعينات وإلى الآن. وفي الحقيقة فلقد أصيب خلال السنوات الأربعين الأخيرة بهزيمتين فادحتين، أما الأولى فهي هزيمة عسكرية أمام إسرائيل في عام1967 انتهت باحتلال أراض من ثلاث دول عربية أضيفت لها لبنان منذ عام1983. وأما الثانية فهي هزيمة سياسية تمثلت في إقرار مشروعية الوجود الصهيوني في فلسطين ووضع مبدأ الصلح المنفرد مع إسرائيل بما يعني تصفية القضية الفلسطينية. ولقد تم ذلك في اتفاقيات كامب ديفيد عام1978. وبعدها، في ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي أصابت المجتمعات والأقطار العربية بفعل رفع أسعار النفط إلى ثماني مرات عما كان في عام1973، غدت الأقطار العربية مجتمعات رأسمالية بدرجة أو بأخرى، وسيطرت عليها الفئات المالية والتجارية ذات الروابط الوثيقة برأس المال العالمي. واتسعت هوة الفروق الاجتماعية الفاحشة واتخذت الأغلبية الساحقة من النظم العربية مكانها في صفوف الثورة المضادة، بينما أثخنت شعوبها وقواها الوطنية بالجراح بفعل القهر والقمع وتغييب إرادتها الحرة وضربها ببعضها البعض. وجثمت الثورة المضادة على أنفاس مصر (ومعظم العرب) حتى الآن.

وتبدو الهزيمة مرة في طعم العلقم، وبخاصة في فم الأجيال الشابة. هذه الأجيال التي فقدت الثقة في قدرة القيادات الحالية لحركة التحرر الوطني العربي على تحقيق المشروع القومي العربي. وهي تعيد النظر في كل شيء حتى في المسلمات. إنها تتساءل عن هويتها، فمن نحن؟ وإزاء العجز الفاضح لأغلب القيادات المستقرة في ملكوت الأرض العربية، فإن أجيال الشباب تتوجه بنظراتها إلى الأمل الأخير المتاح للإنسان، أعني إلى ملكوت السماوات. ومن ثم تثير قضية التراث. غير أن العودة إلى التراث قد تعني عندئذ استسلاما للهزيمة مثلما قد تعني تجاوزا لها. فأي الأمرين هي؟

أزمة البحث عن الهوية في التراث:

فالبحث عن الهوية في التراث قد يعني الاستسلام لهزيمة المشروع القومي العربي. فلا شك أننا ما زلنا نعيش في الوطن العربي كله في ظل الهزيمة. ولا شك أيضاً أن هموم النهوض القومي هي التي تحركنا نحو التراث. وتتمثل هذه الهموم في محاولة تأكيد الذات العربية لنفسها أمام التحدي الحضاري

للغرب. لكن عملية تأكيد الذات هذه تشكل – كما يقول " عابد الجابري" – نكوصا إلى مواقع خلقية للاحتماء بها والدفاع انطلاقاً منها.

مازالت القضية في الجوهر هي قضية العلاقة بين الإسلام والمدنية الحديثة كما طرحها "رفاعة الطهطاوي" و "محمد عبده" مع فارق خطير. فبينما طرحت في الماضي بوصفها علاقة جدلية من جانبين فإنها تطرح الآن كعلاقة ميتافيزيقية من جانب واحد. وبينما طرحت في الماضي بوصفها تناقضاً غير عدائي، تطرح الآن بوصفها تناقضاً عدائياً لا يحل إلا بإلغاء أحد طرفيه.

وتشكل كتابات "عابد الجابري" و "السيد ياسين" و"صلاح قنصوه" عرضاً دقيقاً لمحاولة البحث عن الهوية في التراث كما تقدم نقداً حاسماً لها.

أ. فالتفكير في مستقبل العمل العربي يتم بالتحديد من خلال الثقافة العربية بمحدداتها ومكوناتها وفي مقدمتها الموروث الثقافي والوضع الاجتماعي والنظرة إلى المستقبل. هذا التفكير يتم في لحظة محددة هي لحظة انكسار وهزيمة للمشروع العربي في مواجهة التحدي الحضاري للغرب والتهديد الفعلي للهوية العربية بل والوجود العربي نفسه. وفي إطار هيكل عام من التبعية للغرب شهد كل محاولات الغزو الأجنبي والاحتلال العسكري والاستيطان الصهيوني، كما شهد محاولات تفجير الأقطار العربية من داخلها باستغلال ظروف عدم التجانس العرفي أو الديني أو اللغوي أو الطبقي أو القومي أو الإيديولوجي، تبدو العودة إلى التراث بمثابة صرخة احتجاج في وجه الغرب الأقوى منا حالياً. وفي هذه الحدود تصبح تلك الدعوة مجرد رد فعل أكثر منها فعلاً أصلياً.

وتبدوا كاحتجاج سلبي ضد الغرب، يركز على بعث ما مضى وليس على خلق جديد يواجه تحديات الحاضر واحتياجات المستقبل. ففي فترات الانكسار والهزيمة يتوقف الوعي عن الإنتاج ليصبح مستهلكاً لصيغ جاهزة من الثقافة.

ب. وباعتبار التراث جزءاً من الثقافة، وباعتبار الثقافة تطوراً من خلال تطور البشر أنفسهم، فإن التراث يتطور أيضاً. وفي كل ثقافة يوجد تراث هو توليفة من عناصر متعددة من ثقافات سابقة. وفي النهاية، وفي اللحظة المعينة، فإننا نستطيع التمييز بين نوعيين من التراث: النوع الأول هو التراث المحفوظ أو المخزون وذلك هو التراث المتحفي. أما النوع الثاني فهو التراث الحي الذي يتواجد بشكل أو بآخر في الممارسات الحية للشعوب. وذلك هو التراث فعلاً.

ولذلك قيل إن التراث هو فهم الناس للتراث، هو فهم الحاضر للماضي. ومن ثم يمكن أن يكون التراث موقفاً معاصراً من مشكلات معاصرة.

وفي هذه الحدود فلا مشكلة هناك. لكن المشكلة تبدأ حينما تبدأ المحاولة للتسوية بين الهوية والتراث بحيث يصبح هو المكون الوحيد لها. وبالطبع فإن هذه المحاولة لا تقبل بفكرة تطور التراث ذاته. وعندئذ فإن التراث يعمل "وكأنه كان في خزانة حديدية محكمة الإغلاق". ومعنى ذلك إسقاط عامل التاريخ، أي إسقاط الزمن من الحساب. وتصبح هذه القراءة السلفية للتراث قراءة لا تاريخية لا تفيد

سوى التكرار، تكرار التراث نفسه. بل تتم عندئذ قراءة المستقبل بواسطة الماضي، وأي ماض؟ ليس الماضي نفسه بل الماضي بعد إعلائه، الماضي كما كان ينبغي أن يكون. أي العودة إلى ماض ليس هو الماضي.

وتصبح العملية هي محاولة للقفز على التاريخ لا صنع التاريخ. فهي رفض للواقع وهجرة إلى الماضي المتخيل وتخل عن المستقبل. إنها افتقاد الاستقلال التاريخي أو العجز عن تحقيق هذا الاستقلال. ويساعد على ذلك، في رأي "الجابري"، تداخل الأزمة الثقافية في فكر المثقف العربي، حيث يقوم وعيه التاريخي على التجميع وليس على التعاقب. ومع أن لهذه الظاهرة أسبابها الموضوعية من تداخل التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية في تطور المجتمعات العربية، فإن التراث ليس بضاعة تم إنتاجها دفعة واحدة وبصورة نهائية خارج التاريخ، بل هو ظاهرة تاريخية تماماً بحيث أن التراث هو نفسه جزء لا يتجزأ من التاريخ. وعندما تفكر الشعوب في تراثها فأنها إنما تفكر في ثقافتها المكتسبة عبر التاريخ ولذلك يبقى هذا التراث، بمعنى الممارسات الحية المكتسبة من الماضي، قوة دفع نحو المستقبل إذا ما احتفظنا بقدرتنا على الاستقلال التاريخي، بينما يحتفظ بالتراث الآخر في المتاحف.

البحث عن الهوية في العملية القومية:

في الوقت نفسه فإن أوضاع الأزمة أو الهزيمة تضاعف عادة من قدرة البشر على إدراك التناقضات في العالم من حولهم. وبهذه الصفة فإن البحث عن الهوية في العملية القومية قد يعني عندئذ قدرتهم أو على الأقل إرادتهم في تجاوز هزيمة المشروع القومي العربي.

لقد بدأ الاتجاه نحو الدولة القومية في أوربا في القرن السادس عشر، وسادت الظاهرة القومية فيها ابتداء من القرن التاسع عشر. وهنا في العالم العربي، مازالت العملية القومية تشق طريقها بصعوبة بالغة. فما زالت الشعوب العربية تناضل ضد كل بقايا القهر القومي ومن أجل إقامة دول قومية. وأظهر مثال ذلك هو نضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته الوطنية المستقلة على أرض فلسطين. مازالت العملية القومية لم تكتمل بعد.

لا شك أن الظاهرة القومية ظاهرة قديمة. فلم تظهر الحركات القومية الآن للمرة الأولى. وفي العالم كله كان عهد انتصار الرأسمالية الحاسم على الإقطاع مقترنا بانتصار الحركات القومية. وأساس هذه الحركات من الناحية الاقتصادية موجود في الإنتاج لا في التبادل. فعندما يتفوق الإنتاج السلعي أي الإنتاج من أجل السوق على غيره من أشكال الإنتاج، وعندما تصبح له الغلبة بالنسبة لهذه الأشكال الأخرى فإنه يتطلب قيام البرجوازية بالاستيلاء أو بالسيطرة على السوق الداخلية وتوحيد الأراضي التي يتكلم سكانها لغة واحدة في دولة واحدة وإزالة كل حاجز من شأنه أن يحد من تطور تلك اللغة ورسوخها في الأدب. ذلك أن اللغة وسيلة كبرى لاتصال الناس بعضهم ببعض. كما أن وحدة اللغة وحرية النمو هما أهم الشروط لقيام مبادلات تجارية حرة شاملة حقاً تتوافق والرأسمالية وكذلك لتكتل

الناس تكتلاً حراً واسعاً داخل كل طبقة من الطبقات وأخيراً لإقامة علاقة وثيقة بين السوق وبين كل صاحب عمل كبير أو صغير، أي بين السوق وبين كل بائع ومشتر.

لماذا إذن لم تتطور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العربية في القرون الماضية إلى نظام رأسمالي على الرغم مما عرفته تلك الأوضاع من اقتصاد سلعي؟ لعدم تفوق الإنتاج السلعي وعدم سيادته بحيث يقوم بتصفية الأسواق المفتتة الضيقة لحساب سوق موحدة واسعة تكون بدورها أساساً لتطوير أكبر لفنون الإنتاج وتنظيماته، فإنه بتكوين هذه السوق الداخلية الموحدة الواسعة تتهيأ الظروف لقيام السوق القومية، فالسوق هي المدرسة الأولى التي تتعلم فيها البرجوازية الناشئة دروس الوطنية والقومية.

فلماذا لم يتفوق الإنتاج السلعي حتى الآن في العالم العربي؟ الواقع أن الوطن العربي قد سقط في غيبوبة حضارية كاملة في ظل الفتح العثماني الذي أحكم قبضته على العرب من بداية القرن السادس عشر. وفي نهاية الحكم العثماني، كانت الدعوة العربية هي في نهاية الأمر دعوة للاستقلال الذاتي الثقافي لم تلبث أن تحددت في بداية القرن العشرين بالوقوف في وجه كل من الاستبداد الشرقي والاستعمار الغربي. وعندئذ اختلطت الدعوة العربية لاستقلال كل قطر عربي على حدة، حتى لقد نشأت جامعة الدول العربية تسليما بهذا المبدأ المتخلف وهي أنها جامعة الأقطار مستقلة.

لقد كان الوطن العربي حتى سنوات قليلة مجتمعاً قبلياً أو شبه قبلي، لم تتحول قبائله بعد إلى شعوب تنتمي إلى أوطان قطرية أي لم تنجح بعد في الارتفاع إلى مستوى التوحيد القطري. وإذا كانت الأقطار العربية الآن قد كسبت استقلالها السياسي فيما عدا فلسطين، وإذا كانت قد طورت اقتصادها على أسس رأسمالية واضحة، فإنها مازالت مجتمعات رأسمالية مشوهة. بل إن تطورها الرأسمالي لم يصب في مجرى تطوير أسواقها الداخلية المفتتة بقدر ما ربطها أكثر من ذي قبل بالسوق الرأسمالية العالمية. ولذلك تخلفت عملية تكوين السوق القومية العربية حتى الآن، وتخلفت القضية القومية العربية بأسرها. ولم تعد قضية الهوية العربية مطروحة فقط من منطلق القومية بل أصحبت مطروحة أيضاً من منطلق الدين.

بعبارة أخرى، فإن البحث عن الهوية في الظاهرة القومية يفتح السبيل إلى الكشف عن العلاقة المباشرة وغير المباشرة فيما بين الهوية ومعها التراث من جانب وبين التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية العربية من جانب آخر.

التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية:

نقصد هنا بالتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية النظام الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع المعين. ويتشكل هذا النظام من بنيانين أو هيكلين. أحدهما تحتي هو أسلوب الإنتاج بما ينطوي عليه من قوى منتجة وعلاقات إنتاج. والبنيان الآخر فوقي أو علوي وهو مجموعة العلاقات الاجتماعية الأخرى غير

علاقات الإنتاج بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي. ومعروف أن أسلوب الإنتاج هو الذي يكون الأساس المادي للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. أسلوب الإنتاج هو البنيان التحتي الذي يشكل الهيكل العظمي لها. أما البنيان الفوقي فإنه يرسم لها صورتها الخارجية القانونية والسياسية والفكرية. وبالإضافة إلى هيكلي التشكيلة الأساسيين، فإنها تحوي كثيراً من الظواهر الاجتماعية الأخرى مثل صلات الناس الجماعية التاريخية كالعشيرة والقبيلة والأسرة والشعب وحتى الأمة، ومثل العلوم الاجتماعية وبعض التنظيمات الاجتماعية العلمية والرياضية واللغة، ومثل العلاقات بين الشعوب – إذ يجمعها جميعاً أنها لا ترتبط بالبنيان التحتي ولا البنيان الفوقي لتشكيلة واحدة.

التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية هي تعبير عن فترة كبيرة في تاريخ المجتمع تتميز بمجموعة محددة نوعياً من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وكذلك من الحياة الروحية، أي أنها المجتمع ككل في مرحلة معينة من التطور التاريخي. هي مجموع العلاقات الإنتاجية وتكسو الهيكل العظمي باللحم والدم والأعصاب.

يقول "إنجلز" في "أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة" إن للمهارة في إنتاج وسائل المعيشة أهمية حاسمة بالنسبة لدرجة تفوق وسيطرة البشر على الطبيعة. فمن بين جميع الكائنات الحية كان الإنسان وحده هو الذي أفلح في إحراز سيطرة غير محدودة تقريباً على إنتاج المواد الغذائية. بل إن جميع العهود الكبرى في التقدم البشري تصادف إلى هذا الحد أو ذاك عهود توسع في مصادر المعيشة. وبمثل هذا النشاط المشترك للناس في تحويل الطبيعة بدأ الإنتاج. ومن خلال العمل وباستخدام الثروة التي تخلق بواسطة العمل، دخل الناس في علاقات فيما بينهم. ومن مجموع هذه العلاقات خلقت الوحدة العضوية المحددة فيما بين الناس، وظهر المجتمع، وأهم جانب في العلاقات الإنتاجية هو العلاقات الاقتصادية لمختلف الطبقات. والعنصر الجوهري في العلاقات الإنتاجية هو علاقات العاملين في جميع فروع الإنتاج طبقاً لتقسيم العمل الاجتماعي. ومع ظهور وتطور الملكية الخاصة والاقتصاد السلعي واستغلال العمل المأجور ظهرت حاجة متنامية لفهم العلاقات الاقتصادية المتبادلة.وتشكل هذه العلاقات وحدة واحدة، متطورة ذاتياً وهي تتكون من جوانب عديدة مع تنوع واسع في الأشكال الانتقالية والوسطية.

والتفاعل بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة يتخذ في البداية صورة التطابق إلى أن تصبح علاقات الإنتاج قيوداً على نمو القوى المنتجة. إذ إنهما ينموان بشكل غير متساو. ومع ذلك، ففي أسلوب الإنتاج توجد الوحدة الجدلية بين العلاقات الفنية والتنظيمية للإنتاج كما تنعكس في صورة القوى المنتجة وبين العلاقات الاقتصادية بين أفراد المجتمع كما تنعكس في صورة علاقات الإنتاج. وإذا كانت القوى المنتجة هي الجانب الأكثر ثورية في أسلوب الإنتاج، فإن الثورة في قوى الإنتاج أعني وسائل الإنتاج، كما أن الانقلاب الصناعي الذي قد يكون بطيئاً وقد يكون متسارع الخطى، وكذلك الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية، كلها تبعث إلى الوجود بقوى اجتماعية جديدة تأخذ على

عاتقها مهمة إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالثورة إذ تحرر المجتمع من الأبنية والهياكل القديمة التي كانت تكبله فإنها تخلق في نفس الوقت الأشكال الاجتماعية الجديدة التي تناسبها وتساعد إذ تحطم أشكال الحياة البالية على خلق أبنية وهياكل جديدة ملائمة. وهكذا تتحدد الهياكل العلوية كما يقال بالظروف المادية للوجود البشري.

الأهمية الخاصة للبنيان الفوقي:

ولا يقوم البنيان الفوقي بشكل تحكمي، بل يتمشى مع الأساس الاقتصادي للمجتمع أعني مع أسلوب الإنتاج، مع القوى المنتجة ومع علاقات الإنتاج وبتشكل البنيان الفوقي كما أسلفنا من مجموع العلاقات الاجتماعية عبر علاقات الإنتاج بالإضافة إلى الوعي الاجتماعي. ولذلك يتشكل من مجموعة النظم والمؤسسات والمباديء التي تعمل في كل من مجالات القانون والسياسة والفكر.

ومع أن البنيان الفوقي يظل محكوماً بالأساس الاقتصادي للمجتمع، إلا أن دور البشر في هذا المجال هو أكبر ما يكون. إذ يتوقف الأمر هنا على النشاط الواعي للناس، لا سيما أولئك الذين يتصدون لقيادة الطبقات والفئات الاجتماعية. وهكذا نتبين العلاقة الجدلية بين كل من العامل الذاتي والعامل الموضوعي. فالعامل الموضوعي هو قبل كل شيء إنتاج مادي وعلاقات إنتاجية يحددها مستوى تطور القوى المنتجة الذي تم التوصل إليه من قبل – تلك القوى التي تتلقاها في كل مرة أجيال جديدة من الناس. أما العامل الذاتي فهو الناس أنفسهم وإرادتهم في التقدم وتنظيم هذه الإرادة، في صورة النشاط التحويلي العملي للجماهير في أحضان الطبيعة وداخل المجتمع.

وبينما يتخذ دور البشر في البنيان الفوقي أهمية كبرى، فإن هذا البنيان الفوقي يتميز بطابع محافظ بالنسبة للبنيان القانوني والسياسي والفكري للمجتمع، إذ أنه ينطلق من مهمة حماية علاقات ملكية وسائل الإنتاج، أي المحافظة على النظام الاجتماعي الاقتصادي استناداً ليس فقط على قانون توافق علاقات الإنتاج مع القوى المنتجة وقانون توافق البنيان الفوقي مع علاقات الإنتاج وإنما استناداً أيضاً على واقع البطء في التغير في البنيان الفوقي. وإذ تعبر القيم الاجتماعية عن المصالح الأساسية للفئات والطبقات الاجتماعية، فإن المحافظة على النظام الاجتماعي الاقتصادي تتخذ عندئذ صورة الدفاع عن القيم السائدة التي تحدد المثل الأعلى الاجتماعي.

وهنا ينبغي التمييز داخل كل مجتمع بين العناصر التي انتقلت إلى البنيان الفوقي من المجتمعات التي سبقته وبين العناصر التي أوجدها المجتمع الجديد هو نفسه. فهذه الأخيرة وحدها هي نتيجة أوضاعه الاقتصادية. أما العناصر الأولى فهي الجذور التاريخية التي يتشكل البنيان العلوي على أساسها. ومن هنا فإن كثيراً من الأشكال الروحية التي تنتقل إلى المجتمع الجديد ليست نتيجة لحتمية التعبير العلوي عن الاقتصاد الجديد ولا جزءاً منه.

إن البنيان العلوي الآخذ في الظهور قد يأخذ من الماضي علاقات وأفكارا اجتماعية لم تعد صالحة في وقت مضى، لكنها تسترد صلاحيتها في ظل التكوين الاجتماعي الجديد. فالقانون المدني الروماني مثلاً كان يلائم إنتاجا سلعياً بدائياً في ظل روما القديمة. ثم صار باليا في ظل الإقطاع ثم استعاد قوته في ظل الرأسمالية. وكذلك أيضاً يتفاوت البنيان العلوي من بلد إلى آخر طبقاً للجذور التاريخية التي برز فيها. فهناك عناصر كثيرة حالية موروثة من أبنية علوية لتكوينات اجتماعية اقتصادية سابقة. فالمسيحية قامت كجزء من البنيان العلوي للنظام الاجتماعي القديم، نظام العبودية في ظروف انحلاله، ثم تحولت فأصبحت هي البنيان العلوي للنظام الإقطاعي الأوربي، وعاشت فترة الرأسمالية، وهي تواصل البقاء في ظل الاشتراكية. وهكذا فإنه نتيجة لدور الماضي في عملية تكوين البنيان العلوي الجديد، فإن نفس أسلوب الإنتاج قد يكون مرتبطاً بأبنية علوية مختلفة اختلافاً كبيراً من بلد إلى آخر.

ومن هنا استطاع مؤسسو الماركسية أن يقولوا إن الماركسية قد استوعبت وأعادت صياغة كل ما له قيمة في تطور الفكر البشري من فلسفة وعلوم وسياسة كما أكدوا لنا أن الاشتراكية لن تبني من غير العناصر التي تركتها الرأسمالية تراثاً لنا.

لكل ذلك تصبح العلاقات الاجتماعية ويصبح الوعي الاجتماعي من الأمور البالغة التعقيد في فترات الانتقال فيما بين النظم الاجتماعية. وفي فترات الأزمة الثورية، كثيراً ما يستحضر الأحياء أرواح الموتى على سبيل العون الإضافي لهم.

شمولية الإنتاج الاجتماعي:

من هنا تؤكد النظريات الحديثة على شمولية الإنتاج الاجتماعي. فلقد دلت العمليات الاجتماعية الحقيقية على عدم كفاية النظرة التي ترجع ذلك الإنتاج الاجتماعي إلى إنتاج السلع فحسب، وذلك استناداً إلى وحدة الحياة المادية والذهنية والثقافية للناس. وهي وحدة تقوم على نشاط الناس من أجل إنتاج الظروف المادية والاجتماعية والفكرية لوجودهم.

ومن هنا شمولية الإنتاج الاجتماعي. فإنه إلى جانب الإنتاج المادي الذي يظل المجرى المتعدد الأشكال للحياة الاجتماعية، يوجد أيضاً ما يمكن أن نسميه إنتاج الوعي وما يمكن أن نسميه إنتاج البشر كأفراد اجتماعيين وما يمكن أن نسميه إنتاج شكل التخاطب أو التواصل نفسه فيما بينهم. باختصار، فإن الإنسان ينظر إليه بوصفه كائناً اجتماعياً، كائناً ثقافياً، كائناً شاملاً. وهو الفاعل في كل العلاقات الاجتماعية.

وفي إطار الأفكار المطروحة عن الإنتاج الاجتماعي يمكن أن يطرح السؤال حول المعنى الإنساني والاجتماعي لأي شكل من أشكال النشاط المادي أو الذهني أو الثقافي. بعبارة أخرى، ينبغي إعادة تقييم المعرفة والقيم الثقافية كعنصر لا غنى عنه في هيكل وسائل الإنتاج. إن تفسير الثورة العامة بوصفها مجموع المنافع المادية وقصر الإنتاج المادي على خلق القيم المادية من شأنه ليس فقط أن يفقر

النظرية المادية للمجتمع وإنما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى نقص في كفاءة الإنتاج الاجتماعي حتى في مجال استخدام الموارد المادية للمجتمع نفسها.

هكذا إذن يتسع الإنتاج الاجتماعي ليشمل كل أشكال النشاط الإنساني التي تخلق صلات بين الناس، وهكذا يتضح الطابع المتكامل للإنتاج الاجتماعي، فهنا يتأكد النظر إلى المجتمع كوحدة واحدة. فإذا نظرنا إلى الإنتاج الاجتماعي بوصفه أسلوباً للنشاط اليومي لا يتم في مجراه تطوير وسائل الإنتاج فقط وإنما يتم أيضا إنتاج علاقات اجتماعية، فإن نقطة البدء في مناقشة وحدة الإنتاج الاجتماعي يجب أن تصبح هي طبيعته الاجتماعية. ويصبح الهيكل الاجتماعي هو الوسيلة الرئيسية لتنظيم الإنتاج الاجتماعي كله.

إن ذلك يفسر ما كان يقال من أن الإنتاج الرأسمالي لا ينتج سلعاً فقط، بل ينتج ويعيد إنتاج العلاقة الرأسمالية على كل المستويات. كما أن فيه الرد على أولئك الذين يحاولون إحلال التفسير الحضاري للمجتمع محل التفسير المادي، تارة بادعاء أن انهيار الرأسمالية معناه انهيار الحضارة وانحطاط الثقافة، وتارة أخرى بالقول بأن الثورة العلمية والتكنولوجية سوف تفعل مفعولها وتعيد بناء المجتمع بصورة تلقائية حيث لن تبقى الثورات الاجتماعية أمراً محتماً لا مفر منه.

إن شمولية الإنتاج الاجتماعي ووحدته من إنتاج مادي وإنتاج غير مادي، والتأكيد على دور الإنسان الفرد وإعطاء العامل الذاتي دوراً كبيراً، كل ذلك يعتبر محاولة لإبراز مجال خاص من الوعي الاجتماعي، من الحياة الروحية للمجتمع. وهذا المجال الخاص من الوعي الاجتماعي يشتمل على مجمل نظرات وأفكار الطبقات المختلفة عن هياكل المجتمع الاجتماعية، عن الطبقات الأخرى، عن الصراع الطبقي، عن الدولة والثورة – عن قضايا المجتمع الكبرى والصغرى. ومع أن للسياسة في نهاية الأمر منطقها الموضوعي المستقل عن مخططات الأفراد، فإن من الضروري تحويل الناس في الحقل السياسي من أناس سذج يخدعهم الآخرون ويخدعون أنفسهم إلى أناس فاعلين ساعين لتحديد آفاق تطور المجتمع. ففي مجرى تقدم المجتمع فإن النشاط غير الواعي للناس الذين يصنعون التاريخ يتحول إلى نشاط واع. وليس معنى ذلك تحول الموضوعي إلى ذاتي ولا استبدال الموضوعي وإحلال الذاتي محله.

إن إنتاج الوعي معناه القدرة على تغيير الوعي البشري، والوعي هو خاصية للمادة المنظمة بشكل خاص وثمرة لها، ولا وجود له من دون المادة، وهناك أشكال متباينة نوعاً للمادة. والحياة الاجتماعية نفسها لا تعدو أن تكون شكلا خاصاً من أشكال حركة المادة ودراسة الوعي بوصفه نتيجة لنشاط المخ – وتعني العقل قادر على تزويدنا بالفكر والاعتراف بالطابع الموضوعي للقوانين العلمية لا يعني إطلاقاً عجز الإنسان أمام قوى الطبيعة والمجتمع، بل أن العكس هو الصحيح فالمطلوب هو تلجيم القوى العفوية في الطبيعة والمجتمع والسيطرة عليها.

ومن هنا تتعدد أشكال الوعي الاجتماعي، تتعدد أشكال الإنتاج غير المادي للمجتمع، تتعدد أشكال المعرفة ومنها الثقافة.

الثقافة كإنتاج اجتماعي:

الثقافة هي القدر من المعرفة الذي يتسلح به الإنسان في مواجهة كل من الطبيعة والمجتمع من أجل تطوير قواه المنتجة وعلاقاته الإنتاجية وتطوير وعيه هو نفسه. ومن ثم فإنها تضم مجموعة القيم المادية والروحية التي يفرزها الإنسان في مجتمع محدد. ويتغير محتواها من عصر إلى عصر، بحيث تشير إلى المستوى الثقافي للمجتمع المعين والعصر المعين. وهي تضم مجموعة المعرفة العملية والمفاهيم والأعمال الأدبية والفنية والقانونية ومبادئ الأخلاق والفلسفة، وكذلك مجموع وسائل خلق هذه القيم واستيعابها وتداولها ونشرها بين الناس. فوظيفتها هي توجيه المجتمع عن طريق تشكيل وترسيخ نظام معين للقيم.

إنها تمثل المستوى المعين أو الدرجة المحددة للنشاط البشري والتطور البشري من أجل إعادة إنتاج الإنسان نفسه بوصفه كائناً اجتماعياً صانعاً لحركة المجتمع. ولهذا فالثقافة ظاهرة حركية متعددة الوجوه مما يفسر لنا لماذا توصف بطرق مختلفة. وأي محاولة لمتابعة المعركة حول جوهر الثقافة في عالم الأشياء (الثقافة المادية) فقط أو في مجال الخبرة الاجتماعية للبشرية (المستمدة من أساليب نشاط الإنسان) فقط أو في مجال الأشكال المحددة تاريخياً والتي تتمثل فيها تلك الخبرة الاجتماعية والتي انتقلت لنا من جيل إلى جيل، هي محاولة وحيدة الجانب عقيمة. وإنما الثقافة تشمل الإنسان النشط بكل عالمه الذاتي المتعدد الجوانب. وبدون الوحدة النوعية الحية بين الموضوعي والذاتي، كما تتمثل في الإنسان واحتياجاته وقيمه ومهاراته ونشاطه الخلاق، فإن الثقافة تصبح عندئذ مخزنا لأشياء هامدة.

وبالطبع، كما أوضح "ماركس" و "إنجلز" في كتابهما (الأيديولوجية الألمانية) فإن أفكار الطبقة الحاكمة في كل عصر هي الأفكار السائدة. والطبقة التي تشكل القوى المادية السائدة في المجتمع هي في الوقت نفسه القوى الفكرية السائدة في هذا المجتمع. والطبقة التي تتحكم في وسائل الإنتاج المادي تسيطر في الوقت ذاته على وسائل الإنتاج الفكري بحيث إن أفكار الذين يفتقرون إلى وسائل الإنتاج الفكري تكون خاضعة لها. ولا تعبر الأفكار السائدة في النهاية إلا عن العلاقات المادية السائدة وهي العلاقات التي يتم إدراكها كأفكار وبالتالي تعبر عن العلاقات التي تجعل من إحدى الطبقات الطبقة الحاكمة. ومعنى ذلك التعبير عن أفكار سيادتها وسيطرتها. وإنما ينبغي أن نشير أيضاً إلى ازدواج الثقافة في كل مجتمع، فإلى جانب ثقافة الحكام توجد أيضاً ثقافة المحكومين. وفي كل مجتمع فإن الصراع بين الطبقة السائدة وبين الطبقة المرشحة للسيادة مستقبلاً يتحول إلى صراع في مجال الثقافة. وعندئذ فإن الطبقة المرشحة للسيادة مستقبلاً تدخل في المجتمع أفكارها ووجهات نظرها وتقييمها

للنظام السياسي الذي تزمع أن تدمره. وكذلك الأمر بالنسبة للثقافة الروحية السائدة في المجتمع. وتبقى الثقافة السائدة نظاماً محدداً من القيم وقواعد السلوك المقبول اجتماعياً ومعايير ونماذج هذا السلوك ومؤسسات ذلك كله. لكنها ليست نظاماً مغلقاً لقيم معينة، وإنما هي محصلة متطورة من المنجزات المادية والروحية. فالثقافة محصلة تاريخية لما يمكن تسميته القلق الخلاق أي الرغبة في التغلب على العقبات وتجاوز حدود الوجود الراهنة وخلق أشكال جديدة للحياة. وكل ذلك يوجد في الإنسان نفسه بوصفه صانعاً وحارساً وناقلاً للثقافة. الإنسان هنا في علاقته بالمجتمع الصاخب بالحياة، وفي مواجهته للطبيعة اللانهائية، وفي تعبيره عن الثراء الفذ الذي تتميز به الطبيعة الإنسانية ذاتها.

إن الفشل في رؤية أن العالم الحي للثقافة لا يعني فقط أشكالاً اجتماعية نمطية وإنما يعني أيضاً تطوير هذه الأشكال لا بد أن يجعل من الثقافة مجرد مخزن لمعايير محفوظة في ذاكرة البشرية يعاد إنتاجها بواسطة الأجيال المتعاقبة بمساعدة آليات محفوظة. فالإنسان بوصفه هدفاً وغاية في ذاته للتقدم الاجتماعي يفترض ليس فقط تشكيل الجوهر الإنساني في كل فرد من خلال تمثل تجارب الأجيال السابقة كما تتمثل في الأشكال الموروثة من الثقافة وإنما يفترض أيضاً التطوير الخلاق لأشكال جديدة من الوجود بل يفترض تطوير الإنسان نفسه.

لا شك أن تمثل واستيعاب الأشكال القائمة للثقافة هو مجرد شرط أول لتقدم الإنسان، مع التسليم بأن إعادة إنتاج الإمكانيات الثقافية المتراكمة تاريخياً هي عملية حركية ومعقدة غاية التعقيد. لكن مصلحة الإنسان توجد في التطوير الشامل لنفسه. فهدف البشرية كان ومازال هو التطوير الشامل للإنسان. وإذ يخلق الإنسان عالم الأشياء، أي الثروة المادية والثقافة للمجتمع ويخلق علاقات الإنتاج، فإن الإنسان يشكل ويعيد تشكيل نفسه. إنه يصقل مهاراته وقدراته، ويوسع من مجالات علاقاته بغيره من الناس، ويصنع احتياجات جديدة وكذلك وسائل إشباعها.

وهكذا تمثل الثقافة وحدة جدلية بين النمط والخلق، بين التقليد والتجديد. فالثقافة لا تخلق بواسطة الناس فقط، وإنما هي تخلق من أجلهم أيضاً. وهذه الثقافة هي عندئذ معيار إنسانية المجتمع.

التراث جزء لا يتجزأ من الثقافة:

هذه الثقافة توجد وتعمل وتتطور إذن في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية نوعية معينة، وفي مناخ سياسي وفكري معين، بحيث إن العلاقة بين الثقافة من جانب والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمناخ السياسي والفكري من جانب آخر ليست بالعلاقة البسيطة. وبين الجانبين تناقضات حافلة.

فتطور الثقافة يتحدد بالظروف المادية للحياة الاجتماعية. غير أن التطور الاقتصادي مثلاً، أي نمو الثروة المادية للمجتمع وزيادة أوقات الفراغ وغيرها من النتائج، يمارس تأثيراً متناقضا على الحياة الثقافية. ولذلك فإن محتوى ومستوى الثقافة لا يتحددان بالنمو الكمي للإنتاج وإنما التأثير الحاسم هنا

هو للشكل الاجتماعي للإنتاج المادي ولطابع الهيكل الاجتماعي الذي تقوم عليه الثقافة. فليس المطلوب هو مجرد تكدس أو تراكم للقيم الثقافية، وإنما العملية تنطوي على التحرير الروحي للإنسان من كافة القيود الاجتماعية التي تحد من تطوره وتحط من قدراته على الخلق.

نقول هذا لنستطرد بالتالي إلى حقيقة استمرارية التطور الثقافي للمجتمعات، وكان "لينين" وهو يطرح ضرورة الثورة الثقافية قد عالج القديم والحديث في مجال الثقافة وذلك بأن طرح مهمة الجمع بين الثورة الاشتراكية من جانب وبين الثقافة البرجوازية والعلم البرجوازي والتكنولوجيا البرجوازية من جانب آخر. لكن المشكلة تطرح في بلادنا العربية مثلما تطرح في البلدان النامية على نحو آخر، فهذه البلدان تناضل من أجل تحرير أنفسها من الثقافة الغربية المفروضة عليها بحكم التبعية الخارجية، وفي نفس الوقت فإن تحديث تلك البلدان ينطوي على الاحتفاظ بقدر ما من هذه التبعية الخارجية. ومن هنا فإنها تسعى لدخول القرن الواحد والعشرين بزاد أساسي اجتماعي ثقافي من صنعها هي نفسها، بوصفها قوى مستقلة مشاركة في صنع التاريخ وليس بوصفها موضوعاً للنفوذ الأجنبي.

ولا شك كما قلنا من قبل أن من حق البلدان العربية أن تفضح وأن ترفض التوسع الثقافي للبلدان الغربية وأن تصحو في المقابل على كل ما هو أصيل في قيمها الثقافية هي نفسها. ومن هنا يأتي البحث في التراث الثقافي العربي، في محاولة لإبراز هذا التراث ذي النزعة الإنسانية والتأكيد على هذه النزعة في مواجهة لا إنسانية الغرب الاستعماري. لكن هذه الدعوة المشروعة تماماً تتحول عادة في التطبيق ونتيجة لعموميتها وعدم تحديدها إلى دعوة بنقصها التمييز – التمييز بين ثقافة وثقافة.

إن إنجاز الثورة العربية لا يمكن بحال أن يتناقض مع الحفاظ على التراث. بل إن الثورة الاشتراكية، وهي مهمة من مهام الأجيال المقبلة، لا يمكن أن تقوم في فراغ، بل هي لا تنفي أبداً التمسك بالتراث والقيم الروحية. فالثورة إنما ترمي فقط إلى تحطيم علاقات الإنتاج وعناصر البنيان الفوقي القائمة التي تكبح التطور الاجتماعي وتعيقه، مع الحفاظ على كل ما يلائم العملية الثورية وكل ما هو إيجابي مما ورثناه عن السلف للأجيال القادمة.

المبدأ إذن هو الحفاظ على التراث وعدم رفض الإنجازات القيمة للعصور السالفة، بل تمثلها وإعادة صياغة كل ما له قيمة مما أنجبته الثقافة طوال آلاف السنين. فثقافة اليوم هي محصلة للخلق الجديد وللتراث المجدد. وفي كل ثقافة طبقات من التراث المستمدة من عصور مضت فيها عناصر تمثل التراث المتجدد وعناصر أخرى بالية أهملها الزمن. والمشكلة هنا هي مشكلة عملية. المشكلة هي تحديد العناصر التقدمية والعناصر التراجعية في كل ثقافة. ومن ثم فإن التراث يعتبر استمراراً للتطور الحضاري. وبهذه الصفة فهو ضروري. التراث بهذا المعنى هو ظاهرة استمرار التطور الحضاري. بعبارة أخرى، فإن علينا أن نميز بين نوعين من التراث: الأول هو النوع الذي يعبر عن سلطان العجز والركود والروتين، عن سطوة القديم على عقول وسلوك الناس، عن قوة العادات والتقاليد، وهو إن لم يتفق مع مسيرة تطور المجتمع نفسه، فلا حاجة إليه. والنوع الثاني ويمثل استمرار التطور الحضاري للمجتمع،

أي صلاحية المعرفة المتراكمة في الماضي لخدمة الحاضر والمستقبل، وهذا هو التراث حقا. إنه يقوم ليس فقط على قوة العادات والتقاليد، وإنما يستند إلى استمرار الحاجة إليه، ويجوس في المجتمع مثلما يجوس المياه الباطنية فتغذي جذور النبات فيزداد نماء. هو بالدقة تراث متصل، أو ثقافة ممتدة، أو حضارة مستمرة ... ومن ثم يتكفل مثل هذا التراث بنقل خبرة الماضي إلى المستقبل. وتتمثل مهمتنا بالدقة في هضم وتمثل النتائج الإيجابية المتراكمة بفضل استمرار الحضارة الروحية للبشرية. من هنا، رفض "لينين" فكرة الحضارة البروليتارية ودعا البروليتاريا إلى الحفاظ على كنوز التراث التي خلفتها المجتمعات الاستغلالية. فالقطيعة الكاملة مع التراث مرفوضة. وعلى الحضارة البروليتارية – إن صح هذا التعبير – أن تكون التطور المنطقي لخزانة المعرفة التي كدستها البشرية تحت نير كل من الرأسمالي والإقطاعي ومالك العبيد.

وعندما يتم الحفاظ على مثل التراث، فإنه يعاد إنتاجه. ولا يتم إعادة الإنتاج بطريقة ميكانيكية، أي بالتكرار وإنما بالتطوير. فالتراث واحد كواقع تاريخي لا يتغير، لكن الذي يتغير هو المجتمع. وفي داخل هذا المجتمع فإن المعرفة بالتراث أي فهمه وتفسيره هي المسألة الصعبة، وهي عملية تتغير من فرد أو جماعة إلى فرد أو جماعة أخرى. لكنها ينبغي أن تحكم في النهاية بالقواعد الموضوعية لحركة المجتمع.

إن هذا التراث، إن التاريخ، إن الماضي حاضر دائماً. والرجوع إليه ضروري لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

المأزق العربي الراهن:

طرحت قضية القومية العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر. طرحها نضال الشعوب العربية تحت شتى الأسماء ضد الاستبداد الهمجي العثماني وضد التوسع الاستعماري الأوروبي وضد الغزوة الصهيونية الاستيطانية. ومع نمو عملية تكوين الأمة العربية صارت القومية العربية منذ منتصف القرن الماضي حقيقة موضوعية أخذت تترسخ معالمها وتنمو مقوماتها من خلال النضال العربي طوال نصف قرن من أجل التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي.

صعود ثم هبوط الحركة الوطنية العربية:

وبقدر ما كان قيام إسرائيل في الأرض العربية ضربة حلت بفلسطين بقدر ما أحس العرب بأنها نزلت بهم جميعاً. وأخذت القضية الفلسطينية منذ ذلك التاريخ تلعب دوراً دافعاً لتجميع العرب. فلقد كانت تشير إلى الخطر الداهم الذي صار يهددهم جميعاً. وتبلورت قضية القومية العربية في صورة حركة عربية للتحرر الوطني. بعبارة أخرى، فلقد صارت القضية العربية تمثل صراعاً مصيرياً لا يقبل المصالحة بين طرفيه. صارت تتمثل في التناقض الرئيسي بين حركة التحرر الوطني العربي وبين

الإمبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومعها قاعدتها إسرائيل الصهيونية بالإضافة إلى من لف لفهم ولاذ بهم من العرب. ولأنه تناقض رئيسي فإنه لم يعد لينتهي أو يزول إلا بزوال واحد من طرفيه. وكان من الطبيعي أن يكون المرشح للزوال هو الطرف الإمبريالي الصهيوني الرجعي لا حركة التحرر الوطني العربية.

فلقد تعاظمت قوة هذه الحركة في نهاية الحرب العالمية الثانية وأفلحت في تحقيق الاستقلال السياسي لكل الشعوب العربية عدا الشعب الفلسطيني. وقامت دول عربية مستقلة كثيرة عدا الدولة الفلسطينية المستقلة. كما تعاظمت مكانة حركة التحرر الوطني العربية عالمياً، فقد أسهمت بدور كبير في تصفية نظم الحكم الاستعماري في إفريقيا وآسيا وفي تعميق المحتوى الاجتماعي لحركة التحرر الوطني في العالم. وكان لمصر العربية في ظل ثورة يوليو وبقيادة "جمال عبد الناصر" دور بارز في تحول حركة التحرر الوطني العربية إلى قوة عالمية فعالة في تقليص السيطرة الامبريالية ودك قواعدها في بقاع كثيرة من العالم المعاصر.

لكن الإمبريالية لم تكن في يوم من الأيام نمرا من ورق. ولقد ظلت تتربص بحركة التحرر الوطني العربية حتى سنحت الفرصة وأنزلت إسرائيل بها هزيمة 1967 التي كان من شأنها في المقام الأول الإطاحة بدور مصر القيادي في حركة القومية العربية. بعدها أعادت الإمبريالية العالمية تقييم دور إسرائيل، وصعدتها إلى مستوى الشريك الصغير لها في المنطقة، وتعاظم منذئذ دورها في الإستراتيجية الشاملة للإمبريالية العالمية، بل وتطلعت لإقامة إسرائيل الكبرى.

فقد بدأت هجمة جديدة شنتها الإمبريالية العالمية تحت زعامة أمريكا وبالمشاركة الفعالة من جانب إسرائيل والدوائر الصهيونية في العالم – وبالاسترخاء أو بالتراخي من جانب الرجعية العربية. وتتابعت موجات الهجوم تلغي إنجازات حرب أكتوبر وتعيد المنطقة العربية إلى أوضاع الهزيمة بعد الحرب 1967.

كان الهدف (الامبريالي الصهيوني) هو دحر الحركة الوطنية العربية، حركة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي والتوحيد القومي. وكانت الوسائل متعددة. منها وسائل اقتصادية هي استعادة السيطرة على سوق النفط العربية واستنزاف الفائض الاقتصادي الذي يحققه العرب وبخاصة من خلال إعادة تدوير عوائد النفط وتجارة السلاح وضمان اندماج الاقتصاد العربي أكثر وأكثر في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بحيث يصبح قلعة من قلاعه الضاربة. ومنها وسائل سياسية هي إذكاء الصراعات العرقية والدينية والطائفية وتمهيد الظروف لانشغال كل بلد عربي بنفسه وتخليه مختارا أو مضطراً عن الحركة القومية العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ومن ثم تأمين وجود إسرائيل وتوسعها في المنطقة العربية وإملاء أسلوب المفاوضات المنفردة بين العرب وإسرائيل. وفي اتفاقات كامب ديفيد وصلت الهجمة إلى ذروتها. وبمعاهدة الصلح دخلت أكبر وأقوى دولة عربية وهي مصر بوصفها طرفاً في المخطط الأمريكي الصهيوني لتصفية حركة التحرر الوطني العربية.

وعندما نرجع بنظرتنا إلى الوراء لتقييم هذه المرحلة المظلمة من التاريخ، فإننا نجد أن ما يسمى الصراع العربي الإسرائيلي لم يكن أبداً صراعاً بين العرب وإسرائيل. وإنما كان دائماً ولا يزال صراعاً بين القومية العربية من جانب والإمبريالية العالمية من جانب آخر واستخدمت فيه إسرائيل من البداية إلى النهاية. في هذا الصراع المصيري، في هذا التناقض الرئيسي، استخدم الاستعمار أسلوباً أساسياً لتصفية القومية العربية هو أسلوب طمس أعني محاولة طمس التناقض الرئيسي وتغليب التناقضات الثانوية على هذا التناقض الرئيسي. وتبعاً لنجاحه في ذلك الأسلوب أو فشله كان نجاحه أو فشله بهذا القدر أو ذلك في تصفية، أعني محاولة تصفية القومية العربية. وساعد على نجاح الاستعمار حتى الآن ما فعلته حقبة النفط بالعرب، فلماذا فعلت بنا على وجه التحديد؟

إعادة هيكلة الاقتصاد العربي في الحقبة النفطية:

أ- طمس التناقض الرئيسي:

لقد أصبحنا نحن العرب أمة كبرى؛ ولقد بلغ تعدادنا نحو 300 مليون من البشر يسكن أكثر من 60% منهم في الحضر، وهي نسبة عالية تحققت في حقبة النفط. ولقد بلغت نسبة التمدن أو الانتقال إلى المدن في الأقطار النفطية درجة عالية جداً، فهي تتراوح بين 73% في السعودية و 93% في الكويت. لكن الظاهرة النفطية أعادت في الواقع هيكلة الاقتصاد العربي كله بأقطاره النفطية وأقطاره غير النفطية. ومن ثم دفعت إلى تنشيط التمايز الاجتماعي داخل كل قطر عربي فضلاً عن تأجيج التمايز القطري فيما بين الأقطار العربية. ومع أن حقبة النفط قد انتهت بالفعل فإن آثارها مستمرة، فلقد أُعيدت هيكلة الاقتصاد العربي تماماً.

لقد بدأت الحقبة النفطية بقدرة الأقطار النفطية على الانفراد بتسعير النفط في السوق الدولية. ولقد انتهت بإعادة إخضاع هذه السوق النفطية لإرادة الدول الصناعية الرأسمالية. ومنذ عام 1982 دخل العرب عصر ما بعد الحقبة النفطية. عندما حلت حقبة النفط تمثلت مشكلة العرب الجوهرية في القدرة على تحويل هذه الحقبة النادرة إلى حقبة ممتدة للتنمية الشاملة المتوازية الدافعة إلى المزيد من التكامل العربي والمزيد من القوة للقومية العربية.

لكن الإمبريالية العالمية طبقت تكتيكها التاريخي في مواجهة العرب: طمس التناقض الرئيسي بينها وبينهم وتغلبت التناقضات الثانوية فيما بينهم، طبقته في مجال الاقتصاد مثلما طبقته في المجال السياسي، وبدأت بطمس معالم التناقض الرئيسي.

فلقد شجعت الدول العربية النفطية على إتباع نمط للتنمية الاقتصادية سمى بنمط التنمية الانفجارية، فقد اعتمد على بناء وحدات صناعية ضخمة تعتمد اعتماداً شبه كلي على الدول الصناعية الرأسمالية. واتخذت لنفسها سياسة التصنيع بهدف التصدير... التصدير لمن؟ للدول الصناعية الرأسمالية نفسها. ومن ثم ركزت على صناعات النفط، فازدادت اعتماداً على النفط عما كانت فيما قبل

الحقبة النفطية ومن ثم اتسعت مساحة الاندماج الرأسي المطرد مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي على حساب التعاون والتكامل الأفقي من الأقطار العربية، حتى لقد غدا الاقتصاد العربي من أكثر الاقتصادات النامية اعتماداً على أو قل تبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي.

اندمج الاقتصاد العربي في ظل الحقبة النفطية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي اندماجاً تاماً، صار جزءاً منه. فكانت الدول العربية على مدار سبع سنوات من عام 1974 إلى عام1981 تودع كل يوم نصف مليار دولار في المتوسط في حساباتها لدى بنوك الدول الصناعية الرأسمالية. واستمرت حركة هجرة الأموال العربية إلى أسواق المال العالمية طيعة مختارة تحت شتى الصور والأسماء. فتمت إعادة تدوير عوائد النفط بحيث عاد جل ما حصل عليه العرب منها إلى أحضان من اشتروه. فجمعواً بين النفط وعوائد النفط.

وعلى الرغم من نهاية حقبة النفط، فلقد ظلت الأموال العربية تتسلل إلى الأسواق المالية العالمية بكل الطرق وحتى بطريق التهريب.

ومع المال والتجارة كانت عملية الاندماج في الإنتاج العالمي أبعد مدى وأكثر عمقاً. ففي إطار سياسة التصنيع من أجل التصدير في عصر تجري فيه عملية إعادة توزيع الصناعة عبر العالم كله، ازداد ارتباط عملية التنمية الصناعية بدورة الإنتاج والتبادل كما تجري في السوق الرأسمالية العالمية. انعدمت النظرة القومية في بناء الصناعة الجديدة، واتجهت العناية إلى ربط الصناعة العربية بالصناعة المتقدمة في المراكز الصناعية الرئيسية في العالم الرأسمالي. ومن ثم غدا الاقتصاد العربي شديد الحساسية لتقلبات الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فلما حلت بهذا الاقتصاد الأخير أزمته المركبة أنزلت أوخم العواقب بالاقتصاد العربي.

إعادة هيكلية الاقتصاد العربي في الحقبة النفطية:

لا جديد في القول بأن الأقطار العربية تتفاوت فيما بينها من حيث توزيع وكفاءة القوى الإنتاجية البشرية والمادية. لكن الجديد هو أنه كان من شأن الحقبة النفطية التأكيد على طابع التفاوت وتعميقه فيما بين الأقطار العربية. فلم تعد تتفاوت من حيث القوى الإنتاجية البشرية والمادية فقط، إنما صارت تتفاوت أيضاً وبشدة في الموارد المالية بل وفي مستوى الدخل أضعافاً مضاعفة، حتى لقد انقسمت في الواقع إلى بلدان برجوازية وبلدان بروليتارية، اعني أنها انقسمت إلى بلدان مصدرة لرأس المال وأخرى مصدرة للعمالة. وبينما تخلفت كافة مظاهر التكامل الاقتصادي العربي، تشكلت مظاهر تلقائية للتكامل في مجالي التمويل والعمالة.

لقد طرحت الحقبة النفطية آمالاً عريضة للعمل العربي المشترك في مجال الاقتصاد فلأول مرة تصبح الأقطار العربية قادرة على تسعير ثروتها النفطية في السوق الدولية. ولأول مرة تتدفق عليها عوائد نفطية مضاعفة عدة مرات عما كانت. ومن ثم سرحت الآمال لقيام تنمية عربية لا تتوقف عند

الحدود القطرية. فالشرط الجوهري للتكامل الاقتصادي على مستوى الدولة الواحدة أو مجموعة من الدول هو أن يسيطر الإنتاج السلعي الداخلي سيطرة كاملة على السوق الداخلية. وكان ذلك ممكنا لو تحول الهدف من مجرد توسيع التبادل التجاري بين الأقطار العربية إلى إدراك أهمية التنمية القومية المخططة. لكن الأقطار العربية النفطية رفضت أي مدخل تخطيطي لتحقيق التكامل كما رفضت تماماً أي فكرة ترمي لقيام تنمية قومية. وتمسكت جميعاً بالتنمية القطرية.

وهكذا فإنه نتيجة لنمط التنمية الاقتصادية التي تحققت على المستوى القطري في السبعينات والتي أدت فيما أدت إلى تحويل الاقتصاد العربي في مجموعة إلى اقتصاد مندمج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، تفاقمت داخل الأقطار العربية نزعة قطرية صارخة على حساب النزعة القومية.

فلقد حقق كل قطر عربي تنميته المفضلة منفصلة عن التنمية التي جرت في الأقطار العربية الأخرى. ولقد جرت هذه التنمية القطرية بالتعاون مع السوق الرأسمالية العالمية بحيث تقوي وتعمق اندماجه فيها. وبينما كشفت التنمية الجارية عن عمق الروابط القطرية مع الدول الاستعمارية، فإنها كشفت أيضاً عن ضآلة التعاون العربي. بل وتعززت النزعة القطرية بالأوضاع الناشئة عن تخلف الاقتصاد العربي في مجموعه وبنمط تقسيم العمل الدولي الذي يتبعه. كما كشفت أيضاً عن قوة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفئات التجار ورجال المال في كل قطر عربي على حدة. وهي فئات قد تعتبر التكامل ضاراً بمصالحها الضيقة وتتحرك بهمة لإبقاء التجزئة على حالها. حتى ليمكن القول بأن حقبة النفط بدلاً من أن تزيل العقبات الهيكلية أو تخفف من الإجراءات الإدارية في وجه التعاون العربي قد ضاعفت منها. ولقد أوجدت هياكل اقتصادية جديدة نشأت من واقع التنمية القطرية صارت تستعصى على التنسيق والعمل المشترك. ولم تعد مجالات التكامل التي أقرت هنا أو هناك أن تكون سوى مجرد إعلان لنوايا أكثر منها خلقا لحقائق.

وفي الحقيقة كيف يمكن الحديث عن التكامل بين بلدان يزداد التفاوت فيما بينها في كافة الميادين: مستويات النمو الاقتصادي، معدلات نمو الدخل القومي، مستويات الدخل الفردي؟

لقد تغير المركز الاقتصادي النسبي للأقطار العربية. فارتفع نصيب الأقطار النفطية إلى أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي مع أن عدد سكانها لا يزيد عن 10% من مجموع السكان في العالم العربي. واستقر نصيب بعض الأقطار العربية شبه النفطية عند نسبة 20% من الناتج المحلي وسكانها يمثلون نصف العالم العربي. وزاد نصيب دولة نفطية واحدة هي السعودية ليصل إلى ثلث الناتج المحلي العربي كله. ومن ثم جرت فيما بين الأقطار العربية إعادة توزيع الدخل القومي العربي. والواقع أن هذا التطور لم يكن بعيداً عن تخطيط الرأسمالية العالمية. فإنه فيما بعد محاولة تأميم النفط الإيراني التي جرت في عام 1951، وفيما بعد الحرب السويس التي وقعت في عام1956، اتجهت الاحتكارات العالمية للنفط إلى تركيز نشاطها الكشفي والاستخراجي في البلدان العربية الأصغر حجماً والأقل سكاناً والأشد تخلفاً. بينما تجنبت التوسع في الإنتاج النفطي في البلدان التي نضجت فيها

الحركة الوطنية وسارت في طريق بناء اقتصاد وطني مستقل. وهكذا تم تطوير سريع لإنتاج النفط في كل من الكويت وليبيا وقطر ودبي وأبي ظبي بالإضافة إلى السعودية. لكن تطور حركة التحرر الوطني العربية قد جعل هذه البلدان جميعاً تعمل على تصحيح علاقاتها بالاحتكارات النفطية. وبعد حرب 1973 وفي أوائل عام 1974 أصبح سعر النفط أربعة أضعاف السعر الذي كان سائداً قبل أكتوبر 1973. ولقد ترتب على ذلك ارتفاع شديد في دخول المواطنين دون أن يرتبط هذا الارتفاع بزيادة في نشاطهم أو قدراتهم الإنتاجية. وأسبغ ذلك طابعاً ريعيا وطفيليا على الدخول، خاصة وقد اصطحب بإسراف شديد في الإنفاق العام والخاص وزيادة كبيرة في المدخرات النقدية الخاصة والعامة. وبذلك اتسعت فجوة الدخول بين الأقطار العربية بصورة زادت الأغنياء والفقراء.

في عام 1972 كان دخل الفرد في الكويت يبلغ خمسين مرة دخل الفرد في الصومال. وبعد عام واحد أي في عام1973 تضاعف هذا الفرق فجأة نحو ثلاث مرات. وفي الدول النفطية الصغيرة التي تتميز بحجم محدود من السكان ارتفع متوسط دخل الفرد من 3058 دولاراً في عام1971 إلى 20644 دولاراً في عام1982 بينما بلغ الدخل الفردي في الصومال 120دولار فقط. في ذلك العام بلغ متوسط دخل الفرد في الإمارات 40 ألف دولاراً.

كان من الطبيعي في هذه الأوضاع أن ينشغل الوطن العربي بهموم الاستهلاك الزائد على الحد في صراع عربي / عربي لإعادة توزيع الدخل بدلاً من هموم التنمية الاقتصادية الاجتماعية الحقيقية التي تستدعي صراعاً جاداً ضد الرأسمالية العالمية. وتعددت أشكال الصراعات الجانبية العربية / العربية. وانتقلت من ميدان الاقتصاد إلى ميادين السياسة الواسعة. وتوقفت وتراجعت حركة القومية العربية في ظل نجاح الإمبريالية – ومعها الرجعية المحلية– في تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي. وكان أخطر إنجاز لها هو نجاحها في استدراج مصر إلى كمين كامب ديفيد وعزلها عن العرب.

مسئولية البرجوازية العربية الحاكمة:

هكذا تراجعت حركة القومية العربية في الحقبة النفطية بعد أن نجحت تكتيكات جبهة الأعداء في طمس التناقض الرئيسي وتغليب التناقضات الثانوية في المنطقة العربية وتقع المسئولية الأساسية في هذا التراجع على عاتق البرجوازية العربية. إننا لا نعني بذلك إعفاء الحركة الوطنية من مسئوليتها على الإطلاق. ولكننا نبرز الدور الأساسي الذي لعبته البرجوازية العربية وبخاصة طلائعها الحاكمة في التراجع المخزي الذي أصاب الحركة العربية في حقبة النفط. (وما تلاها حتى اللحظة الراهنة أو المأزق شبه المسدود).

وطوال سنوات ركزت القوى التقدمية على دراسة الأزمة. وركزت من ثم على استئثار شرائح معينة من البرجوازية بالسلطة واحتكارها لها، وضعف الاعتماد على الجماهير وتقييد حرياتها الديمقراطية، وإتباع سياسة أنصاف الحلول في قضايا التقدم الاجتماعي، مما سمح في النهاية بنمو دور ونفوذ

البرجوازية البيروقراطية والطفيلية. ولا شك أن هذا التحليل سليم في مجموعه عندما يتصدى لتحديد مسئولية الطلائع المتقدمة من البرجوازية الصغيرة، وبخاصة مسئوليتها عن تغييب دور الجماهير وحرمانها من حقوقها الديمقراطية السياسية وفرض الوصاية عليها بل وتزييف إرادتها وممارسة أساليب القمع والإرهاب ضدها –الأمر الذي أتاح فرص النمو أمام البرجوازية الكامنة داخل مكاتب الدولة والحزب الحاكم والقطاع العام، وأمام البرجوازية الأخرى المتخفية أو السرية في مجالات التجارة والمال والمقاولات والتهريب.(في كل الأنظمة العربية).

فلما كانت الحقبة النفطية خرج الجميع من مكامنهم وجحورهم. ومن ثم نجحت الثورة المضادة في عدد من الأقطار العربية ذات التوجهات الوطنية والتقدمية مثل مصر، بينما راحت أقطار أخرى تراوح في مكانها بعد أن جرى تجميد اندفاعاتها الثورية.

وإنما تحولت عائدات النفط في طول المنطقة العربية وعرضها إلى قوة دفع هائلة في الهجوم الشامل الذي شنته الرجعية العربية ضد الثورة العربية. وكانت الثمرة الأساسية لهذا التحول هي انتقال الوطن العربي إلى مرحلة التطور الرأسمالي المشوه الذي قادته برجوازية عربية مشوهة.

فالواقع أن عملية التنمية الاقتصادية التي شملت الوطن العربي كله في ظل حقبة النفط لم تكن في التحليل الأخير سوى عملية إعادة توزيع الريع النفطي أكثر مما كانت عملية توليد فائض حقيقي صناعي أو زراعي. وتولت الميزانية العامة للدولة مهمة إعادة التوزيع على قطاعات المواطنين والوافدين. حتى قطاع الدولة الذي انتشر في أغلب الأقطار العربية النفطية نظر إليه النظرة إلى ميزانية الدولة نفسها، أي كأداة لإعادة التوزيع أكثر منها أداة للإنتاج. ومن ثم تميزت الحقبة النفطية بهذه الحقيقة المتميزة وهي أن الدور الأول في مجال العلاقات الاجتماعية لا تلعبه العلاقات الخاصة بالملكية وإنما علاقات التوزيع أي إعادة توزيع الدخل القومي. ومن ثم فإن الأقطار العربية دخلت في مرحلة من الانفتاح الاقتصادي لم تقتصر على مصر وحدها. وفي هذه المرحلة جرت عمليتان تاريخيتان في وقت واحد، وبسرعة مذهلة. وهما عمليتان جرتا تاريخياً إحداهما بعد الأخرى. لكنهما حدثتا هذه المرة معا في وقت واحد، وهما عملية التراكم البدائي وعملية التراكم الرأسمالي. أما عملية التراكم البدائي فهي عملية النهب والسلب التي تمارسها بواكير البرجوازية النامية وتشكل من جرائها ثروة تدخلها في دورة الإنتاج. وأما عملية التراكم الرأسمالي فهي عملية الاستغلال التي تمارسها البرجوازية عادة فتجني من ورائها أرباحاً تحولها إلى رأسمال تعيده إلى دورة الإنتاج – ويجري ذلك لتوسيع الإنتاج ومضاعفة رأس المال.

وفي الأقطار العربية جرت العمليتان في وقت واحد وبسرعة مذهلة. جرى النهب والسلب مع الاستغلال الرأسمالي جنباً إلى جنب. بل وطغى طابع النهب والسلب على طابع الاستغلال. فأصبحنا أمام التشويه الفادح الذي خلقت به البرجوازية العربية الحاكمة حالياً.

فهي برجوازية ريعية، طفيلية، معتمدة على دور البرجوازية الأجنبية التي مازالت تسيطر على النفط العربي، وهي رأسمالية مالية ربوية، تتعامل في النقود كنقود، عن طريق التجارة والخدمات والوساطة والسمسرة والتهريب والسوق السوداء. وفي بلد كمصر فإنها تجمع بين المضاربة المالية وتجارة العملة وتهريب السلع والمخدرات. طبقة ريعية طفيلية تتعيش على الريع النفطي الأصلي الذي لا يلبث أن يتساقط داخل الاقتصاد والمجتمع في صورة أرباح ريعية بأيدي المصدرين والمستوردين والمقاولين والمضاربين العقاريين وتجار العملة ووكلاء المقاولات الأجنبية. يسمونها رأسمالية المقاولات وبرجوازية السمسرة. وهي في كل الأحوال رأسمالية وسيطة. وغالباً ما تكون وسيطة بين أجهزة الدولة وقطاع الدولة وبين رأس المال الأجنبي.

وقد اتسعت صفوف هذه البرجوازية الجديدة بضم فئات اجتماعية عديدة إليها، وبخاصة الفئات الإقطاعية الحاكمة من قبل والفئات الرأسمالية التجارية والمالية القديمة والبرجوازية النامية داخل الجيش والشرطة ومكاتب الدولة والحزب وقطاع الدولة وأعني البرجوازية البيروقراطية.

ولهذا كله تتميز هذه البرجوازية الجديدة ذات الطبيعة الريعية بأمرين أساسيين:

الأول– أنها لا تحمل روح المشروع الرأسمالي القائم على الإنتاج وتحمل المخاطر الطويلة الأجل والمشاركة في دفع عملية التراكم الرأسمالي. وقسم كبير منها مازال يتعلق بالملكية العقارية أو بالتجارة الداخلية. والواقع أن رأس المال التجاري والمالي السائد عاجز عن التحول إلى رأسمال صناعي. وهو يفضل عادة ونتيجة لأوضاع التخلف الاقتصادي المتبقية أن يظل كامنا في مجال التجارة بكافة أشكالها ومنها الربا، وذلك لارتفاع معدل أرباحها.

الثاني – أنها مرتبطة برأس المال الأجنبي بل وبالاقتصاد الرأسمالي العالمي ارتباطاً عضوياً. إن النشأة الريعية الطفيلية للبرجوازية الجديدة، ذات الأصول القبلية والإقطاعية وشبه الإقطاعية والبيروقراطية تجعلها ذات روابط أمامية وخلفية برأس المال العالمي. ومن ثم فإنه لا يتيح لها عمليا وفي أفضل الأحوال سوى هامش ضيق للاستقلال الذاتي. وهي في جميع الأحوال تفضل أن تؤكد روابطها تلك برأس المالي العالمي. بل نجدها تفضل استخدام الهياكل والمؤسسات القائمة في البلدان الرأسمالية المتقدمة وتوظيف أموالها واستثمارها أيضاً في الاقتصاد الرأسمالي بدلاً من استخدامها محلياً داخل بلادها في إنشاء الهياكل والمؤسسات النوعية اللازمة لنموها وتطوير بلادها.

والواقع أنه يجب ألا نكون مبالغين. فإن أوضاع الرأسمالية العالمية لم تعد تسمح لبرجوازية البلدان النامية إلا بدور غاية في الضآلة وبالتبعية الكاملة لرأس المال العالمي الذي يجري تدويله في صورة الشركات عابرة القوميات. وفي ظلها تحولت البلدان النامية إلى مصدر للموارد الحقيقية وليس للمنتجات: رأس المال – العمل – الأرض – الطاقة. حتى الخدمات الطبيعية أصبحت تستغني عنها الخدمات الصناعية. وأخذت تجعل من البرجوازية المحلية شريكاً أصغر لها بغية استخدامها محلياً في عمليات تعظيم أرباحها بفضل الأيدي العاملة الرخيصة والانخفاض النسبي لأسعار الخامات والطاقة

والأرض. ومن ثم نقلت إليها فروع الصناعة المتدنية. وصارت تدافع عن التطور الرأسمالي العالمية، التي لم تعد تلجم رأس المال المحلي بل توجهه في المجرى المناسب. وهكذا تطورت الرأسمالية المحلية واتسعت صفوفها. صارت وكلاء للشركات عابرة القوميات ومديرين لفروعها. وتوطدت العلاقات بين الرأسمالية العالمية من جانب والبرجوازية الطفيلية وبيروقراطية القطاع العام وجهاز الدولة من جانب آخر. وأفادت هذه البرجوازية من أوضاعها بحيث فاقت البرجوازية العالمية في نصيبها من الدخل القومي. فقد ظهر أن حصة الفئات العليا في البلدان النامية من هذا الدخل أكبر (40 إلى 50%) منها لدى الفئات العليا المماثلة في البلدان المتقدمة (30 إلى 35%).

تلك هي حقيقة البرجوازية العربية الحاكمة. فهل يتوقع من مثل هذه البرجوازية أن تتولى قيادة حركة القومية العربية؟ ولو فرضنا جدلاً أنها قادتها فهل يتوقع أن تقودها إلى النصر على أعدائها؟ كلا. فإنها برجوازية غير قومية بل إنها معادية للقومية.

ومن هنا تمر الأقطار العربية في مجموعها بحالة من التدهور بل الانحطاط القومي. يصفها "فؤاد زكريا" بقوله: "إن الإنسان العربي في حالة الاستقطاب الاقتصادي التي تميز حياته في الربع الأخير من القرن العشرين بين ثراء خيالي وفقر مدقع، يجد في كلتا الحالتين ما يدفعه إلى استبعاد التفكير المستقبلي. فهو في الحالة الأولى يعيش في حلم وردي جلبه ثراء مفاجئ لم يتولد عن جهد وعمل متدرج ويرفض الخروج من حالة الحلم لكي يواجه مستقبلاً قد يتطلب منه جهداً شاقاً وقد يحمل في طياته احتمالات مزعجة. وهو في حالة الثانية يملك في حاضره من الهموم ما يكفيه وما يسد أمامه طريق الامتداد بتفكيره لحظة واحدة إلى الأمام". في كلتا الحالتين تلعب أيديولوجية العودة إلى الماضي المجيد دورها في إبعاد الأذهان عن المواجهة الحقيقية للمشاكل الراهنة، ناهيك عن مشاكل المستقبل.

ومن هنا أفرزت حقبة النفط اتجاهات فكرية هي من البداية أو في النهاية معادية للقومية العربية بمضمونها التقدمي المعادي للإمبريالية والصهيونية والرجعية. وعلى رأسها جميعاً اتجاه يرى بكل بساطة أن القومية العربية صنم من الأصنام وطاغوت من الطواغيت، ومن ثم أفتى بمحاربتها. ولا يقل عن هذا الاتجاه خطرا تجريد القومية العربية من مضمونها التحرري التقدمي وصرفها عن طبيعتها المناضلة المقاتلة أو اختزالها في شعارات تتمسك بثوابت لا تاريخية يغلب عليها الطابع الانفعالي والنظرة الاستعلائية وافتقاد الحس الاجتماعي. وكل ذلك باسم إحياء المجد العربي التليد، ولو في صورة تجارب وحدوية هزلية محكوم عليها منذ البداية بالفشل، وتورث الناس اليأس واللامبالاة. وكان "ساطع الحصرى" رائد القومية العربية قد نفى قيامها على الدين ورفض أن يكون الجنس أو الدم مصدرا لها. لكن ذلك قيل في زمن كانت الطلائع البرجوازية فيه مازالت ثورية.

لقد سادت الآن برجوازية ذات طبيعة رأسمالية مشوهة. وهي فئة اجتماعية تشكل خطرا بالغا على الكيان الوطني لكل قطر عربي لأن أطماعها الاقتصادية تربطها مباشرة بحركة رأس المال العالمي ولاحتكارات الدولية النشطة. وبعد قيامها بتشويه الاقتصاد العربي فإنها مسئولة أيضاً عن تشويه

التطور الاجتماعي العربي. ونشأ مجتمع استهلاكي مشوه يتسم بضعف المشاعر الوطنية وانحسار الروابط القومية. وسادت عقلية طفيلية فرضت نفسها على الجميع. وأصبح الوطن العربي يعاني حالة مزرية من فقدان الإرادة في مواجهة العدو الأمريكي الإسرائيلي.

فالبرجوازية العربية الحاكمة عاجزة عن إنجاز المهام الوطنية التي تستدعي صداما جذريا مع الإمبريالية الأمريكية والصهيونية العالمية والرجعية المحلية. وهي عاجزة من باب أولى عن إنجاز المهام الاجتماعية والصدام مع رأس المال العربي الكبير. هذا بينما صار تطور الأقطار العربية في ظل الحقبة النفطية يطرح علينا بقوة متزايدة حقيقة تشابك مهام التحرر الوطني أكثر فأكثر مع مهام التحرر الاجتماعي. ومعنى ذلك أن المضمون الاجتماعي لحركة القومية العربية لم يعد من الممكن إغفاله أو طمسه أو مقاومته سواء على مستوى كل قطر عربي على حده أو على المستوى القومي العربي كله. فالقضية القومية هي الآن قضية وطنية ذات مضمون اجتماعي متقدم. وهي لذلك قضية ديمقراطية لا يمكن أن تتقدم إلا في إطار ديمقراطي.

وإذا كانت نظم عربية عديدة قد تميزت بانعدام الحريات الديمقراطية، وإذا كانت نظم عربية أخرى قد وقفت موقف الحذر وحتى النفور من تحركات الجماهير وحاولت باستمرار فرض وصايتها عليها، وسارت من ثم في طريق التضييق المتزايد على الحريات، فإن ذلك كله مسئول عن موقف اللامبالاة الذي تقفه الجماهير الواسعة وبصفة خاصة جموع المثقفين من القضايا العامة سواء كانت قطرية أو قومية – هذا بينما راحوا يعمقون في صفوف الجماهير مشاعر الانتماء والولاء والتعصب لطائفة أو فرقة أو جماعة أو عشيرة أو ناد رياضي!

خـاتمـة

والآن فلقد آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية. لقد نجح أعداء القومية العربية بقيادة أمريكا في طمس التناقض الرئيسي وتغليب التناقضات الثانوية. وآن الأوان للتعامل مع التناقضات على حقيقتها: أن يعود العدو عدوا والصديق صديقاً والشقيق شقيقاً. إن ذلك يعني إعادة طرح كل قضايانا الرئيسية من جديد: قضية فلسطين، قضية تحرير الأرض العربية المحتلة في سوريا ولبنان، قضية تحرير الاقتصاد العربي، قضية التنمية العربية الشاملة، قضية التحولات الاجتماعية، قضية الحريات الديمقراطية، قضية حقوق الإنسان والمواطن، قضية الشباب والمرأة في الوطن العربي، قضية الثقافة واستعادة الهوية العربية وقضية التكامل الاقتصادي. وكلها قضايا لا تطرح على حقيقتها إلا في إطار التناقض الرئيسي.

لكن الانتقال إلى مثل هذا الهجوم المضاد يستدعي بل يفترض النجاح سلفاً في حل أزمة قيادة الحركة الوطنية العربية. إنه يتطلب نقل هذه القيادة من أيدي البرجوازية الحالية لا إلى أيدي شريحة

برجوازية أخرى ولكن إلى أيدي تحالف واسع للقوى الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة في مواصلة المعركة ضد الامبريالية وتحقيق التقدم الاجتماعي في ذات الوقت. مثل التحالف الوطني الواسع يمكن أن يضم بعض أقسام البرجوازية الوطنية كما يضم البرجوازية الصغيرة وطلائعها المتقدمة ذات القدرات الثورية المتجددة، ويضم أيضاً الطبقة العاملة النامية حيث تضطلع فيه بدور أساسي متصاعد. هذا التحالف الوطني الواسع يجب أن يجذب إليه طلائع المثقفين وكافة القوى والعناصر السليمة في الوطن العربي. ولا يمكن أن يتحقق مثل هذا التطور من غير السعي الدءوب من أجل كسب وممارسة الحريات الديمقراطية، هذه الحريات التي ينبغي أن تكفل لا مجرد حق الجماهير في التعبير بل أن تكفل لها أيضاً حقها في التغيير في الوطن العربي.

ومرة أخرى، فإن مثل هذا التغيير مستحيل بغير الدور القيادي لمصر فإن التغيير العربي إنما يبدأ من مصر وبها. فذلك قدرها.

ومن المتوقع أن يمر هذا التطور عبر نضال شاق وطويل مليء بالعقبات والتضحيات وربما بالنكسات. لكنه يبقى هو الطريق الوحيد إلى الهدف. وإذا كان هذا الطريق يبدو لنا قاتماً فينبغي ألا ننسى أنه انعكاس لواقع لا يقل قتامه لكنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وهل يطلع الفجر إلا بعد ليل أسود؟ ومن قبل قال " عبد الناصر" كلمته الحكيمة:

"لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل "

تلخيص كتاب : من الذي دفع للزمار ؟ الحرب الباردة الثقافية المخابرات المركزية الأمريكية

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4834 - 2015 / 6 / 11

تلخيص كتاب : من الذي دفع للزمار ؟

الحرب الباردة الثقافية

المخابرات المركزية الأمريكية

وعالم الفنون والأدب

THE CULTURAL COLD WAR

The CIA and the world of Arts and Letters))

صادر عن : The New Press

New york, 2000

تأليف: فرانسيس ستونر سوندرز

ترجمة : طلعة الشايب

تقديم : عاصم الدسوقي

إصدار : المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة – ط3 – يناير 2003

هذا الكتاب ...

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت وكالة المخابرات الأمريكية تنظم وتدير جبهة ثقافية عريضة في معركة ضارية بدعوى حرية التعبير، وبتعريفها للحرب الباردة بأنها معركة من أجل "الاستيلاء على عقول البشر ".

فبعد أن سكت هدير المدافع وأزيز الطائرات ودوى القصف، إثر إنتهاء الحرب العالمية الثانية (أغسطس 1945) ، أخرجت الترسانة الأمريكية أثقالها الثقافية: الصحف والمجلات والإذاعات والمؤتمرات ومعارض الفن التشكيلي والمهرجانات الفنية والمنح والجوائز ... إلخ، وتكونت شبكة

محكمة من البشر الذين يعملون بالتوازي مع الـ " "CIAلتمحو من الأذهان فكرة أن " أمريكا صحراء ثقافية " وتزرع فيها فكرة جديدة مؤداها أن العالم في حاجة إلى سلام أمريكي وإلى عصر تنوير جديد، وأن ذلك كله سيكون اسمه " القرن الأمريكي" .

راديكاليون سابقون ومثقفون يساريون من الذين تحطم إيمانهم بالماركسية والشيوعية ، مؤسسات وهمية وتمويل سري ضخم وحملة إقناع هائلة في حرب دعاية ضارية تخطط لها وتديرها "منظمة الحرية الثقافية – "Congress for Cultural Freedomالتي كانت بمثابة وزارة غير رسمية للثقافة الأمريكية، أو لتكون " الزمار" الذي تدفع له الـ ""CIA ثمن ما تطلبه منه من "ألحان".

وفي قمة ازدهارها، كان لـ "منظمة الحرية الثقافية" مكاتب في 35 دولة (من بينها عدد من الدول العربية، خاصة لبنان والسعودية والأردن والمغرب وليبيا ومصر، حيث تم انشاء مكاتب فرعية لمؤسسات "روكفلر" و "كارنيجي" و "فرانكلين للطباعة والنشر" و "نادي القلم" و "مجلة المختار ... " Readers Digestإلخ) ، ويعمل بها عشرات الموظفين، وتصدر أكثر من 20 مجلة ذات نفوذ، وتنظم المعارض الفنية وتمتلك مؤسسات إعلامية، وتعقد مؤتمرات دولية تحضرها شخصيات بارزة ، وتكافئ الفنانين والموسيقيين بالجوائز، وترعى معارضهم وحفلاتهم، معتمدة على شبكة واسعة وشديدة التأثير من رجال المخابرات وخبراء الإستراتيجية السياسية ، والمؤسسات الرسمية والروابط الدراسية القديمة في الجامعات.

بالاعتماد على ذلك كله بدأت وكالة المخابرات المركزية منذ عام 1947 في بناء كونسورتيوم (اتحاد) Consortium له واجب مزدوج : تحصين العالم ضد وباء الشيوعية ، وتمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في الخارج. وكان من نتيجة ذلك، أن تكونت شبكة محكمة من البشر الذين يعملون بالتوازي مع الوكالة للترويج لفكرة مؤداها أن العالم في حاجة إلى "سلام أمريكي pax Americana وإلى عصر تنوير جديد، وأن ذلك سوف يسمى بـ "القرن الأمريكي" وكان ذلك " الكونسورتيوم" هو السلاح السري في الصراع الأمريكي أثناء الحرب الباردة ، وهو سلاح له نتائج واسعة في ميدان الثقافة.

مؤسسة التجسس الأمريكية هذه ، ظلت تعمل دون أن يُكتَشفَ أمرها ودون منافسة على مدى ما يزيد من عشرين عاماً ، وظلت تدير جبهة ثقافية معقدة، مدعومة على نحو كبير، جبهة في الغرب ومن أجل الغرب باسم حرية التعبير.

كانت عضوية ذلك "الكونسورتيوم" تضم مجموعة من الراديكاليين السابقين ومثقفي اليسار الذين تحطم إيمانهم بالماركسية.

أولئك اليساريون السابقون كان لابد من تجميعهم ودمجهم معاً في هذه المؤسسة نفسها مع وكالة المخابرات المركزية – CIA ، وهو أمر قد يبدو غير قابل للتصديق، كانت هناك مصلحة مشتركة

حقيقية، وكان هناك اقتناع بين الوكالة وأولئك المثقفين الذين استؤجروا لكي يخوضوا الحرب الثقافية .. حتى وإن لم يعرفوا ذلك.

وفي عام 1966 نشرت "نيويورك تايمز – "New York Timesسلسلة من المقالات التي تكشف العمل السري الذي قام به أفراد تلك الجماعة المرتبطة بالمخابرات المركزية "."CIA هنا تضئ الباحثة البريطانية " ف.س سوندرز " جانباً مظلماً في تاريخ أمريكا الثقافي معتمدة على عدد كبير من المقابلات الشخصية ، وفحص عدد أكبر من الوثائق الرسمية التي أفرج عنها مؤخراً .. وهنا تظهر أسماء عدد كبير من أبرز مفكري وفناني المرحلة : أشعيا برلين وكليمنت جرينبيرج وسيدنى هوك وآرثر كويستلر وإيرفنج كريستول وروبرت لويل وهنرى لوس وأندريه مالرو ومارى مكارثى ورينولد نيبور وجورج أورويل[1] وجاكسون بولوك وبرتراند راسل هيمنجواي و أندريه مالرو وآرثر شليزنجر الابن وستيفن سيندر .. وغيرهم..

وبينما بعضهم تم استخدامه دون أن يدري ، كان البعض الآخر على علم واستعداد للتعاون!... إن كتاب "الحرب الباردة الثقافية " عن دور المخابرات الأمريكية في عالم الفنون والآداب لمؤلفته "فرانسيس ستونر سوندرز" جدير بالقراءة ، لأنه يكشف ستر مواقف وتحولات في عالم الثقافة كان مثقف الستينيات الملتزم في مصر وبلدان العالم العربي، يرقبها فاغرا فاه دون أن يدري أسبابها. إنها القصة كاملة للدور الذي قامت به الـ CIA في الحرب الباردة الثقافية ، الأمر الذي يجعل من هذا الكتاب " عملاً مهماً من أعمال البحث التاريخي " كما وصفه المفكر الراحل "إدوارد سعيد".

الولايات المتحدة الأمريكية وتسييس الثقافة

بعد انتهاء الحرب سبتمبر 1945 الولايات المتحدة عملت على استعادة الحالة الطبيعية بينها وبين أوروبا بأسرع ما يمكن فخففت وجودها العسكري هناك، وعقدت معاهدات صلح مع الدول التي تحالفت مع ألمانيا (إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر)، وشرعت في احتواء كل أوروبا، وبدأت تخطط لاستعادة شرق أوروبا من دائرة النفوذ السوفيتي . ومن هنا كان مبدأ ترومان في مارس 1947 ومشروع مارشال الذي يتلخص في تقديم مساعدات اقتصادية لأوروبا الغربية وخاصة للدول المهددة بأزمة اقتصادية حتى لا تسقط في يد الأحزاب الشيوعية.

ثم خطت الحكومة الأمريكية خطوة أكبر عندما أعلن "ترومان" برنامج النقطة الرابعة (20 يناير 1949) لتأييد السلام العالمي وفق محاور أربعة : التأييد المطلق للأمم المتحدة، وكسب الشعوب بالعمل على الإصلاح الاقتصادي، وتقوية الأمم التي تعادي الكتلة الشيوعية ، وتقديم المعونات لتحسين أحوال مختلف بلاد العالم، وكل هذا في حماية حلف الأطلنطي .

ومن يتأمل هذه المحاور الأربعة يجد أن صياغتها جاءت لتضمن للحكومة الأمريكية تنفيذ خططها تحت مبادئ عامة يصعب الاختلاف بشأنها تبدو وكأنها إنسانية لصالح البشرية جمعاء فضلاً عن أن

هذه المبادئ ما تزال تحكم التوجهات الأمريكية إزاء كل الأزمات العالمية، فهي تعمل على تحويل اقتصاديات مختلف الدول إلى الاقتصاد الحر تحت شعار الإصلاح الاقتصادي، وتستخدم الأمم المتحدة لتدوير الزوايا الحادة التي تبرز في السياسات الدولية.

على أن الحكومة الأمريكية أدركت مبكراً أن مشروع مارشال والنقطة الرابعة لا يكفيان وحدهما لإزالة الشيوعية من طريق الرأسمالية ، ومن هنا اتجهت السياسة الأمريكية إلى تصويب ضرباتها على جبهة الثقافة العريضة بما تشمله من أفكار وفنون وآداب وعلوم وكل ما يتعلق بالكلمة المقروءة والمسموعة والمرئية في محاولة متواصلة لتغيير أذهان الشعوب وتشجيعها على كراهية الشيوعي بتقديم النموذج الرأسمالي الأمريكي ثقافياً ، وبمعنى آخر: يد تقدم الخبز ويد تقدم ثقافة دولة الخبز فيحدث التحول التدريجي من الثقافة الشيوعية إلى الثقافة الرأسمالية.

وفي يولية 1947 أنشأت الحكومة الأمريكية جهاز المخابرات المعروف اصطلاحاً بـC.I.A ليتولى الجانب الثقافي في الحرب الباردة.

وكان أول أعمال هذا الجهاز تكوين واجهة ثقافية يعمل من خلالها "لتحصين العالم ضد وباء الشيوعية وتمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الأمريكية في الخارج".

وأعطيت لجهاز المخابرات صلاحيات هائلة ومطلقة ليفعل ما يشاء من أجل حماية الصورة الأمريكية التي ترسمها وسائل الدعاية والإعلام في خيال الآخرين.

ثم تقرر (في 19 ديسمبر 1947) أن يستخدم الجهاز الأنشطة النفسية السرية لدعم السياسة الأمريكية بما في ذلك التخريب والتدمير والانقلابات والاغتيالات ومساعدة حركات المقاومة السرية والمعارضة السياسية في الدول المعادية للولايات المتحدة بشكل متقن لا تظهر معه أي مسئولية للحكومة الأمريكية .

وفي مايو 1949 شكلت المخابرات "اللجنة القومية من اجل أوربا الحرة" لاستخدام المهارات المتنوعة لليهود الشرقيين في المنفى من أجل تطوير برامج تتصدى بنشاط للسيطرة السوفيتية.

ولإحكام الحصار على الشيوعية والشيوعيين في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها وفي العالم قامت المخابرات الأمريكية في 1950 بتأسيس منظمة ثقافية جديدة باسم "منظمة الحرية الثقافية " تحولت في عام 1967 إلى "الاتحاد الدولي للحرية الثقافية" . وقامت هذه المنظمة بإنشاء فروع لها في خمس وثلاثين دولة تم اختيارها بعناية أصدرت أكثر من عشرين مجلة ذات تأثير كبير.

وفي هذا الإطار صدرت في 1952 مجلات : كومنترى ، ونيوليدر، وبارتيزان ريفيو ، وفي 1953 صدرت مجلة العلم والحرية ومجلة إنكاونتر استكتب فيها أسماء لامعة ومشهورة مثل المؤرخ أرنولد توينبي والفيلسوف برتراند راسل وهربرت سبنسر وكلها مجلات ضد الشيوعية.

وخارج أمريكا كانت المخابرات وراء إصدار عدة مجلات ثقافية ترمي جميعها بأسلوب غير مباشر لتشويه الشيوعية وشهد عام 1955 إصدار مجلات : سوفيت سيرفي يرأسها وولتر لاكير ، وتيمبو برزنت بإيطاليا ، وكوادرات في أستراليا وكويست quest في الهند وجييو Jiyu في اليابان وهكذا .

تم الاستعانة بمؤسسة فورد لتنفيذ مشروعات مشتركة بواسطة الجامعيين وكذا مؤسسة روكفلر التي كان هنري كيسنجر أحد خبرائها .

وفي منتصف الستينيات من القرن العشرين والحرب الباردة في عنفوانها كان لنادي القلم الدولي (PEN 76) فرعاً في 55 دولة وبذلت المخابرات الأمريكية كل ما تستطيع من جهد لتحويله إلى منبر لخدمة المصالح الأمريكية .

والحق أن التغير في الثقافة هو ما يراهن عليه النظام العالمي الجديد المعروف بالجلوبالية globalism، الذي أعلنه الرئيس الأمريكي "بوش" الأب أثناء حرب الخليج الثانية 1991 وأداته الرئيسية منظمة التجارة العالمية W.T.O التي أنشئت في يناير 1995 ولا تقتصر مهمتها على مبدأ حرية التجارة كما كانت مهمة اتفاقية الجات من قبل، وإنما أضيف لبرنامجها مبدأ الحرية الثقافية أي حرية الإنسان في أي مكان في تعاطي ما يريده وما يرغبه من ألوان الثقافة دون حظر رقابي من حكومته والهدف تحويل العالم كله إلى النموذج الأمريكي دون إحساس بالدونية . وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتحفظ على هذا الجانب في منظمة التجارة العالمية حفاظاً على ثقافتها من التحلل والذوبان في النمط الأمريكي.

بينما كانت الحرب الباردة في أوجها ، كرست حكومة الولايات المتحدة الأمريكية موارد واسعة من أجل برنامج سري للدعاية الثقافية في أوروبا الغربية. كان أحد الملامح الأساسية لهذا البرنامج هو الحرص الشديد على أن يبدو كأن لا وجود له ، أما الذي يديره فكانت ذراع التجسس السرية لأمريكا، أو وكالة المخابرات المركزية – Congress For Cultural Freedom ، التي كان يديرها رجل المخابرات الأمريكية "مايكل جوسلسون" (يهودي من أستونيا ولد عام 1908) Michael " " Josselsomفي الفترة من 1950 إلى 1967.

وفي قمة ازدهارها، كان لمنظمة الحرية الثقافية مكاتب في 35 دولة ، ويعمل بها عشرات الموظفين، وتصدر أكثر من 20 مجلة ذات نفوذ، وتنظم المعارض الفنية وتمتلك مؤسسات إعلامية، وتعقد مؤتمرات دولية تحضرها شخصيات بارزة ، وتكافئ الفنانين والموسيقيين بالجوائز، وترعى معارضهم وحفلاتهم، معتمدة على شبكة واسعة وشديدة التأثير من رجال المخابرات وخبراء الإستراتيجية السياسية ، والمؤسسات الرسمية والروابط الدراسية القديمة في الجامعات.

بالاعتماد على ذلك كله بدأت وكالة المخابرات المركزية منذ عام 1947 في بناء كونسورتيوم (اتحاد) Consortium له واجب مزدوج : تحصين العالم ضد وباء الشيوعية ، وتمهيد الطريق أمام مصالح السياسة الخارجية الأمريكية في الخارج. وكان من نتيجة ذلك، أن تكونت شبكة محكمة من

البشر الذين يعملون بالتوازي مع الوكالة للترويج لفكرة مؤداها أن العالم في حاجة إلى "سلام أمريكي pax Americana وإلى عصر تنوير جديد، وأن ذلك سوف يسمى بـ "القرن الأمريكي" وكان ذلك " الكونسورتيوم" هو السلاح السري في الصراع الأمريكي أثناء الحرب الباردة ، وهو سلاح له نتائج واسعة في ميدان الثقافة.

مؤسسة التجسس الأمريكية هذه ، ظلت تعمل دون أن يُكتَشفَ أمرها ودون منافسة على مدى ما يزيد من عشرين عاماً ، وظلت تدير جبهة ثقافية معقدة، مدعومة على نحو كبير، جبهة في الغرب ومن أجل الغرب باسم حرية التعبير.

كانت عضوية ذلك "الكونسورتيوم" تضم مجموعة من الراديكاليين السابقين ومثقفي اليسار الذين تحطم إيمانهم بالماركسية.

أولئك اليساريون السابقون كان لابد من تجميعهم ودمجهم معاً في هذه المؤسسة نفسها مع وكالة المخابرات المركزية – CIA ، وهو أمر قد يبدو غير قابل للتصديق، كانت هناك مصلحة مشتركة حقيقية، وكان هناك اقتناع بين الوكالة وأولئك المثقفين الذين استؤجروا لكي يخوضوا الحرب الثقافية .. حتى وإن لم يعرفوا ذلك.

وفي عام 1966 نشرت "نيويورك تايمز – "New York Timesسلسلة من المقالات التي تكشف العمل السري الذي قام به أفراد تلك الجماعة المرتبطة بالمخابرات المركزية " "CIAهيمنجواي و سيمون دو بوفوار و جان بول ساتر و أندريه مالرو .

كان إنشاء الوكالة – CIA بمثابة تغيير شامل في النماذج التقليدية للسياسة الأمريكية ؛ فالشروط التي أنشأتها أدخلت إلى المؤسسة مفاهيم " الكذب الضروري" و" الإنكار المقبول"، وجعلت منها استراتيجيات شرعية في وقت السلم، وأنتجت على المدى الطويل طبقة حكم خفية قادرة على الابتزاز وإساءة استخدام السلطة في الداخل والخارج دون أدنى شعور بالمسئولية.

هذه الخبرة في النفوذ غير المحدود يعبر عنها بطل رواية "شبح هارلوت" للكاتب "تورمان مايلر – " Norman Mailerيقول " هارلوت" : نحن نتدخل في كل شيء إذا كان المحصول الجيد أداة من أدوات السياسة الخارجية، يكون علينا أن نعرف طقس العام القادم، نفس الاحتياج يأتينا أينما نظرنا : المال والإعلام وعلاقات العمل والإنتاج والاقتصادي وأثر التلفزيون، أين تنتهي اهتماماتنا الشرعية ؟ لا أحد يعرف عدد قنوات اتصالنا للحصول على المعلومات من الأماكن المهمة ، كم عدد رجالنا المهمين في "البنتاجون" و "قيادة البحرية" و "الكونجرس" و "مراكز البحوث" و "خبراء تآكل التربة"، "قيادات الطلبة" ، "الدبلوماسيون" ، "المحامين" ، كلهم يزودننا بالمعلومات.

وحيث إن المخابرات المركزية – CIA كانت تمتلك خطوطاً جوية ، ومحطات إذاعة، وصحفاً، وشركات تأمين ، وعقارات ، فإن وجودها قد برز في الشئون العالمية بشكل مذهل على مدى سنوات لدرجة أن الناس بدأوا يشكون في أنها هناك وراء كل شيء ... وأي شيء.

في بريطانيا كانت إدارة البحث الاعلامي " "[2] IRDالتي أنشأتها حكومة "كليمنت أتلى – " Clement At tleeلمكافحة الشيوعية في فبراير 1948 هي أسرع أقسام وزارة الخارجية نموا واتساعا ، وكما شرح " إرنست بيفن – " Ernest Bevinوزير الخارجية ومهندس الـ" "IRDلا يمكننا أن نأمل في القضاء على الشيوعية بدحضها على أسس مادية فقط، إذ لابد لنا من أن نضيف الميل الإيجابي للمبادئ الديمقراطية والمسيحية، لابد من أن نقدم أيديولوجية منافسة للشيوعية. وبالرغم من أسمها العادي الذي لا يحمل أية شبهة إلا أن إدارة البحث الإعلامي " "IRDكانت بمثابة وزارة سرية للحرب الباردة، كانت ميزانيتها سرية (حتى تتفادى مناقشة أنشطتها التي ربما تكون سرية أو شبه سرية) وكان هدفها هو "إنتاج وتوزيع ونشر دعاية لا يمكن أن تنسب إليها" حسب وصف "كريستوفر وودهاوس – "Christopher Woodhouseالشهير بـ"مونتي – "Monty، الجاسوس الذي عين بالإدارة في عام 1953 ، وعملا بنظرية " قطرة قطرة" كانت الـ " "IRDتقوم بإعداد تقارير "حقيقية" عن كافة الموضوعات لتوزيعها على أعضاء أجهزة المخابرات البريطانية الذين سيعيدون استخدامها في عملهم.

وكما كتب "رالف موراي – " " Ralph Mur rayأول رئيس لـ " IRDمن المهم ألا نثير انطباعاً عاماً في المملكة المتحدة أو في الخارج بأن وزارة الخارجية تنظم حملة معادية للشيوعية، إن ذلك من شأنه أن يغضب أو يحرج عدداً من الأفراد الذين لديهم استعداد لتقديم عون مفيد لنا، إذا نحن عرضناهم للاتهام بأنهم يتلقون معلومات معادية للشيوعية عن طريق كيان شرير في وزارة الخارجية يقوم بفبركة دعاية موجهة ضد الاتحاد السوفيتي.

كان الكاتب "آرثر كويستلر – "Arthur Koestlerالمجرى المولد، واحداً من أهم المستشارين الأوائل لـ " "IRDبتوجيهاته وتحت إشرافه أدركت الإدارة فائدة إيواء أولئك الناس والمؤسسات الذين كانوا يرون أنهم بحكم السياسة اليسارية كانوا في موقع المعارضة بالنسبة لمركز السلطة، كان الهدف من ذلك الإيواء له شقان : الأول هو تحقيق تقارب من الجماعات "التقدمية" للتمكين من مراقبة أنشطتها ، والثاني : إضعاف تأثير تلك الجماعات وذلك عن طريق السيطرة عليها من الداخل أو بجر أعضائها إلى منبر مواز وأقل ثورية.

قبل مرور وقت طويل كان "كويستلر – "Koestlerنفسه قد بدأ يفيد من حملات الدعاية كتابه "الظلام وقت الظهيرة" والذي كان تصويره للفظائع السوفيتية بمثابة أوراق اعتماده عدواً للشيوعية ، هذا الكتاب كان يوزع في ألمانيا تحت رعاية الـ " "IRDوبصفقه تم عقدها مع "هاميش هاميلتون – "Hamish Hamiltonمدير دار النشر التي تحمل نفس الاسم (وكان هو نفسه وثيق الصلة بأجهزة المخابرات).

كان " آرثر كويستلر – "Arthur Koestlerابنا لطبقة متوسطة من "بودابست" حيث ولد عام 1905 ، وبعد تحول ديني انضم إلى الحزب الشيوعي في أوائل الثلاثينيات، كتب فيما بعد يقول إن

قراءته لـ "ماركس وانجلز" كان لها " الأثر المسكر للتحرر المباشر" . في سنة 1932 ذهب إلى روسيا وألف كتاب دعاية بتمويل من الدولية الشيوعية " "Communist Internationalبعنوان "ليالي بيضاء وأيام حمراء" .

وعندما ارتفع الصليب المعقوف في مطار موسكو تحية لوصول "ريبنتروب – "Ribbentrop للتوقيع على معاهدة " هتلر – ستالين" ، وعندما عزفت فرقة موسيقى الجيش الأحمر "نشيد هورست فايسل لايد – "Horst Wessel Liedتخلى عن ذلك تماماً.

أثناء اعتقاله في فرنسا وقت الحرب كتب "الظلام وقت الظهيرة" بعد ذلك التحق بوزارة الإعلام ليعمل في الدعاية المضادة للنازية ، وهي الوظيفة التي ساعدته في الحصول على الجنسية البريطانية.

كان الهدف من جولة المحاضرات الأمريكية في عام 1948 هو تحرير المتعلقين أو "المفتونين باليسار" من أوهامهم ، وأن يندمجوا في تعاون مع بنية السلطة .

كان "كويستلر – "Koestlerيدعو إلى مرحلة جديدة للعمل يكون واجب المثقفين فيها هو تبرير الجهد الوطني وتجنب الانعزال أو الابتعاد الذي كان ينطوي على مفارقة تاريخية، بعد ذلك كان "جان بول ساتر – "Jean–Paul Sartreيعلن : "حيث إن الكاتب لا يمكنه أن يهرب، فنحن نريده أن يقبض على زمنه بثبات ، إنها فرصته الوحيدة ، خلقت له وهو لها " وهدفنا هو العمل معاً لإحداث تغيرات معينة في المجتمع الذي يحيط بنا.

سافر "كويستلر – "Koestlerإلى واشنطن حيث حضر عدد من المؤتمرات الصحفية وحفلات الاستقبال والغداء والعشاء، وعن طريق "جيمس بيرنهام – "James Burnhamوهو مثقف أمريكي انتقل من الراديكالية إلى مؤسسات السلطة بسرعة مدهشة – تم تقديم كويستلر – "Koestlerإلى العشرات من المسئولين في مؤسسات الدولة ومساعدي الرئاسة والصحفيين والنقابات والاتحادات العمالية كانت وكالة (المخابرات الأمريكية " "CIAعلى نحو خاص مهتمة بـ "كويستلر – "Koestler كان أمامهم شخص لديه ما يقوله لهم.

كانت الوكالة منذ فترة تستهويها فكرة ما : هل هناك من هو أفضل من الشيوعيين السابقين لمكافحة الشيوعية ؟ وبالتشاور مع "كويستلر – "Koestlerبدأت تلك الفكرة تتجسد ، كان من رأيه أن تدمير الأساطير والخرافات الشيوعية يمكن أن يتحقق فقط عن طريق تعبئة أولئك اليساريين من غير الشيوعيين في حملة واسعة للإقناع ، وبالفعل سوف تصبح إستراتيجية تقوية "اليسار غير الشيوعي " هي الأساس النظري للعمليات السياسية لوكالة المخابرات المركزية " "CIAضد الشيوعية على مدى العقدين التاليين" أما الأساس المنطقي لهذه الإستراتيجية التي حققت فيها الوكالة تقاربا – وربما تطابقا – مع المثقفين اليساريين ، هذا الأساس المنطقي يقدمه "شليزنجر – "Schlesingerفي كتابه "الوسيط الحيوي" ، وهو أحد ثلاثة كتب كانت تشتمل على بذور التطورات المستقبلية ظهرت في عام

1949 (الكتابان الآخران هما: "الإله الذي فشل " ورواية " 1984" لـ " جورج أورويل – George Orwell"أوضح "شليزنجر – Schlesinger"مسار اضمحلال اليسار وشلله الأخلاقي الخطير في أعقاب ثورة 1917 الفاسدة، وتتبع تطور " اليسار غير الشيوعي " لكي يكون الراية التي تتجمع خلفها الجماعات التي تناضل من أجل الحصول على مساحة للحرية.

في إطار هذه الجماعة كان المطلوب أن يتحقق "استعادة العصب الراديكالي" بحيث لا يبقى أي مصباح في نافذة الشيوعيين" وكان "شليزنجر– Schlesinger"يقول : إن حركة المقاومة الجديدة تلك كانت في حاجة إلى "قاعدة مستقلة تعمل منها، وهي تتطلب سرية وتمويلاً ووقتاً ومطبوعات صحفية وجازولين وحرية تعبير وحرية اجتماع، وتحرراً من الخوف".

أما الافتراض النظري الذي شجع ودفع كل هذه التعبئة لليسار غير الشيوعي ، فكان مدعوماً بشدة من "شيب بوهلن – Chip Bohlen"وأشعيا برلين – Isaiah Ber lin"و "نيكولاس نابوكوف – Nicolas Nabokov"و " افريل هاريمان – Averell Harriman"و "جورج كينان – George Kennan"كما ذكر "شليزنجر– Schlesinger"فيما بعد :

"كنا نشعر جميعاً بأن الاشتراكية الديمقراطية هي الحصن المنيع" ضد الشمولية، وأصبح ذلك تياراً تحتياً – وربما سرياً– في السياسة الخارجية الأمريكية أثناء تلك المرحلة . هكذا أصبح الاسم المختصر) "Non – Communist Left NCLاليسار غير الشيوعي) مسمى شائعاً في لغة الدواوين الحكومية في "واشنطن" بل إنه – كما ذكر أخد المؤرخين – "كان رمزاً لجماعة تحمل بطاقة تعريف معينة".

هذه الجماعة التي تحمل بطاقة التعريف المعينة اجتمعت لأول مرة تحت غطاء "الإله الذي فشل" ، وهي مجموعة مقالات تشهد على سقوط الفكرة الشيوعية ، كان "آرثر كويستلر " هو الروح الباعثة وراء الكتاب بعد أن عاد إلى "لندن" في حالة من النشاط والاستثارة على آثر مناقشاته مع "وليم دونوفان– William Donovan"وغيره من واضعي إستراتيجية المخابرات الأمريكية.

كان كتاب " الإله الذي فشل " يوزع بواسطة أجهزة الحكومة الأمريكية في كل أنحاء أوروبا، وكانت الدعاية له مكثفة في ألمانيا بشكل خاص، وقد ساندت كذلك وبقوة إدارة البحث الإعلامي "."IRD وإذا كان كتاب "الإله الذي فشل" قد أثبت أن هناك ترحيباً حاراً بمن يرغب في التحول إلا إنه من الصحيح كذلك أنه كان هناك من هم ليسوا على استعداد لأن يلعبوا دور متناول العشاء الرباني على مذبح الحركة المنظمة لمكافحة الشيوعية . وهرع "الكومينفورم" لاستغلال هذا التحفظ بعد الخروج الكارثي في "والدورف استوريا " أصبح "الكومينفورم" أكثر يقظة في تحضيراته للاجتماع التالي: "مؤتمر السلام العالمي – World Congress for Peaceالذي تحدد له إبريل 1949 لكي يعقد في "باريس" وكما توقعت رسالة مشفرة للـ " "IRDفي شهر مارس من نفس العام تحمل خاتم "سري للغاية" فإن "الأسلوب المقرر وتنظيم المؤتمر يدلان على أنه سوف يتم استخدامه بكافة الوسائل ليكون بمثابة

"كليشيه" للموافقة على أي شيء يريده الاتحاد السوفيتي ". كان من الواضح أن فكرة "الكومينفورم" ستكون أن "الولايات المتحدة والديمقراطيات الغربية هم مثيرو الحرب، وأن الفاشست والكرملين وعملاءه هم الديمقراطيات المحبة للسلام " كان مطلوباً من جميع المراكز والمواقع الدبلوماسية أن "تستكشف كل ما يمكن عمله بغرض إفساد القيمة الدعائية لهذا المؤتمر".

لكن "أبناء العم" في المخابرات المركزية " "CIAكانوا في طريقهم إلى الاجتماع الباريسي، في اليوم التالي لمؤتمر " والدورف" سأل " فرانك ويزنر" وزارة الخارجية عما تنوي عمله بخصوص مؤتمر السلام في باريس.

كانت وزارة الخارجية قد توقعت – بتشاؤم – أن "يغرى السذج باتباع خط " الكرملين" فيقبلوا " حركة السلام الزائف تلك". أبرق "ويزنر– "Wisnerإلى "أفريل هاريمان – "Avril Harrimanفي إدارة التعاون الاقتصادي (مجموعة مدراء مشروع مارشال) يطلب خمسة ملايين فرنك (ما يعادل 16000 دولار تقريباً) لتمويل مظاهرة مضادة . كان "هاريمان– "Harimanوهو واحد من الأوائل في النخبة السياسية الأمريكية الذين أدركوا أن روسيا قد أعلنت حرباً أيديولوجية على الغرب، كان يفكر في وسائل التصدي لتيار المفاسد القوى المندفع من روسيا" وكان في غاية السعادة أن يقدم دعماً من "مشروع مارشال" للعمليات السرية، وهو الدعم الذي كان يشير إليه "ويزنر" بأنه مجرد شيء بسيط.. أو "مجرد بونبوني" بنص كلماته" ، وعن طريق "إيرفنج بروان – "Irving Brownأجرى مكتب تنسيق السياسات " "OPCاتصالات بالاشتراكي الفرنسي "ديفيد روسيت – "David Rousset مؤلف عدة كتب عن معسكرات الاعتقال (أيام موتنا– Les Jours De No ter Mort و "عالم المعتقلات L univers Concetrationnaire).

في الجانب السوفيتي كان هناك "إيليا اهرنبرج – "Elya Ehrenburgو "ألكساندر فادييف– "Alexander Fadeyevاللذان ظهرا في الاجتماع الرئيسي – كان عملاً من أعمال مكتب الإعلام الشيوعي من البداية إلى النهاية – إلى جانب "يول روبسون– "Paul Robesanو "هوارد فاست – "Howard Fastو "هيوليت جونسون – "Hewlett Johnsanو " فردريك جوليوت كوري– "Frederic Joliot – Curieمفوض الطاقة الذرية الفرنسي والكاتب الدانمركي "مارتن آندرسون نيكسو – " Martin Andersen – Nexoوالاشتراكي الإيطالي "بيترونيني – "Piettro Nenni، وأرسل "شارلي شابلن – "Charlie Chaplainرسالة تأييد، كما بارك قس روسي أرثوذكسي المؤتمر.

كان فشل مؤتمر باريس المضاد مخيباً لآمال "ويزنر " والأسوأ من ذلك أنه كانت هناك روح معادية لكل ما هو أمريكي في أجوائه . كتب "هوك – "Hookيقول : الجمهور الفرنسي بوجه عام جاهل تماماً بالحياة وبالثقافة الأمريكية" ، صورته عن أمريكا خليط من الانطباعات المستمدة من قراءة وروايات الاحتجاج الاجتماعي والتمرد (رواية شتاينبك – " Steinbeckعناقيد العنب" نموذج دال) ورايات الانحلال الأمريكي (فوكنر – (Faulknerوالتفاهة (سنكلير لويس – (Sinclair Lewis

ومن مشاهد السينما الأمريكية ومن التعرض لسيل الدعاية الشيوعية الذي يتسرب إلى الصحافة غير الشيوعية.

كان الفيلسوف وعالم الرياضيات الشهير "برتراند راسل – "Bertrand Russellشخصية ذات نفوذ في عام 1950 وهو العام الذي حصل فيه على وسام الاستحقاق البريطاني وجائزة نوبل، "راسل– "Russellكان قد التقى و "لينين– "Leninولم يحبه، "قهقهته عند ذكر الذين ذبحهم جعلت الدم يتجمد في عروقي.. كل ما أذكره عنه هو التعصب الأعمى والقسوة المغولية الفظيعة" ، "راسل– "Russellروع المعجبين به بحديث في عام 1948 في القاعة الرئيسية المدمرة في "مدرسة وستمنستر" عندما اقترح تهديد "ستالين – "Stalinبالقنبلة الذرية. في ذلك الوقت كان "معادياً عنيفاً للشيوعية وأصر على أن القوة العسكرية وإعادة التسليح لابد من أن تكون لهما الأولوية على أي شيء آخر بالنسبة لنا كما كوفئ "راسل– "Russellأيضاً من قبل إدارة البحث الإعلامي " "IRDالتي كان يسعده أن يتلقى منها "هدايا بسيطة من وقت لآخر. ولكن "راسل– "Russellالذي كان "صقراً" في ذلك الوقت، كان في منتصف الخمسينيات يدعو إلى نزع السلاح النووي.

في أوائل عام 1951 ، أرسل "نابوكوف – "Nabokمذكرة سرية وبها خطة موجزة لمهرجان فني كبير الهدف هو تحقيق : "أول تعاون وثيق بين المؤسسات الفنية الأمريكية الرفيعة في أوروبا والمؤسسات الأوروبية ، وكذلك مؤسسات الإنتاج الأمريكية والمؤسسات الأوروبية، وأن يكون التعاون على نفس المستوى" من هنا سيكون لها أثر مفيد على الحياة الثقافية في العالم الحر، بإبراز التضامن الثقافي والتعاون المتبادل بين الحضارتين الأمريكية والأوروبية ، ولسوف يكون ذلك تحدياً من ثقافة العالم الحر لثقافة العالم الشيوعي، ومصدر دعم "وتقويم معنوي" : للمثقفين الفرنسيين بخاصة لأنه سوف يعطي معنى وهدفاً مرة أخرى للحياة الثقافية المفككة والمشوشة في فرنسا ومعظم أوروبا". وفي 15 مايو1951 أصدرت اللجنة التنفيذية لمنظمة الحرية الثقافية تعليمات لـ"نابوكوف" بصفته رئيساً للسكرتارية الدولية بأن يمضي بالفكرة نحو التنفيذ.

وبعد جولة واسعة في أمريكا عاد "نابوكوف "Nabokovإلى أوروبا بعدد من العقود والوعود من كثيرين بحضور المؤتمر الذي تحدد موعده ليكون في شهر ابريل 1952 . ومن بين الذين كان حضورهم أو المشاركة بأعمال لهم ضمن برامج "نابوكوف " "Nabokovإيجور سترافنسكي" و " آرون كويلاند" و " باليه مدينة نيويورك" ، و " أوركسترا بوسطن السيمفوني" و "متحف الفن الحديث" في نيويورك، و " جيمس ت.فاريل" و " فيرجيل طومسون" و " ألن تيت" و "جان كوكتو" و " لورانس أوليفييه" و " أوبرا كوفنت جاردن" و "أندريه مالرو".

كما تم اختيار أعمال للتعبير عن "الجهد الإبداعي لهذا القرن الذي نعيش فيه من تأليف :

صمويل باربر" و " وليم والتون" و " جوستاف ماهلر" و " إريك ساتيه" و "بيلا بارتوك" و "جورج أوريك" و "آرون كوبلاند" و الفيلسوف "برجسون" و " برتراند راسل".

كان المليونير "جاليوس فليشمان – "Julius Fleishmannهو الذي يقدم الأموال لـ"."CIA أما المناقشات الأدبية فكانت مسألة مختلفة . ظهر على المنصة كل من "ألن تيت" و "روجر كايلوا" و " إيوجينيو مونتالي" و " جيدو بيوفيني" و " جيمس ت.فاريل" و "وليم فوكنر" و "إجنازيو سيلوني" و "أندريه مالرو" و " ريمون آرون" .

"سارتر – "Sartreرفض أن يحضر المهرجان معلقاً بطريقة جافة بأنه "ليس معادياً للشيوعية إلى ذلك الحد" ، ولو أنه كان هناك لغادر المكان مثل بطل مسرحيته "الغثيان".

وتتذكر "ديانا جوسلسون – "Dinan Josselsonباريس " تلك الأيام التي كانت تموج بالعداء للتوجهات الأمريكية ، ففي كل مكان كانت هناك ذهنية " عد إلى بلادك أيها اليانكي!".

الكونسورتيوم

لم تتحقق الحرية الثقافية بثمن بسيط على مدى السنوات السبع عشرة التالية ، كان على المخابرات المركزية " "CIAأن تضخ عشرات الملايين من الدولارات لمنظمة الحرية الثقافية والمشروعات المتصلة بها، وبمثل هذا النوع من الالتزام، كانت الـ " "CIAبالفعل بمثابة وزارة ثقافة لأمريكا.

أحد الملامح الرئيسية لجهود الوكالة من أجل تعبئة الثقافة كسلاح في الحرب الباردة، كان تنظيمها الدقيق لشبكة من الجماعات "المستقلة" أو من "الأصدقاء" في اتحاد غير رسمي. كان عبارة عن تحالف "مقاولات" بين مؤسسات خيرية ومؤسسات تجارية وغيرها، وبين أفراد يعملون مع المخابرات المركزية " "CIAلتقديم الغطاء وقنوات التوصيل لبرامجها السرية في أوروبا الغربية. كان "آلان دالاس – "Allen Dullesهو الذي أوحى بفكرة ذلك "الكونسورتيوم" الذي بدأ في بناء مؤسساته بعد الحرب عندما كان هو وشقيقه "جون فوستر دالاس– "John Foster Dullesشركاء في شركة "ساليفان وكروميل للخدمات القانونية" .

كان الأفراد والمؤسسات الذين يوافقون على التعاون مع الوكالة على هذا النحو يعرفون بـ "القنوات الهادئة".

كان استخدام المؤسسات الخيرية هو أنسب الوسائل لتمرير مبالغ كبيرة من المال لمشروعات الوكالة دون تنبيه المتلقين إلى مصادرها وبمنتصف الخمسينيات كان تغلغل الـ" "CIAفي مجال عمل المؤسسات قد أصبح واسعاً.

وفي عام 1976 عينت لجنة للتحقيق في أنشطة المخابرات في الولايات المتحدة فكتبت تقريراً عن اختراق بين الـ 700 منحة التي تزيد عن العشرة آلاف دولار، والتي قدمتها 164 مؤسسة، كان هناك

ما لا يقل عن 108 منحة تبرعات جزئية أو كلية لصالح الـ"CIA". كانت المؤسسات الحقيقية (وليست الوهمية) مثل "مؤسسة فورد – "Ford Foundationو "مؤسسة كارنيجي– "Carnegie Foundationو "مؤسسة روكلفر – "Rockefellerتعتبر الغطاء الأفضل للدعم ، والمقبول ظاهرياً" وفي 1966 توصلت دراسة لـ" "CIAإلى أن ذلك الأسلوب "كان مفيداً من الناحية العملية بالنسبة للمؤسسات التي تدار ديمقراطياً، والتي كانت في حاجة إلى أن تؤكد لأعضائها والمتعاونين معها من غير المدركين للخلفيات، وكذلك لنقادها، أن لديها مصادرها الحقيقية والمحترمة الخاصة لهذا الدخل" ، والمؤكد أن ذلك قد مكن الـ" "CIAفيما يبدو – من " تمويل وإعانة عدد لا بأس به من برامج العمل السري الذي كان له تأثيره على التجمعات الشبابية والاتحادات العمالية والجامعات ودور النشر وغيرها من المؤسسات الخاصة منذ أوائل الخمسينيات.

وكانت إحدى المغامرات الأولى لـ "مؤسسة فورد" بعد الحرب في مجال الدبلوماسية الثقافية العالمية هي بدء "برنامج النشر المتبادل" بإشراف " جمس لوفلن " ناشر سلسلة "توجهات جديدة" (التي أصدرت أعمال "جورج أورويل و هنري ميللر) وبمنحة قدرها نصف مليون دولار، بدأ "لافلن– "Laughlinإصدار مجلة "بيرسبيكتيفز – "Perspectivesالموجهة لليسار غير الشيوعي في فرنسا وإنجلترا وإيطاليا وألمانيا (وكانت تصدر بتلك اللغات كلها).

كان مجلس إدارة "برنامج النشر المتبادل" يضم عدداً كبيراً من خبراء الحرب الباردة، كما كان يستهدف إلى جانب ذلك أولئك المثقفين الأمريكيين الذين كانوا يشعرون بان أعمالهم لا تقدر حق قدرها. "كان مالكولم كولي " أحد الرعاة والداعمين الأوائل لـ "بيرسبيكتيفز – "Perspectivesالتي قدمت صورة لأمريكا بعيداً عن الأفلام السينمائية والقصص البوليسية والكتب والمجلات الهزلية التي كانت تحوي إعلانات أكثر من النصوص "وكان بيري ميللر – "Perry Millerأحد الأكاديميين يدافع عن ذلك بقوله : "يجب الا تكون هناك أية مادة دعائية لنمط الحياة الأمريكية، وسوف يكون هذا الحذف في حد ذاته هو أهم عناصر الدعاية بمعناها الجيد".

الالتقاء بين بلايين " روكفلر وحكومة الولايات المتحدة فاق حتى نظيره في مؤسسة فورد " وانتقل " جون فوستر دالاس " و " دين راسك " فيما بعد – من رئاسة مؤسسة فورد " ليصجا وزيري خارجية خبراء الحرب الباردة. الآخرين مثل " جون جي ماكلوي " و " روبرت ايه لافيت " ظهروا أيضاً كأمناء في مؤسسة روكفلر.

كان "سيدني هوك – "Sidney Hookهو القوة الدافعة وراء اللجنة الأمريكية للحرية الثقافية التي أنشئت في عام 1951 ، كما كان أول رئيس لها وكما يقول "لورانس دو نيفي" فإن "هوك" كان يعمل مع الـ "."CIA

كانت الحياة الثقافية في "نيويورك" في الثلاثينيات تقارن بنظيرتها في "موسكو" وكانت "بارتيزان ريفيو" التي أنشأتها جماعة من "التروتسكيين" من "سيتي كولدج" هي المعبر عن قلق تلك المقارنة ،

بدأت المجلة كمطبوعة داخلية خاصة بـ "نادي جون ريد – "John Reed Clubالذي كان يسيطر عليه الشيوعيون ، وصنعت لنفسها لغة هادئة للتعبير عن الأفكار الماركسية، لكن أحداث 1939 – 1940 دمرت قواعدها . وبتوقيع معاهدة عدم الاعتداء بين الألمان والسوفيت بدأ كثير من المثقفين يغيرون وجهتهم بعيداً عن أفكار الشيوعية اللينينية، ويتوجهون إلى راديكالية "تروتسكي المنشقة تخلى البعض عن اليسار تماماً وتحول إلى الوسط السياسي وربما إلى اليمين، والآن ، وجدت "بارتيزان ريفيو" نفسها تصنع لغة مضادة للتعبير عن معاداة الستالينية وإعادة تعريف الراديكالية بمضمون غير شيوعي .

كانت مراكز قيادة معاداة الستالينية "الاحترافية" هذه هي "اللجنة الأمريكية للحرية الثقافية" والمجلات التي كان محرروها أعضاء في مجالس إدارتها وهي بالتحديد "كومنترى – "Commentary و "نيوليدر – "New Leaderو " بارتيزان ريفيو – "Partisan Reviewلكن الآن، وبينما كان المركز قد بدأ يتماسك، كانت "بارتيزان ريفيو" على وشك التوقف.

وبدعمها للمجلات الأمريكية. كانت الـ " "CIAتخرق ميثاقها التشريعي الذي كان يحرم دعم المجلات المحلية وفي حالة "بارتيزان ريفيو" و "نيوليدر" كان هناك سببان مقنعان لتجاهل هذه النقطة القانونية : أولاً : المجلتان كانتا تقدمان رأس جسر للمثقفين الأمريكيين و الأوروبيين الذين تجمع بينهم أرضية معادية للشيوعية لكنهم متفرقون بسبب الخلافات الجيويوليتيكية والثقافية . وثانياً : أن الدعم المالي وفر ما كان يصفه " مايكل جوسلسون" بـ"المجن الواقي" ضد " الغضب" المتوقع من "بارتيزان ريفيو" و "نيوليدر" عندما اكتشفتا – كما سيحدث قبل وقت طويل – أن وضعهما في سوق الأفكار كان يواجه خطراً شديداً .

المجلة

شغلت مجلة " انكاونتر – "Encounterالتي صدرت من 1953 إلى 1990 موضعا مركزيا في التاريخ الثقافي لفترة ما بعد الحرب. ويمكن ان يقال إنها كانت شديدة الحيوية والانفلات مثل حفل كوكتيل أدبي، كان هنا أن نشرت "نانسي ميتفورد " مقالها الشهير : "الأرستقراطية الإنجليزية" وهو تحليل ذكي، شديد السخرية من الاعراف الاجتماعية البريطانية التي خلقت التمييز بين الطبقات . كما نشرت المجلة دراسة "أشعيا برلين – "Isaiah Berlinعقد مدهش "والتي ضمنت أربع مقالات عن الادب الروسي ، ودراسات "فلاديمير نابوكوف– "Vladimir Nabokovعن "بوشكين – "Pushkin ، و " إيرفنج هاو – "Lrving Howeعن "اديث وارتون – "Edith Whartonو "ديفيد ماركاند – "David Marqandعن " الإحياء الليبرالي" وقصص "خورخه لوي بورخيس Jorge Luis "Borgesومقالات نقدية لكل من : ريتشارد إيلمان و " جاياياراكاش نارايان" و " أرنولد توينبي – "Arnold Toynbeeو "برتراند راسل " وجميعهم من أفضل عقول تلك المرحلة . كانت المجلة تقرأ

في انجلترا وأمريكا وآسيا وإفريقيا وفي كل الأحوال كانت مجلة أيديولوجية بوضوح، وتعبر عن فكر الحرب الباردة المعادي للشيوعية.

"جوليان هكسلي " و " ميرسيا إيلياد" و "ألن تيت" و " ليونيل تريللنج" أولئك وغيرهم كثيرون من المشاهير كانوا يضيئون صفحات "انكاونتر" و "يريف" وغيرهما من المجلات التي كانت تصدرها المنظمة أو الأفرع التابعة لها. كما كانت هناك مجلة "كوادرنوز – "Cuadernosالموجهة لمثقفي أمريكا اللاتينية والتي صدرت في عام 1953 من "باريس" برئاسة تحرير الروائي والكاتب المسرحي "جوليان جوركن" وفي " فيينا" أصدرت المنظمة مجلة "فوروم – "Forumفي بداية عام 1954 وكانت شهرية ويحررها الروائي والناقد "فريدريك توربيرج". ص239

وصدرت مجلة " العلم والحرية – "Science and Freedomفي خريف عام 1953.

أما مجلة "سوفيت سيرفي – "Soviet Surveyفصدرت كنشرة شهرية في عام 1955 برئاسة تحرير المؤرخ "وولتر لاكير – "Walter Laqueurالذي كان الممثل الرسمي للمنظمة في إسرائيل .

وفي شهر إبريل 1956 ظهر العدد الأول من مجلة "تيميو برزنت – "Tempo Presenteفي إيطاليا . كان يقوم بتحريرها " اجنازيو سيلوني" ، وكانت أول تحد خطر يواجه مجلة "توفي أرجومنتي – "Nuovi Argomentiالتي أسسها "ألبرتو مورافيا عام 1954 ، وكانت شديدة الشبه بمجلة "ساتر" : الأزمنة الحديثة – ."Le Temps Modernes"

وفي الهند، أصدرت المنظمة مجلة " كويست – "Questفي أغسطس 1955، هاجمها الشيوعيين الهنود بسبب ما فيها من دعاية أمريكية "خبيثة".

ويقول أحد عملاء الـ " "CIAاللغز الحقيقي هو كيف كانت كل تلك المجلات تعمل. " كان من المستحيل أن يذهب كل أولئك المثقفين إلى حفل كوكتيل معا.. لكنهم كانوا كلهم في "بريف– "Preuves، وتيميو برزنت – "Tempo Presenteو " انكاونتر – "Encounterكان من المستحيل أن يحدث ذلك في أمريكا.

وكعضو في "لجنة تحرير المجلات الثلاث" التي أنشئت لتنسيق السياسة التحريرية لـ "انكاونتر" و " جير مونات " و "يريف" ، كان " لاسكي(من قيادات "(CIAالآن قد أصبح عضواً في فريق صغير يقرر كيفية صياغة قضايا المنظمة. كانت اللجنة تجمع بانتظام في "باريس" ، وينضم إليها "جوسلسون" و "نابوكوف " و "دو روجمو" ، وتقوم بتحليل أداء المجلات وتتفق على موضوعات لطرحها في الأعداد التالية.

ويكشف تقرير بتاريخ إبريل 1956 عنوانه (بعض الملاحظات عن "يرف" و "انكاونتر" و "دير مونات") عن مدى تأثير ونفوذ "لاسكي" على المجلات الثلاث.

في سبتمبر 1945 تسلم "كورد مايور – "Cord Meyerقسم المنظمات الدولية " "IODامن توم "برادن" الي تقاعد من الـ " "CIAوانتقل إلى "كاليفورنيا" ليحرر جريدة اشتراها له "تلسون روكفلر –

"Nelson Rockefellerورث "مايور" منظمة تمثل التركيز الأكبر والوحيد للأنشطة السياسية والدعائية السرية للـ " "CIAالتي كانت قد أصبحت مثل الأخطوبط.

وكمحرر لمجلة "ييل ليت" ، كان " مايور" يسير على خطى "جيمس جيسس أنجلتون – James Jesus Angleton الذي أصبح الرئيس الأسطورى للمخابرات المضادة في الـ "CIAكان " أنجلتون" شخصية أدبية راديكالية، وهو الذي قدم " إزرا باوند– "Ezra Poundلجامعة " ييل" وأسس مجلة " فيوريوزو– "Furiosoللشعر (ظهر اسمه كمحرر للمجلة على الترويسة حتى عندما كان رئيساً للتجس المضاد في روما). كان "أنجلتون" هو وسيلة الاتصال الرئيسية في ما أصبح يعرف بـ "المصدر "pالتي تشير إلى البروفيسور وهو يصور علاقة الوكالة برابطة زملاء الدراسة في الجامعات العريقة.

كان من بين الأعضاء البارزين في "المصدر P وليم سولان كوفين – Wiliam Solane "Coffinأحد خريجي "ييل" ، وكان "آلان دالاس" هو الذي جنده يقول "كوفين" وهو يتذكر فيما بعد قراره بالالتحاق بالوكالة: "ستالين" جعل "هتلر" يبدو مثل فرد في فريق كشافة وعندما كان شبح الحرب مع الاتحاد السوفيتي يلوح في الأفق، تركت المعهد للانضمام إلى الـ "CIAآملا أن أكون مفيداً في المجهود الحربي . كانت الـ " "CIAتقوم بتمويل اليسار غير الشيوعي : كانت تنفق عن سعة، في تلك الأيام لم يكن هناك أي خلاف بيني وبين السياسة الأمريكية ، ولكن باستعادة الأحداث ، أجد أنني لم أكن بتلك البراءة أو النقاء.

كانت قائمة الذين جندهم "كوفين" لرابطة الجامعيين تضم : "آرشي روزفلت– Archie "Rooseveltالذي كان قد درس الإنجليزية في "هارفارد" تحت إشراف "موريس بورا– Maurice "Bowraعميد "وادام كولدج – "Wadham Collegeالذي كان معارا من "أكسفورد" لمدة عام، و "كيرميت (كيم) روزفلت – "Kermit (Kim) Roosevelt، ابن عم "أرشي" الذي كان قد سبقه إلى "جورتون سكول" و "هارفارد" بسنوات قليلة.

وكان البروفيسور "تورمان هولمزبيرسون" مصدر آخر من مصادر الاتصال ومثالاً للمصدر P وهو عالم إنسانيات محترم، اشتهر بسبب تحريره لكتاب "شعراء اللغة الانجليزية" وهو كتاب من خمسة أجزاء صادر عن "فيكنج – "Viking، قام بتحريره مع "دبليو اتش أودن – "W.H Audenوكان عضوا في جمعية الدراسات الأمريكية وجمعية اللغة الحديثة ومجلس أمناء مؤسسة "برايز – "Bryher ومنذ وصية تركة الشاعر. " "H.Dكان " بيرسون" أيضاً ممن يعملون مع الـ " "CIA–OSSمكتب الخدمات الاستراتيجية والوكالة – كما قام بتدريب كثير من العقول الواعدة في "ييل" من بينهم "أنجلتون – "Angletonو "ريتشارد إيلمان – "Richard Ellmannالذي قام بتجنيده للـ "."OSS كان "جيمس جيسس أنجلتون" هو أشهر من أخذهم "بيرسون" تحت جناحه حيث عمل في مجلة "ييل ليت" إلى جوار "ماك جورج بندى – "McGeorge Bundyالذي سيصبح مستشاراً للأمن القومي –

فيما بعد– و "والتر ساليفان – "Walter Sullivanالذي أصبح –فيما بعد– محرراً علمياً لـ"نيويورك تيمز" والشاعر "إي ريد ويتيمور الابن .

وفي عام 1948 التقي "أنجلتون" بالشاعر والناقد "إزرا باوند – "Ezra Poundفي "رايا للو" وأصبحا صديقين حميمين وكان "ياوند" يصفه – فيما بعد – بأنه أحد "المعقود عليهم أمال كبار في الصحافة الأدبية في الولايات المتحدة".

وكصاحب خبرة كبيرة، ولكونه ضليعاً في التآمر منذ العمل في الـ " "OSSمكتب الخدمات الإستراتيجية – حمل " أنجلتون" تجربته معه إلى الـ " "CIAحيث أبدى قدرة فائقة في تدبير المكائد البيزنطية.

كان " أنجلتون" خبيراً في النباتات وصيد الفراشات والتصوير والأحجار الكريمة والجلود، ومحبا للأوبرا الإيطالية ومعجباً بـ " بول نيومان" و "روبرت ردفورد" و "مارلون براندو" و "بيتر سيللرز" و " شيرلي ماكلين" ومباريات الكريكت.

جذبته شبكة "كورد مايور" واتصالاته الواسعة، أو " المصدر "Pإلى "كينيون كولدج " حيث كان يقوم بالتدريس هناك شاعراه المفضلان "ألن تيت– "Allen Tateو "جون كرو رانسوم – John "Crowe Ransomوهنا، كان أن أسس "رانسوم" في عام 1938 مجلة "كينيون ريفيو– Kenyon "Reviewوهي المجلة التي شكلت ذائقة جيل كامل. هنا أيضاً كان تجمع عدد من المواهب في "دوجلاس هاوس" وهو مبنى على الطراز القوطي في وسط الحرم الجامعي، كان يعتبر مكاناً نموذجياً لجامعة من الشعراء الذين أخذهم" جون كرو رانسوم" تحت جناحه، هذه المجموعة التي كانت تسمى بـ "صبية رانسوم" كان من بين أعضائها : "روبي ماكولي" و "راندال جاريل" و "جون طومسون" و "وديفيد ماكدويل" و "وبيتر تيلور" والشاعر الأكبر منهم " روبرت لويل – "Robert Lowellالذي كان عضواً في الكلية.

ومن فصول الدراسة الأقل مستوى في مدرسة تجريبية للبنين في "سانت لويس – ميسوري" ، أضاف "كورد مايور" الروائي الشاب" جون هنت – "John Huntإلى قائمة مجنديه الجدد.

تزايد تغلغل الـ " "CIAفي الحياة الثقافية للمرحلة بدلاً من ان ينكمش ، فكتب "دويفي" من نيويورك إلى "جوسلسون" بأفكار لمناقشتها في "انكاونتر" من بينها موضوع "ضمير الفرد في مواجهة متطلبات السلطة".

رجال الوكالة الآخرون لم يستطيعوا مقاومة جاذبية القلم ، فواصل "جاك طومسون" الكتابة للصحف المدرسية مثل هدسون ريفيو، وفي العام 1961 نشر دراسة مهمة عن الشعر الإنجليزي وكان "روبي ماكولي" يكتب لـ"كينيون ريفيو" و "أيريش يونيفرستي ريفير" وأثناء فترة عمله مع الـ " "CIA واصل الكتابة الروائية التي كان من أهمها : "أقنعة الحب" – 1954– و"نهاية الشفقة" وقصص أخرى – 1958.

كما نشرت شركة " هودر آند ستوتون – "Hodder And Stoughtonفي "لندن" كتاباً عن أفغانستان من تأليف " إدوارد اس هنتر – "Edward S.Hunterأحد العاملين في الـ". "CIA كما نشر "فردريك برايجر – "Frederick Pragerأحد خبراء الدعاية في سلطة الاحتلال العسكري الأمريكي في ألمانيا بعد الحرب، نشر ما بين 20 و 50 مجلداً كانت الوكالة مهتمة بها غاية الاهتمام ، سواء من ناحية الكتابة أو النشر أو التوزيع.

كتب أحد كبار المسئولين عن العمل السري في الـ " "CIAالكتب تختلف عن كل وسائل الدعاية الأخرى أساساً ، لأن كتاباً واحداً يمكن أن يغير توجهات وسلوك قارئ بشكل لا يتحقق عن طريق أي وسيلة أخرى، الأمر الذي يجعل الكتب أهم سلاح في استراتيجية الدعاية (بعدية المدى) ، كان برنامج الكتب السرية في الـ " "CIAيسير ونصب عينيه السياسة التالية – كما يقول المصدر نفسه– : نشر الكتب أو توزيعها في الخارج دون الكشف عن أي تأثير أو نفوذ للولايات المتحدة، وذلك عن طريق دعم المطبوعات الأجنبية والناشرين بشكل سري . نشر الكتب التي لا يظهر بها أي أثر لعلاقة واضحة بحكومة الولايات المتحدة ، وخاصة إذا كان موقف الكاتب دقيقاً أو حساساً. الحفز على تأليف الكتب السياسية بواسطة مؤلفين أجانب غير معروفين، إما عن طريق دعم الكاتب مباشرة إذا توفرت إمكانيات الاتصال السري ، أو بشكل غير مباشرة عن طريق الوكلاء أو الناشرين.

لم تعلن الوكالة أبداً عن قائمة مطبوعاتها ، ولكن المعروف أن الكتب التي كان لها يد فيها كان من بينها كتاب "لاسكي" "الثورة المجرية" وترجمة " الأرض الخراب" و "الرباعيات الأربع" لـ "إليوت" وبالطبع تلك الكتب التي كان تنشرها "منظمة الحرية الثقافية" أو الأفرع التابعة له بما فيها المجموعات الشعرية وكتاب " هربرت لوتي – "Herbret Luthyالماضي والحاضر : صراع الأفكار من "كالفن" إلى " روسو" ، وكتاب " باتريشيا بليك– "Patricia Blakeمنتصف الطريق إلى القمر : كتابات جديدة من روسيا "صادرة في 1964 عن مطبوعات "إنكاونتر" ، وكتاب "الأدب والثورة في روسيا السوفيتية" من تحرير " ماكس هايوارد – "Max Haywardو " ليبوبولد لايدز – Leopold "Lapedzsصادر في 1963 عن مطبوعات جامعة اكسفورد ، وكتاب " كوت جيلنكسي" التاريخ والأمل: "التقدم في الحرية"، وكتابا " ماك فاركوهار – "Mack Farquhar، ورواية السيرة الذاتية: " قبل زمني" من تأليف " نيكولو تاكي – "Nicolo Tucci، ورواية " الإيطاليون" من تأليف " بارزيني– "Barziniورواية " زيفاجو" من تأليف " باسترناك – "Pasteranak، وطبعات جديدة من كتاب " الأمير" لـ "ماكيافيللي – "Machoavelliكما تم ترجمة أعمال "تشيخوف – "Chekovعن طريق " شركة تشيخوف للنشر" وتوزيعها على نطاق واسع كانت "شركة تشيخوف" تتلقى دعماً كبيراً من الـ " "CIAمنذ فترة قصيرة.

وإلى جانب "جون هنت – "John Huntالذي كانت الكتابة مهنته الأولى ، كانت الـ " "CIA الوكالة تتباهى بوجود عدد كبير من الروائيين النشطين في صفوفها . في "باريس" كان بيتر ماتيسين

– "peter Matthiessenخريج " جامعة ييل" والذي سوف يشتهر فيما بعد بسبب كتابه "ثمر الثلوج" شارك " ماتسين" في تأسيس " باريس ريفيو والكتابة لها، كما كتب رواية "الانصار" أثناء عمله مع الـ " "CIAومن بين الآخرين الذي جندهم "كورد مايور" كان هناك " تشارلز ماكاري – Charles McCarry"والذي كان بعد ذلك بمثابة الرد الأمريكي على " جون لوكاريه – "John Le Carre، كما كان هناك " جورج ميشنر – "George Michenerالذي تشمل أعماله عناوين متواضعة مثل " بولندا" و " ألاسكا " و " تكساس" و "الفضاء" كان " ميشنر" قد عمل مع الـ " "CIAلفترات مختلفة في منتصف الخمسينيات.

ثم كان هناك " هووارد هنت – "Howard Huntمؤلف روايات مثل " شرق الوداع " و"الظلام " و"غريب في المدينة" .

عندما كان "هنت" يعمل مع "ويزنر" في الـ " "OPCمكتب تنسيق السياسات – كان عليه أن يكتب بعض الأعمال لمؤسسة فاوست –" "Fawcettللنشر .

وفي المكسيك كان مسئولاً عن كتاب الكاتب والمفكر الماركسي الـ "كتميسينو– El Campesino"الحياة والموت في الاتحاد السوفيتي " وهو من أوائل كتابات البوح الشخصي عن فظائع "ستالين" ، التي خرجت من أمريكا اللاتينية . وقد ترجم الكتاب وتم توزيعه على نطاق واسع بمساعدة الـ ". "CIA

كما عين " وليم باكلي – "William Buckleyرجل المخابرات، لمساعدة مثقف آخر هو الماركسي الشيلي "ايودوكيو رافينيز – "Eudocio Ravinesللانتهاء من كتابة "طريق ييننان" الذي لا يقل أهمية.

وكما يقول " هاري هيوبارد – "Harry Hubbardفي رواية "مايلر" شبح هارلوت: كنت تحت أي اسم وهمي أقوم بالمساعدة في كتابة روايات موالية للـ " "CIAوهذا غير كتابة موضوع لمجلة عن البغض الجديد للخطر الشيوعي القديم.

"شخبطة" اليانكي

أثناء فترة رئاسته كان "هاري ترومان – "Harry Trumanيحب أن يستيقظ مبكرا ويتجه إلى "الجاليرى" القومي وبعد أن راح يحدق في الأعمال الفنية لـ "هولبين – "Holbeinو "رمبرانت – "Rembrandtسجل الملاحظات التالية : "متعة كبيرة أن تنظر إلى مثل هذا الكمال الفني .. ثم تفكر بعد ذلك في أمر المحدثين الكسالى .. المختلين عقلياً كأنك تقارن بين "المسيح" و "لينين".

وباحتقاره للمحدثين، كان " ترومان" يعبر عن رأي كثير من الأمريكيين الذين كانوا يربطون بين التجريب – وخاصة الفن التجريبي– ودوافع الانحطاط والتخريب... وأي أمريكا! أمريكا حيث تركل الحداثة مرة أخرى. وكان ذلك بالطبع متسقاً مع الأصولية الثقافية لشخصيات مثل " مكارثي" كما كان

جزءاً من العملية المرتبكة والمربكة، فأمريكا التي تدافع عن حرية التعبير في الخارج، كانت تضن بمثل تلك الحريات في الداخل في " الكونجرس" قام " جورج دونديرو "George Dondero"وهو نائب من "ميسوري"، ليعلن أن الحداثة ليست سوى جزء من مؤامرة عالمية لإضعاف قوة أمريكا وقال " الفن الحديث كله شيوعي".

هذا التقويم العصابي الذي قدمه "دونديرو" وجد صداه لدى زمرة من الشخصيات العامة ، الذين دوي استهجانهم الشديد في قاعة "الكونجرس" وفي الصحافة المحافظة ، وتصاعد هجومهم ليبلغ أحيانا حد الادعاء بأن الفنانين المغرقين في الحداثة ، يتم استخدامهم بشكل غير مباشرة كأدوات في يد "الكرملين" ، كما راحوا يؤكدون أحيانا على أن الرسوم التجريدية ليست سوى خرائط سرية تحدد مواقع الدفاعات الإستراتيجية الحصينة للولايات المتحدة .

وبينما كان "دونديرو" يرى في "التعبيرية التجريدية" دليل مؤامرة شيوعية، كانت صفوة أمريكا الثقافية ترى فيها فضيلة مناقضة لذلك : كانت في نظرهم تعبيراً عن أيديولوجية مضادة للشيوعية ولأنها كانت صامتة سياسياً ، فإن "التعبيرية التجريدية" كانت نقيض "الواقعية الاشتراكية".

وبالرغم من الحماقة الواضحة في احتاجات "دونديرو – "Dondero إلا أنه حقق في أواخر الأربعينيات نجاحاً في إفشال المحاولات المتوالية من قبل وزارة الخارجية لاستخدام الفن كسلاح في الدعاية في عام 1947 ، حقق المحافظون انتصارا باكرا عندما أجبروا الوزارة على سحب معرض بعنوان : "تطور الفن الأمريكي" كان عبارة عن مجموعة اعمال مختارة مكونة من 79 عملاً "تقدميا" ، من بينهما أعمال لـ "جورجيا أوكيفي – "O keefe Gorkyوأدورلف جوتليب وأرشيل جوركي. ولجأت وكالة المخابرات المركزية " "CIAمرة أخرى إلى القطاع الخاص لكي تمضي نحو تحقيق أهدافها. معظم المتاحف والمجموعات الفنية في أمريكا – كما هي الآن – ملكية خاصة، وتمول بشكل شخصي ، متحف الفن الحديث ".[3]"MoMa

كان متحف الفن الحديث – " "MoMaمحافظاً على مسافة تبعد عن الـ " "CIA، وبالتالي فإنه كان يقدم غطاء معقولاً لمصالحها. والتفحص الدقيق للجان المتحف ومجالسة يكشف عن وجود صلات كثيرة له بالوكالة.

وبفضل التعاون مع "منظمة الحرية الثقافية" ، أصبح " متحف الفن الحديث" يستطيع الوصول إلى أرقى المؤسسات الفنية في أوروبا.

ولا يوجد شك كبير في أن تكون هذه الأفكار والآراء السائدة قد تم صياغتها طبقاً لأجندة سياسية وليس فنية فقط. كانت أجندة تم التصديق عليها من الرئيس " ايزنهاور" شخصياً والذي كان يدرك قيمة الفن الحديث – بخلاف " ترومان" من قبله– ويعتبره " من ركائز الحرية".

وكان " جورج كينان – "George Kennanيدعو إلى أيديولوجية " الفن الحر" هذه ويحث عليها. وها هو ذا يتحدث لجمهور من نشطاء " متحف الفن الحديث" في عام 1955 فيقول لهم إن

من واجبهم " تصحيح بعض انطباعات العالم الخارجي عنا، وهي انطباعات بدأت تؤثر على وضعنا الدولي بشكل مهم " ، ويقول: " هذه الانطباعات السلبية متعلقة بالثقافة أكثر منها بالأحوال السياسية". أما النقطة الثانية التي أثارها فجاءت مفاجئة ومذهلة للجميع " إن أصحاب الأنظمة الشمولية قد أدركوا أنهم إذا ظهروا على أنهم يتمتعون بثقة وحماسة الفنانين ، فإن بإمكانهم أن يزعموا أنهم صنعوا حضارة مليئة بالأمل، وجديرة بالتصديق... وأنا أرى أنه من المؤسف أن يكونوا قد توصلوا إلى ذلك الإدراك قبل الكثيرين منا".

وفي هذا الإطار ، لابد من أن ننظر إلى دعم " منظمة الحرية الثقافية" للرسم التجريدي والتجريبي وتفضيله على الرسوم التمثيلية الواقعية. ومن تصريحات "توم برادن" و "دونالد جيمسون" يتضح أن الـ " "CIAكانت تشعر بان لها دوراً لابد من أن تقوم به لتشجيع تقبل هذا الفن الجديد. لكن ماذا عن الفنانين أنفسهم ؟ ألم يعترضوا على خطاب الحرب الباردة (الذي كان " بيتر فوللر– "Peter Fullerيسميه: الغسيل الأيديولوجي) ، والذي كان عادة ما يصاحب عرض أعمالهم؟ أحد الملامح الغريبة للدور الذي لعبه الفن الأمريكي في الحرب الباردة الثقافية، ليس فقط أنه أصبح جزءاً من تلك المؤسسة، بل لأن حركة كانت تعلم عن نفسها أنها ليست سياسية، أصبحت مسيسة هكذا وعلى نطاق واسع كان الفنان " بول بيرلن – "Paul Burlinقد أعلن أن "الفن الحديث هو حصن التعبير الفردي الخلاق بعيداً عن اليسار السياسي .

الوصاية على الأخلاق والقيم

في عام 1787 ، وفي أحد الفنادق الصغيرة بالقر من " مولا – "Moulinsكان رجل عجوز – أحد أصدقاء "ديدرو[4] – "Dide rotيحتضر، بعد أن كان الفلاسفة قد أفسدوا أفكاره. القساوسة المحليون، الذين كانوا في حيرة من أمرهم.. حاولوا... وجربوا كل شيء... لكن بلا جدوى. رفض الرجل الطيب الطقوس الأخيرة وقال إنه مؤمن بوحدة الوجود. "مسيو" "دور رولبو – "de Rollebonالذي كان مارا بالمصادفة، وكان لا يؤمن بشيء ، تراهن مع كاهن "مولا" مؤكداً أن بإمكانه أن يعيد الرجل المختضر إلى المعتقدات المسيحية في أقل من ساعتين. قبل الكاهن الرهان.. وخسر! تسلمه الرجل في الثالثة صباحاً ، اعترف المريض في الخامسة ، ومات في السابعة، قال الكاهن لـ "مسيو دو رولبو" : لابد من ان تكون قوي الحجة قادراً على الإقناع لكي تهزم رجالنا" قال " مسيو دور رولبو" : لم أناقش.. ولم أجادل.. لقد جعلته يخاف جهنم".

(جان يول سارتر)

"الغثيان"

بينما كان استخدام " التعبيرية التجريدية" يتسع كسلاح من أسلحة الحرب الباردة، أطلقت أمريكا اكتشافاً جديداً أكثر كفاءة – الرب! الإيمان الديني بالقانون الأخلاقي كان قد تم الإبقاء عليه في دستور الولايات المتحدة في 1789، ولكنها اكتشفت – والحرب الباردة في ذروتها– أهمية توسل صيحة التهليل ونداء : المجد لله! كان " الرب" في كل مكان : كان هناك في مائة ألف بالون محملة بالأناجيل التي تم إرسالها عبر الستار الحديدي عن طريق " مشروع بالون الإنجيل" في عام 1954 ، فقد طبع شعاره على مرسوم " الكونجرس" الصادر في 14 يونيو 1954 الذي وسع قسم الولاء لكي يتضمن عبارة " امة واحدة تحت راية الرب" وهي عبارة كان " إيزنهاور – "Ei–senhowerيرى أنها أعادات تأكيد " تغلغل الإيمان الديني في تراث ومستقبل أمريكا، وبذلك سوف تقوى باستمرار من تلك الأسلحة الروحية التي ستكون أقوى مصادر وطننا في السلم والحرب. وبدأن صورته تظهر على الدولار بعد ان قرر " الكونجرس" في عام 1956 أن تصبح عبارة " نحن نثق بالرب" هي الشعار الرسمي للدولة. كان لابد من إخضاع القوة السياسية لتراث مسيحي قديم هو " إطاعة قانون الرب".

أن " الأديان كلها وعلى مدار التاريخ كانت تمجد من يقومون بتدمير العدو.

كان الوازع الديني دافعاً لأقطاب الحرب الباردة مثل " آلان دالاس" والذي كان مغرماً بأن يقتبس من الإنجيل استخدامه للجواسيس. (بواسطة: "يوشع – "Joshuaفي : أريحا – " (Jerucho عندما انتقلت الـ " "CIAإلى مقرها الكبير في غابات فرجينيا في عام 1961 عمل " دالاس" على أن تنقش عليه عبارة كان يحب أن يردهها دائماً، وهي مقتبسة من الإنجيل: "ولسوف تعرف الحقيقة، ولسوف تجعلك الحقيقة حراً" (يوحنا: 22–8). وأن يجعل "الرب أداة من أدوات السياسة القومية. والحقيقة أنه مع الدافع الديني الذي كان يشق طريقه في كل بند من بنود الحرب الباردة الرئيسية، كان يبدو أن صرح القوة الأمريكية برمته في الخمسينيات ، كان يعتمد على افتراض احادي رئيسي وهو أن : المستقبل سوف يحسم بين المعسكرين الكبيرين : أولئك الذين يرفضون الله وأولئك الذين يعبدونه. إن صنع هذا المفهوم الذي اختزل تعقيد العلاقات الدولية ليكون صراعاً بين قوى النور وقوى الظلام – كان يعني أن خطاب السياسة الخارجية الأمريكية أصبح يعتمد على الفوارق التي تقاوم المنطق أو العقلانية.

كتب " جورج سانتايانا[5] – "George Santayanaفي عام 1956 يصف العملية الفلسفية التي أصبحت تلك التشوهات بموجبها مسيطرة على العملية التاريخية: الخيال الذي يبقى يسمى المعرفة ، والوهم المترابط يسمى الحقيقة والإرادة المنظومة تسمى الفضيلة.

مثل هذه التفرقة ، تأثر بها الكاهن الشاب " بيلي جراهام – "Billy Grahamالذي أفاض في تفسير تحذيرات "ترومان" عن نظرية أن " الشيوعية .. الشيطان هو العقل المدبر وراءها... أعتقد أنه لا يوجد تفسير آخر لمكاسب الشيوعية الضخمة التي يبدو أنهم يتفوقون علينا بها في كل مناسبة ، إن لم يكن لديهم القوة الخارقة والحكمة والذكاء.

أما " نورمان مايلر – "Norman Mailerفقد استخلص تشخيصاً آخر مختلفاً: إن مرض أمريكا السياسي الشديد هو انها دولة تعتقد أنها أقوم أخلاقياً من الآخرين.

في هذا الجو من الجمود المذهبي، كان أن ظهر السيناتور " جو مكارثي– "Joe McCarthy بقوة في "البوتقة" يشبه آرثر ميللر – "Arthur Millerساحرات سالم "بفترة "مكارثي" ليصور ذنباً متشابهاً مع فارق زمني يبلغ قرنين، "ذنب أن تكون هناك مشاعر غير مشروعة بالاغتراب وبالعداء للمجتمع العادي كما يعرفه أشد خصومه تقليدية، فبدون الشعور بالذنب ما كان يمكن أن تولد مطاردة الشيوعية في الخمسينيات بمثل تلك القوة.

وبفضل الله ، وشيطان الثروة – معاً– إلى جوارهم ، استطاع الأمريكيون المعادون للشيوعية أن يجنو ما أصبح ثمار مهنة فرعية منتعشة في هوليود، كانت حملة تطهير الثقافة الأمريكية من كافة شوائب الكفر والإلحاد ، تعمل تحت سيطرة " هيدا هوبر – "Hedda Hopperو "ولويلا بارسونز – "Louella Parsonsاللتين كانتا تكتبان في عدة صحف وكأنها مسئولتان عن الصحة الأخلاقية . كانتا تحصلان على رواتب ضخمة، "وصيتان على دير الأخلاق والقيم، شرطيتان تقفان على الأبواب لمنع الآثمين والعصاة، وغير الوطنيين والمتمردين على الاحتشام وآداب المجتمع وغير الجديرين باستنشاق الهواء النقي، مثل النماذج الرسولية على شاكلة "لويس ب. مايور – "Louis B.Mayer و " هاري كوهين – "Harry Cohnو " جاك وارنر – "Jack Warnerو " داريل زانوك – Darryl "Zanuckو "سام جولدوين – " Sam Goldwynوغيرهم.

كان هناك أيضاً " وورد بوند – "Ward Bondرئيس " اتحاد شركات السينما للحفاظ على المثل الأمريكية" ، وهي مؤسسة مكرسة لطرد الشيوعيين.

هذه " الحرية المقاتلة" ، ما كان يمكن أن تحدث إلا في أمريكا، واعية تماماً بما تشعر به من عبء إمبريالي ، ولصياغة متطلبات (وتضحيات) "السلام الأمريكي " ، كانت تلك الأفلام تحتفي بالخدمة العسكرية وبالجماعة وبإطاعة أمر القيادة، وبسيادة الأعمال الرجولية الجريئة. في هذا الإطار ، كان " جون وين" (الذي عمل المستحيل لكي يتجنب الخدمة العسكرية أثناء الحرب العالمية الثانية) قد أصبح هو نموذج الجندي الامريكي ، كما أصبح تجسيداً "للروح الأمريكية".

السينما ، مثل الدعاية، تتعامل مع الخيال. ولكن هذا الخيال إذا تم تقديمه ببراعة، سوف يعتبره الناس حقيقة ولكي تؤدي " هوليود" هذه الوظيفة جيداً ، فقد أدركت منذ وقت طويل الحاجة إلى تقديم أعمالها بالشكل الذي يتناسب مع المزاج السياسي والاجتماعي.

وبالنسبة لأوروبا التي كانت ما زالت مجروحة بذكريات الفاشية، فإن الحقد الأحمق والعنف اللغوي في أفلام هوليود المعادية للشيوعية لم يكن جذاباً إلى حد بعيد . كان حظ أفلام " الكرتون" – والت ديزني وأفلام المشاعر الطيبة مثل " إجازة رومانية و" حظاً أفضل – لكن هذه الجنة الخيالية لم تفتن

الأوروبيين كلهم. كانت هناك بنود في جميع الاتفاقيات التجارية تضمن زيادة في حصة الأفلام الأمريكية التي تعرض في دول مثل فرنسا.

في يناير 1945 وضع قائمة بأسماء " الأصدقاء" المتوقع أن يساعدوا الحكومة : "سيسيل ب، دي ميل " و " سبيروس ب، سكوراس" و " داريل زانوك " من شركة " فوكس– "FOX، "بارني بالابان" رئيس شركة " بارامونت " ، ورئيس شركة " يونيفيرسال" و "هاري كوهين" من "شركة ريبابليك" و " وولت وروي ديزني – "Walt and Roy Disneyو " إريك جونستون – "Eirc Johnstonمن اتحاد صناعة السينما.

لكن " سي . دي جاكسون" كان لديه أهم من يستطيع الاعتماد عليهم في هوليود وهو "كارلتون ألسوب – "Carleton Alsopعميل الـ " "CIAكان "ألسوب" يعمل في أستوديوهات" بارامونت" وكان منتجاً.. وعميلاً سرياً، ثم عمل في مجموعة "MGMمترو – جولدين – ماير في منتصف الثلاثينيات. تقارير " ألسوب" السرية مثيرة لمن يقرأها ، فهي تكشف عن المدى الذي كان يمكن أن تصل إليه الـ " "CIAفي تدخلها في صناعة السينما.

الروس أيضاً لم يضيعوا أية فرصة للتأكيد على تاريخ أمريكا السيئ بالنسبة للعلاقة بين البيض والملونين.

واستمرت تقارير "ألسوب" في قياس درجة الحرارة السياسية في هوليود لتفصيل العمل المعقد، لجعل المنتجين والأستوديوهات تقبل ما كانت الـ " "CIAتدعوه، بـ "صيغة هوليود" وتم التخلص من كل الأنماط والنماذج السلبية، وإدخال شخصيات روائية تعبر عن أمريكا سليمة مزدهرة.

بعد وفاة "جورج أورويل – "Geor Orwellفي 1950 بفترة قصيرة، قام " هوارد هنت – "Howard Huntبإرسال " ألسوب – "Alsopو "فار– "Farإلى إنجلترا لمقابلة – "سونيا – "Soniaأرملة الكاتب، لم يذهبا لمواساتها، وإنما ليطلبا منها التوقيع لهما على حقوق فيلم "مزرعة الحيوان" ، بعد أن حصلت على وعد منهما بأن يرتبا لها لقاء مع بطلها "كلارك جيبل – Clark "Gabelكتب: "هنت" : " ومن هذه الزيارة ، كان أن خرج فيلم الكرتون "مزرعة الحيوان" عن رواية "أورويل" الفيلم الذي مولته الـ " "CIAوقامت بتوزيعه في أنحاء العالم".

وتم حل مشكلة السيناريو بتغيير النهاية ففي النص الأصلي لا يمكن التمييز بين الخنازير الشيوعية والرجل الرأسمالي، كلهم منجذبون في بركة العفن ذاتها. أما في الفيلم فيتم تجاهل ذلك التطابق بعناية.

رؤية "أورويل" الكابوسية للمستقبل كما عبر عنها في "1984" كانت تروق لخبراء الاستراتيجية الثقافية على عدة مستويات. وكالة المخابرات المركزية – " "CIAوضباط هيئة الإستراتيجية النفسية " "PSBالذين كان الكتاب بالنسبة لهم قراءة مطلوبة) فهموا تماماً فحصه لمخاطر الشيوعية ، متجاهلين حقيقة أن "أورويل" كان يهاجم ويشجب المساوئ والمفاسد التي تمارسها كافة النظم

المتسلطة ، سواء من اليمين أو اليسار على مواطنيها، لكن خبراء الدعاية الأمريكية كانوا حريصين على أن يجعلوها تسير في مسار معاد للشيوعية ، مما أدى بأحد النقاد لأن يقول : "مهما كان تفكير "أورويل" وهو يكتب هذا العمل، فإنه قدم للحرب الباردة أحد أكفأ خرافاتها..

كان التلاعب بأمثولة " أورويل" لكي تناسب تحيزات وافتراضات صانعي الفيلم، متسقاً بالطبع مع تحيزات الحرب الباردة الثقافية.

الحرب الباردة كانت تعوق باستمرار فكرة أن تكون الثقافة منفصلة عن السياسة. والواقع أن الصراع الثقافي كان حياً ومتأججاً كما يوضح لنا احتفال المؤتمر بالذكرى الخمسين لوفاة " تولستوي – Tolstoy ، في صيف 1960 .

كانت المخابرات الأمريكية شديدة الاهتمام منذ زمن بـ "تولستوي" كرمز لمفهوم الحرية الفردية. وهذا الاهتمام يعود إلى أيام الـ " "OSSمكتب الخدمات الإستراتيجية – عندما كان "إيليا تولستوي – Ilia Tolstoy، المهاجر، وحفيد الكاتب الشهير، يعمل في صفوف الـ " ."OSSكما كان هناك أفراد آخرون من عائلة " تولستوي" على اتصال منظم بالـ " "PSBلجنة الاستراتيجية النفسية – في أوائل الخمسينيات وكانوا يتلقون معونات من الـ " "CIAعن طريق "مؤسسة تولستوي" ومقرها " ميونخ".

أصدقاء القلم

كان العام 1964 عاماً سيئاً بالنسبة لمقاتلي الحرب الباردة. الأوهام التي اعتمدوا عليها كانت تتهاوى أمامهم باضطراد، أولاً: صدر كتاب "الجاسوس العائد من الجليد" كتبه دبلوماسي صغير في السفارة البريطانية في "بون" في خمسة أشهر، مستخدما الاسم المستعار "جون لوكاريه – John Le "Carreوبيع منه 230000 نسخة في أمريكا، ثم مليوني نسخة من طبعة شعبية في عام 1965 بعد أن قدمته "بارامونت" في شريط سينمائي.

بعد ذلك جاء فلم " ستانلي كوبريك – "Stanley Kubrickبعنوان " دكتور سترانجلوف" والذي كان بمثابة هجاء لجنون أيديولوجية الحرب الباردة . وفي رسالة نشرتها "نيويورك تيمز"، قال عنه "لويس ممفورد – "Lewis Mumfordإنه أول بادرة تغير في إغماءة الحرب الباردة التي كانت تقبض على بلدنا... المريض هو بلدنا والمفترض أنه أخلاقي وديمقراطي ، والذي سمح بصياغة وتنفيذ هذه السياسة دون أن يتظاهر حتى بعرضها للمناقشة.

شهدا عام 1964 أيضاً أول عيد ميلاد لمجلة "نيويورك ريفيو أوف بوكس New York " Review Of Booksبتوجيه من " جاسون ابيشتين " و " روبرت سيلفرز " كان النجاح الفوري للمجلة إشارة واضحة على أن المثقفين الأمريكيين لم يكونوا كلهم سعداء بأن يكونوا بمثابة المصدقين على شرعية الحرب الباردة ويدورون في فلك دولة الأمن القومي . ومع بدء تشظى الإجماع الحاكم،

أعطت المجلة الإشارة لظهور فكر نقدي جديد، حيث كانت لديها الحرية لمناقشة قضايا تسكت عنها مجلات مثل "انكاونتر" المقيدة بنظام هناك إجماع عليه.

وإذا كان الانطباع السائد آنذاك هو أن جميع مثقفي "نيويورك " قد حولوا أنفسهم ، عن طريق السيمياء العكسية ، من راديكاليين لامعين لكي يصبحوا مجرد معدن خسيس للـ "CIAوبقية مؤسسة الحرب الباردة، فإن ذلك كان دليلاً على العكس تماماً. وفضلاً عن كونهم مدافعين على القوة الأمريكية، فقد كان أولئك مفكرون سارعوا نحو استعداد المجلة لشجب الإمبريالية كما كانت تشجب الشيوعية. ومما سبب رعبا كبيراً للـ " "CIAهو أنها أصبحت المنبر الرئيسي للمعارضة الثقافية لحرب فيتنام . ويتذكر "لي وليمز" ، الذي كان أقل رضا عن الإجراءات التي اتخذت للتصدي للمجلة : " كان لدينا مشكلة كبيرة مع "الين" و "اليانج" في جماعة " نيويورك ريفيو" ، وخاصة عندما أصبحت ضد ما يحدث في فيتنام وأصبحت "يسارية" على ذلك النحو ، ويضيف " لم يكن موقف لكمة ولكمة مضادة".

في منتصف الستينيات ، كان "نادي القلم الدولي " قد أصبح له 76 فرعاً في 55 دولة، كما اعترفت "اليونيسكو" رسمياً بانه المنظمة الأكثر تمثيلاً للكتاب في العالم. كان من واجبه كما هو محدد في لائحة الوعد بتجنب التدخل في "سياسة الدولة أو الحزب" تحت أي ظروف. كان ذلك الرفض للخضوع للانحياز أو الموالاة، بالإضافة إلى دفاع صلب عن حرية التعبير، كان ذلك وراء اتساع مجال عمل " "PENفي سنوات الحرب الباردة، لكن الحقيقة هي أن الـ " "CIAبذلت كل ما تستطيع من جهد لتحويل " "PENإلى منبر لخدمة مصالح الحكومة الأمريكية ، وكان "مؤتمر الحرية الثقافية" هو الأداة المحددة لذلك.

كان القسم الفرنسي في " "PENيشعر بالغيظ الشديد ، كان للفرنسيين أسبابهم الوجيهة للقلق. الشكوك بخصوص طبيعة صلات " بوتسفورد" بمنظمة الحرية الثقافية، وبخصوص علاقات هذه المنظمة، وبالتالي بالحكومة الأمريكية ...كل ذلك جعلهم يخشون أن يكون الأمريكيون يحاولون الاستيلاء على " "PENوكانوا محقين في ذلك.

كان "كيث بوتسفورد" هو الذي اتصل تليفونياً بـ "آرثر ميللر – "Arthur Millerفي 1965 . ويتذكر "ميللر[6]" : وكان آنذاك يقول أشياء عن " "PENلم أتبينها جيداً"، في اليوم التالي وصل "بوتسفورد" إلى "باريس" مع "ديفيد كارفر" ، الذي دعا "ميللر" ليكون الرئيس القادم لـ". "PEN وبعد ذلك كتب "ميللر" : "والواضح أنهم بذلك كانوا قد وصلوا إلى نهاية الخيط . كانت سياسة التهدئة الحديثة تستدعي محاولات جديدة لإظهار التسامح مع الاختلافات بين الشرق والغرب وتحملها بصدر رحب، وهو الأمر الذي لم يكن " "PENقد اكتسب خبرة كافية للقيام به كان المطلوب هو بداية جديدة، وكانت تلك البداية هي أنا ولكن – كما يقول " ميللر"– "كانت لدى شكوك بأنه يجري استخدامه ، وبدأت أتساءل بيني وبين نفسي ما إذا كانت وزارة خارجيتنا أو الـ " "CIAأو يد بريطانية مشابهة تقوم بإعداد هذه الطبخة الجديدة.

" جاء في ذهني – أن تكون الحكومة ربما كانت تريدني أن أصبح رئيسا لنادي القلم الدولي " "PNE، لأنهم لم يكن لديهم وسيلة أخرى لاختراق الاتحاد السوفيتي، وربنا تصوروا أن الذين سوف يسيرون ورائي يمكن أن يكونوا من رجالهم، لا أظن انهم كانوا يتوقعون مني أن أفعل ذلك .

أما فكرة تورط الـ " "CIAفي الحياة الثقافية للغرب، واعتبار ذلك " شرا لابد منه" في الديمقراطية ، هذه الفكرة كان مؤيدوها يتناقصون بشكل مضطرد. كتب " اندرو كويكند – "Andrew kopkindعن " الشعور الأكثر عمقاً بالتحرر من الوهم الأخلاقي " يقول : المسافة بين خطاب المجتمع المفتوح وواقع التحكم كانت أوسع مما قد يظن أحد أي واحد ذهب إلى الخارج ضمن أية منظمة أمريكية ، كان على نحو أو آخر شاهداً على نظرية أن العالم مقسم بين الشيوعية والديمقراطية، وأن أي شيء في المنتصف بينهما يعتبر خيانة كان يتم التأكيد على توهم الاختلاف : الـ " "CIAكانت تدعم اشتراكيي الحرب الباردة وفاشيي الحرب الباردة وسود وبيض الحرب الباردة وكانت مفسدة تماماً.

يقدم "بريمو ليفي – "Primo leviفي " الغريق والناجي " " رؤية مشابهة وإن كانت أكثر تعقيداً من الناحية النفسية" : " هناك ... أولئك الذين يكذبون بوعي، يزيفون الحقيقة نفسها، لكن أكثر من أولئك الذين يبعدون قليلاً أو تماماً عن الذكريات الحقيقية ويخترعون لأنفسهم حقيقة ملائمة ... الانتقال الصامت من الزيف إلى الخداع الماكر مفيد : أي شخص يكذب بحسن نية أفضل ، يقول ما يقول على نحو أفضل ، ومن السهل تصديقه".

فإذا كان أولئك الذين شاركوا في الحرب الباردة كانوا يصدقون ما كانوا يفعلونه، فلا يمكن إذن أن يقال إنهم كانوا يخدعون أحداً عن وعي . أما إذا كان ذلك كله خيالاً حقيقة مصنوعة، فإنه لا يقل صدقاً .

العملية الديمقراطية التي اندفع مقاتلو الحرب الباردة لكي يجعلوها مشروعة، قوضها افتقارها للإخلاص والصدق. "الحرية" التي نقلتها كانت عرضة للشبهة لم تكن "حرة"، بمعنى أنها كانت في خدمة الصيغة المناقضة لـ "الكذب الضروري" . إن مضمون الحرب الباردة كما رأى المثقفون الأكثر جسارة في " منظمة الحرية الثقافية" كان مضمونا تعمل فيه تحت عنوان الولاء التام لمثل أعلى . كانت الغايات تبرر الوسائل حتى وإن كانت تتضمن الكذب (مباشرة أو بالحذف) على الزملاء ، كانت الأخلاقيات تحت إمرة السياسة لقد خلطوا دورهم ، تابعوا أهدافهم باللعب على حالة الناس الذهنية ، اختاروا تحريف الأشياء على نحو معين على أمل تحقيق نتيجة معينة. كان ينبغي أن يكون ذلك عمل السياسيين أما واجب المثقفين فكان ينبغي أن يكون هو فضح الاقتصاد الشديد الذي يمارسه السياسي بالنسبة للحقيقة، وتقتيره الشديد في نشرها ودفاعه عن الوضع القائم.

في سعيهم نحو فكرة مطلقة عن الحرية، انتهى بهم المطاف إلى تقديم أيديولوجيا أخرى ، "مذهب الحرية – "Freedomismأو نرجسية الحرية التي تعلى من شأن المذهب على التسامح مع الآراء الابتداعية المختلفة.

بعد سقوط حائط برلين بفترة قصيرة، اتصل أحد ضباط الـ، " "CIAالسابقين بـ"جورج إيربان – "George Urabanكان الضابط يزعم أنه هو الذي كان يدير مدرسة الدعاية التابعة للكرملين. سأله " إيربان : هل وجدتم كتاباتنا في "انكاونتر" مفيدة لكم كمفتاح يدلكم على ما كان يخطط له "العدو"؟ وجاءت إجابة الضابط السابق : "مفيدة، مفيدة طبعاً – لقد كانت رائعة لدرجة أنك وزملاءك حررتموني تدريجياً من عهدي وأيديولوجيتي وحولتموني إلى منشق".

وهناك حقيقة أكثر رعباً ودماراً وراء "الحنين إلى ماضي تلك " الأيام الذهبية" للمخابرات الأمريكية، ذلك الحنين الذي لم يختبره أحد أو يفحصه: الناس أنفسهم الذين قرأوا "دانتي – "Danteوذهبوا إلى " ييل" ودرسوا قيم الطهارة الأخلاقية.. هؤلاء الناس أنفسهم، هم الذين كانوا يجندون النازيين، ويتلاعبون بنتائج الانتخابات الديمقراطية، ويعطون عقار الهلوسة " "LSDلأشخاص دون دراية منهم، ويفتحون بريد آلاف المواطنين الأمريكيين، ويقلبون الحكومات ، ويؤيدون الأنظمة الدكتاتورية ، ويدبرون الاغتيالات ، ويخططون لكارثة "خليج الخنازير" ويتساءل أحد النقاد : "باسم ماذا كان ذلك كله يتم ؟ لم يكن باسم الاخلاق أو الفضائل المدنية .. بل كان باسم السيطرة!".

[1] من أهم الروائيين الأمريكيين الذين سجلوا في رواياتهم عدائهم الشديد للإشتراكية والشيوعية ، من أهم رواياته " مزرعة الحيوان " – غازي

[2] Information Research Department.

[3] Museum Of Modren Art

[4] من أهم الفلاسفة الماديين الفرنسيين و أحد أهم مؤسسي الانسكلوبيديا في فرنسا قبل الثورة – غازي

[5] أحد أهم فلاسفة الفلسفة البرجماتية – غازي

[6] المقصود هو : آرثر ميللر ، أمريكي ، مؤلف روائي ومسرحي ، أعلن موقفاً صريحاً ضد الحرب الأمريكية في فيتنام ، متضامناً مع زميله الروائي الأمريكي "جون شتاينبك" – غازي

حول جرامشي وتعريف الكتلة التاريخية ومضمونها ارتباطاً بالخروج من المأزق الفلسطيني الراهن

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4839 - 2015 / 6 / 16 -

حول جرامشي وتعريف الكتلة التاريخية ومضمونها ارتباطاً بالخروج من المأزق الفلسطيني الراهن:

من المعروف أن القائد الشيوعي والمفكر الماركسي أنطونيو جرامشي (1891-1937)، قدم ابداعاته التطويرية وإسهاماته في النظرية الماركسية ، انطلاقاً من إدراكه ان "ماركسية ماركس إن صح التعبير ، بحكم كونها منهجا جدلياً ، تشكل نقيضاً لكل ما هو قطعي ومطلق وجامد، وهي فكرٌ يقوم على النقد الذي لا ينقطع ، نقد الواقع ونقد المفاهيم بهدف تغييرها . ولم يقدم ماركس أية وصفات جاهزة أو قوالب ملزمة للمجتمع المستقبلي الخالي من الطبقية ، ولم يقترح – كما يقول المفكر المصري سمير أمين – إستراتيجية للانتقال إلى الاشتراكية وبنائها ، بل انصب اهتمامه حصراً على استراتيجيات مقاومة الرأسمالية ، تاركاً – ليس فقط عن قصد ، بل أيضا عن قناعة وتمشيا مع منهجه – مهمة صياغة إستراتيجية الانتقال إلى الاشتراكية إلى الذين يقتنعون بتلك النظرية، ليتحملوا مهمة وعبء التوصل إلى تفاصيل ذلك بما يتلاءم والواقع الملموس والمعطيات الملموسة والظروف التاريخية والاجتماعية"[1] .

يعد المفكر الشيوعي انطونيو غرامشي احد اهم الشخصيات الماركسية التي تجاوزت الاطر التقليدية في تفسير المتغيرات التاريخية عبر تناول دقيق لفهم الواقع المحلي لايطاليا، انطلاقا من تأمله القائم على تحليل ميداني مرهون بحسابات الزمان والمكان، مما اضفى على آرائه طابعا تحليليا يتجاوز الفهم التقليدي للمدرسة الرسمية المتمثلة بتجربة ستالين وتقديسها للنصوص بصورة براقة ، لا تضفي على الواقع الا الجمود وخذلان الحقيقة التي وضع اساسها ماركس بتفسيره الواقع الاجتماعي ودراسته المادية التاريخية، وبالتالي يعد غرامشي المجدد الحقيقي للفكر الماركسي بتجاوزه المعاني الجامدة واعتماده مذهبا انسانيا مفتوحا لجميع الفئات الاجتماعية متجاوزا مذهب السوفييت المؤطر بقواعد التأليه والقدسية لمفاهيم ماركس ولينين[2].

لقد كان جرامشي "ماركسياً مخلصاً ، لكنه رفض عبادة ماركس كمعصوم من الخطأ، فماركس من وجهة نظره، كما قال في العام 1918 "ليس مسيحاً خلّف وراءه سلسلة من الحكايات ذات المغزى الأخلاقي التي تحمل ملزمات صريحة وقواعد غير قابلة للتغيير على الإطلاق، خارجة عن مقولات

الزمن والفضاء. إن الملزم الصريح والوحيد، والقاعدة الفريدة هي؛ يا عمّال العالم اتحدوا". وما عدا ذلك تفاصيل قابلة للاجتهاد والنقاش العلمي"[3].

وعلى هذا الأساس ، قام جرامشي بالتنظير "للتحالف بين البروليتاريا والفلاحين، بين العمال الصناعيين والزراعيين. ومن يقوم بتوطيد مثل هذا التحالف هم الطليعة المثقفة. وفي أفق هذه النظرة لطبيعة وكيفية التحالف أسس غرامشي لمفهوم (الكتلة التاريخية) حيث يشكّل المثقفون "الاسمنت العضوي الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية ويتيح تكوين كتلة تاريخية"[4].

استحدث غرامشي مفاهيم لم تكن مطروقة في حقل الفكر الماركسي، مثل مفهوم الهيمنة الثقافية التي تعني أن الطبقة البرجوازية تهيمن على المجتمع لا بامتلاكها وسائل الإنتاج وإدارتها والتحكم بمؤسسات الدولة وحسب، وإنما من طريق فرض تصوراتها وأفكارها على المجتمع أيضاً، إلى الحد الذي تستدرج معه الطبقة العاملة لِتَبنّي تِلْكُم التصورات والأفكار، والتي تغدو كما لو أنها تصورات وأفكار المجتمع برمته. كما اجترح مصطلحي/ مفهومي (المثقف التقليدي والمثقف العضوي) والأول هو من ينفصل عن هموم المجتمع. أو هو من يعيد الترويج لأفكار قديمة، المرة تلو المرة، مثل المعلمين ورجال الدين. فيما الثاني هو من يرتبط عضوياً بطبقة اجتماعية، أو مؤسسة ويعبّر عن ماهيتها ومصالحها وآمالها، ويصوغ وعيها"[5].

"وإذا كان أفراد المجتمع جميعاً مثقفين (أي أن لهم أفكارهم وآراءهم ومنظومة قيمهم وتقاليدهم) فإن قلة من هؤلاء يمارسون وظيفة المثقف في المجتمع. وهؤلاء هم المفكرون والمبدعون في شتى مجالات الثقافة والفلسفة والاقتصاد والعلوم والفنون والمعارف والآداب. ويستطيعون التأثير عبر أفكارهم على الناس. وهذا ما قاد غرامشي إلى بلورة تصور جديد عن الحزب الثوري الذي يكون أعضاؤه مجموعة ناشطة من المثقفين العضويين المُعَبّرين والمرتبطين بقوة بقضايا المجتمع، لاسيما البروليتاريا والفلاحين"، كما "ميّز غرامشي بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني. فالمجتمع السياسي بنظره يضم الحكومة والقوات المسلحة والشرطة والمؤسسات التشريعية والقضائية، فيما المجتمع المدني يُمثَّل بالاقتصاد وأفراد المجتمع، ومؤسساته المستقلة عن الحكومة"[6].

– الكتلة التاريخية :

يقول المفكر الماركسي محمود أمين العالم– " مفهوم الكتلة التاريخية تتداخل فيه مختلف عناصر فكر جرامشي حول الثقافة والايديولوجية والمثقفين والهيمنة . ولعل أبرز ما يعنيه مفهوم الكتلة التاريخية عنده هو استبعاد النزعة الاقتصادية (الاقتصادوية) ، وإبراز أهمية الأفكار في الفعل التاريخي، وأهمية التحالف الواسع بين مختلف القوى الاجتماعية المنطلقة للتغيير الجذري ، فضلاً عن الربط بين القيادة السياسية والقيادة الثقافية والاخلاقية ، ولهذا تتميز الكتلة التاريخية لقوى التقدم والاشتراكية بالديمقراطية أساساً كما يرى جرامشي ، أي بالترابط والتداخل بين القيادات والقواعد، بين

البنية التحتية والبنية الفوقية إلى درجة استيعاب المجتمع المدني شيئاً فشيئاً للمجتمع السياسي ، وهذه الكتلة التاريخية تسعى لتحقيق هدفها التاريخي بخوض ما يسميه جرامشي بحرب المواقع، أي الامتداد في أجهزة المجتمع المدني، والنظام السياسي تحقيقاً للهيمنة ، وإلغاء للإنقسام السياسي بين الحكام والمحكومين، ولتكوين السلطة الثورية الجديدة[7].

وفي هذا السياق، يصف المفكر الراحل محمد الجابري، الكتلة التاريخية بأنها "ليست مجرد جبهة بين أحزاب، بل هي كتلة تتكون من القوى التي لها فعل في المجتمع أو القادرة على ممارسة ذلك الفعل ، ولا يُسْتَثنى منها بصورة مسبقة أي طرف من الأطراف ، إلا الطرف أو الحزب الذي يضع نفسه خارجها وضدها وضدأهدافها، كما أن هذه الكتلة لا تلغي الفصائل والأحزاب والحركات السياسية والمجتمعية، ولا تقوم مقامها، ذلك لأن ما يجعل منها كتلة تاريخية، ليس قيامها في شكل تنظيم واحد، بل انتظام القوى والأطراف المكونة لها انتظاماً فكرياً وسياسياً ومجتمعياً" حول الاهداف الوطنية التحررية والديمقراطية، والعمل الموحد من أجل تحقيقها"[8].

ويضيف الجابري "ان الكتلة التاريخية كما ناديت وأنادي بها هي: "كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واضحة تتعلق أولا بالتحرر من هيمنة الاستعمار والإمبريالية، السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيا بإقامة علاقات اجتماعية متوازنة يحكمها، إلى درجة كبيرة، التوزيع العادل للثروة في إطار مجهود متواصل للإنتاج. وبما أن مشكلة التنمية مرتبطة في الوطن العربي بقضية الوحدة، فإن هذه الكتلة التاريخية يجب أن تأخذ بعدا قوميا في جميع تنظيراتها وبرامجها ونضالاتها"[9].

أما الفيلسوف الفرنسي الراحل جورج لابيكا ، فقد أعتبر مفهوم الكتلة التاريخية ، أحد أهم المفاهيم التي بسطها غرامشي، وهو مفهوم يترابط فيه ترابطاً وثيقاً إسهامه الشخصي في الماركسية وتصوره للسيرورة الثورية كـ"بناء لكتلة تاريخية جديدة". إن هذا المفهوم ، الذي أعد في البداية لحل "مسألة" المادية التاريخية "العويصة"، مسألة الجدلية القائمة بين البناء التحتي والبناء الفوقي، أبرز هذا الانطلاق وحدتهما العضوية، حيث "يشكل البناء التحتي والأبنية الفوقية كتلة تاريخية". لا يمكن أن تُخْتَزَلْ في مجرد تحالف طبقي، أو أن تفضي إلى انقلاب أحادي الجانب للأولويات الماركسية (إحلال أولية البناء الفوقي محل البناء التحتي) [10].

وبالفعل –كما يضيف جورج لابيكا– "ففي هذه الكتلة، "تشكل القوى المادية المحتوى (البناء التحتي)، أما الايديولوجيات فهي تمثل الشكل"، فالقوى المادية لا يمكن إدراكها تاريخياً بمعزل عن الاشكال، كما أن الأيديولوجيات لا تعدو أن تكون نزوات شخصية في غياب القوى المادية". وهكذا، وجه مفهوم الكتلة التاريخية كامل أبحاث غرامشي الماركسية إلى دراسة طبيعة هذا الرابط الذي يقحم مفاهيم أخرى مقرونة به ومترابطة معه مثل الهيمنة والأيديولوجية ودور المثقفين"[11].

يتعلق الأمر إذاً بمفهوم جديد في الماركسية آخذين في الاعتبار أنه لا يمكن أن تكون كل لحظة تاريخية (ظرف، ميزان قوى) كتلة تاريخية. لقد ركز غرامشي إذاً كل مجهوداته على تحديد شروط قيام الكتل التاريخية واندثارها وتحولها. وقد بلغ به الأمر، في سبيل تحقيق ذلك، إلى تجديد تأويل مادية ماركس التاريخية وهذه الشروط[12] يوردها الفيلسوف الفرنسي جورج لابيكا كما يلي:

1/ الشروط الأيديولوجية –الثقافية : –

يرتبط وجود كتلة تاريخية بقيام علاقة ما بين المثقفين والطبقات، بين المثقفين والشعب ، فقد لاحظ غرامشي، عند تحليله للبنية الاجتماعية في الجنوب الإيطالي، أن "المزارع الجنوبي مشدود للملاك الكبير بواسطة المثقف" . ففوق "الكتلة الزراعية" تعمل إذاً "كتلة فكرية" وهي دعامة حقيقة لها، مرنة ولكنها لا تتحطم بسهولة ويستحيل بالتالي فك هذه الكتلة الزراعية بدون كسب (أو تحييد) المثقفين الذين يدعمونها.

وفي هذا السياق أشير إلى استحالة فك الكتلة اليمينية الكومبرادورية المهيمنة والمسيطرة في الواقع الفلسطيني بفرعيها اليميني الليبرالي والديني (فتح وحماس) بدون مجابهة أو تحييد أو كسب المثقفين الذين يدعومنها.

2/ الشروط السياسية :–

إن الكتلة التاريخية ، التي هي كتلة ثقافية ، هي أيضاً كتلة سياسية تنشأ عن أزمة هيمنة أو أزمة دولة بأسرها . وهي أزمة تفكك الكتلة القائمة، كما هو حال م.ت.ف عندنا.

و"إذا ما تحققت العلاقة بين المثقفين والشعب – الجماهير وبين القادة والقاعدة وبين الحاكمين والمحكومين بصورة عضوية بحيث تتحول العاطفة إلى إدراك وبالتالي إلى معرفة.. فإن ذلك يعني ان هناك كتلة تاريخية بصدد التكون".

3/ الشروط التاريخية والفلسفية: –

إن مفهوم الكتلة التاريخية يفضي أيضاً إلى فهم جديد "لفلسفة البراكسيس" فيعيد النظر في التمييز التقليدي بين "العلم" و "الإيديولوجية". إن الأفكار والتاريخ، والفلسفة والتاريخ تشكل كتلة حسب التطور التاريخاني للتاريخ الخاص بغرامشي، وهي تاريخانية تؤثر في فهم غرامشي "الفلسفي" لماركس، كما تحدد صياغته النقدية الجديدة لفكرة الاشتراكية ذاتها باعتبارها "كتلة تاريخية لا يمكن اختزالها في التمييز التقليدي بين القاعدة والبناء الفوقي، بين نمط الإنتاج والأيديولوجية. ان مفهوم الكتلة التاريخية ، بهذا المدلول، هو حقاً مفهوم استراتيجي جديد بالمقارنة مع ماركسية الأممية الثانية والثالثة.

وإذن فالكتلة التاريخية لا تتطلب من الأحزاب والتشكيلات الحاضرة لا التنكر لتاريخها ولا التضحية بأحلامها، ولا حتى التخلي عن اسمائها، وانما تتطلب منها فقط التخلص من الشرنقة المترهلة التي

تسجن فيها نفسها لتتمكن من الارتباط ارتباطاً جديداً، حياً وفاعلاً، بجسم المجتمع، والمساهمة بالتالي في بعث الحركة فيه من جديد[13].

وإذا كنا نقر –كقوى ماركسية– بأن الكتلة التاريخية هي أولاً موقف تاريخي أو هي غير "الحزب" أو "الطليعة" فإن هذا لا يعني أبداً تجاوزنا أو اغفالنا لأهمية دور الأيديولوجيا / الماركسية المتجددة المتطورة ، ولدور الحزب الثوري الطليعي ، لكن هذه الرؤية لا يجب أن تحجب عن وعينا حقيقة أن الجانب المعرفي في الأيديولوجية المعاصرة لا يعبر عن الواقع العربي الراهن ، كما يقول المفكر الراحل محمد الجابري ، إذ أن هذا الجانب المعرفي/الأيديولوجي، لا يعكس الواقع الفلسطيني أو العربي المعاش بكل تفاصيل مكوناته وتطوره التاريخي والراهن ، كما لا يدخل معه في علاقة مباشرة أو شبه مباشرة ، بل إن هذا الجانب المعرفي/ الأيديولوجي هو –كما يقول الجابري– عبارة عن مفاهيم غير محددة وقوالب أيديولوجية مضببه ، تجد اطارها المرجعي الاجتماعي التاريخي في واقع غير الواقع العربي الراهن (الواقع العربي اليوم ينتمي في معظمه إلى أفكار ومقولات وتراث القرون الوسطى) ، في حين أن الجانب المعرفي/الأيديولوجي لدى أحزاب اليسار والليبراليين والعلمانيين العرب ينتمي إلى الواقع والفكر الأوروبي الحديث ، وهذا النقص المعرفي (أو الاغتراب) الذي تعانيه الأيديولوجية العربية المعاصرة ، هو ما يرسخ الطابع الدوغمائي ، لأن الاحزاب اليسارية والليبرالية والعلمانية العربية لم تكن –كما يقول د.إدريس جنداري– "تُمثل تشكلات أيديولوجية شرعية الولادة وطبيعية النشأة في العلاقة بالواقع العربي ، بل إزاء تشكلات أيديولوجية سلفية ، وهذا ما أثر على الممارسة السياسية نفسها ، وساهم في خلق أنظمة سياسية تابعة ومتخلفة ومعاقة ، غير قادرة على استيعاب حقيقة الواقع العربي ، ولذلك كانت ملجؤها الأخير في كل مرة ، ليس محاولة استيعاب التحولات ، ولكن العمل على التحكم فيها ، باعتماد آليات الاستبداد والتسلط، لكن النتيجة تكون عكسية في غالب الأحيان، حيث يخرج المارد الشعبي من قمقمه ويرمي بهذه الأنظمة وإيديولوجياتها السلفية المغتربة في مزبلة التاريخ"[14].

وفي هذا السياق يستخلص المفكر الراحل الجابري بمنتهى الموضوعية العلمية؛ "أن هناك غياب أية علاقة بين الفكر و الواقع في الإيديولوجيا العربية المعاصرة؛ مما جعل الخلافات النظرية و الإيديولوجية؛ لا نتيجة الاختلاف في تأويل الواقع و تفسيره؛ بل نتيجة اختلاف السلطة المعرفية المعتمدة كمرجع. و بعبارة أخرى فإن الخطاب العربي المعاصر لا يطرح قضايا الواقع الملموس؛ بل قضايا تقع خارج الواقع؛ قضايا مستعارة من النموذج –السلف– دوما. و بذلك تنحو الممارسة النظرية إلى ممارسة كلامية؛ في مفاهيم مجردة فارغة من أي محتوى واقعي؛ الشيء الذي يجعلها تنقلب إلى شكل من التضليل والتعتيم".[15]

وإذا كان الراحل الجابري "قد خلص؛ من خلال ممارسته النقدية؛ إلى كون المنظومات الإيديولوجية في الثقافة العربية؛ تعاني قصورا ذاتيا؛ أدى بها إلى الاغتراب في الماضي أو في حاضر الآخر (الغربي/الشيوعي)؛ فإن دعوته إلى الكتلة التاريخية ليس حلا نهائيا لهذه المعضلة الفكرية؛ بل حل

مؤقت؛ في انتظار نضج الممارسة العملية؛ لتكون قادرة على بلورة أنساق إيديولوجية؛ تستجيب لمعايير الواقع العربي زمنيا و مكانيا"[16] .

إن طرحنا لفكرة الكتلة التاريخية ، ينطلق من تحليلنا الموضوعي الذي يستنتج أن كل فصيل أو حزب أو طرف فلسطيني (أو عربي) لابد أن يقتنع –في هذا الظرف والمأزق التاريخي الفلسطيني والعربي– أنه بمفرده لا يمثل كل الشعب ، لأنه من الناحية العملية لا يستطيع وحده ان يحقق الاهداف والمرامي والطموحات الشعبية، ما يعني ضرورة اتفاقنا على المهام المطروحة في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي الراهنة، ونتفق على تحقيقها كمرحلة انتقالية لنجتاز المأزق الذي نحن فيه.

ومن الأهمية بمكان في هذا الجانب العمل على استيعاب وتوعية رفاقنا وكوادرنا في فصائل وأحزاب اليسار الفلسطيني والعربي بمفهوم الكتلة التاريخية كمدخل لتبيئة هذا المفهوم في مجتمعنا الفلسطيني والمجتمعات العربية، دون أن يعني ذلك تجاوزاً لأيديولوجية الماركسية ومنهجها وحزبها الثوري الطليعي، وهنا بالضبط أكد على ما قاله الراحل الجابري، "عندما طرح الكتلة التاريخية؛ باعتبارها تجاوزا للمنظومات الإيديولوجية السائدة؛ لم يكن غافلا عن حتمية الصراع الإيديولوجي؛ كتعبير عن اختلاف المنظومات الفكرية و المشاريع المجتمعية؛ و لكنه دعا إلى تأجيل هذا الصراع؛ في انتظار أن تنضج التشكيلات الإيديولوجية في الثقافة العربية؛ في علاقة بالممارسة العملية؛ التي هي وحدها القادرة على فرز منظومات أيديولوجية حقيقية؛ تعبر عن التطلعات الحقيقية للجماهير العربية؛ و إلا سيظل الصراع الإيديولوجي فارغا من أي محتوى عملي؛ و هذا ما سيؤثر بشكل مباشر على الممارسة السياسية نفسها؛ حيث سنجد أنفسنا في مواجهة مشاريع مجتمعية غريبة عن الواقع العربي"[17].

بيد أنه مهما تعددت واختلفت تصنيفات هذه المهام، فإنها تنطلق من كون الكتلة التاريخية تقوم على رؤية شمولية جامعة للمجتمع والسياسة والإيديولوجيا والاقتصاد، لتعبئة كل القوى السياسية من أجل الوصول إلى توافق أو إجماع. ولا تستطيع هذه الأهداف الكبرى أن تحصل على مثل هذا التوافق أو الإجماع ما لم تكن قادرة على التعبير عن «المصلحة الموضوعية» التي يلتئم حولها الجميع، أي ما لم تشكل قاسما مشتركاً بين برامج القوى السياسية والإيديولوجية والثقافية. مما يعني أن هناك علاقة تلازم متبادل بين التاريخية والوفاق الوطني: فلكي تحصل الأهداف الكتلوية على لقب التاريخية ينبغي أن تحقق الوفاق الوطني حولها، وفي المقابل من أجل أن تحصل أهداف الكتلة على الوفاق الوطني يتعين أن تكون تاريخية. والوظيفة القصوى لهذا التلازم هو تحقيق قفزة تاريخية جذرية، أو كما يسميها الجابري "تدشين مرحلة تاريخية جديدة"[18].

ومن الواضح أنه لكي يكون للتاريخية في عبارة «الكتلة التاريخية» معنى ينبغي ألا تظل أهدافها مبعثرة، بل يجب أن تخدم «مشروعاً للوطن ككل يجعل من المصلحة الوطنية والقومية العليا المرجعية التي تنحني لها جميع المرجعيات الأخرى». ويقدم هذا المشروع الوطني الكبير بوصفه بديلاً للاستبداد الداخلي يقوم على الديمقراطية والعدالة والتنمية، وبديلاً للتبعية الشاملة للإمبريالية لغاية التحرر من

التخلف. وهذا بالضبط ما يجعل أهداف الكتلة بالمطلب الوحدوي القومي، «لأن التنمية القطرية أصبحت شبه مستحيلة من دون ارتكازها على بُعد وحدوي، اتحادي، تكتلي، شراكي تماماً مثلما أن تحقيق نهضة على الصعيد العربي ككل، مستحيلة من دون الانطلاق من الاعتراف بالقطرية، ككيان وخصوصية"[19].

لكن الدعوة لإقامة الكتلة التاريخية، ينقصها في ظروفنا اليوم شروط كثيرة، –كما يؤكد د. حسن مدن – "من أهمها وفي مقدمتها عزوف، أو عجز أو عدم وعي من يفترض أن يكونوا أطرافاً فيها لمثل هذه الفكرة، ولا يقل أهمية عن ذلك –كما يضيف د.حسن مدن– ضعف من يفترض فيهم أن يكونوا النواة الصلبة للكتلة التاريخية، فهشاشة هذه النواة تجعل من الفكرة كلها متعذرة، لان هذه النواة، إذا كانت صلبة، هي التي يجب أن توجه الكتلة في الاتجاه الصحيح، اتجاه البناء الديمقراطي العصري بما يستلزمه من حقوق سياسية ودستورية ومن خطط تنموية جادة تحارب الفساد المالي والإداري وتؤمن مصالح الفئات الكادحة الواسعة. ونعني بهذه النواة: التيار الوطني الديمقراطي، المُطَالَب بالتوافق على منطلقات عمل رئيسية، تتطلب من أطرافه حواراً معمقاً وأكثر جدية، وهذا مصدر دعوتنا لبناء الكتلة الديمقراطية التي نراها أولاً: مهمة ممكنة وواقعية، ونراها ثانياً: مهمة ضرورية وملحة، وتتطلب منا جميعاً مقاربة جريئة للتغلب على العوائق التي نراها ذاتية كامنة في تنظيماتنا أكثر مما هي موضوعية، لا بل يصح القول ان الظروف الموضوعية، كما كنا قد أشرنا إلى ذلك في بداية هذه السلسلة من المقالات، باتت أكثر نضجاً وملائمة للشروع في مهمة بناء هذه الكتلة الديمقراطية"[20].

في ضوء ما تقدم من تعريف مفصل للكتلة التاريخية فإننا يمكن أن نضع تعريفاً لها في واقعنا الفلسطيني الراهن كما يلي:

إن الكتلة التاريخية المقترحة،هي إطار يضم كافة القوى الفاعله في أماكن تجمع أبناء شعبنا في الوطن والشتات، والتي من مصلحتها الخروج من المأزق السياسي الفلسطيني الراهن، باتجاه إنهاء الانقسام وتكريس الوحدة الوطنية التعددية ، ومواصلة النضال لتحقيق أهدافنا الوطنية التحررية والديمقراطية، وتكريسها كأهداف وأفكار وشعارات توحيدية لشعبنا، لكي نحقق الهيمنة الثقافية والسياسية بالمعنى الجرامشي، مستلهمين في ذلك تجربة الانتفاضة الشعبية 1987 التي التف حولها الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا بمختلف أطيافها وشرائحها الاجتماعية، ارتباطاً بالتفافه حول الأفكار التوحيدية الوطنية الجامعة (الحرية وتقرير المصير والاستقلال والعودة) التي جسدتها م.ت.ف آنذاك باعتبارها إطاراً ائتلافياً واسعاً أو كتلة تاريخية ضمن في صفوفها كل أطياف الشعب الفلسطيني عبر الفصائل والنقابات والاتحادات والشخصيات الوطنية.

إن المطلوب هو قيام كتلة تاريخية تنبني على المصلحة الموضوعية الواحدة التي تحرك، في العمق ومن العمق، جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردد بين صفوف الشعب : المصلحة

الموضوعية التي تعبر عنها شعارات الحرية والأصالة والديمقراطية والعدل وحقوق المستضعفين وحقوق الأقليات وحقوق الأغلبيات الخ. ذلك لأن الحق المهضوم في الواقع العربي الراهن هو حقوق كل من يقع خارج جماعة المحظوظين المستفيدين من غياب أصحاب الحق عن مراكز القرار والتنفيذ. إنه ... بدون قيام كتلة تاريخية من هذا النوع لا يمكن تدشين مرحلة تاريخية جديدة يضمن لها النمو والاستمرار والاستقرار"[21].

ان توجهنا – كماركسيين –صوب العمل على التفاعل مع فكرة "الكتلة التاريخية" وبلورتها في أوساط شعبنا، سيضمن لنا تشكيل قوة سياسية اجتماعية جماهيرية تُعيد الاحترام والمصداقية للقوى اليسارية ، وتعزز وتخدم دوره المأمول في المرحلة الراهنة والمستقبل إذا ما أحسنا التعاطي والتفاعل الجاد والصادق مع هذه الفكرة .

إن هذه الكتلة التاريخية المقترحة، ستخوض وتجابه –عبر نواتها الصلبة أو البديل الشعبي الديمقراطي– التحديات الماثلة اليوم أمام مسيرة النضال الوطني والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات التي أشرنا إليها أعلاه ، وكل ذلك مرهون بدور اليسار الثوري الطليعي المتميز في التوعية والتأسيس للبديل الشعبي في اطار النضال السياسي والكفاحي والمطلبي الديمقراطي، داخل الإطار الجماهيري العام أو الكتلة التاريخية، ومن ثم بلورة البديل الشعبي ، ودوره المأمول على طريق الخروج من مأزقنا الراهن صوب استعادة الأفكار التوحيدية الناظمة لأهدافنا الوطنية ، بما يمكننا من مواصلة النضال وفق الرؤية والثوابت الوطنية في الصراع مع العدو الصهيوني من ناحية وفي الصراع الديمقراطي الداخلي ضد التحالف الطبقي الكومبرادوري المسيطر راهناً في الضفة الغربية عبر القيادة اليمينية في م.ت.ف والسلطة ، وعبر قوى اليمين الاسلاموي المسيطر في قطاع غزة، بحيث نحقق من خلال هذا الصراع تجديد وإعادة بناء الاهداف والثوابت الوطنية وآليات النضال الشعبي والمسلح، بالاستناد إلى برنامج البديل الشعبي في المجابهة الوطنية والمقاومة والصراع التناحري ضد الاحتلال الصهيوني من جهة وفي المجابهة والصراع السياسي الديمقراطي الداخلي من جهة ثانية.

وبالتالي، فهي كتلة تاريخية ليس فقط لكون أهدافنا الوطنية من أجل التحرر وتقرير المصير والعودة والدولة المستقلة هي أهداف تاريخية ، بل أيضاً لأنها تجسيد لوفاق وطني في هذه المرحلة التاريخية ، يمكن ان تجمع وتستوعب في اطارها فئات عريضة من شعبنا الفلسطيني حول أهداف واضحة ومحددة هي:

أولاً: مواصلة النضال–على كل المستويات الشعبية– من أجل انهاء الانقسام وصولاً إلى مصالحة وطنية شامله، تلتزم بالثوابت الوطنية والبنود الأساسية للمصالحة وإنهاء الانقسام كما وردت في اتفاقية القاهرة الموقعة في شهر مايو 2011 باعتبارها اتفاقية شاملة لكافة القضايا على العكس من اتفاقية "مخيم الشاطيء" نيسان 2014، ومن ثم البدء بممارسة كافة أشكال الضغط الشعبي من أجل التحضير لانتخابات ديمقراطية تضمن تكريس النظام

السياسي الوطني الديمقراطي التعددي الفلسطيني كخيار وحيد صوب مواصلة وتفعيل مقاومة الاحتلال الصهيوني بكافة الوسائل الكفاحية والشعبية على طريق تحقيق أهداف شعبنا.

ثانياً: النضال السياسي والجماهيري المتواصل و الدؤوب من اجل تفعيل لجنة الاطار القيادي المؤقت الذي تم التوافق عليه في حوارات القاهرة لتحقيق استعادة وحدتنا في إطار م.ت.ف لتتعزز وتترسخ صفتها ودورها كممثل شرعي وحيد لشعبنا وقائدة لكفاحه الوطني وبناء مؤسساتها على أسس وطنية وديمقراطية تتسع للجميع، وبما يُمكن من حشد وتنظيم طاقات الشعب الفلسطيني داخل الوطن وفي الشتات، وهي طاقات عظيمة لما يزيد عن 11,5 مليون من البشر نسبة الكفاءات المتقدمة منهم على كل الصعد تضاهي أكثر الشعوب علماً وامكانات.

وهذا يعني إعادة موضعة السلطة وبنائها ديمقراطياً في اطار النظام السياسي الفلسطيني ومبناه العام، فالمنظمة هي المرجعية والقيادة، والسلطة اداتها في قطاع غزة والضفة بما فيها القدس.

ثالثاً: التمسك بالثقافة الوطنية التي تحفظ الذاكرة الوطنية وتجددها وتحفزها للنضال بكل أشكاله، واعتبار الصمود على أرض فلسطين أول وأهم مكونات هذا النضال.

رابعاً: تأكيد فكرة المقاومة بكل أشكالها كطريق استراتيجي للانتصار على الدولة الصهيونية بما يجيز التقدم والتراجع في أشكال المقاومة ووسائلها وفقاً للظروف الموضوعية والذاتية وموازين القوى في كل مرحلة من مراحل هذا النضال.

وفي كل الاحوال ، فإن المقاومة المسلحة تظل شكلاً رئيسياً من أشكال مقاومتنا لهذا العدو، لا يجوز اسقاطه أو عدم الاستعداد له وتوفير مقوماته وتقديمه على ما عداه من أشكال وفقاً للمكان والزمان وفي الظروف المواتية.

وفي هذه الفترة بالذات فإننا ندعو إلى :

1. النضال لحماية كل شبر من أرض فلسطين من غول الاستيطان.
2. النضال ضد جدار الفصل والضم العنصري، نضال في الميدان ، ونضال يستعيد ويُفَعل القرارات الأممية الصادرة حول الجدار وبخاصة قرار محكمة لاهاي الدولية.
3. تفعيل النضال الديمقراطي المطلبي المرتبط بالقضايا الحياتية ، والمعبر عن معانات وتطلعات الجماهير الشعبية الفقيرة من العمال والفلاحين، للخلاص من كل أشكال الاستبداد والاستغلال والاضطهاد ، وذلك عبر برنامج يتناول كافة القضايا الاقتصادية (الصناعة والزراعة وكافة القطاعات الانتاجية والخدمية، إلى جانب المياه والصيد .. إلخ) و القضايا الاجتماعية ، وقضايا البطالة والفقر ، ومتابعة تنفيذ اعمار البيوت

المدمرة، وقضايا المشردين وذوي الشهداء والجرحى إلى جانب قضايا الشباب والمرأة والطفولة وقضايا الصحة والتعليم والثقافة الوطنية والقومية.

4. مقاطعة البضائع والمؤسسات والمنابر الاكاديمية والثقافية والاعلامية الاسرائيلية، وندعو لمقاطعتها عربياً وعالمياً وعلى مختلف الصعد، وهناك أنويه وتباشير نجاحات على هذا الصعيد لا بد من التفاعل الايجابي معها.
5. الانضمام لكل اللجان والمؤسسات الدولية التي تمكننا من ملاحقة العدو وقياداته كمجرمي حرب، وتؤمّن لشعبنا الحماية والحق في مقاومة الاحتلال.
6. نتمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تستجيب لحقوقنا الوطنية وندعو لتنفيذها والتوقف عن التفاوض والمساومة عليها.

خامساً: إن من بين أهم مقومات هذه الكتلة التاريخية المقترحة، أن تعمل على إحياء البعد القومي التقدمي الديمقراطي في رؤيتها وبرامجها ونضالاتها ، انطلاقاً من الضرورة الموضوعية التي تؤكد على أن الصراع مع العدو الصهيوني هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى، على أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته، وعلى هذا الأساس فإن أي حركة تغيير ثوري وديمقراطي في مجتمعنا أو أي مجتمع عربي لا يمكن أن تضمن النجاح أو التحقق لأهدافها، إلا إذا انطلقت من الرؤية القومية النهضوية العربية بما يضمن تحقيق وحدة الأهداف السياسية الديمقراطية والتنموية والتكامل الاقتصادي في إطار المجتمع العربي الموحد.

وفي هذا السياق ، اشير بوضوح إلى أن هذه المهام، لا يمكن لأي فصيل وطني في ظل المأزق الراهن أن يقوم بها منفرداً، وهنا بالضبط تتجلى المعاني الجوهرية والمضامين الوطنية للكتلة التاريخية وضرورتها الملحة الراهنة.

بناءً على ما تقدم يمكن تحديد أو حصر القوى المرشحة لهذه الكتلة من واقع وجود شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات كما يلي:

أولاً: كافة القوى السياسية والفعاليات الوطنية الملتزمة بوضوح بمواقفها الواضحة غير الملتبسة بالنسبة للثوابت الوطنية بما في ذلك الموقف الواضح ضد اتفاق أسلو وما نتج عنه من اتفاقات أو ممارسات حتى اللحظة الراهنة .

ثانياً: النقابات العمالية والحرفية والفلاحية والشبابية والنسوية والجمعيات الأهلية والنوادي الثقافية والرياضية وغير ذلك من المؤسسات شرط التزامها بالثوابت الوطنية كما ورد في البند السابق.

ثالثاً: القوى الاقتصادية والمجتمعية التي تشارك في نشاطها الصناعي والتجاري والزراعي والسياحي والمالي في خدمة الأهداف الوطنية التنموية بعيداً عن كل أشكال التطبيع أو العلاقة مع الاقتصاد الاسرائيلي .

رابعاً: جميع العناصر الأخرى من أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة والقطاع والمنافي، اللذين يتميزون –كأفراد أو جماعات– بفاعليتهم في المجتمع ارتباطاً بمواقفهم الوطنية ضد العدو الصهيوني وضد الانقسام وكافة الممارسات السلبية الناجمة عن الصراع بين ثنائي فتح وحماس، وفي هذا السياق أؤكد على أن هناك أكثر من 60% من أبناء شعبنا الفلسطيني يعيشون على هامش النضال الوطني والديمقراطي ويمثلون بالتالي إطار الكتلة التاريخية المقترح.

إن وضوح هذه الرؤية، ومن ثم البناء عليها بالنسبة لعلاقة اليسارالعربي والفلسطيني مع القوى الإسلامية (حماس والجهاد) يتطلب من هذه الأخيرة أن تتخذ موقفاً واضحاً من التوجهات التالية:

أولا: النضال من أجل تحرير الوطن من الاحتلال.

ثانيا: رفض التبعية بأشكالها المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية.

ثالثا: رفض التطبيع بكافة أشكاله ورفض الصهيونية كعقيدة معادية لشعبنا وللشعوب العربية وحضارتها وتراثها وقيمها.

رابعا: تغليب التناقضات الرئيسية على الثانوية في هذه المرحلة.

خامسا: النضال من اجل الديمقراطية وترسيخها كنهج حياة مجتمعي يضمن الحرية بكافة أنواعها وفي مقدمتها حرية المعتقد.

وبناء عليه، فإننا ندعو إلى الحوار والتواصل الجاد مع كافة القوى والنقابات والجمعيات والفعاليات والشخصيات الوطنية للتوافق على عقد مؤتمر وطني فلسطيني متزامن (في الضفة وقطاع غزة والشتات) يشترك فيه كل من يوافق من أبناء شعبنا على الخطوط العامة للرؤية المقترحة كناظم رئيسي للكتلة التاريخية الفلسطينية من جهة وباعتبار هذه الرؤية أساساً صالحاً لمشروع البرنامج الوطني الديمقراطي المطروح على جدول اعمال المؤتمر لمناقشته والاتفاق على صياغة بنوده بما يؤسس الاعلام عن البدل الديمقراطي المنشودة (كنواة صلبة للكتلة التاريخية) عبر دور ملموس للجبهة الشعبية سواء على الصعيد الجماهيري الشعبي أو على صعيد المشاركة الفعالة في قيادته وفق المحددات الوطنية والديمقراطية التي سيجري مناقشتها واقرارها في المؤتمر، وفي هذا الجانب من المهم أن تقدم للمؤتمر ورقة تتضمن تفاصيل البرنامج المقترح من شقين: الشق الأول: وطني تحرري ، والشق الثاني: ديمقراطي ملطبي ، لمناقشتها بجانب أوراق أخرى في المؤتمر.

أهم المحددات المتعلقة البديل الوطني الديمقراطي:

1- ان البديل الوطني الديمقراطي هو تعبير أصيل عن ضرورة موضوعية قائمة في مجتمعنا، وليس مسألة مفتعلة او رغبة ذاتية لدى مجموعة من الأفراد، لذلك علينا واجب تشكيل صيغة تنظيمية للمعارضة الديمقراطية على المستوى الوطني ، خاصة وان الظروف

الموضوعية – على المستوى الشعبي– ناضجة وجاهزة للاستجابة إلى العامل الذاتي الذي يبادر إلى التفاعل معها والارتقاء بها.

2- البديل أو التيار الوطني الديمقراطي هو أوسع بكثير من القوى السياسية المصنفة كقوى ديمقراطية حيث أنه يمتد خارجها بما هو أوسع وأرحب ليطال تجمعات وأفراد ابناء شعبنا في الوطن والشتات.

3- لقد أوضحت التجربة الملموسة لسنوات من العمل من أجل بلورة هذا التيار، ان هناك ضرورة لوجود قوة طليعية تكون الأكثر تأثيراً وقدرة على تحريك ودفع الأمور الى الأمام، وفي هذا السياق يأتي دور القوى اليسارية الماركسية العربية .

4- ان عملية بناء البديل أو التيار الثالث ليست عملية سهلة، وتعترضها بعض العقبات منها ما هو موضوعي وما هو ذاتي، كما يلعب التباين السياسي بين القوى المصنفة كـ "قوى ديمقراطية" دوراً في إعاقة بلورة هذا التيار، خاصة فيما يتعلق بالموقف من أوسلو أو المشاركة في المفاوضات العبثية أو حكومة السلطة.

5- ارتباطاً بما سبق، علينا ان نأخذ بعين الاعتبار اهمية مسألة التفاعل والحوار وتحديد الاهداف والقواعد والاطر المشتركة والموحدة بين الهيئات والمراكز القيادية اولا ، وكذلك التفاعل والنضال المشترك بين قواعد تلك القوى باتجاه التجسيد الحقيقي لخيار التيار الثالث على اوسع قاعدة اتفاق وبنى تنظيمية ومؤسساتيه موحدة ممكنة.

وبولادة البديل الديمقراطي من المؤتمرات الشعبية، سيتولى عندئذ مهمة الانتشار والتوسع –عبر شعاراته الوطنية الديمقراطية التقدمية التوحيدية– في إطار الكتلة التاريخية الشعبية وقيادتها وبهدف تحقيق فكرة "الهيمنة" بالمعنيين السياسي والثقافي في أوساط جماهير الكتلة بصورة اختيارية قائمة على اقتناعهم بالأفكار والشعارات الرئيسية المطروحة من برنامج البديل الديمقراطي، فإذا حققنا هذه الهيمنة أو الاستجابة الشعبية، سنتملك مقومات العديد من القوة لفصائل واحزاب اليسار الفلسطيني والعربي، باتجاه الارتقاء بالنضال السياسي والكفاحي التحرري، إلى جانب التقدم على صعيد نضالنا الديمقراطي سواء في الانتخابات التشريعية أو القدرة على مجابهة مظاهر الاستبداد والاستغلال وأية ممارسات سياسية هابطة أو متناقضة مع الأهداف والمصالح العليا الوطنية والديمقراطية لشعبنا.

[1] كتاب "قراءة في فكر غرامشي السياسي" – تأليف: مازن الحسيني– إصدار دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع– رام الله – 2001.

[2] كريم حنش – مقال بعنوان : أنطونيو غرامشي والفهم الواقعي لحركة التاريخ– الانترنت سلسلة الثقافة الثورية – منشورات الطليعة العربية في تونس– 28/نوفمبر/2010.

[3] سعد محمد رحيم – ما بعد ماركس / جرامشي .. لوكاش – الحوار المتمدن – 2011/2/16.

[4] المصدر السابق – سعد محمد رحيم.
[5] المصدر السابق – سعد محمد رحيم.
[6] المصدر السابق – سعد محمد رحيم.
[7] كتاب " الإنسان موقف " – محمود أمين العالم – دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع – القاهرة – 1994 .
[8] محمد عبد الجابري – الكتلة التاريخية بأي معنى؟ – الانترنت: موقع الجابريhttp://www.aljabriabed.net.
[9] المصدر السابق – محمد عبد الجابري
[10] جورج لابيكا – معجم الماركسية النقدي – دار الفارابي – ط1 – بيروت 2003 – ص1096
[11] المصدر السابق – جورج لابيكا — ص1096
[12] المصدر السابق – جورج لابيكا – ص1098–1099.
[13] د. محمد المصباحي (استاذ الفلسفة في جامعة محمد الخامس) – من ماركس إلى جرامشي إلى الجابري في الربيع العربي – موقع المستقبل – الانترنت – 2012/12/24.
[14] د. إدريس جنداري – مفهوم الكتلة التاريخية .. النقد الابستمولوجي لكشف الوهم الإيديولوجي في الثقافة العربي– الحوار المتمدن – 2011/12/29.
[15] المصدر السابق – د. إدريس جنداري.
[16] المصدر السابق – د.إدريس جنداري.
[17] المصدر السابق – د.إدريس جنداري.
[18] مصدر سبق ذكره – د. محمد المصباحي.
[19] مصدر سبق ذكره – د. محمد المصباحي.
[20] د. حسن مدن – بناء الكتلة الديمقراطية "4" – 2010/1/13 – الانترنت : موقع المنبر الديمقراطي التقدمي "البحرين" http://www.altaqadomi.com.
[21] مصدر سبق ذكره – محمد عبد الجابري.

عن البعد التاريخي للصراع الطائفي بين السُّنة والشيعة

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4902 - 2015 / 8 / 20

يعرف معجم أوكسفورد الشخص "الطائفي" بأنه الشخص الذي يتبع بشكل مُتعنّت طائفة معينة، أي إنه الذي يرفض الطوائف الأخرى ويغبنها حقوقها أو يكسب طائفته تلك الحقوق التي لغيرها تعالياً على بقية الطوائف أو تجاهلا لها وتعصبا ضدها، في حين لا يعني مجرد الانتماء إلى طائفة أو فرقة أو مذهب جعل الإنسان المنتمي طائفيا، كما لا يجعله طائفياً عمله لتحسين أوضاع طائفته أو المنطقة التي يعيش فيها دون إضرار بحق الآخرين.[1]

وقد تم استغلال مفهوم الطائفية استغلالاً سلبياً من قبل أصحاب النوايا السيئة وبخاصة في العمل السياسي، فصار يستخدم بشكل سلبي بدلاً من توظيفه ايجابياً بتقوية المجتمع من خلال التنوع الديني والمذهبي.

ويرى بعض الباحثين إن الطائفية تنتمي إلى ميدان السياسة لا إلى مجال الدين والعقيدة، وأنها تشكل سوقا موازية، أي سوداء للسياسة، أكثر مما تعكس إرادة تعميم قيم أو مبادئ أو مذاهب دينية لجماعة خاصة، كما إن الطائفية لا علاقة لها في الواقع بتعدد الطوائف أو الديانات، إذ من الممكن تماما أن يكون المجتمع متعدد الطوائف الدينية أو الإثنية من دون أن يؤدي ذلك إلى نشوء دولة طائفية أو سيطرة الطائفية على الحياة السياسية، وبالتالي لتقديم هذا الولاء على الولاء للدولة والقانون الذي تمثله .

إلا إن مفهوم الطائفية أصبح يستخدم بديلا لمفاهيم "الملة والعرق والدين" التي كانت سائدة قبل ذلك، واختلطت هذه المفاهيم جميعاً في بيئة متزامنة فكريا وسياسيا فأنتجت مفهوم "الطائفية" باعتباره تعبيرا عن حالة أزمة يعيشها المجتمع، حيث أصبحت الطائفية مذهباً وإيديولوجية وهوية حلت محل الهويات الأخرى والانتماءات الأعلى، بل وبدأت تتعالى عليها وقد تبدي الاستعداد للتقاطع معها وأخذ موقعها وهذا ما يهدد اليوم وحدة الشعوب كما هو الحال في لبنان والعراق وغيرها، كما إن دول عربية أخرى تتخذ من الطائفية ذريعة لقمع شعوبها التي تطالب بالحرية والعدالة الاجتماعية.[2]

من ناحية ثانية ، يحدد المفكر الشيوعي اللبناني الشهيد مهدي عامل الطائفية بقوله: "هي شكل النظام السياسي والنظام الايديولوجي الذي فيه تمارس البرجوازية الكولونيالية سيطرتها الطبقية"[3].

يحددها في مكان آخر بقوله : "الطائفية علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي في شروط البنية الاجتماعية الكولونيالية".

وفي تعريف ثالث يقول : "ليست الطائفية كياناً، وليس لها وجود أنطولوجي. إنها علاقة سياسية محددة بحركة معينة من الصراع الطبقي، في شكل منها محدد بشروط تاريخية خاصة ببنية اجتماعية معينة. ولأنها كذلك، فهي، إذن، قائمة بالدولة، لا بذاتها، في هذه البنية الاجتماعية، وفي شروطها التاريخية المحددة التي هي هي شروط حركة الصراع الطبقي فيها"[4].

ويضيف قائلاً: "من الضروري رد الطائفية إلى بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية لا إلى علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية حتى لو كانت هذه العلاقات هي الرحم الذي منه أتت. فارتباطها بها في البنية الاجتماعية الكولونيالية يجد تفسيره في تطور الإنتاج الكولونيالي، لا في تطور الإنتاج ما قبل الرأسمالي، الاقطاعي أو الاستبدادي الآسيوي"[5].

شهد التاريخ الإسلامي منذ وفاة الرسول مجموعة من النزاعات والاختلافات ذات البعد المصلحي بالمعنى العشائري ، سرعان ما تراكمت منذ سقيفة بني ساعدة في المدينة ، فقد كانت الخلافة هي أساس ذلك الانشقاق الأول، وتحولت إلى صراعات ونزاعات ذات بعد طائفي، ومنذ قيام الدولة الاموية تفاقمت تلك الصراعات وتواصلت في إطارها الطائفي طوال العهد الأموي ثم في الدولة العباسية وما تلاها وصولاً إلى المرحلة الراهنة، بحيث يمكن القول بأن الطائفية والصراع بين السنة والشيعة تميزت كثابت دائم في التاريخ الإسلامي القديم والحديث والمعاصر.

وفي هذا السياق أشير إلى أن من بين أهم عوامل ظهور المذاهب والطوائف فيما بعد –خاصة بعد قيام الدولة الأموية– تعود إلى حاجة الحكام إلى نصوص تشريعية أو مبررات دينية تبرر وجودهم السياسي من جهة وتتناقض مع الاتجاهات أو الشرائع التي تخالفهم فكرياً وسياسياً .

وبالتالي فإن الحديث عن الطائفية والصراع الطائفي في مراحل التطور الاجتماعي الاقتصادي للدولة الإسلامية منذ نشأتها إلى يومنا هذا ، لا يمكن أن نحصره في الجانب الديني فحسب ، بل أن الصراع الطائفي يتذرع بالدين لكي يعبر عن مصالحه الطبقية ومنطلقاته السياسية ، وبالتالي فإن حديثنا عن الطائفة أو الطوائف يجب ان لا ينطلق من الدين وحده ، بل يتخطاه إلى السياسة كمحدد رئيسي في الصراع الطائفي طوال التاريخ القديم والحديث والمعاصر ، وهذا ما نلاحظه عند قراءتنا للصراعات الطائفية التاريخية والراهنة بين السنة والشيعة أو بين الفرق الإسلامية الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تضامن وتمرد طائفة الشيعة ، ودورها الثوري التاريخي والراهن، سواء داخل الدولتين الأموية والعباسية أو في المراحل اللاحقة وصولاً إلى المرحلة الحالية، يعود في أسبابه لاعتبارات ومبررات موضوعية ارتبطت بالظلم والاضطهاد الذي وقع –وما يزال – على هذه الطائفة طوال تلك المراحل ، يؤكد على ذلك ممارسات النظام الوهابي السعودي وكذلك الأمر في اليمن والبحرين ولبنان والعراق خلال حكم البعث عموماً وفي عهد الرئيس الراحل صدام حسين خصوصاً، حيث قام النظام الامبريالي الامريكي بعد احتلال العراق بتأجيج الصراع الطائفي ، من خلال تكريس سيطرة الطائفة الشيعية في العراق، وبالتالي اشتعال الصراع الدموي الطائفي كما نشهده اليوم .

في قراءتنا للتاريخ البشري عموماً ، والتاريخ الاسلامي خصوصاً، لا يجوز، ولا يمكن نفسير الأحداث التاريخية من منطلق المصادفات أو الرؤى الغيبية ، بل يتوجب البحث عن المصالح السياسية والاجتماعية أو الطبقية التي كان لها –وما زال– دور أساسي في تفجير الصراعات الطائفية والدينية المذهبية في تاريخنا العربي الاسلامي، آخذين بعين الاعتبار، أهمية النصوص الدينية والأحاديث، التي قام العديد من الفقهاء وأصحاب المذاهب الدينية بتحويرها واعادة تفسيرها وفق متطلبات هذه المرحلة أو تلك من مراحل التاريخ الإسلامي، منذ مقتل عثمان بن عفان وبداية الصراع الدموي في موقعة الجمل عام 36هـ، ثم موقعة صفين عام 37 هـ بين علي ومعاوية ، وتكريس الدولة الاموية والتوريث في الخلافة ، وصولاً إلى موقعة كربلاء عام 61 هـ، ومقتل الحسين بن علي، واشتداد الصراعات الدينية الشكلية الطائفية (سنة وشيعة)، ذات البعد السياسي والطبقي الصريح في الدولتين الأموية والعباسية، دون أن نتجاوز دور بعض المفكرين والفلاسفة والشعراء الذين ابتكروا أفكاراً أقرب إلى العقلانية والنظره الموضوعية للعقل والاستنارة، إلى جانب الفقهاء الإسلاميين الذي مارسوا نوعاً من الاجتهاد على نطاق واسع خلال القرون الأولى للحضارة العربية الإسلامية، وكان من نتيجة ذلك الاجتهاد، بروز المذاهب التي يتوزع المسلمون بينها إلى يومنا هذا.

لكن ذلك الاجتهاد الفكري عموماً، والعقلاني التنويري خصوصاً، توقف منذ بداية القرن الرابع عشر الميلادي تقريباً، وبدأت المجتمعات العربية تعيش حالة من الانقطاع الفكري، حيث تجمد الفكر في مدارس المذاهب الفقهية، وضاق هامش التفسير الحر للشريعة ، فلم يعد من الممكن الخروج عن حدود المذاهب المعترف بها.

وفي هذا السياق ، يقول د.الجابري في كتابه الهام " تكوين العقل العربي " ، إن " الثقافة العربية الاسلامية تنقسم إلى ثلاث مجموعات : 1. علوم البيان من فقه ونحو وبلاغة – 2 . علوم العرفان من تصوف وفكر شيعي وفلسفة وطبابه وفلك وسحر وتنجيم –3. علوم البرهان من منطق ورياضيات وميتافيزيقيا . ويتوصل إلى أن الحضارة الاسلامية هي حضارة فقه ، في مقابل الحضارة اليونانية التي كانت حضارة فلسفة ، لقد تجمدت الحضارة العربية عند الفلسفة اليونانية ، وغاب عنها العنصر المحرك : التجربة ، بعد أن غلب عليها اللاهوت أو علوم العرفان أو اللامعقول " . ثم يستطرد د.الجابري بالقول " إن العقل البياني العربي لايقبل التجربة بطبيعته، لأنه يحتقر المعرفة الحسية ويترفع عن التجربة ويتعامل مع النصوص أكثر من تعامله مع الطبيعة وظواهرها ، ويعود السبب في ذلك كما يقول إلى "أن الفلسفة اليونانية التي أخذها العرب عن الإغريق كانت فلسفة تؤكد على مجتمع السادة والعبيد ، ولاتؤمن بالتجربة لأنها من أعمال العبيد وكذلك جميع الحِرَفْ، أما السادة فهم من نوع" أعلى "ومهامهم تنحصر في التفكير والنظر وانتاج الخطاب" وكانت المحصلة، أن "إنجازات العرب في اللغة والفقه والتشريع، شكلت قيوداً للعقل الذي أصبح سجين هذا البناء من الركود والتخلف"، وهي قيود يتم الآن اعادة صياغتها في مشهد الاسلام السياسي الراهن.

هذا المشهد لم يولد بالمصادفة ، بل هو امتداد لتراكمات تاريخية ، بدأت تتفاقم منذ انهيار الدولة العباسية، وتفككها طوال المرحلة التاريخية التي بدأت مع التتار والصليبيين، واستمر حتى لحظة قيام الامبراطورية العثمانية وسيطرتها على البلدان العربية عام 1518، وصولاً إلى هزيمتها في الحرب العالمية الأولى عام 1918، وبداية مرحلة الانتداب البريطاني والفرنسي، وتطبيق "سايكس بيكو" ووعد بلفور، وانتشار الحركة الصهيونية، وقيام "دولتها في 15 أيار 1948 بدعم صريح من الاستعمار الانجليزي، في ظل صمت وتواطؤ عربي – اسلامي رسمي مازال مستمراً حتى اللحظة بصورة أكثر انحطاطاً وخضوعاً من أي مرحلة سابقة في التاريخ العربي–الاسلامي، ، حيث نشهد اليوم تجديداً للصراعات الدموية الطائفية والمذهبية ، عبر ممارسات ما يسمى بـ"تنظيم الدولة– داعش" وعدداً من حركات التطرف الإسلاموية، التي تستلهم من التاريخ القديم للصراع الدموي بين السنة والشيعة، كل الدروس والمعطيات والمبررات "الدينية"، وتسخيرها في خدمة المخططاتت الهادفة إلى تكريس المصالح الطبقية للأنظمة الرجعية الحاكمة من ناحية، وضمان استمرار تخلف مجتمعاتنا واستغلال ثروات شعوبنا لحساب النظام الامبريالي العالمي وحليفه الصهيوني في بلادنا من ناحية ثانية، إلى جانب الدور الذي مارسته المؤسسات الطائفية الدينية الوهابية السنية والمؤسسات الطائفية الشيعية عبر مشايخها بهدف تفكيك الدولة الوطنية أو الدولة القومية لحساب ما يسمى بالدولة الطائفية. وفي هذا الجانب ، أؤكد على أن "الدولة الطائفية ، في تعريفها نفسه ، ليست دولة مركزية ولا يمكن لها أن تكون أو أن تعتبر كذلك إلا إذا كانت دولة طائفة واحدة لا دولة طوائف، كما هي في تعريفها، أو كما تظهر لذاتها. وفي هذه الحالة، تستحيل ، كاسرائيل، دولة عنصرية شرط قيامها إلغاء غيرها. وشرط وجود الدولة المركزية، بما هي دولة الطائفة الواحدة، هو إلغاء الطوائف الاخرى مؤسسياً وسياساً ، وإذا أمكن ، جسدياً أيضاً"[6]. فالدولة الطائفية تعجز بصورة كلية عن أن تكون دولة برجوازية بالمعنى النهضوي العقلاني المستنير، لأنها –كما يقول مهدي عامل– تظل محكومة بشروط النمط الانتاجي الرأسمالي التابع ، باعتباره نمطاً كولونيالياً، وهذا النمط الكولونيالي ارتبط بالدولة الطائفية (الحديثة) التي لا يمكن أن تكون دولة مركزية واحدة في لبنان أو غير لبنان ، بل هي التي تقف عائقاً في وجه قيام هذه الدولة.

بناء على ما تقدم ، أعتقد أن من الضروري ومن المفيد في آن، أن نقرأ معاً بعضاً من محطات الصراع الدموي في التاريخ الاسلامي، والتنظيرات الدينية لدى السُنة والشيعية، التي عززت وفاقمت الصراع والعداء بينهما، وشكلت المصدر الرئيسي في كل محطات الصراع الطائفي الدموي التاريخي والراهن، ومسوغاته النظرية أو الدينية الشكلية، بين فريقي الصراع الأساسيين: السنة والشيعة.

فمن المعروف تاريخياً ، أن الانشطار السني – الشيعي بدأ سياسياً خالصاً رغم شكله الديني، اتخذ أسلوب العنف في حروب الخلافة التي تتالت فصولها في موقعتين رئيسيتين: الأولى موقعة الجمل، في عام ستة وثلاثين للهجرة (656 ميلادية) بين علي بن أبي طالب، وبين عائشة ، الثانية،

موقعة حطين، بين علي ومعاوية عام 37 هجرية/657 ميلادية، وفي هاتين الواقعتين، الجمل، وصفين ، خَلَّفّ الاقتتال عشرة آلاف قتيل في أولاهما، وسبعين ألف قتيل في ثانيتهما، وقد أعقبت هاتين الوقعتين ، بعد خمس وعشرين سنة، مجزرة أقل حجماً بكثير، ولكن ذات بعد مأساوي اكبر بكثير أيضاً، تمثلت في وقعة كربلاء التي تمخضت في عام واحد وستين للهجرة (680 ميلادية) عن مقتل الحسين بن علي، وعدا بشاعة المقتلة بحد ذاتها، فقد أخذت مأساة كربلاء بعداً تأسيسياً لما لن يتردد بعض الدارسين في تسميته بـ"الديانة" الشيعية، بالنظر إلى ما تَوَلَّدَ عنها من شعور بالذنب وحاجة إلى التكفير لدى أهل الكوفة –وذريتهم من بعدهم– "[7].

"وقد تضافرت هذه العقدة التأثمية مع الحقد المكظوم الذي استثارته سياسة لعن علي بن أبي طالب على منابر المساجد طيلة ألف شهر من الحكم الأموي، لتحدث في الإسلام انشقاقاً داخلياً أكثر استعصاء على التسوية والالتئام من ذاك الذي عرفته المسيحية الغربية مع الانشقاق اللوثري الذي قادها إلى حرب الثلاثين عاماً (1618 – 1648 م)"[8].

أما في العهد العباسي الأول، فقد تميز بتهدئة نسبية للصراع، تمثلت بوجه خاص في الموادعة التي تمت بين المأمون والإمام الثامن علي الرضا، إذ زوجه بنته وكتب له بولاية العهد. "بيد أن الصراع السياسي عاد يتأجج في ظل خلافة المتوكل الذي "أظهر الميل إلى السنة ونصر أهلها.. وأمر بهدم قبر الحسين ومنع الناس من زيارته"[9].

ولكن اضطهاد الشيعة، اتخذ فيما بعد، طابعاً منتظماً تمثل في اعتقال الإمامين العاشر والحادي عشر، "علي الهادي النقي" و"حسن الزكي العسكري"، وتصفيتهما في معتقلهما في السم على ما تفيد المصادر الشيعية على الأقل. وهذا القمع المتواصل، هو عملياً ما اضطر الشيعة إلى "تغييب" الإمام الثاني عشر "محمد الهادي" حتى لا تطوله يد التصفية الجسدية. وبانقطاع سلسلة الإمامة على هذا النحو صارت الشيعة تعرف باسم الاثني عشرية.

ومنذ أن دخل أحمد بن بويه الديلمي بغداد سنة 334 هـ ، بدأت ترى النور تلك الظاهرة التي عمدها مؤرخو الحوليات الإسلامية باسم الفتنة، أي ظاهرة الاقتتال وحرب الاحياء ما بين السنة والشيعة: ولا سيما بين حي الكرخ الشيعي وباب البصرة السني. [10]

وفي عام 351 "كتب عامة الشيعة ببغداد، بامر من السلطان معز الدولة، على المساجد ما هذه صورته: "لعن الله معاوية بن أبي سفيان، ولعن من غصب فاطمة فدكاً، ومن منع أن يدفن الحسن عند قبر جده، ومن نفى أبا ذر، ومن اخرج العباس من الشورى".

وفي عام 352 دشن معز الدولة طقس عاشوراء الذي ستكون له أبعاد تأسيسية – في التحويل النهائي للانشقاق السياسي الشيعي إلى انشقاق ديني.

فـ"في هذه السنة عاشر المحرم أمر السلطان: معز الدولة الناس أن يغلقوا دكاكينهم، ويبطلوا الأسواق والبيع والشراء، وأن يظهروا النياحة، ويلبسوا قباباً ، وأن يخرج النساء منشرات الشعور

مسودات الوجوه، قد شققن ثيابهن يدرن في البلد بالنوائح، ويلطمن وجوههن على الحسين بن علي، ففعل الناس ذلك، ولم يكن للسنيين قدرة على المنع لكثرة الشيعة ولأن السلطان معهم". [11]

والواقع أنه ابتداء من منتصف القرن الرابع الهجري وحتى منتصف القرن السابع – زمن سقوط بغداد في أيدي التتار – دارت بين سنتها وشيعتها لا "حرب ثلاثين عاماً" كما تسمى كبرى الحروب التي دارت بين البلدان الكاثوليكية والبروتستانية في أوروبا بين 1618 و 1648، بل حرب ثلاثمئة سنة. ومع أننا قد نجازف بالإطالة فلنورد على سبيل التمثيل لا الحصر بعض وقائع هذه الحرب التي تحتل مكاناً مركزياً في حوليات ابن الأثير[12].

ففي هذه السنة (443) في صفر منها وقع الحرب بين الشيعة والسنة، يقول ابن الأثير "فقتل من الفريقين خلق كثير، وذلك أن "الروافض" و (الشيعة) نصبوا أبراجاً وكتبوا عليها بالذهب: "محمد وعلي خير البشر، فمن رضي فقد شكر ومن أبى فقد كفر"، فأنكرت السنة إقران علي مع محمد (ص) في هذا، فنشبت الحرب بينهم"[13].

وفي هذا السياق، من المهم الاشارة إلى الدور السياسي / السلطوي المباشر لفقهاء الشيعة بحيث نلاحظ الاندماج الكامل بين الدين والسياسة في ظل زعامة الإمام أو آية الله، باعتبار أن الإمام (أو آية الله) هو ممثل الله على الأرض، وكل ما يصدر عنه من اوامر أو نواهي أو قرارات إنما هي أوامر الهيبه لا يجوز لاحد رفضها، وهنا نلاحظ البعد الرجعي الميتافيزيقي / العيني لدى الشيعة، على النقيض من مذاهب السُّنة، دون أن نتجاوز دور فقهاء السنة وممارساتهم في غطار الأنظمة والمصالح الطبقية للامراء والملو والحكام العرب بصورة رجعية تفوقت في رجعيتها على المستوى الدينيوي، عن الشيعة ، لكن ، لابد من التأكيد على أن حماية الدين، لابن المذهب الشيعي، كانت على الدوام مهمّة النجف، فاتيكانه حتى وإن تزعزع موقع هذا الفاتيكان إثر الثورة الإيرانية، لكن الشيعي الذي تحلّل من انتمائه العشائري لم يلبس رداء الهوية المدنية بل صار منقاداً وراء الإمام أو السيّد، وقد ارتكزت هذه الطاعة، على تفسير كلمة أولي الأمر، في الآية 59 من سورة «النساء» التي تدل عند الشيعة على الإمام المعصوم، أو من يحل مكانه، أما ولي الأمر عند القطب الإصلاحي السنّي الشيخ محمد عبده ، حيث تتبدّل دلالات أولي الأمر مع الزمن، الى درجة جعلت محمد عبده المتصالح مع واقعه، يُخرج الناس من مدار الطاعة لعلماء هذا العصر، ليستبدلهم بممثلي الأمة المنتخبين من الشعب بلا إكراه او ضغط، أي أهل الحل والعقد والقيادة، في الدولة الوطنية أو القومية الحديثة[14].

وعلى عكس الجمهرة الشيعية، يقف رجل الدين السنّي في المنابر السياسية إلى جانب صاحب السلطة/ أو الحاكم، أو الامير أو الملك أو الرئيس أو شيخ العشيرة الذي يتولّى الإعلان عن الموقف السياسي. والخطب الدينية في الجوامع السنّية لا توجّه ولا تحذّر ولا تُصدر مواقف متباينة عن مواقف الحاكم المتنفذ ملكاً أو رئيساً أو شيخ عشيرة، ثمة، باختصار، تقسيم عمل بين السياسي (الحاكم)، ورجل الدين، يقبع الأول على قمّته.

حماية الدين، لابن المذهب السنّي، مهمّة الدولة التي ظلّت سنّية منذ عصور. من هنا جاءت صدمة 2003 إذ صارت الدولة في أيدي أبناء الغالبية الشيعية للمرة الأولى في التاريخ الحديث، والتي لم يخف قادتها رغبتهم في تثبيت وسم الطائفة عليها عوض تبني رؤية تعلن انتهاء غلبة طائفة على أخرى[15].

وحسناً فعل «داعش»، وما كان له إلا أن يفعل ذلك، حين فرض سلطة مركزية وحشية ترى أن أي هوية أخرى مُروق وتمرّد. فهو، بفعله هذا، تصرّف كما الدولة المركزية التي تحاول نزع سلطة الشيوخ لمصلحة سلطتها.[16]

فالهمجية الداعشية التي تتمظهر عسكريا وتوحشيا في اقصى صورها على شكل داعش ودولتها العتيدة هي عمليا النتاج الطبيعي لما يُقارب من قرن كامل على توظيف الدين في السياسة في منطقتنا. والتأمل في مآلات المنطقة وخياراتها المستقبلية المحدودة يشير الى شواهد و"بشائر" الحروب الدينية والطائفية المدمرة القادمةً[17].

[1] احمد جويد – الطائفية السياسية: تأصيل الاوهام واستئصال الحقائق – مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث – الانترنت.

[2] احمد جويد – الطائفية السياسية: تأصيل الاوهام واستئصال الحقائق – مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث – الانترنت.

[3] مهدي عامل : "القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية ، مدخل إلى نقض الفكر – مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت الطبعة الأولى سنة 1980 (ص22).

[4] د.مسعود ضاهر مهدي عامل رائد التجديد النظري عن "الطائفية" و "الدولة الطائفية" في لبنان – الانترنت.

[5] مهدي عامل : "القضية الفلسطينية في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية ، مدخل إلى نقض الفكر – مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية – بيروت الطبعة الأولى سنة 1980 – (ص164).

[6] د.مسعود ضاهر مهدي عامل رائد التجديد النظري عن "الطائفية" و "الدولة الطائفية" في لبنان – الانترنت.

[7] جورج طرابيشي – هرطقات 2 – عن العلمانية كإشكالية إسلامية– المصدر: ابن كثير البداية والنهاية – دار الساقي – ط1 2008 – ط2011 .

[8] المصدر السابق – جورج طرابيشي – عن ابن كثير – ص12

[9] المصدر السابق – جورج طرابيشي – منقول من تاريخ الخلفاء للسيوطي – ص13

[10] المصدر السابق – جورج طرابيشي – منقول من الكامل في التاريخ لإبن الأثير – ص14

[11] المصدر السابق – جورج طرابيشي – منقول من الكامل في التاريخ لإبن الأثير – ص15

[12] المصدر السابق – جورج طرابيشي – منقول عن العبر في خبر من غبر لشمس الدين الذهبي – ص18

[13] المصدر السابق – جورج طرابيشي– منقول عن البداية والنهاية لابن كثير – ص20

[14] أحمد زين الدين – «العمامة والأفندي»: فالح عبد الجبار .. الظاهرة الدينية ديناميكية ومتحركة – 2010/5/15 – الانترنت.
[15] عصام الخفاجى – عشيرة السني وطائفة الشيعي – 23 يونيو 2015 – الانترنت
[16] عصام الخفاجى – عشيرة السني وطائفة الشيعي – 23 يونيو 2015 – الانترنت
[17] خالد الحروب – الداعشية نتاج خلط الدين بالسياسة آب / يونيو 2015 – الانترنت.

أسباب ظهور وانتشار حركات الإسلام السياسي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4926 - 2015 / 9 / 15

على الرغم من حدة التناقضات بين القوى الوطنية والقومية واليسارية العربية من جهة، وبين حركات الإسلام السياسي عموماً، وحركة "داعش" وغيرها، من حركات التطرف الإرهابي خصوصاً، إلا أن تناولنا لهذه الحركات والجماعات الأصولية أو السلفية[1]، لابد أن يتوخى الموضوعية ارتباطاً بشكل أو أسلوب مواجهتنا لها، الذي يعتمد بالضرورة على المواجهة العقلانية السياسية، والخطاب التنويري، برؤية استراتيجية تعتمد الأسلوب والقيم الديمقراطية من جهة، وتتمسك بأهدافنا ومبادئنا الوطنية والقومية والإنسانية التقدمية من جهة ثانية، بما يعزز لدينا قوة المنطق العقلاني، والمنهجية التاريخية في قراءة التراث، إلى جانب تمسكنا بأسس التنوير والاستنارة بما يمكننا من رفض مهادنة الحركات والجماعات الإسلامية المتطرفة طالما أنها تمارس عمليات القتل والذبح والترويع وانتهاك أبسط حقوق الانسان وكرامته بصور وأساليب إرهابية بشعة، تعيد إنتاج أبشع أساليب القتل والتعذيب، في أكثر مراحل الانحطاط في الدولتين الأموية والعباسية.

وفي هذا السياق، فإن تناول موضوع الإسلام السياسي عبر خطاب عام يغفل تنوع الظروف الملموسة المحيطة والمتغيرة من قطر إلى آخر، يحمل بالتأكيد مخاطر خطيرة، فينبغي تفادي هذا الجمع.

لذلك يجب التمييز بين الإسلام السياسي في السعودية وباكستان من جانب وفي البلاد الأخرى– على الأقل– من جانب آخر. فالوهابية في الجزيرة العربية تعد ظاهرة خاصة، وتجليًا لنمط غليظ للعقيدة هو نتاج لمجتمع ظلت تحكمه أشكال عتيقة من الممارسات المجتمعية تجاوزتها المجتمعات الإسلامية الأخري منذ زمن بعيد، سابق على الإسلام نفسه. ثم أصبح هذا المذهب أيديولوجية لدولة هي نفسها أصبحت حليفًا مرؤوسًا للولايات المتحدة. على أن الثروة النفطية قد خلقت ظروفًا مناسبة لانتشار المذهب الوهابي في صفوف الإسلام السياسي السني المعاصر، ترتبت عليه ردات تدميرية واضحة، في سلوك رجعي لأقصي حد، خاصة بالنسبة إلى النساء، واختزال العقيدة في شكلية طقوسية، وعنصرية طائفية متعصبة في مواجهة الشيعة[2].

إن الحديث عن حركات الإسلام السياسي عموماً وما يسمى بتنظيم الدولة "داعش" وانتشاره في هذه المرحلة بصورة مريبة خصوصاً، لابد له من تفسير موضوعي استند إليه ذلك الانتشار المريب، بحيث باتت المحددات أو القوى الرئيسية للصراع في المرحلة الراهنة محصورة بين حركات الإسلام

السياسي من ناحية، وبين الأنظمة العربية وجيوشها من ناحية ثانية، في ظل غياب أو انحسار ملموس لدور القوى والفصائل والأحزاب الديمقراطية الليبرالية، واليسارية العربية، التي كما يبدو لم يعد لها أي حساب أو ثقل في إطار الصراع الدائر أو في ذهنية الشعوب العربية التي تعيش في لحظة الارهاب والاقتتال والصراع الدموي الطائفي أوضاعاً غير مسبوقة من الخوف والاحباط والمعاناة والتشرد والحرمان وغياب آفاق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحريات العامة.

المسألة الأخرى المرتبطة بهذه المرحلة الظلامية هي في تقديري أشد خطورة ، وأقصد بذلك تراجع التناقض الرئيسي التاريخي بين شعبنا الفلسطيني، وشعوبنا العربية من ناحية، وبين الإمبريالية ودولة العدو الصهيوني من ناحية ثانية، حيث بات من الواضح أن ذلك التناقض لم يعد رئيسياً، إن لم يكن قد تحول بالفعل إلى تناقض ثانوي –في المرحلة الراهنة– بعد أن تكرس خضوع النظام العربي ومنه السلطة الفلسطينية –بدرجات متفاوتة– لشروط النظام الإمبريالي، واعترافه بدولة العدو الصهيوني أو التطبيع معها أو مهادنتها كما هو الحال مع حركة حماس، ما يعني أن التناقض الرئيسي مع الإمبريالية، والدولة الصهيونية، قد تمت إزاحته بفعل التراجعات العربية – الفلسطينية المتلاحقة طوال العقود الثلاثة الماضية، لكن يبدو لي أن ذلك الانزياح، لم يقتصر على الموقف العربي الرسمي فحسب، بل إن تراكمات الأحداث والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وما نتج عنها من تزايد مظاهر الاستغلال والإفقار والحرمان في أوساط الجماهير ، أدى بالقضية الفلسطينية والتعاطف الشعبي العربي معها إلى حالة من التراجع والنكوص غير مسبوقة في تاريخ الصراع العربي – الصهيوني منذ نكبة 1948 حتى اليوم، حيث لم تعد القضية الفلسطينية مسألة مركزية في الذهنية العربية، وباتت معظم الشعوب العربية غير معنية بأي موقف عدائي ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية ، بل بدأنا نلاحظ موجات من العداء الشعبي العربي للفلسطينيين في العديد من الدول العربية بتأثير القوى الرجعية والفضائيات المشبوهة، والأخطر من كل ذلك، ان تراجع وانزياح ذلك التناقض الرئيسي ، لحساب القضايا المطلبية والحياتية الداخلية التي أصبحت تشكل عنوان التناقضات الرئيسية في المرحلة الراهنة انعكاساً لأوضاع وممارسات الإرهاب، والقتل، والتشرد لملايين الجماهير العربية الفقيرة من ناحية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة وغياب الأفق لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، و العدالة، والديمقراطية، والكرامة، وحرية الرأي والمعتقد، إلى جانب وصول الوضع الفلسطيني إلى حالة من المأزق المسدود بسبب غياب الأفق السياسي لدى الفلسطينيين، الذين باتوا اليوم في أوضاع أقرب إلى الاحباط واليأس في الضفة وقطاع غزة والشتات عموماً، ومدينة القدس خصوصاً، ما يؤكد على ذلك تكالب الآلاف من سكان القدس للحصول على الجنسية الإسرائيلية ، حيث أعلن الباحث المقدسي خليل التفكجي ان 24 ألف من سكان القدس حصلوا على الجنسية الإسرائيلية حتى منتصف 2015، عدا الطلبات المقدمة للحصول على الجنسية ، واعتبر ذلك مؤشراً خطيراً يظهر لأول مرة بهذا الحجم في هذا العام 2015[3]، إلى جانب استعداد وشوق عشرات الآلاف من شباب عمال غزة للخروج منها للهجرة، أو

العمل في أسواق دول الخليج والسعودية أو شوقهم لفتح سوق العمل الإسرائيلي، كما هو الحال في الضفة!!، علاوة على قلق وخوف آلاف العاملين في وكالة غوث اللاجئين من توقفها وبالتالي مواجهة مصيرهم المحتوم في البطالة والتشرد .

أمام هذه المؤشرات والمعطيات المادية ، لم يعد للتناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني دور بارز في عقولهم ونفوسهم، انعكاساً لانشدادهم للحد الأدنى من الاستقرار، وتأمين سبل العيش، وتخفيف مظاهر الفقر والبطالة ، والبدء بتنفيذ عملية الاعمار والتنمية في الضفة والقطاع، وتطلعهم – بلا أمل– صوب انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية والنظام السياسي الديمقراطي، وبدون ذلك سيكون الالتحاق بالحركات الإسلامية أحد خياراتهم.

وفي هذا الجانب، إن كل من يعتقد أن ظهور حركات سياسية مرتبطة بالإسلام، تعبئ جماهير واسعة، هي ظاهرة مرتبطة بشعوب متخلفة ثقافياً وسياسياً، لا تستطيع أن تفهم سوى اللغة الظلامية التي تكاد ترتد لعصورها القديمة وحدها، فإنه يقع في خطأ كبير–كما يقول بحق د.سمير أمين– فالشعوب الإسلامية لها تاريخها، مثل بقية الشعوب، والذي يمتلئ بالتفسيرات المختلفة للعلاقات بين العقل والإيمان، وبالتحولات والتغيرات المتبادلة للمجتمع وديانته. ولكن حقيقة هذا التاريخ تتعرض للإنكار لا على يد الخطاب الأوروبي المركزي وحسب، بل أيضاً على يد حركات الإسلام السياسي المعاصرة"[4].

لكن الخطاب الإسلامي، الذي يقدم كبديل لخطاب النهضة والديمقراطية، والمواطنة، وحرية الرأي والعقيدة، هو خطاب ذو طابع سياسي، تحت غطاء ديني شكلاني وطائفي رجعي. فالإسلام السياسي يدعو إلى التغيير الذي يعيد إنتاج وتجديد التخلف عبر النموذج السلفي الرجعي، لخدمة مصالح طبقية كومبرادورية وطفيلية راهنة. ولم تحاول أية حركة إسلامية، "لاراديكالية ولا معتدلة"، أن تتبنى أفكار لاهوت التحرير أو أفكار الديمقراطية والمواطنة والنهضة، إذ أن كل اهتمامات حركات الإسلام السياسي بالدين الإسلامي ينحصر في العمل على تحقيق مشروعها السياسي الديني الذي يتلخص في إعادة نظام دولة الخلافة الإسلامية بما تعنيه من رفض لكافة صيغ أو مشاريع الدولة الوطنية القومية والديمقراطية الحديثة، ما يعني أن هذه الحركات تستخدم الشعارات الدينية لنقل الصراع – كما يقول د.سمير أمين– من مجال التناقضات الاجتماعية (الطبقية) إلى مجال العالم الخيالي أو السماوي الديني، وقد نجحت في ذلك ارتباطاً بالأوضاع الاجتماعية الاقتصادية المتردية، ومساندة القوى الطبقية الحاكمة من جهة ، ودعم ومساندة بلدان النظام الرأسمالي العالمي من جهة ثانية خاصة وأن خطاب الحركات الإسلامية لا يتعارض أبداً مع خطاب رأس المال العالمي ومصالحه.

وفي هذا الجانب، نشير إلى عدم وجود أي اختلاف جوهري بين التيارات المسماة "بالراديكالية" للإسلام السياسي، وبين تلك التي تفضل تسمية نفسها "بالمعتدلة" فمشروع كل من النوعين متطابق.

وفي هذا السياق، من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل، التي شجعت انتشار الحركات الإسلامية عموماً والمتطرفة خصوصاً:

أولاً: استغلال النظام الإمبريالي للأوضاع العربية المترديه في ظل العولمة الراهنة، وحرصه على إدامة حالة الخضوع والتبعية والتخلف انسجاماً مع مصالحه الاستراتيجية في بلادنا، التي تحوي في باطنها أكبر احتياطي استراتيجي من النفط في العالم ، و ما يعنيه بالنسبة للنظام الإمبريالي، الذي أسهم دوماً في التخطيط والدعم للحركات الإسلاموية في بلادنا، حفاظاً على تلك المصالح من جهة ، ولتكريس وتعميق أهدافه في المرحلة الراهنة، عبر إعادة تفكيك وتقسيم البلدان العربية وفق أسس طائفية دينية ومذهبية واثنية، تمهيداً لتفتيتها إلى دويلات تابعة ومتخلفة، بما يضمن إدماجها تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي ، و ما يعنيه هذا من ترسيخ تبعية وخضوع تلك الدويلات بالكامل وفق شروطه.

وفي هذا السياق نشير إلى أن التكوينات الاجتماعية تتعرض فى "العالم الرابع" للتفكيك فى ظل سياسة الكومبرادورية السائدة ، وفى هذه الحالات، فإن تدهور الصراعات الطائفية والمذهبية نحو مجال الغيبيات يصير أحد المعطيات الكارثية الحقيقية للأوضاع الاجتماعية، حيث يعطى التحالف بين أموال البترول والخطاب المنهجى التقليدى الماضوي، أكبر ضمان لنجاح الخطط الإمبريالية لفرض الكومبرادورية على المنطقة[5].

وفي هذا الجانب، فإننا نعتقد أن عجز أو ضعف السلطة المركزية في الدولة العربية عموماً، وفي سورية والعراق واليمن خصوصا، وفر الظروف الملائمة لانتشار وتمدد الجماعات الإسلاموية المتطرفة من ناحية، وارتباط الصراع الداخلي بأبعاد ومنطلقات مذهبية وطائفية شكلت حاضنة اجتماعية لتلك الجماعات من ناحية ثانية. آخذين بالاعتبار حالة الانغلاق اللاهوتي الطائفي الذي يعيد الجماهير العفوية البسيطة إلى عقلية القرون الوسطى .

وفي هذا السياق، فأن عجز أو تفكك الدولة القطرية كان سبباً في صعود تنظيم الدولة في سياق الفوضى الطاحنة في ليبيا، والفراغ السياسي ونمو الجماعات المرتبطة بالسلفية هناك، وفي اليمن مع سيطرة الحوثيين على صنعاء، ومع الأزمة البحرينية والأزمات الداخلية العربية، فهنالك اليوم حالة جديدة متنامية من تفكيك المجتمعات وانهيار السلطة الأخلاقية للدولة، والعودة إلى الأشكال الأولية من التعبير عن الهوية.

مثل هذه المناخات تخلق جاذبية لنموذج الدولة الإسلامية وقابلية لاستنساخه وتطبيقه في العديد من المجتمعات، طالما أن المسارات البديلة مغلقة إلى الآن، فليست خطورة هذا التنظيم أنه اجتاز الحدود وأقام كيانًا عابرًا لها، ومتوحشًا في سلوكه مع الخصوم، بل إنه أصبح نموذجًا للوعي الشقي السلبي ولحالة المجتمعات العربية والمسلمة، حيث وجدنا كيف سعت جماعات أخرى في ليبيا واليمن ومصر/ سيناء إلى استنساخه، فطالما أن الأزمة السياسية السنية لم تُحل، والأزمة السلطوية العربية

قائمة، فإن هذا التيار والتيارات الأخرى، سواء كانت شيعية أو عِرقية أو غيرها ستجد فرصةً للنمو والصعود والتكيف مع الضغوط والظروف المختلفة، وإذا تراجعت في مكان ستتنشر في مكان آخر[6]، ما يعني أن حركات التطرف الإسلاموي "ليست غريبة أبداً عن البيئة العربية ، بل هي نتاجاً صادقاً وأميناً للواقع الراهن ومؤشراً موضوعياً للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الانهيارات السياسية والأخلاقية والثقافية والمجتمعية، وهي أيضاً ليست كائناً غريباً عن مخرجات الأنظمة السلطوية الفاسدة من جهة والسياقات الاجتماعية المتردية من جهة ثانية ، وجمود المنظومة الفقهية والفكرية والاختلالات التي تعاني منها من جهة ثالثة"[7].

ثانياً: التحولات الاقتصادية التي وقعت في ظل انفتاح النظام الساداتي في مصر، ثم في تونس والجزائر واليمن وسوريا أواخر عهد الرئيس حافظ الأسد، وصولاً إلى العدوان الأمريكي على العراق وسقوط النظام، ومن ثم انهيار ما تبقى من المشروع القومي، وكافة مشاريع التنمية على الصعيد الوطني، مما أفسح المجال واسعاً أمام ظهور "دولة الكومبرادور" ، وتكريس التبعية والتخلف والإفقار ، وبالتالي توفير وخلق المناخ الملائم لانبعاث الحركات الإسلامية السياسية، التي نجحت في استغلال ظروف الإفقار والاستبداد السائدة ، وأن تقدم رؤيتها الخاصة لما حدث ، و تعرض ما عرف بالحل الإسلامي البديل تحت شعار "الإسلام هو الحل"، في مناخ سياسي واجتماعي واقتصادي، تزايدت فيه مظاهر الحرمان والمعاناة للجماهير الشعبية الفقيرة، في جميع البلدان العربية غير النفطية بدرجات متفاوته، الأمر الذي أدى إلى توفير كافة العوامل التي عززت إعادة ظهور وانتشار حركة الإخوان المسلمين وغيرها من الحركات الإسلاموية التي تفرعت وولدت من بطن الجماعة الأم.

ثالثاً: وفي ظل سياسة تزايد مظاهر الإفقار والاستبداد، تنامت الحركات والدعوات الإسلامية بصورة غير طبيعية وغير مسبوقة، حيث كثر بناء المساجد الأهلية، وظهر (أو تجدد) الاهتمام بمقامات الأولياء والأضرحة، وتزايد الإقبال على الطرق الصوفية، وأصبحت الجماعات الدينية، خاصة جماعة الإخوان المسلمين، تملك المؤسسات المالية والاقتصادية والعقارية، والمستشفيات، والمدارس، والشركات، وتعددت وتشعبت نشاطاتها، بحيث جاوزت المهام الدينية لتقدم من خلال المساجد العديد من أشكال الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والاقتصادية، كما لوحظ انتشار هذه الظاهرة على المستوى الفكري عبر انتشار الكتابات الدينية، وإعادة وطبع كتابات "إسلامية" جسدت الرؤية الوهابية المتخلفة ، المعبرة عن المصالح الطبقية للأسرة الحاكمة في السعودية، وبقية الأسر، والمشايخ في الخليج العربي ، كما عبرت عن مصالح الكومبرادور المتنامي في بقية الدول العربية ، وذلك من خلال التركيز على الشكليات والبدع والخرافات، ورفض مفاهيم الحداثة والتقدم العلمي ، إلى جانب التركيز على رفض الديمقراطية، والعلمانية، والشيوعية، دون أي إشارة تدعو إلى النضال ضد الإمبريالية، والدولة الصهيونية ، وقد راجت هذه الكتابات واتسع سوقها وجمهورها (تطبع بالملايين وتوزع بسعر

زهيد أو مجاناً!) إلى جانب المجلات والدراسات التي تؤكد على الخطاب الأيديولوجي الديني، الذي يقوم على تمجيد الماضي وإضفاء حالة القداسة عليه.

وعلى المستوى القانوني والتشريعي، ارتفعت الأصوات المطالبة بإلغاء كل تشريع ديمقراطي يتعارض مع الشريعة الإسلامية، داعية إلى تطبيق الشريعة وإلغاء القوانين الوضعية، ومطالبة الحكومات بإصدار تشريعات لمعاقبة الكتاب والمفكرين الذي يتعرضون للإسلام بسوء.

وفي هذا الجانب ، نشير إلى أحد أهم عوامل التخلف الفكري في الثقافة العربية، المرتبط بالمناهج، والكتب التربوية، في المدارس والجامعات العربية، التي تكرس المفاهيم السلفية الشكلية من منطلق التناقض مع المفاهيم والقيم الحضارية الحديثة، خاصة قيم الاختلاف والرأي والرأي الآخر والديمقراطية والمواطنة وتعلن رفضها لمفاهيم الوطنية والقومية ، علاوة على انها لا تتناول أي إشارة إلى التنوع الديني في بلادنا من منطلق المساواة أمام القانون، بل إن معظم الكتب المقررة للتعلم في المدارس العربية تعتبر الإسلام حقيقة مطلقة ووحيدة، بل تشجع على التطرف والعنصرية تجاه الآخر، الأمر الذي يدرج الطوائف والعقائد الأخرى ضمن مفاهيم الضلال والكفر، ويسهم في تربية جيل ناقل وحافظ للمعلومة ، غير قادر على الخلق والتفكير الموضوعي السليم، وكل ذلك يعود إلى أن النظام التربوي في الوطن العربي يحد من القدرة لدى الطالب على طرح الأسئلة وعلى فهم المعلومة المقدمة له، وإعادة صياغتها في عقله، بشكل نقدي بل يؤسس ويكرس لفعل قمع العقل عن التساؤل وتهيئته فقط للتلقي، ما يسطح عقلية الطلاب ويخلق منهم جيلاً ناقلاً لا فاهماً أو مساهمة في صنع الفكرة، بحيث بات الدين في ثقافة المجتمع عموماً، والأطفال وطلاب المدارس خصوصاً ، هو جزء أساسي من الخبرات التي يتلقاها الأطفال في عمر مبكر جدا أثناء تنشئتهم. فمنذ سن الرابعة أو الخامسة، يبدؤون التعرف على الله والجنة والنار، ويصبحون على تماس مباشر بطقوس الصلاة والصيام والحج. ويُطلب منهم استظهار أناشيد وقصص تتعلق بالرسول والصحابة وغيرها من القصص الدينية. وهذا الشكل من التنشئة لا يقتصر على الأسر الذي يأخذ تدينها طابعا فكريا أيديولوجيا، بل إن له طابعا اجتماعيا عاما. ويجب أن نعترف أن هذه التنشئة عموما، لا ترحب بالآخر المختلف دينيا، بل هي على النقيض ترفضه، إذ هي تتعامل مع العقيدة الإسلامية هنا بوصفها الحقيقة الجاهزة المكتملة المطلقة، غير القابلة للنقاش، ويوصم كل ما عداها من عقائد بالضلال، ويتلقى الأطفال هذا النوع من التنشئة في وقت يستخدم فيه الدين في الوقت الحاضر، كما استخدم دوما، أداة لإثارة النزاعات وإدارتها، ومن هنا يأتي خطر أن تظل المدرسة امتدادا لهذا النوع من التنشئة[8].

ومن هنا فإن المحتوى التعليمي لكتب الصفوف الثلاثة الأولى، لا يمثل خطوة باتجاه تكريس ثقافة التسامح الديني، والاعتراف بحق الآخر في الوجود، بل هو في الحقيقة يواصل تكريس القيم النقيضة لها[9].

وفي هذا السياق، فإننا نخطئ خطأً جسيماً لو ظننا أن تجديد الفكر الدينى يتمثل أساسا فى مراجعة ونقد بعض الأفكار المتطرفة المبثوثة فى الخطاب الدينى[10]، وذلك لأن المطلوب قبل إحداث ثورة دينية هو القيام "بثورة معرفية" تركز على مناهج التعليم العتيقة البالية سواء فى المعاهد الأزهرية التى تخصصت فى تعليم الفكر الدينى، أو فى مؤسسات التعليم المدنى الزاخرة بقشور العلم، والتى لا محل فيها لفكر دينى مستنير.

"وهذه الثورة المعرفية المقترحة لها أركان أساسية، أهمها على الإطلاق تأسيس العقل النقدى الذى يطرح كل الظواهر الاجتماعية والثقافية والطبيعية للمساءلة وفق قواعد التفكير النقدى المسلم بها فى علوم الفلسفة والمنطق. والركن الثانى تجسير الفجوة بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية على أساس مبدأ وحدة العلوم. والركن الثالث هو الدراسة العلمية للسلوك الدينى لمعرفة صوره وأنماطه السوية والمنحرفة على السواء. والركن الرابع والأخير استخدام الاكتشافات الجديدة فى علم اللغة والمنهجيات المستحدثة فى تحليل الخطاب لتأويل الآيات القرآنية حتى تتناسب أحكامها مع روح العصر"[11].

والنتيجة أن مجتمعاتنا العربية، أصبحت تعاني من ازدواجية واضحة على مختلف المستويات العمرانية، والاقتصادية، والاجتماعية، والقانونية، والإدارية، والثقافية. ازدواجية تتمثل في وجود قطاعين أو نمطين من الحياة الفكرية والمادية، منفصلين ولكنهما متعايشان معاً داخل المجتمع الواحد: أولهما عصري، مستنسخ عن النموذج الغربي، ومرتبط به ارتباطاً تبعياً، والثاني تقليدي أو أصيل، وهو استمرار لما كان قائماً من قبل التغلغل الإمبريالي، ويتم الدفاع عنه بدعوى الأصالة والحفاظ على تراث الأسلاف[12]!!.

رابعاً: منذ عقد اتفاقيات كامب ديفيد عام 1979 وما تلاها من دعاوي التطبيع السياسي والثقافي والاقتصادي مع العدو الإسرائيلي، وصولاً إلى أوسلو 1993، ثم وادي عربه 1994، بدأت مرحلة جديدة عنوانها "الأزمة المجتمعية الشاملة" كان أحد أهم تعبيراتها ذلك النمط المشوه من النمو الاقتصادي التابع الذي عمّق بدوره جوانب الخلل والتشوه في بنية المجتمعات العربية، حيث أدى هذا النمط إلى عدد من النتائج: زيادة الاعتماد على الخارج باستيراد الغذاء، وحدوث تراكم هائل في حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول العربية غير النفطية ، ومن ثم تزايد مظاهر الاستبداد، والإفقار والتخلف، إلى جانب تزايد سيطرة النظام الإمبريالي على مقدرات شعوبنا العربية، في موازاة تزايد هيمنة الدولة الصهيونية، وعنصريتها العدوانية، الأمر الذي بات فيه الوضع العربي مهيئاً لانتشار وهيمنة القوى والجماعات والحركات الدينية الأكثر غلواً في تطرفها وتخلفها وبشاعة ممارساتها الدموية غير المسبوقة في التاريخ العربي الحديث، كما هو حالة معظم بلدان الوطن العربي اليوم، مع حركة "داعش" وغيرها من حركات التطرف الإسلاموي التي لا يمكن تحليل مصادر قوتها وانتشارها بمعزل عن القوى الرجعية العربية في السعودية والخليج والنظام التركي ، بالتنسيق والتخطيط والدعم الإمبريالي

الصهيوني، بهدف الحفاظ على مصالحه الاستراتيجية، عبر إبقاء مجتمعاتنا العربية في حالة من التبعية والتخلف لتكريس احتجاز تطورها وتفكيك دولها، والحَوْل دون نهوضها السياسي والاقتصادي الوطني والقومي الديمقراطي.

خامساً: عفوية وعدم وعي الاغلبية الساحقة من الجماهير العربية :

في ظل التطور الاجتماعي الاقتصادي العربي المشوه والمتخلف ، كان من الطبيعي ان يعاد انتاج التخلف ليس على الصعيد الاقتصادي والصناعي والعلمي والحداثي فحسب، بل أيضاً على صعيد إعادة إنتاج وتجديد التخلف الذهني بالمعنى الثقافي في اوساط الجماهير العربية عموماً، والفقراء الذين يمثلون اكثر من 70% من مجمل عدد سكان الوطن العربي، ما زال معظمهم أُمِّيين أو شبه أمِّيين ، وبالتالي فإن وعيهم العفوي البسيط، يعزز لديهم الإيمان والتسليم الكامل بالقضاء والقدر والغيب، ويلجاؤن إليه لعلهم يجدون فيه مخرجاً من فقرهم ومعاناتهم وظروف معيشتهم القاسية، الأمر الذي جعل من هذه الجماهير الفقيرة مخزوناً بشرياً هائلاً، نجحت الجماعات والحركات الإسلاموية في مخاطبة عفويته واستغلاله وتحريضه، ومن ثم توسعها التنظيمي الذي ضم مئات الآلاف منهم في تلك الجماعات والحركات.

إن بساطة وعفوية الجماهير الشعبية، تمثل اليوم –كما بالأمس– أحد أهم الاشكاليات الكبرى بالنسبة للفهم الصحيح أو الموضوعي للدين الإسلامي من حيث النص القرآني، أو من حيث تفسير الأحداث والصراعات التاريخية بالعودة إلى أسبابها، وهذا ما تعجز عنه الجماهير الإسلامية والعربية، بسبب عفويتها وضعف وعيها وأميتها، بحيث استمرت محكومة لوعيها الايماني الغيبي ، والتسليم الكامل منها بالقضاء والقدر، دون اي إدراك حقيقي لأسباب ظلمها واضطهادها، ودون وعي عميق لديها بالنصوص القرآنية والاحاديث النبوية، ناهيك عن عدم اطلاعها بالمطلق على النزر اليسير من بعض محطات التاريخ الإسلامي، وليس لديها في تفسير التاريخ القديم أو الأحداث الراهنة المتلاحقة من حولها، سوى ايمانها العفوي البسيط ، المتوارث عن الآباء والأجداد من ناحية، أو ما تسمعه وتشاهده من "الخطابات والمواعظ" الدينية من "شيوخ" السُنَّة أو الشيعة ، وهي خطابات مبرمجة مسبقاً لتبرير المصالح الطبقية للأنظمة الحاكمة .

وفي مثل هذه الأوضاع ، لم يكن مستغرباً انحياز المسلمين البسطاء من أبناء الشيعة أو السنة لتلك الخطابات أو الشعارات الدينية الديماغوجية في معظمها ، التي تستهدف الدفاع عن مصالح الملوك والأمراء والحكام والطبقات الحاكمة من حولهم، دون وعي تلك الجماهير بمقاصد اولئك المشايخ أو "الفقهاء" ذات الطابع الانتهازي الطبقي المستتر المُعَبِّر عن رموز الاستغلال والاستبداد أو الطبقة الحاكمة لا فرق.

هكذا باتت معاناة الجماهير العربية الفقيرة ، وعاءً مفتوحاً دون قيود لاستقبال الحركات الدينية، دون وعي منها لدور الاستعمار تاريخياً والقوى الإمبريالية راهناً في تأسيس تلك الحركات بالتنسيق مع

القوى الرجعية الطبقية في الداخل، وبالتالي فإن "قبول" الجماهير أو إقبالها على الحركات الإسلامية كان –وما زال– انعكاساً لشدة معاناتها وبؤسها وليس انعكاساً لرؤيتها أو لوعيها الديني البسيط والساذج، إلى جانب أوضاع العجز والقصور لدى كافة القوى اليسارية والديمقراطية العربية، وهكذا مضت الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلداننا العربية، على العكس مما جرى في أوروبا، خاصة بعد انهيار النظام الناصري بسبب سياسات الانفتاح والخضوع الساداتي، التي تواصلت مع نظام حسني مبارك، وغياب الدور الوطني والقومي لمصر العربية، ومن ثم ظهور الدور الرجعي السعودي والخليجي في "قيادة" مرحلة الهبوط والتبعية والتخلف، وفق أهداف ومخططات النظام الإمبريالي.

وفي ظل هذا المشهد، انطفأت معظم أضواء النهضة والتقدم في حياة الشعوب العربية، وبات التخلف والاستتباع هو السمة الغالبة، منذ كامب ديفيد إلى يومنا هذا، في كل أرجاء الوطن العربي، وصولاً إلى أحوال الصراع الدموي الطائفي والمشاريع الإمبريالية التفكيكية لمعظم الدول العربية –خاصة سوريا والعراق وليبيا واليمن والسودان – وتفتيتها إلى دويلات طائفية وإثنية ، مع استمرار سيناريو التفكيك قائماً بالنسبة لبعض دول المغرب العربي أو سيطرة العصابات والقبائل المسلحة كما هو الحال في ليبيا، دون استبعاد تفكيك "المملكة السعودية" إلى دويلات طائفية في مرحلة لاحقة، آخذين بالاعتبار فشل تلك المشاريع التفكيكية بالنسبة إلى سوريا الصامدة في مجابهة تلك المشاريع، بما قد يمكنها من الانتصار على الإرهاب واستعادة تماسكها ودولتها الموحدة في نظام سياسي ديمقراطي ، الأمر الذى سيربك الكثيرين فى المنطقة والعالم.

وفي موازاة ذلك الصمود السوري ، "قد تحدث تحولات درامية فى بعض دول النفط ، أو على حدودها (وما يجرى فى اليمن –الأكثر فقراً– هام وخطير ويحتاج إلى تأمل جديد). وهذه التحولات ، قد تربك الحسابات الأمريكية الجديدة ، وتصبح (الحرب على داعش) بلا قيمة حقيقية وسط إقليم واسع ملئ بالثروة النفطية وبالمذاهب والعقائد المتنافرة ، الجاهزة للانفجار فى وجه واشنطن "[13].

إن ما يميز الطائفية[14] هو إحياء هذه الجماعة كطائفة ذات هوية تتجاوز الهوية المذهبية إلى السياسة والمصالح، وهذا يعني أن الطائفية عملية تفتيت بالضرورة من منظور الافتراض التاريخي، حيث تقوم الطائفية السياسية المعاصرة على المحاصصة السياسية المؤسسية أو شبه المؤسسية للطوائف. ومع أنها ظاهرة في إطار الدول، فإن الرابط الطائفي قد يُسخَّر بشكل عابر للدول لتوثيق روابط تضامنية، أو لغرض التدخّل الخارجي في دول أخرى. والطائفية السياسية بمعناها المعاصر وليدة تفاعل المنظومة الاجتماعية القائمة مع الاستعمار الحديث، وطريقة بنائه الدولة التي سترثها الدولة الوطنية المستقلّة، أو ستصطدم بها بعده[15].

سادساً: خلط الدين مع السياسة سواء من قبل الحكومات والأنظمة أو الحركات والأحزاب الإسلامية. في كلا الحالتين وبحثا عن شرعيات مفقودة في الحالة الاولى، وتأسيساً لخطاب يوظف التدين الشعبي في الحالة الثانية، ازيح الجزء الاعرض من السياسة وعلى مدار عقود طويلة إلى مربع

الدين. وهناك تم تديين السياسة واعتبارها مكونا من مكوناته المعاصرة، فصار الحكم والمعارضة والانتخابات وما تعلق بالممارسة السياسية شأنا دينياً[16].

إذ بإستخدام ذات الآلية (توظيف الدين في السياسة) التي احتمت بها أنظمة أو استغلتها حركات الإسلام السياسي نمت في الظلام وفي جنبات وزوايا الفشل السياسي والاقتصادي وتواصل القهر وانعدام المستقبل تنظيمات وافكار بالغة التطرف. ومنذ منتصف سبعينيات القرن الماضي على اقل تقدير لم يتوقف نمو وزيادة عدد وتنوع هذه التنظيمات التي انخرطت في سباق مع نظيراتها في اظهار التشدد والتطرف، والإدعاء بأنها تمثل الإسلام.

والنتيجة الكارثية التي نحياها ونشهدها اليوم بإمتياز تقود إلى وضع اكثر كارثية. وليس من ثمة حل بعيد الامد امام شعوب وحكومات ودول المنطقة الا الابتعاد الحقيقي والفاعل، وبعد الشواهد التي تفوق الحصر الآن، عن خطورة ودموية خلط الدين بالسياسة. هذا الخليط متفجر ولغم دائم الاشتعال ولا يتوقف عن قتل وحصد مستقبلات الأفراد والشعوب[17].

سابعاً: إلى جانب الظروف الموضوعية التي تهيئ عوامل ومناخ التطرف، المتمثلة في الظلم والفقر والتخلف والجهل و الهزائم ، هناك عوامل ذاتية تقف وراء التطرف تعود حسب تحليل علماء النفس والاجتماع إلى : عامل التنشئة الاولى، اي التربية البيتية (العائلية) التي ينشأ الفرد خلالها ويتلقى معلوماته الاولية منها، كذلك يكون التطرف كرد فعل لتطرف مقابل وما ينتج عنه من جمود فكري وعقائدي في البيئة الاجتماعية التي ينشأ فيها الانسان، حيث تتولد تراكمات دينية ومذهبية تتحكم بعقلية وسلوكية من يؤمن بها وتترسخ بمرور الزمن، وقد تتجاوز هذه العقائد الحدود ويصدر صاحبها أحكاماً على الآخرين بالكفر والردة ويعد عمله هذا جهادا في سبيل الدين، كما يلجأ المتطرف إلى انتقاء آيات واحاديث معينة للبرهنة على صحة آرائه. وقد لوح هؤلاء بفكرة ما يسمى (الحل الإسلامي) باعتباره الحل الأفضل لجميع المشاكل التي يعاني منها المسلمون في جميع ارجاء العالم العربي، حتى تحول هذا التطرف الإسلامي إلى منظمات ارهابية تبيح العنف وسفك الدماء وتعتبره نوعا من الجهاد الذي يوصل صاحبه إلى الجنة. [18]

ثامناً : توقف الفكر الإسلامي عن الاجتهاد ، وعن متابعة التطور المعرفي والحضاري ، فالفكر الإسلامي يعاني من تأخر كبير يتجاوز القرون الثلاثة (مسافة التفاوت التاريخى بين الفكر الإسلامى والفكر الأوروبي تصل إلى الثلاثمائة سنة، فقد ابتدأ هذا الفكر بالكاد يحس –كما يقال هاشم صالح– بآثار الهزات والحضارات والاختلاجات الهائجة التى كانت قد ابتدأت فى الغرب بدءا من القرن السادس عشر واخذت تولد ما يمكن ان ندعوه بالفكر الحديث، اما الفكر الإسلامى، فلا يزال واقعا تحت هيمنة نظام الفكر القروسطى [19]، وذلك من خلال الخلط بين ما هو اسطوري – وما هو تاريخى وعدم القدرة على التمييز بينهما، ثم –كما يضيف هاشم صالح– التصنيف الدرغمانى للقيم الاخلاقية والدينية، ثم التأكيد اللاهوتى على القول بأفضلية المؤمن – على غير المؤمن،والمسلم – على غير المسلم، ثم

تقديس اللغة والقول بأنها وقف من الله وليست اصطلاحا بشريا، ثم ثبوت المعنى المؤصل من الله إلى البشر عن طريق الرسول واحاديثه، ثم الأعتقاد المطلق بأن هذا المعنى مفسر وموضح ومحفوظ ومنقول بشكل كامل من قبل الفقهاء إلى الاجيال التالية من المؤمنين دون اى نقص أو حذف أو ضياع على الطريق، ثم الايمان بوجود عقل خالد، أو ابدى وازلى لايتغير ولايتبدل والاعتقاد بأنه عقل فوق تاريخى أو يتجاوز التاريخ لانه يستمد معينه من كلام الله.

وبالتالي فأنهم يفترضون بأن هذا العقل يتمتع باساس انطولوجى يتجاوز كل تاريخية ويعلو عليها "اى يحميه من التغيير بتغير الازمان والعصور" هذه هى المسلمات الاساسية التى سيطرت على ذهنية الناس فى العصور الوسطى، وما تزال موجودة وناشطة في بلادنا ومجتمعاتنا العربية حتى كتابة هذه السطور، وستظل لفترة ليست قصيرة قادمة، "فالكثير من المفكرين المسلمين يرفضون تاريخية العقل، وبالتالي فهم يعتقدون بأن نصوصهم معصومة ولا علاقة لها بالتاريخ"[20].

بعد استعراضنا للعوامل الثمانية الرئيسية التي أدت –من وجهة نظرنا– إلى انتشار الحركات الإسلاموية، فإننا نعتقد في قراءتنا للمشهد العربي المنحط الراهن، انه من المفيد التوقف عند بعض محطات التاريخ العربي الحديث ، اواخر القرن 19، وبداية القرن العشرين حتى تأسيس جماعة الإخوان المسلمين عام 1928، كخلفية تاريخية وراهنة، نستند إليها في تفسير الصراع المحتدم اليوم بين قوى التخلف الرجعي وبين القوى النهضوية الوطنية الديمقراطية العربية، وذلك انطلاقاً من وعينا أن كافة الحركات والجماعات الإسلامية المنتشرة في بلدان الوطن العربي بمختلف المسميات هي فروع –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– لجماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من التعارضات الظاهرية أو الشكلية بين هذه الحركات ، إذ انها لا تختلف في جوهر منطلقاتها الفكرية.

تأسيس جماعة الإخوان المسلمين :

أوائل القرن العشرين، ادرك بعض المثقفين العقلانيين العرب، أهمية استيعاب مفاهيم الحداثة والنهضة على طريق التحرر والديمقراطية، ولذلك قاموا بمراجعة الأفكار الرجعية السائدة آنذاك ، ومن ثم صياغة الأفكار والرؤى التنويرية الديمقراطية والعلمانية، الليبرالية والمادية، إلى جانب قيامهم بترجمة وتأليف العديد من الكتب التي قدمت أفكاراً فلسفية وتنويرية متميزة في تلك المرحلة من النهوض العربي التي امتدت منذ اواخر القرن التاسع عشر، حتى ثلاثينات القرن العشرين وتأسيس جماعة الإخوان المسلمين في مصر 1928 وانتشارها بدعم صريح من الانتداب البريطاني، والملك، والقوى الاقطاعية الرجعية، إلى جانب دور عدد من شيوخ الأزهر الموالين للملك والطبقة الحاكمة والانجليز، وفي مقدمتهم الشيخ محمد رشيد رضا الذي يعتبر الأب الروحي المؤسس للجماعة حسن البنا، وهو الذي قام بصياغة أهداف الجماعة التي تبناها حسن البنا آنذاك، وتتلخص في: العودة إلى أصول الإسلام الأولى (المدرسة الوهابية) ومجابهة المد الوطني لحزب الوفد ومناهضة أفكاره الليبرالية،

ومقاومة الفكر الشيوعي، ودعم شرعية الملك ومقاومة الفكر التنويري والديمقراطية وقطع كل محاولة للوصول إلى منابع الحضارة الحديثة .

وفي هذا الجانب، نشير إلى المنابع الفكرية والوهابية للشيخ، محمد رشيد رضا في ضوء ارتباطه المصلحي مع الملك عبد العزيز بن سعود (بعد أن تخلى عن أفكار أستاذه الشيخ محمد عبده)، وأصبح من اهم رموز الرجعية في مصر لمواجهة المتغيرات والتحولات السياسية، والاجتماعية، في تلك المرحلة ، ومجابهة ورفض رموز التنوير والعقلانية من المثقفين والمفكرين الديمقراطيين اليساريين المصريين والعرب آنذاك، الذين أدركوا أن المجتمعات العربية صارت أكثر تخلفاً وهامشية، وحاولوا اكتشاف أسباب نهوض وتقدم الأوروبيين المحدثين، الذين حققوا خطوات رائعة وريادية في ميادين العلم والثقافة والحضارة، الأمر الذي كان من بين أهم العوامل التي دفعت بالمثقفين العرب والمصريين آنذاك، مراجعة حساباتهم وتاريخهم وأوضاعهم للوصول إلى أسباب تخلف مجتمعاتهم وتهميشها، وبناءً على ذلك، تشكل تيار ليبرالي أكثر راديكالية في تأويل القيم الإسلامية، و تزعم هذا التيار أحمد لطفي السيد ، وسلامة موسى، وشبلي شميل، وانطون مارون ، وأحمد آمين ، وقاسم أمين، و علي عبد الرازق، و طه حسين، وغيرهم الذين اسهموا في نشر الفكر النهضوي التنويري الوطني الديمقراطي. وفي مجابهة هذه الحالة النهضوية ، قام المندوب السامي البريطاني آنذاك (عام 1928) بدعم بعض رموز الاقطاع والمشايخ الرجعيين في مصر خاصة الشيخ محمد رشيد رضا، لتأسيس جماعة الإخوان المسلمين لكي تمارس دورها الرجعي في مهاجمة قوى التنوير والتحرر والديمقراطية واغلاق الباب في وجه الحضارة الحديثة .

هذه المهمة أصبحت مع حسن البنا (1906–1949) (مؤسس الجماعة) محددة في: بعث الإسلام الأصولي لا الاجتهاد فيه. وقطع كل محاولة للتصالح أو التوفيق مع الحضارة الغربية، على أساس أنها "حضارة مادية مريضة، ملوثة بالإلحاد"، وأن إسلامنا وحده بشموليته وتفرده _كما يقول حسن البنا_ قادر على التصدي لكل تفاصيل حياة الفرد والمجتمع دون حاجة إلى أي اقتباس أو استعارة من حضارات أجنبية"، وهنا نلاحظ التطابق الفكري بين منطلقات جماعة الإخوان المسلمين (الأم) وبين "داعش" وغيرها من حركات التطرف الإسلاموي.

وعلى أساس هذه المنطلقات الفكرية الرجعية ، إمتد الصراع بين الإخوان المسلمين وكل قوى التقدم والتحرر والديمقراطية في مصر، منذ 1928 حتى عام 1954 حين قرر الإخوان اغتيال جمال عبد الناصر، وصدور قرار حل الجماعة بعد ذلك، إلا أنها كمنت، وقامت بإعداد أكبر مخطط اجرامي لتفجير مؤسسات الدولة والمجتمع في مصر عام 1965 ، وكان ذلك المخطط بمثابة ذروة الصدام[21]، حيث جرى اعتقال العديد من قيادات وكوادر واعضاء جماعة الإخوان المسلمين ومحاكمتهم، واعدام بعض أهم قادتهم، بما في ذلك سيد قطب (1906–1966) الذي كان المُنَظِّر الرئيسي المعتمد للأصولية السلفية الإسلامية الرجعية، والذي تأثر بفكر ابن تيمية، وابن القيم

الجوزيه، وأبو الأعلى المودودي (1903–1979)، مؤسس الجماعة في باكستان، ونتيجة لذلك التأثير أنكر سيد قطب أن هناك ضرورة للاجتهاد، فنحن جميعاً –كما قال– جاهليون، "ولم نصبح مسلمين بعد، وعلينا أولاً الإقرار بأن الحاكمية لله وحده، وهي تتمثل في شريعة الله في كل ما يتعلق بالاعتقاد، والحكم، والأخلاق، والسلوك والمعرفة، وعلى ذلك ليس من حق بشر أن يشرع لبشر"[22].

ووفق هذه الرؤية، التي تطرحها "داعش" في المرحلة الراهنة، فإن المهمة الأساسية في رأي سيد قطب، هي إعادة النظر في تعبيد الناس لربهم، عبر تلقيهم من الله وحده كل تصوراتهم وشرائعهم، وقوانينهم، ونظم حياتهم، برمتها، فيتم بذلك التحرر من عبودية العبيد، والإسلام وحده كفيل بذلك، فالإسلام _كما يقول قطب_ لا يقبل أنصاف الحلول: "إما حكم الله، وإما حكم الجاهلية، ولذلك لابد من الحركة والجهاد للانقلاب على المجتمعات الجاهلية وتحطيمها، ومن ثم، فالحرب ضرورية للقضاء على المجتمعات الجاهلية المعاصرة أو للقضاء على حضارة العصر"[23].

وعلى أثر قرار السادات بالإفراج عن الإخوان المسلمين والتصالح معهم عام 1972، قامت الجماعة باستعادة نشاطها السياسي والمجتمعي في أوساط الشعب المصري عموماً ، والشرائح الفقيرة خصوصاً واستمر نشاطها حتى عام 1981، حيث تجدد صراعها مع السلطة في عهد حسني مبارك .

ومع تفاقم الصراعات والمعارك العسكرية بين الاتحاد السوفياتي، والنظام الموالي له في افغانستان وبين التيارات الدينية، والأصولية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وتوابعها في النظام العربي خاصة السعودية، ودويلات الخليج، والأردن، وغيرها، استمرت تلك الصراعات والمعارك منذ نهاية عام 1979 حتى عام 1989 ونشوء تنظيم "القاعدة" نهاية عام 1989 وأوائل عام 1990 الذي يعتبر تنظيماً متعدد الجنسيات ، ولكن معظم أعضائه كانوا من الأفغان ثم العرب من أعضاء الإخوان المسلمين في مصروالسعودية والأردن وفلسطين واليمن والعراق.. إلخ.

وعلى أثر دعوة أسامة بن لادن لما يسمى بـ"الجهاد العالمي" قام تنظيم القاعدة بانشاء فروع متعددة في البلدان العربية.

ومع تفجر ما يسمى بـ"الربيع العربي" في تونس ومصر ثم في العراق وسوريا واليمن وليبيا، تأسست حركة النصره، كفرع من فروع "القاعدة" ، إلى جانب عدد من الحركات الإسلاموية المتطرفة الأخرى، بدعم من السعودية وقطر وتركيا .

وفي عام 2012 قام عدد من قيادات "حركة النصره" بالمطالبة بتطبيق شعار الخلافة الإسلامية، واعلان الدولة الإسلامية، إلا ان الظواهري ، وأغلبية قيادة "النصرة" ارتأوا تأجيل هذه الخطوة، ورفضوا الاقتراح المقدم من أبو عمر البغدادي، الذي قرر بدوره الانشقاق عن "النصرة"، وتأسيس ما عرف بالدولة الإسلامية في الشام والعراق عام 2013 ، بدعم صريح من بعض قيادات وكوادر الجيش العراقي المنحل، وبعض كوادر البعثيين العراقيين، من جماعة عزت ابراهيم ، المعروف بميوله الدينية التصوفية ، حيث تولى الخبراء العسكريون في أجهزة المخابرات العسكرية والجيش ، الاشراف التنظيمي

والامني والتدريب العسكري لقواعد وكوادر "داعش" ، وكان لذلك الدعم دور هام في انتشارها وقوة تنظيمها، ليس في العراق وسوريا فحسب ، بل أيضاً في معظم الدول العربية والأراضي المحتلة عموماً، وفي مصر سيناء خصوصاً، حيث تمارس اليوم (عبر أطر وهياكل سياسية، وتنظيمية، وإعلامية، ومالية، عالية التنظيم) أبشع وسائل القتل والتعذيب ومن منطلقات دينية سلفية شديدة التخلف بهدف تفكيك الدولة القطرية والنظام العربي، وتكريس تبعيته وفق مخطط مرسوم ومدعوم بالمال والسلاح من السعودية وقطر وتركيا بموافقة أمريكية وفق الأهداف والمخططات الأمريكية.

في الربع الأخير من القرن العشرين، ظهرت جماعة "التكفير والهجرة"، التي أخذت على عاتقها مهمة تجسيد أفكار سيد قطب، وجعلها حقيقة واقعة، فدعت إلى الحاكمية وأقرت بجاهلية المجتمعات والبشر ووسمتهم بالكفر.

وفي حين اتجهت جماعات أصولية إلى انتقاء قضايا محددة للغاية لإثبات تميز الإسلام وتفرده واختلافه عن الحضارة الغربية وقيمها ومفاهيمها، مثل ضرورة عودة النساء إلى الحجاب (وإطلاق اللحي والجلباب القصير والمسواك لدى الرجال ..الخ)، وتأسيس بنوك إسلامية، وضرورة إقامة حدود الشريعة، والتفرقة بين المسلمين وغيرهم، من أتباع الديانات الأخرى ، فإننا نجد جماعات سنية أخرى ارتأت أن الإسلام انتصر بالمجاهدين لا بالفقهاء والدعاة، وبالسيوف لا بعلوم الكلام، ومن ثم تحول الدعاة والمصلحون إلى مجاهدين حملة أسلحة بيضاء وسوداء، وألوان أخرى عديدة، يهاجمون ويكفرون ليس أهل الرأي والتنوير فحسب، بل يكفرون ويبطشون بكل طوائف المسلمين من الشيعة والعلويين[24] والزيديين وغيرهم.

"إن جوهر هذه الدعوات أو الحركات والجماعات، ينطوي على "إعلان إقالة العقل، واستقالة الإنسان العربي، وعجزه عن القيام بدور بناء في بناء مجتمع تسوده العقلانية والحداثة والحرية والعدل، ومن ثم دفع الإنسان إلى تبني الخرافة والجهل، وإغراقه في معارك وهمية خارج الزمان والمكان مع ترسيخ الخيارات الغيبية لمشكلات فيما وراء الحياة والتاريخ"[25]، كما هو حال مجتعاتنا العربية اليوم مع حركة داعش وامثالها من حركات التطرف الرجعية.

وفي مجابهة هذه الأفكار، قام المفكر الراحل نصر أبو زيد بالبحث عن مفهوم علمي للنص القرآني، فأكد كون ألوهية مصدر النص "القرآن" لا تنفي عنه البشرية، وبالنظر للدلالة في النص القرآني ومدى قبولها للتأويل وجد أن هناك نصوص قرآنية ذات دلالات تاريخية كملك اليمين وعتق الرقبة وتعدد الزوجات، والآيات التي تنظم أحكام الرق فهذه النصوص لا تقبل التأويل المجازي فهي تاريخية محكومة بوقتها، في حين أن هناك العديد من النصوص القرآنية الممتدة زمنيًا، وقد وضع نصر أبو زيد مجموعة من القواعد الأساسية لفهم ما إذا كان النص ممتدًا في الزمان أو محكومًا بسياقه التاريخي، وقد استمد نصر هذه القواعد من المبادئ الأساسية للإسلام، التي وضعها القدماء وهي حفظ النفس والعقل والدين والعرض والمال، وصاغها في ثلاثة مبادئ توجز القراءة الكلية للنص

الإسلامي في تعامله مع الواقع وهي: العقل والحرية والعدل، فالعقل في مواجهة الجاهلية، والحرية نقيض للعبودية، والعدل الإلهي، ومن خلال هذه المبادئ الكلية يمكن لنا فهم الآيات القرآنية ودلالاتها والقدرة على تكوين خطاب ديني قائم على أسس معرفية[26].

وفي هذا السياق انتقد –أبو زيد– طريقة التأويلات النفعية للنصوص القرآنية المحكومة برؤى أيديولوجية، سواء بالنسبة للخطاب الأصولي أو الخطاب النهضوي "الاستشراقي"، فكل منهما قصر جهده على المعارك السجالية، كما انتقد النظرة الاختزالية للخطاب الديني السلفي، حيث اختزل أصحاب هذا الخطاب الإسلام في التراث، وتفسيرات الدين في الفهم الأشعري للنصوص القائم على النقل وإلغاء العقل، واختزل الآخر في الغرب المعتدي الكافر المحتل مع تهميش ومهاجمة كل ما يختلف مع تلك النظرة، مع تصدير شعار "الإسلام هو الحل" باعتباره القادر على حل كل أزماتنا الاجتماعية والاقتصادية، دون طرح آليات علمية وعملية للخروج من النفق المظلم.

بهذه الرؤية، يؤكد المفكر الراحل أبو زيد، على أن الخروج من أزماتنا على المستوى السياسي والاجتماعي، يتطلب معارك فكرية تتعلق بالفكر الديني تبدأ بالنقد الذاتي، والعمل على خلق منظومة معرفية قادرة على نقد التراث، ووضعه في سياقه التاريخي، مع تبني مناهج علمية حديثة في فهم النصوص الدينية وتأوليها، ولكي يحدث ذلك فلابد أولًا من خلق نظام تعليمي قادر على تنمية القدرات الفردية، وتنمية القدرة على التساؤل مع إتاحة مناخ من الحرية على جميع المستويات[27].

[1] السلفية: نبذة تعريفية: يعود مفهوم السلفية إلى السلف الاسلامي في عهد الرسول (محمد) وخلافة كل من أبو بكر وعمر ، لكنها تكرست في خدمة المصالح الطبقية التي كرسها معاوية عندما فرض قاعدة التوريث في الحكم في الدولة الأموية ثم في الدولة العباسية وامتدت هذه القواعد السلفية في الفقه وفي أنظمة الحكم في جميع الدول الإسلامية ، ثم تطور المفهوم على يد ابن تيمية وتلميذه ابن القيم الجوزية وصولاً إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي كان مؤسساً لسلفية رجعية، شديدة التخلف ، دفاعا عن المصالح الطبقية لآل سعود والقبائل المسيطرة في الجزيرة العربية ، كما تمسكت الوهابية بالمظاهر الدينية الشكلية بعيداً عن الجوهر الديني الذي يؤكد على التسامح والعدالة ورفض الإكراه في الدين، ثم تأسست جماعة الاخوان المسلمين 1928 وما تلاها من جماعات وحركات اسلامية متطرفة استخدمت ما يعرف بالسلفية القتالية التي انتشرت على يد الاخوان ثم الجماعة الاسلامية في مصر وصولاً إلى القاعدة والنصرة وداعش على أساس المذهب الوهابي. ولا يوجد – حسب علمنا– بنية تنظيمية بالمعنى المعروف للتيار السلفي، نظراً لكثرة التيارات التي يضمها هذا التوجه، حيث إن منهم: (أ) التيار العلمي، الذي يقتصر دوره على إعطاء الندوات والمحاضرات والتأليف والفتوى؛ وهم الاكثر قرباً للإخوان. (ب) ما يسمى بالتيار الجهادي، الذي قاتل مع الامريكان في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي. (ج) التيار الدعوي التقليدي، وهو الذي يقتصر على الوعظ. (د) التيار التابع لولي الأمر، حيث يقدم طاعة ولي الأمر على كل شيء، وهو التيار الوحيد الذي له مشكلة مع بقية التيارات السلفية. (د.ث)

[2] سمير أمين – خطاب الدين السياسي – الحوار المتمدن – العدد4919– 2015./9/8

[3] جريدة الأيام– العدد 7022 – الأربعاء 2015/7/29 – ص.1

[4] سمير أمين – الإسلام السياسي، الوجه الآخر للرأسمالية المتوحشة – الحوار المتمدن–العدد: 4755 – 2015 / 3 / 21

[5] سمير أمين – التجدد في حركة دول عد الانحياز – آب / مايو 2015 – الانترنت.
[6] محمد أبو رمان – مستقبل الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"– 23 نوفمبر 2014 – الانترنت
[7] محمد أبو رمان – "نحن" بوصفنا "داعش"! – 2014/8/21 – الانترنت .
[8] دلال سلامه– "الداعشية" المناهج والكتب المدرسية الاردنية والعربية – مركز نيسان للتنمية – عمان – الأردن – حزيران 2015.
[9] دلال سلامه– المصدر السابق.
[10] سيد ياسين – تأسيس العقل النقدى بداية تجديد الفكر الدينى –23 آب / يوليو 2015 – الانترنت
[11] سيد ياسين – المصدر السابق.
[12] تأليف د. عبدالله شلبي – الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970 – 1985) – دار النشر: كتاب الأهالي – القاهرة – 2000 .
[13] د.رفعت سيد أحمد – داعش.. خلافة الدم والنار (3) – 2014/9/26 – الانترنت .
[14] على الرغم من مثول معنى الافتراق في الطائفة، فإن هذا الاسم لم يفرض نفسه، في التراث الإسلامي، اسماً اصطلاحياً للـ"فِرَق" التي يتفرّق بينها أهل الملل بما فيها الإسلام نفسه. وأما المصطلحات التي غلبت في حديث "الفِرق" فهي تلك المذكورة في عناوين كتب ذائعة الشهرة لأمثال ابن حزم والشهرستاني والبغدادي أي "الملل" و"النَحل" و"الأهواء" فضلاً عن "الفِرَق".
اعتَمَدت السلطة العثمانية، اسم "المِلل"، لا الطوائف، اسماً لغير المسلمين ممّن وضعت لهم نظاماً خاصاً يرعى شؤونهم وعلاقتهم بها.
"الطائفة" بين المصطلح الديني وغير الديني: كان للـ"طائفة" وللـ"طوائف"، عبر تاريخ الاجتماع الإسلامي، معان أخرى اصطلاحية مختلفة بعضها متّصل بالدين وبعضها متّصل بتقسيم العمل الاجتماعي.
ففي مضمار الدين، كانت تطلق على شيوخ التصوّف عبارة "طائفة القوم". و"القوم" هنا قوم الله والمتصوفّة طائفتهم أي جماعتهم. وهذه صفة ظلّوا يتداولونها قروناً كثيرة ابتداءً من الثالث الهجري مؤكّدين بها تميّزهم عن العامّة .
وفي مجال الصناعات والمهن، عُرف المنتظمون في كلّ حرفة باسم "الطائفة" أيضاً أي طائفة الحرفة أو جماعتها وهو ما تجاوز مضمار الحرف إلى مضمار "الفتوّة" المحايث له.
بقيت عبارة "ملوك الطوائف"، وهي توحي حين تستعمل في سياق الراهن من أحوالنا بأن ملوك العهد الأندلسي الممتدّ على طول القرن الحادي عشر الميلادي كان كلّ منهم يولّى حُكْمَ جماعة مميّزة بمذهب خاصّ بها في الدين أو بسمة أخرى، في الأقل، لها قوّة إفراد وتمييز تشابه ما للمذهب الديني وتقرّب الطائفة المعنية من المفهوم الذي نعرفه للطوائف اليوم.
هيمنة الصفة الدينية: عليه يتبيّن أن المفاهيم المتعاقبة أو المتزامنة لكلمة "طائفة" العربية ولجمعها "طوائف" قد اتّسمت بأكثر ما يمكن تخيّله من اختلاط وتشعّب في مدى عمرها الطويل. ولكن باتت تقدّر لها في عصرنا صفة الدينية في الكثرة الكاثرة من حالات استعمالها وأصبح هذا المعنى غالباً جدّاً عليها. (المصدر: الكاتب أحمد بيضون – مُصْطلَحا "طائفة" و"طائفيّة" – بدايات – العدد 3–4 خريف 2012.)
[15] عزمي بشارة – مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير – 30 أبريل 2015 – الانترنت.
[16] خالد الحروب – الداعشية نتاج خلط الدين بالسياسة آب / يونيو 2015 – الانترنت.
[17] خالد الحروب – المصدر السابق.
[18] غريب دروحي – التطرف الديني ... لماذا؟ – 28 يوليو 2015 – الانترنت.
[19] هاشم صالح – مدخل الى فكر محمد أركون نحو اركيولوجيا للفكر الإسلامي الإسلامي منهجيات علوم الإنسان والمجتمع ومصطلحات مطبقة على دراسة الاسلام – الانترنت .
[20] هاشم صالح – المصدر السابق.
[21] نشرت صحيفة الأهرام يوم 1965/12/10 مجموعة من الوثائق تثبت صلة الولايات المتحدة الامريكية وحلف بغداد بتوجيه وتمويل النشاط الارهابي لجماعة الاخوان المسلمين ، وكان سعيد رمضان حلقة الوصل بين قيادة التنظيم ومموليه في الخارج. وفي

كتابها " أيام من حياتي" شرحت زينب الغزالي مؤامرة 1965 عبر تفاصيل كثيرة أكدت فيها ان "عبد الناصر ليس له أي ولاء ولا تجب له أية طاعة على المسلمين لانه لا يحكم بكتاب الله" وقد اعترفت زينب الغزالي بدورها في المؤامرة وحكم عليها بالسجن لمدة 25 عاماً ، ثم قام السادات بالإفراج عنها بعد مصالحته مع الاخوان (أ.ج)

[22] تأليف د. عبدالله شلبي – الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970 – 1985) – دار النشر: كتاب الأهالي – القاهرة – 2000– ص23–24

[23] د. عبدالله شلبي – المصدر السابق – ص24

[24] الطائفة العلوية النصيريه هي في الأصل فرقه (مذهب) من فرق الشيعة، والشيعة لغة الأنصار، أما اصطلاحا اى باعتبارها فرقة أي (مذهباً) فتقوم على الاعتقاد بأن الخلافة يجب أن تنحصر في علي رضي الله عنه وذريته بالنص. أما سبب تسميه هذه الطائفة بهذا الاسم(العلوية النصيريه) فيرجع إلى نسبه الطائفة أولا إلى على بن أبى طالب وثانيا إلى محمد بن نصير البكري ، والذي تعتقد هذه الطائفة بأنه الباب الشرعي للإمام الحسن العسكري ، مع ملاحظه ان الشيعة الجعفرية يرفضون ذلك . جاء في بيان "عقيدة المسلمين العلويين" إصدار عدد من رجال الدين من المسلمين العلويين في الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية1392هـ (نعتقد أنها– اى الامامه– منصب إلهي ، اقتضته حكمة الله سبحانه لمصلحة الناس ، في مؤازرة الأنبياء بنشر الدعوة ، والمحافظة بعدهم على تطبيق شرائعهم وصونها من التغيير و التحريف والتفسيرات الخاطئة . (المصدر: د.صبري محمد خليل – الطائفة العلوية : نشأتها وتاريخها وأصولها الفكرية– 3/سبتمبر 2011 – الانترنت)

[25] د. عبدالله شلبي – الدين والصراع الاجتماعي في مصر (1970 – 1985) – دار النشر: كتاب الأهالي – القاهرة – 2000 – ص24

[26] اسلام نور – نصر أبو زيد ونقد الخطاب الديني – 13 آب / يوليو 2015– الانترنت.

[27] اسلام نور – المصدر السابق.

-حول الكتلة التاريخية- في مجابهة المأزق الراهن

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4931 - 2015 / 9 / 20

كلمة الرفيق غازي الصوراني في اللقاء الحواري مع الرفاق أعضاء اللجنة المركزية الفرعية في قطاع غزة بتاريخ 2015/9/5

الرفاق الأعزاء ....لعلنا نتفق على أن اللحظة الفارقة الراهنة في مسيرة النضال الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني تتميز بأنها تحمل في طياتها مخاطر شديدة التأثير، ليس على مستوى عملية النضال والمقاومة و م.ت.ف. ومجمل "النظام السياسي الفلسطيني" فحسب، بل على مستوى الأهداف الوطنية التحررية والديمقراطية الفلسطينية .

فاللحظة الراهنة تؤشر على وصول مفاعيل الأزمة الفلسطينية وتراكماتها إلى مأزق عميق، بعد أن فشلت م.ت.ف وحركة فتح ومعظم الفصائل الوطنية في تحقيق مشروعها الوطني التحرري (لأسباب موضوعية وذاتية). ومن ثم بداية الصراع على السلطة الذي تفجر في 2007/6/14 وصولاً إلى الانقسام الكارثي، الذي ادى إلى تفكيك النظام السياسي الديمقراطي الفلسطيني، ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني إلى عدة مجتمعات (مجتمع غزة، ومجتمع الضفة، ومجتمع 1948، ومجتمع الشتات، وهي مجتمعات تشبه المجتمعات العربية من حيث تعدد الانماط والتخلف والتبعية والاستبداد والفقر.. إلخ من ناحية ، وتشبهها أيضاً في تزايد أوضاع الهبوط السياسي والرضوخ والمهادنة وضياع الرؤية الوطنية والقومية من ناحية ثانية.

وفي مثل هذه الأحوال نلاحظ بوضوح غياب القوى اليسارية العربية أو ضعفها الشديد وعزلتها عن جماهيرها ، وعجزها عن المواجهة الحقيقية للقوتين الرئيسيتين المتحكمتين في المجتمعات العربية ، وأقصد بذلك الأنظمة وجيوشها وأجهزتها الأمنية من جهة ، والحركات الإسلاموية مختلف أشكالها وألوانها من جهة ثانية ، الأمر الذي يفرض علينا في الجبهة –وفي كافة القوى اليسارية العربية– العمل على بلورة "الكتلة التاريخية" انطلاقاً من استعادة الرؤية الواضحة على الصعيد التحرري الوطني ، وعلى الصعيد الاجتماعي من قلب الصراع الطبقي، خاصة في ظروف المأزق الفلسطيني الراهن الذي بدأت تراكماته قبل أكثر من خمسين عاماً على الأقل كمشروع تحرير لوطن اغتصب، تراجع اليوم أو تقزم عند مشروع سلطة حكم ذاتي محدود في إطار أوهام حل الدولتين ! ولسنا نحتاج إلى كبير شرح لبيان أن موطن المعضلة في هذا المأزق هي فكرة الدولة التي تحولت إلى مقدمة فكرية سياسية جديدة، في الوعي السياسي الفلسطيني، بديلاً عن فكرة الوطن! ..ثم تحولت الفكرة أو تقزمت إلى سلطة

سرعان ما فسدت وهبطت وخيبت الآمال ... فانفجر الصراع عليها وصولا إلى لحظة الانقسام حزيران 2007 حيث مسخت فكرة المشروع الوطني لتصبح صراعا على السلطة والمصالح بين فتح وحماس، وتم تغييب فكرة الوطن وأسدل الستار على فكرة الدولة بعد انقسام السلطة...كما تم تفكيك وانقسام مفهوم الهوية الوطنية إلى هويتين متضادتين وطنية هابطة يقابلها هوية اسلاموية تدعو للخلافة لا مستقبل لها.

وفي قلب هذا الصراع على السلطة والمصالح ، ضاعت الأفكار الوطنية التوحيدية الجامعة لشعبنا لحساب الصراع بين قطبي الانقسام في ظل إحباط ويأس وانفضاض قطاعات واسعة من شعبنا عن النضال الوطني لحساب لقمة العيش والقضايا المطلبية الصغيرة (البحث عن عمل في الداخل او الهجرة رغم مخاطر الموت الى الخارج والبحث الكرامة والحرية بعد ان سيطر شبح الخوف والاستبداد الداخلى في غزة والضفة ، والبحث عن جرة الغاز والكهرباء والمياه الصالحة للشرب...الخ) وللخروج من هذا المأزق البشع لا بد ان نجيب على سؤال لماذا هزمنا في كل المحطات؟ وبوضوح الاجابة – مهما كانت مؤلمة – يمكننا بالتأكيد صياغة رؤى استراتيجية وبرامج راهنة وارادات طليعية وشعبية تتصدى للانقسام وتستعيد الوحدة الوطنية التعددية على اساس ثوابتنا الوطنية الكفيلة باستعادة وحدة شعبنا في الضفة وغزة والشتات و48 واستعادة النظام السياسي الوطني الديمقراطي الفلسطيني الذي يكفل توفير عوامل الصمود والمقاومة وفق رؤية التحرر الوطني والديمقراطي.

ولعل حوارنا – عبر هذه الورقة – عن فكرة "الكتلة التاريخية" يشكل أحد الاسهامات الباحثة عن الخروج من المأزق الفلسطيني والتمسك بالمشروع الوطني التحرري من جهة، وتوفير الروافع المطلوبة للارتقاء بالجبهة وكافة القوى اليسارية الفلسطينية العربية وخروجها من أزمتها صوب النهوض.

في هذا السياق، يهمنا التأكيد على أن مفهوم "الكتلة التاريخية" ليس مفهوما مألوفا في الكثير من الكتابات الأكاديمية لأنه ليس مرتبطا بكيان متجانس مثل الجماعة أو الطبقة بقدر ما هو يعبر عن "حالة"يجتمع فيه العديد من القوى الاجتماعية على مطالب مشتركة من أجل تحقيق مصالح سياسية.

والمفهوم، مطبقا على الوضع العربي–حسب رؤية المفكر الراحل الجابري – هو قيام كتلة تاريخية تنبني علي المصلحة الموضوعية الواحدة التي تحرك . جميع التيارات التي تنجح في جعل أصدائها تتردد بين صفوف الشعب والتي تعبر عنها شعارات الحرية والأصالة والديمقراطية والشوري والعدل وحقوق أهل الحل والعقد، وحقوق المستضعفين وحقوق الأقليات وحقوق الأغلبيات... إلخ. و"الكتلة التاريخية" بهذا المعني لا تظهر فجأة وإنما هي تصنع وتتراكم عن قصد وتدبير. فهذه الكتلة تجسيم لوفاق وطني في مرحلة تاريخية معينة.

إنها ليست مجرد جبهة بين أحزاب بل هي كتلة تتكون من القوى التي لها فعل في المجتمع أو القادرة علي ممارسة ذلك الفعل، ولا يستثني منها ، إلا ذلك الذي يضع نفسه خارجها وضدها، وهي لا تتجاوز الأحزاب ولا تقوم مقامها.

وفي هذا الجانب نؤكد على أن وقود هذه الكتلة ومحركها الرئيسي، هم المثقفين الثوريين والطلاب والعمال وكافة الكادحين والمضطهدين، فالكتلة التاريخية هي: "كتلة تجمع فئات عريضة من المجتمع حول أهداف واضحة تتعلق أولا بالتحرر من هيمنة الاستعمار والإمبريالية، السياسية والاقتصادية والفكرية، وتتعلق ثانيا بإقامة علاقات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى تطبيق مفاهيم وأسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية".

يعد المفكر الشيوعي انطونيو جرامشي أحد أهم الشخصيات الماركسية التي تجاوزت الاطر التقليدية في تفسير المتغيرات التاريخية عبر تناول دقيق لفهم الواقع المحلي لايطاليا، عبر سيرورة الانتقال من الاقتصادي إلى السياسي، أو في البنية التحتية إلى البنية الفوقية إلى وجدان الناس، عبر الحزب والمثقف العضوي، مما أضفى على آرائه طابعا تحليليا يتجاوز الفهم التقليدي للمدرسة الرسمية المتمثلة بتجربة ستالين وتقديسها للنصوص بصورة براقة، ففي خطابه الأخير قبل دخوله السجن انتقد ورفض سياسة ستالين البيروقراطية ضد المعارضة اليسارية.

لقد استهدف جرامشي الخروج بالمادية التاريخية من النسق المغلق ذى الاتجاه الاحادي الذي يحكمه انتظام ثابت في حركة التاريخ، وهو مفهوم ميكانيكي جامد للمادية التاريخية، وعلى هذا الأساس ، قام جرامشي بالتنظير "للتحالف بين البروليتاريا والفلاحين، بين العمال الصناعيين والزراعيين. ومن يقوم بتوطيد مثل هذا التحالف هم الطليعة المثقفة.

وفي أفق هذه النظرة لطبيعة وكيفية التحالف أسس غرامشي لمفهوم (الكتلة التاريخية) حيث يشكّل المثقفون "الاسمنت العضوي الذي يربط البنية الاجتماعية بالبنية الفوقية ويتيح تكوين كتلة تاريخية"، كما أكد على تثقيف البروليتاريا واهتمامه بدور الوعي والثقافة في التاريخ، حتى أن الثقافة والمثقف يمكن –كما يقول– أن يطوي المراحل ويسرع حركة التاريخ .

أنطلق جرامشي من أن لكل طبقة مثقفوها اللذين رأى أن من واجبهم العمل على تحقيق الهيمنة الفكرية الثقافية في مواجهة سيطرة الدولة وأجهزتها، والسؤال: كيف نعمل –كقوى يسارية ديمقراطية عربية– على ممارسة الهيمنة الثقافية في أوساط الفقراء بدون امتلاك الوعي النظري والوعي بالواقع؟ هذا هو دور المثقف الجمعي/الحزب من أجل تحقيق الهيمنة التي تعني تحقيق السيطرة الأيديولوجية من خلال التوعية والتحريض من خلال المعركة السياسي والطبقية.

هنا ، تتجلى أمامنا تجربة جرامشي وأفكاره ، فقد استحدث جرامشي مفاهيم لم تكن مطروقة في حقل الفكر الماركسي، مثل مفهوم الهيمنة الثقافية التي تعني أن الطبقة البرجوازية تهيمن على المجتمع لا بامتلاكها وسائل الإنتاج والجيش وأجهزة القمع والسجون وإدارتها والتحكم بمؤسسات الدولة وحسب، وإنما عن طريق فرض تصوراتها وأفكارها على المجتمع أيضاً، إلى الحد الذي تستدرج معه الطبقة العاملة لِتَبنّي تِلْكُم التصورات والأفكار، والتي تغدو كما لو أنها تصورات وأفكار المجتمع برمته.

لقد كان جرامشي ماركسياً مخلصاً، لكنه رفض عبارة ماركس كمعصوم من الخطأ، الملزم الصريح والوحيد عنده: هو شعار "يا عمال العالم اتحدوا" وما عدا ذلك تفاصيل قابلة للاجتهاد والنقاش العلمي. فالماركسية عند جرامشي تتكون من الاقتصاد السياسي (القيمة) والعلم السياسي والفلسفة وهو صاحب نظرية "البراكسيس" أو النشاط العملي والنقدي فالبراكسيس عنده ممارسة ونظرية في آن واحد.

وفي هذا السياق، نشير إلى أن جرامشي، استخدم مفهوم "البراكسيس" للتمويه على الرقابه الفاشية في عصره (موسوليني) ، إلى جانب معارضته واختلافه مع ستالين، رافضاً آلية النقل الميكانيكي لماركس وانجليز (واحترامه لينين) ، مؤكداً على التجديد واستخدام العقل في تطوير الماركسية ، فوضع مفهوم "الهيمنة" في مقابل "دكتاتورية البروليتاريا" .. الهيمنة بالإقناع من خلال التوعية والتثقيف ، وليس من خلال السيطرة أو الدكتاتورية، حيث كان جرامشي يخشى من قيام دكتاتورية في الاتحاد السوفياتي بدون هيمنة ثقافية فكرية .

وهذا ما قاد جرامشي إلى بلورة تصور جديد عن الحزب الثوري الذي يكون أعضاؤه مجموعة ناشطة من المثقفين العضويين المُعَبّرين والمرتبطين بقوة بقضايا المجتمع، لاسيما البروليتاريا والفلاحين".

لقد شكل تفكير جرامشي في مسألة "المثقف العضوي" تجديدا جريئا داخل الفكر الماركسي، فلا بد أن يتم بناء الحزب على أساس الانتاج ، أي على أساس خلايا في مكان العمل في المصنع أو المزارع والمنشآت.

والحال أن الحاجة إلى المثقف في مجتمعاتنا العربية، ما زالت حاجة قائمة وراهنة، بل هي حاجة اشتدت وتعاظمت بتعاظم النكسات والهزائم التي شلت الكيان العربي قيادة وشعوبا، ثقافة وسياسة، وأدت إلى تزايد انتشار الأفكار الرجعية وحركات الإسلام السياسي، وصولاً إلى الصراع الطائفي الدموي الذي نعيشه اليوم بتغذية مباشرة وغير مباشرة من النظام الامبريالي العالمي عبر أدواته الرجعية العميلة في الخليج والسعودية.

إن مفهوم الكتلة التاريخية كما عبر عنه وجسده المفكر الراحل جرامشي ، يتميز في إطار القوى التقدمية والاشتراكية بسيادة الديمقراطية داخل هذه القوى ، أي بالترابط والتداخل بين القيادات والقواعد، بين البنية التحتية والبنية الفوقية إلى درجة استيعاب المجتمع المدني شيئاً فشيئاً للمجتمع السياسي. وهذه الكتلة التاريخية تسعى لتحقيق هدفها التاريخي بخوض ما يسميه جرامشي بحرب المواقع، أي الامتداد في أجهزة المجتمع المدني، والنظام السياسي تحقيقاً للهيمنة ، وإلغاء للإنقسام السياسي بين الحكام والمحكومين، ولتكوين السلطة الثورية الجديدة.

يتعلق الأمر إذاً بمفهوم جديد في الماركسية آخذين في الاعتبار أنه لا يمكن أن تكون كل لحظة تاريخية (ظرف، ميزان قوى) مناسبة لتشكيل كتلة تاريخية.

لقد ركز غرامشي إذاً كل مجهوداته على تحديد شروط قيام الكتل التاريخية واندثارها وتحولها، وهذه الشروط:

1/ الشروط الأيديولوجية –الثقافية : –

يرتبط وجود كتلة تاريخية بقيام علاقة ما بين المثقفين والطبقات، بين المثقفين والشعب ، فقد لاحظ غرامشي، عند تحليله للبنية الاجتماعية في الجنوب الإيطالي، أن "المزارع الجنوبي مشدود للملاك الكبير بواسطة المثقف" . ففوق "الكتلة الزراعية" الاقطاعية، تعمل إذاً "كتلة فكرية" وهي دعامة حقيقة لها، مرنة ولكنها لا تتحطم بسهولة ويستحيل بالتالي فك هذه الكتلة الزراعية بدون كسب (أو تحييد) المثقفين الذين يدعمونها، ومن هنا أهمية تركيز جرامشي على بناء الحزب عبر المثقف العضوي ، لممارسة "حرب المواقع" وهي استراتيجية طويلة الأمد، فهي ليست هجوم على معاقل السلطة، لكنها فترة طويلة من البناء وصولاً إلى لحظة امتلاك القوة والتحالفات الطبقية النقيضة للحكم، والثورة عليه وتغييره، من خلال نمو الحزب عبر لجان المصانع التي اعتبرها جرامشي برلمان الحزب الشيوعي، وهنا مهم التأكيد على أن مفهوم الهيمنة المدنية هو نفسه مفهوم حرب المواقع أو تجسيداً له في إطار الكتلة أو التحالف الجبهوي العريض بقيادة الحزب الماركسي.

وفي هذا السياق أشير إلى أن لينين عرَّف الجبهة المتحدة بأنها تكتيك لفترة محددة بدلاً من كونها استراتيجية.. وكان ذلك التكتيك مناسباً لروسيا، لكنه –كما يبدو– لم يكن مناسباً للواقع في جنوب إيطاليا، حيث أن لينين – بعد ثورة أكتوبر 1917– أكد في كتابه "الدولة والثورة" على أن البروليتاريا وحدها هي القادرة على قيادة كافة الكادحين والمستغلين ولذلك أصر على "ديكتاتورية البروليتاريا".

وفي هذا السياق أشير إلى استحالة فك الكتلة اليمينية الكومبرادورية المهيمنة والمسيطرة في الواقع الفلسطيني بفرعيها اليميني الليبرالي والديني (فتح وحماس) بدون مجابهة أو تحييد أو كسب المثقفين الذين يدعمونهما.

2/ الشروط السياسية :–

إن الكتلة التاريخية ، التي هي كتلة ثقافية ، هي أيضاً كتلة سياسية تنشأ عن أزمة هيمنة أو أزمة دولة بأسرها . وهي أزمة تفكك الكتلة القائمة، كما هو حال م.ت.ف عندنا.

3/ الشروط التاريخية والفلسفية: –

إن مفهوم الكتلة التاريخية يعيد النظر في التمييز التقليدي بين "العلم" و "الإيديولوجية"، فإن الأفكار والتاريخ، والفلسفة والتاريخ تشكل كتلة حسب التطور التاريخاني للتاريخ الخاص بجرامشي. لقد اتخذت "الكتلة التاريخية" عدة معان يمكن حصرها في معنيين وصفي وديناميي. المعنى الوصفي يشير إلى ائتلاف واسع من عدة طبقات وفئات وشرائح اجتماعية وقوى وتيارات سياسية واقتصادية وثقافية.

وفي "معناها الوصفي لا بد أن يكون "للكتلة التاريخية" رؤية استراتيجية جديدة قادرة على توحيد كل بنيات المجتمع وقواه حول هدف واحد.

"أما المعنى الحركي "للكتلة التاريخية" فهو وليد مبادرة من زعيم أو مجموعة من الزعماء أو القوى السياسية لخوض نضال واع لاستحداث كتلة تاريخية جديدة تكون بديلة للكتلة التاريخية الموجودة التي برهنت عن عجزها على التغلب على عدو مشترك يهدد وجود الأمة (كما هو حالنا مع منظمة التحرير الفلسطينية).

إن الجانب المعرفي في الأيديولوجية المعاصرة لا يعبر عن الواقع العربي الراهن، إذ أن هذا الجانب المعرفي/الأيديولوجي، لا يعكس الواقع الفلسطيني أو العربي المعاش بكل تفاصيل مكوناته وتطوره التاريخي والراهن، وبعبارة أخرى، فإن الخطاب العربي المعاصر لا يطرح قضايا الواقع الملموس؛ بل قضايا تقع خارج الواقع؛ قضايا مستعارة من النموذج –السلف– دوما. الشيء الذي يجعلها تنقلب إلى شكل من التضليل والتعتيم".

ولكي تتمكن "الكتلة التاريخية" الجديدة من الهيمنة التاريخية على الفضاء التاريخي، سيكون عليها أن تبتكر رؤية جديدة للعالم قادرة على التعبئة والإقناع ، وان تقوم بمبادرة خلاقة لتطوير المجتمع ككل، كما سيكون عليها أن توفر أسباب السيطرة الاقتصادية والسياسية.

ونفهم من هذا أن "الكتل التاريخية" ليست بنية ثابتة، بل هي في تغير مستمر، لأنه في كل حقبة تنشأ حاجة خاصة لإنشاء كتلة تاريخية جديدة، وذلك حينما تنهار شروط وجود الكتلة التاريخية القديمة ممهدة بذلك لنظام اجتماعي جديد يفرض سيادته الطبقية على باقي الطبقات بقيادة فئة المثقفين.

هكذا يبدو التاريخ أو الأنماط الاجتماعية الاقتصادية عبارة عن سلسلة من الكتل التاريخية، تحل الواحدة منها محل الكتلة التي فقدت صلاحيتها التاريخية، أي التي فقدت هيمنتها على الطبقات والفئات الأخرى. ومعنى أن تتعدد الكتل التاريخية بتعدد الحقب التاريخية.

هكذا يمكن أن نتكلم عن "كتلة إيديولوجية"، و"كتلة ثقافية"، و"كتلة اجتماعية في إطار الصراع الطبقي بقيادة الحزب الماركسي"، كما يمكن ان نتحدث عن "كتلة تاريخية وطنية تحررية وديمقراطية"، كما يمكن الكلام عن كتلة تاريخية قومية تحررية وديمقراطية معادية للإمبريالية في الوطن العربي، وكذلك يمكن الحديث عن كتلة عالمية (أممية). ويقدم لنا التاريخ المعاصر في أوروبا وأميركا اللاتينية وإفريقيا والعالم العربي عدة أمثلة عن ظروف مهيأة لقيام كتل تاريخية لإنجاز مهام إستراتيجية في بلدانها.

ولنا في تاريخ النضال ضد العنصرية مثالاً حياً ، فقد كانت مقاومة نظام التميز العنصري سعياً وراء الحصول على مواطنة متساوية مع البيض، هي التي دفعت سكان جنوب إفريقيا الأصليين إلى

تكوين كتلة تاريخية لتقويضه؛ ولا ننسى أن مطلب إنهاء الديكتاتوريات العسكرية في كل من البرتغال وإسبانيا وبعض بلدان أميركا اللاتينية هو الذي عجّل بتكوين الكتلة التاريخية فيها.

ولعل انتفاضات ما سُمِّي بالربيع العربي، لها شيء من معنى الكتلة التاريخية، خصوصاً وأنها أسقطت أنظمة كانت تشترك في الاعتقاد أنها أبدية.

ولعل سر النجاح الميداني لانتفاضات الجماهير العفوية فيما سُمِّيَ بـ"الربيع العربي" أنها قامت بدون قيادة مباشرة من الأحزاب الديمقراطية واليسارية في بلادها، أي بعيدة عن الكتلة التاريخية، وهذا ما جعل "الربيع العربي" حركة أكثر مما هو تفكير، فعلاً أكثر مما هو تنظير، فكانت إبداعا لا يمكن إدخاله في قالب "الكتلة التاريخية"، لأن هذه تقوم على "مصالحة" وطنية أو قومية سلمية بين الأطراف المتصارعة، بينما "الربيع العربي" لم يكن يريد إقامة لا مصالحة ولا توافقاً، وإنما استئصال الفساد والاستبداد بتجلياتهما المختلفة كي تعود الدولة إلى طبيعتها الأصلية أداة في خدمة المواطنين، لكن للأسف استطاعت قوى الإسلام السياسي انتهاز فرصة "الربيع العربي" وتجييرها لحسابها، ونجحت إلى حد كبير في قيادتها ، في مقابل عجز القوى اليسارية عن القيام بأي دور ملموس في هذا الجانب . هكذا يبدو الإنسان الربيعي (نسبة إلى الربيع العربي) مختلفاً جذرياً عن الإنسان الكتلوي. لكن هل فعلاً نجح هذا الإنسان الربيعي في قلب التاريخ؟ يبدو أن التاريخ ما زال عنيداً يكرر نفسه باستمرار. فكما أن اللحظة الفكرية العقلانية الرشدية (وأقصد بذلك الفيلسوف ابن رشد) مهدت لظهور اللحظة الرجعية الغزالية! (أبو حامد الغزالي) فإن لحظة "الربيع العربي" مهدت لأوضاع التفكك العربي وإعادة إنتاج التخلف الاجتماعي وانتشار الصراع الطائفي الدموي، إلى جانب إعادة تجديد سيطرة القوى الكومبرادوية وأنظمة الاستبداد اليمينية المضادة بطبيعة مصالحها الطبقية للتاريخ والتطور الديمقراطي بمعناه المستقبلي، وللثقافة بمعناها الإنسي، وللحرية بمعناها الإبداعي. هذه مفارقة أخرى تنتظر مَن يغامر في التفكير فيها، وفي توقف الحتمية والضرورة عن الفعل في عالمنا العربي.

إن طرحنا لفكرة الكتلة التاريخية ، ينطلق من تحليلنا الموضوعي، الذي يستنتج أن كل فصيل أو حزب أو طرف فلسطيني (أو عربي) لابد أن يقتنع –في هذا الظرف والمأزق التاريخي الفلسطيني والعربي– أنه بمفرده لا يمثل كل الشعب، لأنه من الناحية العملية لا يستطيع وحده ان يحقق الاهداف والمرامي والطموحات الشعبية، ما يعني ضرورة اتفاقنا على المهام المطروحة في مرحلة التحرر الوطني والديمقراطي الراهنة، ونتفق على تحقيقها كمرحلة انتقالية لنجتاز –كمجتمع فلسطيني ومجتمعات عربية– المأزق الذي نحن فيه. (بكل أبعاد هذا المأزق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في إطار الصراع ضد الاستبداد والاستغلال والإرهاب الديني ، وفي الصراع ضد الصهيونية والامبريالية بصورة وبأشكال نضالية تحررية وديمقراطية متوازية).

ومن الواضح أنه لكي يكون للتاريخية في عبارة "الكتلة التاريخية" معنى، ينبغي ألا تظل أهدافها مبعثرة، بل يجب أن تخدم مشروعاً للوطن ككل، يجعل من المصلحة الوطنية والقومية العليا –النهضوية

الديمقراطية– المرجعية التي تنحني لها جميع المرجعيات الأخرى، على أن تلتزم كافة قوى اليسار العربي بأن تقدم هذا المشروع الوطني/القومي الكبير، بوصفه بديلاً للاستبداد الداخلي يقوم على التحرر والديمقراطية والعدالة والتنمية، وبديلاً للتبعية الشاملة للإمبريالية لغاية التحرر من التخلف.

لكننا، على الرغم من المضمون الثوري ، والضرورة التاريخية لأهدافنا الكبرى في هذه المرحلة ، إلا أن الدعوة لإقامة الكتلة التاريخية، ينقصها في ظروفنا اليوم شروط كثيرة، من أهمها، ضعف من يفترض فيهم أن يكونوا النواة الصلبة للكتلة التاريخية، ونقصد بالنواة الصلبة الأحزاب والفصائل اليسارية، فهشاشة هذه النواة أو الأحزاب، تجعل من الفكرة كلها متعذرة، فالنواة الصلبة هي التي يجب أن توجه الكتلة في الاتجاه الصحيح، اتجاه النضال التحرري والديمقراطي بما يستلزمه من توعية وتثقيف دؤوب ومتصل لكافة الأعضاء في أحزاب وفصائل اليسار العربي من ناحية وللجماهير الشعبية الفقيرة في توعيتها بالأهداف الوطنية التحررية، وبحقوقها السياسية والدستورية والاقتصادية التنموية والعدالة الاجتماعية من ناحية ثانية، إذ أن ذلك التوجه ، هو الذي يضمن تحقيق مفهوم الهيمنة الثقافية والسياسية للكتلة التاريخية.

وفي هذا الجانب ، فإنني أؤكد على أن وجود النواة الصلبة ، ونقصد بذلك الحزب أو الفصيل الماركسي الموحد فكرياً وسياسياً وتنظيمياً من خلال التعبئة والتوعية الفكرية، شرط أساسي لتشكيل التيار الوطني الديمقراطي، المُطَالَب بالتوافق على منطلقات عمل رئيسية، تتطلب من أطرافه حواراً معمقاً وأكثر جدية، وهذا مصدر دعوتنا لبناء الكتلة التاريخية الديمقراطية التي نراها أولاً: مهمة ممكنة وواقعية، ونراها ثانياً: مهمة ضرورية وملحة، شرط توفر النواة الصلبة.

ما هي المتطلبات الأساسية لتشكيل الكتلة التاريخية؟ ولماذا هي "على قاعدة الديمقراطية"؟

إن فتح باب الكتلة التاريخية يتطلب وجود شرطين على الأقل: أولهما الإيمان بأن المشترك والأولوية للمجتمعات العربية في هذه اللحظة التاريخية هي الديمقراطية، كنظام للحكم، وكمنهج سلمي لممارسة السلطة والتداول عليها، وإدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح بطرق سلمية.

وثانيهما ممارسة الديمقراطية داخل تنظيمات الأطراف المكونة للكتلة التاريخية من أحزاب وجماعات وقوى مجتمعية، وفي ما بينها . والهدف من هذين المتطلبين هو ظهور قوى ديمقراطية فعلية، من حيث إيمانها بالديمقراطية، ومن حيث ممارستها لها على أرض الواقع وداخل تنظيماتها، بما يضمن إقبال الجماهير عليها.

وللوصول إلى المتطلب الأول، على أطراف الكتلة القيام بعدة مهام: أولها ومدخلها هو تنقية الخطاب السياسي للقوى المختلفة من الاتهامات المتبادلة تجاه بعضهم البعض، وكذا الإيمان بأن المرحلة التاريخية تتطلب سياسة تجاوز خلافات الماضي في مجابهة التناقضات الرئيسية (التناقض الرئيسي التناحري ضد التحالف الإمبريالي الصهيوني، التناقض الرئيسي السياسي ضد أنظمة الاستبداد وحركات الإسلام السياسي)، من أجل تحقيق هدف تاريخي مستقبلي أكبر يضع حداً للشقاق والتردي،

ويعم بالنفع على المجتمع. ذلك إن عدم التوافق على قيام كتلة تعمل من أجل التحرر والديمقراطية كان ، وما يزال، أحد الأسباب الرئيسية لعدم انتقال أي من الأقطار العربية إلى الديمقراطية، وبالتالي فإن غياب حركة ديمقراطية فاعلة يعد أحد أبرز أسباب تأخر البلدان العربية في الانتقال.

في ضوء ما تقدم ، فإن المطلوب من قوى اليسار تفعيل دور المجتمع –الطرف الثالث– وتنمية الطلب الفعال على الديمقراطية المتمثل في قيام حركة ديمقراطية فاعلة عبر التيارات والقوى السياسية التي تنشد التغيير، هو ما نطلق عليه هنا مصطلح "الكتلة التاريخية"، أو الكتلة أو الجماعة التي يشعر أطرافها بالمسؤولية التاريخية الملقاة على كاهل المجتمع بكل تياراته وقواه الحية لكسر الاستبداد وإقامة نظم حكم ديمقراطية بديلة له في الأقطار العربية.

إذن ..الأولوية القصوى في اللحظة التاريخية الراهنة هي في العمل الإيجابي من أجل الخروج من هذه الأوضاع، وفتح ما أسماه أ.هاشم صالح "الانسداد التاريخي"، أي الجدار الذي يمنع العرب من الانطلاق. ومثل هذا العمل الايجابي يحتاج ، بكل تأكيد، إلى تنمية تنظيمات أهلية فاعلة – على المستوى الوطني، وعلى المستوى القومي– يكون على رأسها قيادات قادرة على الارتفاع إلى مستوى المسؤولية التاريخية بالتوصل إلى قواسم مشتركة وتنمية حركة وطنية تحررية وديمقراطية في كل بلد عربي ، تمهد لتأسيس بلورة حركة قومية تحررية وديمقراطية وتقدمية جامعة في الوطن العربي.

في ضوء ما تقدم من تعريف مفصل للكتلة التاريخية فإننا يمكن أن نضع تعريفاً لها في واقعنا الفلسطيني الراهن كما يلي:

إن الكتلة التاريخية المقترحة، هي إطار يضم كافة القوى الفاعلة في أماكن تجمع أبناء شعبنا في الوطن والشتات، والتي من مصلحتها الخروج من المأزق السياسي الفلسطيني الراهن، باتجاه إنهاء الانقسام وتكريس الوحدة الوطنية التعددية ، ومواصلة النضال لتحقيق أهدافنا الوطنية التحررية والديمقراطية، وتكريسها كأهداف وأفكار وشعارات توحيدية لشعبنا، لكي نحقق الهيمنة الثقافية والسياسية بالمعنى الجرامشي، مستلهمين في ذلك تجربة الانتفاضة الشعبية 1987 التي التف حولها الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا بمختلف أطيافها وشرائحها الاجتماعية، ارتباطاً بالتفافه حول الأفكار التوحيدية الوطنية الجامعة (الحرية وتقرير المصير والاستقلال والعودة) التي جسدتها م.ت.ف آنذاك باعتبارها إطاراً اتلافياً واسعاً أو كتلة تاريخية ضمن في صفوفها كل أطياف الشعب الفلسطيني عبر الفصائل والنقابات والاتحادات والشخصيات الوطنية.

فالحالة الفلسطينية اليوم، تعاني من تمزق شديد في مقومات هذه الكتلة التاريخية بفعل عاملين اثنين، أولهما خاص بحركة فتح وحركة حماس، وثانيهما خاص بالمعارضة، حيث يتوفر لفتح وحماس الأغلبية الرسمية في المجلس التشريعي والوطني والنقابات والأجهزة الإدارية والأمنية، بما يضمن عدم

السماح لأي قوة بأن تشكل الأغلبية، كما تستمر كل من حركة فتح وقيادة م.ت.ف وحكومة رام الله، وحركة حماس في غزة في تفتيت مقومات الكتلة التاريخية بالتدخل المباشر بهدف السيطرة عليها.

لذلك لابد للجبهة وقوى اليسار من الخروج من واقعها المأزوم والعمل على تكريس قسماً هاماً من جهودها لتوعية أعضاءها بالرؤى والمنطلقات الفكرية والسياسية الوطنية والديمقراطية بصورة جادة ودورية ، بما يمهد للنشاط في أوساط الطلاب والجمهور والنقابات العمالية و المهنية بهدف استعادة ثقة الجماهير بها ، ومن ثم استعادة دورها الطليعي ومصداقيتها وتأثيرها في أوساطهم.

ان توجهنا – كماركسيين –صوب العمل على التفاعل مع فكرة "الكتلة التاريخية" وبلورتها في أوساط شعبنا، سيضمن لنا تشكيل قوة سياسية اجتماعية جماهيرية تُعيد الاحترام والمصداقية للقوى اليسارية ، وتعزز وتخدم دوره المأمول في المرحلة الراهنة والمستقبل إذا ما أحسنا التعاطي والتفاعل الجاد والصادق مع فكرة الكتلة التاريخية.

إن هذه الكتلة التاريخية المقترحة، ستخوض وتجابه –عبر نواتها الصلبة التي سيكون دورها رئيسياً في تشكيل وتأسيس البديل الشعبي الديمقراطي لمجابهة التحديات الماثلة اليوم أمام مسيرة النضال الوطني والديمقراطي لشعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات .

وكل ذلك مرهون بدور اليسار الثوري الطليعي المتميز في التوعية والتأسيس للبديل الشعبي في إطار النضال السياسي والكفاحي والمطلبي الديمقراطي، على طريق الخروج من مأزقنا الراهن. وبالتالي، فهي كتلة تاريخية ليس فقط لكون أهدافنا الوطنية من أجل التحرر وتقرير المصير والعودة والدولة المستقلة هي أهداف تاريخية ، بل أيضاً لأنها تجسيد لوفاق وطني في هذه المرحلة التاريخية ، يمكن ان تجمع وتستوعب في إطارها فئات عريضة من شعبنا الفلسطيني حول أهداف واضحة ومحددة هي:

أولاً: مواصلة النضال–على كل المستويات الشعبية– من أجل انهاء الانقسام.

ثانياً: النضال السياسي والجماهيري المتواصل و الدؤوب لتحقيق استعادة وحدتنا في إطار م.ت.ف وفق مواثيقها النقيضة لأوسلو.

ثالثاً: التمسك بالثقافة الوطنية التي تحفظ الذاكرة الوطنية وتجددها وتحفزها للنضال.

رابعاً: تأكيد فكرة المقاومة بكل أشكالها كطريق استراتيجي للانتصار على الدولة الصهيونية. تفعيل النضال الديمقراطي المطلبي المرتبط بالقضايا الحياتية.

خامساً: إحياء البعد القومي التقدمي الديمقراطي في رؤيتها وبرامجها ونضالاتها ، انطلاقاً من الضرورة الموضوعية التي تؤكد على أن الصراع مع العدو الصهيوني.

أخيراً، إنني أطرح فكرة الكتلة التاريخية والحوار حولها على طريق تجسيدها وبلورتها من خلال القوى اليسارية والديمقراطية في كل بلد عربي أولاً، تمهيداً للحوار حولها وبلورتها وتجسيدها على مستوى الوطن العربي ، لعلنا نستطيع التأسيس لما يمكن تسميته التيار الديمقراطي التقدمي لكي

يمارس دوره النضالي السياسي والديمقراطي من قلب الصراع الطبقي في إطار التناقض السياسي ضد أنظمة الاستبداد والتبعية والتخلف، وضد قوى وحركات الإسلام السياسي من ناحية، وفي إطار التناقض والصراع التناحري ضد الوجود الإمبريالي والصهيوني في بلادنا من ناحية ثانية.

رسالة دافئة الى كل وطني من ابناء شعوبنا العربية عموما والى رفاقنا في الاحزاب والقوى الشيوعية والاشتراكية العربية خصوصا

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 4958 - 2015 / 10 / 17

هذا ليس ندائي لكنه واجبكم .. واجب الشعوب العربية .. وعلى الأخص واجب الوطنيين والديمقراطيين الثوريين والأحرار في كل الأحزاب والحركات الوطنية واليسارية والقومية .....مصداقيتكم ضد نازية الصهاينة وممارساتها وغطرستها العنصرية ووحشيتها في الضفة الغربية وقطاع غزة ، تتجلى في تضامنكم المبدئي والعملي مع ثورة الشباب الفلسطيني في مخيمات وقرى ومدن الضفة وقطاع غزة وصمودهم ومقاومتهم ونضالهم من اجل الحرية والعودة وتقرير المصير والدولة المستقلة وانهاء كل اشكال الحصار والافراج عن اسرانا الابطال ... نناشدكم في هذه اللحظات العصيبة أن تغضبوا لأبناء شعبكم في الأرض المحتلة التي تصرخ الآن يا وحـــدي في صمودي ومقاومتي دفاعا عن شرف هذه الأمة .. إنه نداء إلى رفاقنا في الأحزاب الشيوعية والحركات اليسارية والديمقراطية والقومية وكل الوطنيين العرب في القاهرة وعمان ، وتونس والمغرب والجزائر ودمشق وبيروت وبغداد والخرطوم وكل العواصم العربية لكي تعبر الجماهير عن تضامنها القومي مع نضال شعبنا وتضحياته الغالية في الضفة وغزة عبر مسيرات شعبية ترفع الصوت عاليا ضد الوجود الامبريالي الصهيوني في بلادنا ،وعبرتظاهرات تضامنية تندد بالدولة الصهيونية وممارساتها النازية ، وتؤكد على حق شعبنا في الحرية واقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

في هذا السياق أوجه التحية والتقدير للرفيق الفيلسوف الايطالي جياني فاتيمو، عضو الحزب الشيوعي الايطالي وانتخب عضواً في البرلمان الأوروبي لأول مرة في عام 1999، ولولاية ثانية في عام 2009.الذي وصف إسرائيل بالنازية بسبب العدوان على غزة.واعتبر فاتيمو، في حوار أجرته معه إذاعة "راي" الإيطالية، أن هجمة إسرائيل "البربرية" على غزة تفوق ممارسات هتلر النازي في حروبة ضد الانسانية.

ودعا الفيلسوف الإيطالي كل أحرار العالم إلى الوقوف بجانب الفلسطينيين في وجه فاشية الدولة الصهيونية، كما تطوع اليساريون الأوربين مع الجمهوريين الإسبان في مواجهة فاشية الجنرال فرنكو إبان الحرب الأهلية الإسبانية عام 1936 .

وقال فاتيمو إنه يود لو كان الأمر بيده أن يدعو إلى فتح اكتتاب عالمي، وذلك من أجل شراء أسلحة للفلسطنيين ليقفوا بها أمام الهمجية الصهيونية التي تمارس الإبادة الجماعية على شعب أعزل. وأكد الفيلسوف فاتيمو أنه ضد العنف بشكل عام، ولكن أمام ما ترتكبه إسرائيل من مذابح في أطفال

غزة وتدمير للمستشفيات، فإنه على استعداد لحمل السلاح مع الفلسطنيين في مواجهة دولة نازية مثل إسرائيل.....لعل رفاقنا واصدقائنا الاعزاء في الاحزاب الشيوعية والاشتراكية العربية يتخذون موقفا تضامنيا قريبا من موقف رفيقنا الفيلسوف الايطالي .

نشأة الحداثة وتطورها التاريخي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن–العدد: 5009 – 2015 / 12 / 10

(ورقة مقدمة إلى الندوة الفكرية التي أقامها مركز حيدر عبد الشافي للثقافة والتنمية – يوم الأربعاء 2015/12/9)

حديثي اليوم عن نشأة الحداثة وتطورها التاريخي يصادف مرور 67 عاماً على اصدار "الاعلان العالمي لحقوق الانسان"، في ظروفنا الفلسطينية والعربية الراهنة المحكومة عبر أنظمتها بكل أدوات ومفاهيم الاستبداد والقهر وقمع الرأي والرأي الآخر بما يتناقض مع كافة معاني ومضامين الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

إذن حديثنا اليوم هو حديث عن النور والتنوير ضد الظلام والتخلف.. عن الحرية ضد كل مظاهر وأساليب الاستبداد والقمع.. حديث عن الديمقراطية والنهضة ضد التخلف والجمود، ومن أجل مواصلة النضال الديمقراطي لتحقيق وتطبيق مفاهيم الحداثة ومنطلقاتها العقلانية الديمقراطية ، الكفيلة وحدها بضمان حرية الانسان العربي كشرط رئيسي لنهوض مجتمعاتنا وتحررها وتطورها السياسي والمجتمعي.

كلمة حداثة لفظ أوربي المنشأ، ففي الإنجليزية لفظان: Modernism و modernity ،والترجمة العربية لهذين المصطلحين تختلف من حداثة إلى عصرية إلى معاصرة.

وللمصطلح جذر عربي له دلالة من حيث مشتقاته فهو يعني: الجدة – الشباب – أول الأمر وبداءته – حدوث شيء لم يكن.

تعريف الحداثة:

يمكن القول ان الحداثة هي ذلك الانقلاب الفكري الذي حصل في الغرب، وفي الغرب وحده، على مدار القرون الأربعة المنصرمة. انها رؤية جديدة قامت على أنقاض الرؤية القديمة للعالم ومن خلال الصراع الجدلي الخلاق معها.

ويعرف الفيلسوف الألماني " كانط " الحداثة في سياق إجابته عن سؤال ما الأنوار فيقول: "الأنوار أن يخرج الإنسان من حالة الوصاية التي تتمثل في استخدام فكره دون توجيه من غيره".. بمعنى أن العقل يجب أن يتحرر من سلطة المقدس ورجال الكهنوت والكنيسة وأصنام العقل".

ففي ضوء الحداثة والتنوير دخلت أوروبا إلى عصر الليبرالية وحرية الرأي والمعتقد وحقوق الإنسان وعدم سجن الناس على آرائهم السياسية في إطار راسخ من الديمقراطية وتداول السلطة بحيث يعرف الرئيس المنتخب أنه سيعود مواطناً عادياً بعد انتهاء مدته.

إن الأساس الذي تقوم عليه فكرة الحداثة هو العقل والعقلانية ، فالعقل المتحرر من كل سلطان هو معيار أهل الحداثة بل هو السلطان الحاكم على الأشياء.

والحداثة بهذا المعنى إما ان تكون شاملة، كلية، واما لا تكون. فلا يمكن الفصل بين الحداثة الدينية، والحداثة العلمية، والحداثة الفلسفية، والحداثة الصناعية أو التكنولوجية، والحداثة السياسية، بل وحتى الحداثة الشعرية أو الأدبية والفنية.. انها كل ذلك دفعة واحدة على الرغم من اختلاف هذه المجالات أو تمايزها عن بعضها البعض الى حد ما.

ولكنها كلها ناتجة عن انطلاقة واحدة من اجل حرية الانسان وتحقيق ذاته الانسانية على هذه الأرض بعيداً عن كل أشكال الارهاب الفكري والأمني وعن كل أشكال الاستبداد والاستدعاءات والرقابة.

نشأة الحداثة :

نشأت الحداثة بعد أن تخلى الفكر الفلسفي عن الارث الاقطاعي وموروثاته وافكاره الغيبية الرجعية، من خلال ثلاث إشراقات رئيسية –كما يقول د. هاشم صالح– :

الاشراقة الأولى حصلت في القرن السادس عشر، أو ما يطلق عليه عصر النهضة والإصلاح الديني، عصر لوثر.

والثانية حصلت في القرن السابع عشر: وهو عصر الثورة العلمية الأولى، أي عصر غاليليو وديكارت وكيبلر وكذلك عصر سبينوزا ولايبنتز ، وكل أولئك الذين مهدوا الطريق للتنوير الكبير والثورة الفرنسية. باختصار إنها ثلاثة قرون حاسمة في تاريخ الغرب والعالم كله.

أما الاشراقة الثالثة ، فقد حصلت في القرن الثامن عشر، عصر التنوير.

ولهذا السبب أجمع المفكرون الأوروبيون على تقسيم تاريخهم إلى ثلاث حقبات رئيسية:

1. **العصور اليونانية– الرومانية القديمة، امتدت من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الرابع أو الخامس بعده أي طيلة ألف سنة (المرحلة العبودية).**
2. **فالعصور الوسطى المسيحية، امتدت من القرن الخامس بعد الميلاد وحتى القرن الرابع عشر أو الخامس عشر أي طيلة ألف سنة أيضا (قبل عصر النهضة كانت ثقافة العرب وتقنياتهم تتفوق على ثقافة الأوروبيين وتقنياتهم كما يقول المؤرخ الفرنسي جان دوليمو. ولكن بدءا من عام 1600 أصبح التفوق الأوروبي على العرب والصينيين وسواهم واضحا لا لبس فيه ولا غموض).**

أشير هنا إلى أننا كعرب خسرنا المعركة منذ ان كانت حركة العلم والفلسفة قد توقفت عندنا ودخلنا في عصور الانحطاط الطويلة المتصلة حتى اللحظة.

أنواع الحداثة: أولاً: الحداثة المادية أو العلمية والتكنولوجية.. ثانياً: الحداثة الفلسفية.. ثالثاً: الحداثة الاقتصادية .. رابعاً: الحداثة السياسية المتمثلة بالثورات الثلاث: الإنجليزية (1680)، فالأميركية (1776)، فالفرنسية (1789). خامساً: الحداثة الدينية: مدشن حركة الإصلاح الديني في أوروبا، مارتن لوثر. ثم جاء التنوير بعده لكي يطرح القشور من الدين ولا يبقي إلا على الجوهر الروحي والأخلاقي فقط ولكي يقدم البديل المقنع عن التزمت الأصولي السائد والنزعات الطائفية البغيضة التي تفتك الآن بكل مجتمعات العرب والإسلام فتكا ذريعاً.

من الواضح أنه يوجد بين كل هذه الحداثات شيء مشترك: ولادة الذاتية والاستقلال المضطرد للفرد، وحرية التفكير، والقدرة على النقد والنقد الذاتي، والدفاع عن حقوق الإنسان، فالحداثة هي الرؤية الثقافية والفلسفية الجديدة للعالم، الحداثة آذنت بميلاد نظام معرفي ليبرالي جديد في أوربا الحديثة.

– إن انتقال مجتمع أوروبا الغربية من النمط الزراعي الإقطاعي البدائي محدود الأفق إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي المتطور لانهائي الأفق.

لكن هذا الانتقال لم يكن عملية سهلة ولم يتم دفعة واحدة، وإنما احتاج إلى أربعة قرون على الأقل من المعاناة الممضة على جميع الصعد. وبالتحديد، فقد استلزم ثلاثة أنماط من الثورات الجذرية لكي يكتمل:

(1) الثورات الاقتصادية (الثورة التجارية وما صاحبها من توسع جغرافي، الثورة الزراعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن السابع عشر، الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر)؛

(2) الثورات السياسية البرجوازية التي حققت كثيراً من المهمات الديموقراطية لمجتمعات أوروبا الغربية (الثورة الهولندية في مطلع القرن السابع عشر، الثورة الإنجليزية منذ 1641–1688، الثورة الفرنسية الكبرى من 1789 – 1815، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر)؛

(3) الثورات الثقافية الكبرى (النهضة الأوروبية والإصلاح الديني في القرن السادس عشر، الثورة العلمية الكبرى في القرن السابع عشر، والثورة الفلسفية التنويرية في القرنين السابع عشر والثامن عشر).

بهذه الثورات حققت أوروبا الغربية انتقالها التحديثي من مجتمع الطبيعة إلى المجتمع المدني. وبالطبع، فقد أدت هذه الثورات جميعاً دوراً في بناء فكر الحداثة، ومن ثم رفض قدسية الأفكار ووضعها جميعا ضمن دائرة الشك المنهجي والتحليل والاختبار.

إن أبرز سمات الحداثة أو هذه العقيدة الجديدة هي:

(1) المادية، أي اعتبار الطبيعة كيانا مادياً مستقلا وقائماً في ذاته، تحكمه مبادىء وقوانين ونظم قابلة لأن تعرف، واعتبار الإنسان جزءاً من الطبيعة ؛

(2) الروح النقدي المتواصل، أي رفض سلطة المألوف وسلطة السلف وسلطة الغيب، ونزع هالة القدسية عن الأشياء والعلاقات، والالتزام بالعقل العلمي سلطة رئيسية للأحكام.

(3) الثورية، أي إدراك تاريخية الطبيعة والمجتمع البشري، وإدراك الذات المدركة بصفتها قوة اجتماعية في مناخ من الحرية والديمقراطية.

(4) اللاغيبية التي تصل أوجها في العلمانية.

(5) اعتبار المعرفة العلمية قيمة قائمة في ذاتها ومطلقة الاستقلالية. فهي لا تقبل أي سلطة أو قيد يفرض عليها من خارجها.

(6) الإنسانوية، أي الإيمان بالإنسان وقدرته الخلاقة واستقلاليته وحريته الذاتية واعتباره مصدراً وأساساً لكل قيمة.

إذن الحداثة بالمعنى النبيل والقوي للكلمة هي وليدة هذه الحركة التحريرية الهائلة التي كشفت عن تاريخية كل ما كان يقدم نفسه وكأنه مقدس، معصوم، يقف فوق التاريخ. هنا يكمن جوهر الحداثة ولبها.. فلا حداثة بدون تعرية، بدون تفكيك لموروث الماضي.

عصر النهضة وتطور الفلسفة الأوروبية والتنوير :

كان نجاح الثورات السياسية البرجوازية في هولندا في مطلع القرن السابع عشر ، وفي بريطانيا من 1641 _1688 ، ثم الثورة الفرنسية الكبرى 1789 _ 1815 ، والثورة الألمانية في منتصف القرن التاسع عشر، بمثابة الإعلان الحقيقي لميلاد عصر النهضة والتنوير أو عصر الحداثة، ففي هذا العصر انتقلت أوروبا الغربية من مجتمع الطبيعة المحكوم بنظرية الحق الإلهي إلى المجتمع المدني، مجتمع الديمقراطية والثورة العلمية الكبرى التي أحدثت زلزالاً في الفكر الأوروبي الحديث كان من نتائجه الرئيسية " انتقال موضوع الفلسفة من العلاقة بين الله والعالم، إلى العلاقة بين الإنسان والعالم وبين العقل والمادة.

– والسؤال .. ما هي المقدمات المادية والفكرية التي دفعت نحو ولادة عصر النهضة ؟

ان الفكر الذي ساد في المرحلة السابقة (الإقطاعية) لم يهتم ببحث المسائل المطروحة بما يدفع نحو الانتقال من حالة الجمود أو الثبات إلى حالة النهوض والحركة الصاعدة .

ذلك أن "المفكرين" لم يتطلعوا إلى البحث عن الحقيقة بل عن وسائل البرهان على صحة العقائد الدينية خدمة لمصالح الملوك والنبلاء الإقطاعيين ورجال الدين . كان لابد لهذه الفلسفة القائمة على مثل هذه الأسس أن تسير في درب الانحطاط.

مقدمات عصر النهضة : كان بداية ذلك التشكل عبر إطارين وهما : إطار التعاونيات، وإطار المانيفاكتوره التي كانت البدايات التمهيدية نحو ولادة المجتمع الرأسمالي .

ترافق كل ذلك مع تغيرات ثقافية وفكرية رحبة كسرت الجمود الفكري اللاهوتي السائد ، وأدت إلى " تهاوي استبداد الكنيسة في عقول الناس "، وظهور مجموعات من المثقفين البرجوازيين قطعوا كل صلة لهم بالكنيسة واللاهوت الديني المذهبي ، وارتبطوا مباشرة بالعلم والفن ، وقد سمي هؤلاء بأصحاب النزعة الإنسانية.

أهم مرتكزات ومنطلقات النزعة الإنسانية:

1- فردية الإنسان وتغليب وجهة النظر العلمية الموضوعية الدنيوية والنظر إلى العالم بالتركيز على أهمية الإنسان ومكانه فى الكون.
2- يجب على الإنسان أن يبحث دائماً على معنى وجوده وحياته.
3- الحياة فى حد ذاتها شئ رائع ويستحق أن يعيشها الإنسان مهما احتوت على صراعات وتناقضات.
4- على الإنسان أن يواجه الألم ويتسلح بالأمل فى نفس الوقت.
5- على الإنسان أن يهتم بالمادة قبل الروح لأنها الشئ الوحيد الذي يستطيع إدراكه والسيطرة عليه.

ما هي المنطلقات الأولية أو العناصر الجوهرية التي دفعت نحو عصر النهضة ؟؟

أولاً : المرحلة التاريخية الأولى لعصر النهضة :

أعتقد أن كافة الدراسات التي تناولت المرحلة التاريخية الأولى من عصر النهضة تتفق على أن العنصر الرئيسي لهذا العصر بكل معطياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو: "الفردية أو الإقرار باهتمامات الشخصية الإنسانية وحقوقها ومصالحها كموقف نقيض للكنيسة ، دون أن نغفل إطلاقا دور التجارة التي شكلت العماد الاقتصادي للطبقة البرجوازية"؛

أما أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذه المرحلة هم:-

نيقولا ميكافيللي (1469 م. _ 1527 م.) من أوائل المنظرين السياسيين البرجوازيين ، إن السمة الفردية والمصلحة عنده هما أساس الطبيعة الإنسانية؛ ومن جانب آخر فقد رأى أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة (البديلة) لدولة الكنيسة؛ نيقولا كوبرنيكس (1473 م. _ 1532 م.) ساهم هذا المفكر في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس. جوردانو برونو (1548 م. _ 1600 م.) قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكس، آمن بـ "لا نهائية" المكان أو لانهائية الطبيعة، ورفض مركزية الشمس في الكون مؤكداً على أن لا وجود لهذا المركز إلا

كمركز نسبي فقط "فشمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله" فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها.

العلماء الطبيعيون:-

1- ليوناردو دافنشي (1452 م. _ 1519 م.)كان فناناً وعالماً موسوعياً ومصمماً تكنيكياً قام بوضع عدد من التصاميم لبعض الأجهزة أو الأجسام الطائرة والمظلات، وهو من أوائل المفكرين الذي استخدموا المنهج التجريبي الرياضي في دراسة الطبيعة ، كان ليوناردودافنشي من أوائل المفكرين الذين قَدَّروا عالياً افكار ابن رشد.

2- جاليليو (1564 م. _ 1642 م.) وهو من الرموز الخالدة في علوم الفلك .

ثانياً: المرحلة التاريخية الثانية أو تطور الفلسفة الأوروبية في عصر الثورات البرجوازية أواخر القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر :-

رفع فلاسفة هذا العصر شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار العلم من أجل العلم.. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر من أجل التغيير والتقدم التي عبر عنها فلاسفة عصر النهضة في أوروبا أمثال فرنسيس بيكون، ديكارت، هوبس، لايبنتز، سبينوزا.

_ فرنسيس بيكون (1561 م. _ 1626 م.) فيلسوف انجليزي "أول من حاول إقامة منهج علمي جديد يرتكز إلى الفهم المادي للطبيعة وظواهرها".

لقد شك بيكون في كل ما كان يظن "أنه يقين حق" غير أن الشك عنده لم يكن هدفاً بذاته بل وسيلة لمعرفة الحقيقة؛ وأول خطوة على هذا الطريق تنظيف العقل من الأوهام.

لقد كان بيكون –كما يقول "ول ديورانت" "أعظم عقل في العصور الحديثة.. قام بقرع الجرس الذي جمع العقل والذكاء.. وأعلن أن أوروبا قد أقبلت على عصر جديـد.!!

رينيه ديكارت (1596 م. _ 1650 م.) كان ديكارت اول من أسس فكرة الحداثة الفلسفية بعد ان وضع مبدأ الذاتية (الكوجيتو): "أنا افكر اذن أنا موجود" كاساس للحقيقة وكقيمة مطلقة. لقد بدأ "ديكارت" من "التشكيك بيقينية جميع المعارف التي كانت تعتبر حقيقة لا يرقى إليها الشك" .

إن المهمة الاساسية للمعرفة عند ديكارت ، هي ضمان رفاهية الانسان وسعادته عبر سيطرته على الطبيعة وتسخير قواها لصالحه.

توماس هوبز (1588 م. _ 1679 م.) أحد فلاسفة القرن السابع عشر ، تأثرت فلسفته المادية بالثورة البرجوازية الإنجليزية ضد الأرستقراطية الإقطاعية في تلك المرحلة؛ رفض هوبز في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع ، وقدم أول محاولة في نظرية العقد الاجتماعي.

لايبنتز (1646م.– 1716م.) فهو أول من اسس الحداثة الفلسفية على مبدأ العقلانية، حيث قال "ان لكل شيء سبب معقول" وبهذه المقولة تفتحت ابواب العالم الحديث التي ساعدت الانسان على معرفة اسرار الكون.

باروخ سبينوزا (1632م. – 1677م.) وهو يهودي هولندي.. أكد على أن الفلسفة يجب أن تعزز سيطرة الإنسان على الطبيعة.. دحض سبينوزا افتراءات رجال الدين اليهود عن "قدم التوراة" وأصلها الإلهي.. فهي ، أي "التوراة" كما يقول ليست وحياً إلهياً بل مجموعة من الكتب وضعها أناس مثلنا وهي تتلاءم مع المستوى الأخلاقي للعصر الذي وضعت فيه.. وأنها "سمة لكل الأديان" . حول الحكم يعتبر "سبينوزا" أن الحكم الديمقراطي هو أرفع أشكال الحكم.

جون لـوك (1632م. – 1704م.) من كبار فلاسفة المادية الإنجليزية، رفض وجود أية أفكار نظرية في الذهن.. فالتجربة بالنسبة له هي المصدر الوحيد لكافة الأفكار..!

ومن آرائه الاجتماعية والسياسية قوله: "بأن مهمة الدولة هي صيانة الحرية والملكية الفردية، وعلى الدولة أن تسن القوانين لحماية المواطن ومعاقبة الخارجين عن القانون".

التنويـر الفرنسي والفلسفة الألمانية في القرن الثامن عشر:–

في آخر مقابلة له، يقول الفيلسوف بول ريكور (توفي في مايو 2005) بأنه تجول في شتى أنحاء العالم من الصين إلى اليابان إلى مناطق اخرى، ووجد ان الحضارة الأوروبية هي وحدها التي تسمح بحرية الفكر والنقد بالمعنى الواسع والجذري للكلمة.

شارل مونتسكيو (1689م. – 1755م.) وهو من أوائل رجال التنوير الفرنسي.. وصاحب كتاب "روح القوانين" . وفي جميع أشكال الحكم يدرس مونتسكيو الشروط التي تكفل له تأدية المهمة المناطة به ، مهمة ضمان حرية الفرد. ومن أهم آرائه ، رأيه في الحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً مناقضاً للطبيعة الإنسانية ومناقضاً للحقوق الشخصية وحصانتها وأمنها.

فرانسوا فولتير (1694م. – 1778م.) لقد خلد تاريخ الثقافة اسم فولتير.. فهو الكاتب الكبير والعالم السيكولوجي وفيلسوف الحضارة والتاريخ؛ عاش كل حياته مناضلاً ضد الكنيسة والتعصب الديني وضد الأنظمة الملكية وطغيانها؛

جان جاك روسو (1712 – 1778) :–

إن أهميته ليست في أفكاره الفلسفية النظرية.. ، بل في تلك الأفكار الاجتماعية والسياسية والأخلاقية والتربوية التي طرحها ، وكان أكثر وضوحاً من كل المنورين الفرنسيين في عهده. وكان متقدماً في أفكاره ، فهو يرى أن أصل الشرور والتفاوت بين البشر يعود إلى الملكية الخاصة باعتبارها سبب العداء والأنانية بين البشر .

روسو قال لنا ما معناه: لا يهمني هل هذا الشخص من طائفتي أم لا؟ هل هو متدين أم لا؟ ما يهمني هو الشيء التالي: هل هو أخلاقي وعنده ضمير يحاسبه أم لا؟ هل هو حسن التعامل، مستقيم السلوك أم لا؟ هل يحب الخير للآخرين ويؤلمه جوع الجائعين وحاجة المحتاجين أم لا؟ إذ حتى لو كان متدينا ويصلي ألف ركعة في اليوم، ولكنه غشاش أو غدار فإن إيمانه أو تدينه لا يساوي قشرة بصلة.

ديني ديدرو (1713 – 1784):-

ينطلق في أفكاره من القول بأزلية الطبيعة وخلودها ؛ وقف ضد التفسير المثالي اللاهوتي للتاريخ الإنساني.

برز دوره الكبير لتحقيق هذا الهدف في مشروعه العظيم "الإنسكلوبيديا".

ثانياً : الفلسفة الألمانية :

عمانويل كانت (1724 – 1804):-

لم يكن فيلسوفاً فحسب.. بل كان عالماً طبيعياً كبيراً أيضاً في مجالات الأنثروبولوجيا ، والجغرافية الفيزيائية وعلم أصل الكون أو الكسموجونيا.

صاغ "كانت" فلسفته في مؤلفات عدة أبرزها: 1. نقد العقل المحض. 2. نقد العقل العملي. يرى "كانت" أن التناقض بين الضرورة والحرية ليس تناقضاً حقيقياً، فالإنسان حر في بعض تصرفاته ومقيد في بعضها الأخر.

يعتبر "كانت" رائد الفلسفة الكلاسيكية الألمانية ومن الأركان الأساسية لأفكاره أنه "اعتبر التاريخ تطوراً للحرية البشرية وبلوغاً لحالة قائمة على العقل.

كانط لم يكن يحلف إلا بشخصين: إسحاق نيوتن وجان جاك روسو، بل وكان يعتبر روسو "نيوتن العالم الأخلاقي". فكما أن نيوتن اكتشف القوانين الفيزيائية – الفلكية التي تمسك الكون، فإن روسو اكتشف القوانين الأخلاقية والضميرية التي لا معنى للوجود البشري من دونها.

جورج ويلهلم فريدريك هيجل (1770 – 1831)

كان أول فيلسوف وضع مفهوما واضحا للحداثة واستخدمه في سياقات تاريخية للدلالة على حقبة زمنية معينة، حيث ذكر بان الحداثة بدأت مع عصر التنوير.

هو من أبرز ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية.

"لقد بلغت الفلسفة الألمانية الجديدة ذروتها في مذهب "هيجل" والذي تكمن مأثرته التاريخية العظيمة في أنه كان أول من نظر إلى العالم الطبيعي والتاريخي والروحي بوصفه عملية؛ أي في حركة دائمة وفي تغير وتطور..

لقد صاغت فلسفة "هيجل" بشكل منظم النظرة "الديالكيتكية" إلى العالم؛ وما يوافق ذلك من منهج ديالكتيكي في البحث.

وعملية التناقض هذه أو هذا النضال هو منبع كل نمو.. إنها عملية تغير لا نهائي؛ إن هذه العملية جوهر ديالكتيك هيجل.

الواقع الاجتماعي للعقل يحتل مكانة بارزة أو مركزية في فلسفته ، فهو يقول وما أروعه في قوله : "كل ما ليس بعقلي يجب أن يصبح عقلياً.. فمتى نؤمن بالعقل؟؟ إن الواقع العربي يجب أن يتحول إلى واقع عقلاني.. ذلك هو المدخل الضروري نحو التغيير الديمقراطي المنشود .

لودفيج فيورباخ (1804 – 1872):- كان هدف فيورباخ تحرير الإنسان من الوعي الديني؛ وفي رأيه إذا كان الدين يعد الإنسان بالنجاة بعد الموت فإن الفلسفة مدعوه لتحقق على الأرض. فالإنسان _الطبيعي_ السوي الذي يتكلم عنه فيورباخ ويرى أنه إنسان المستقبل المتحرر من كل ما يشوه فرديته..

كارل ماركس : (1818 – 1883) : مؤسس فلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية والاقتصاد السياسي ، تأثر بأفكار هيجل وفيورباخ وآدم سميث .

رفض فهم الفلسفة على إنها علم مطلق ، غريب عن الحياة العملية والنضال ، مؤكداً إن مهمة الفلسفة والفكر الاجتماعي ليست بناء أو إنشاء المستقبل ، ولاوضع نظريات تصلح لجميع العصوروالدهور ، بل إن مهمتها " النقد الذي لايرحم لكل ماهو قائم ، نقد لايرحم بمعنيين ، لايهاب استنتاجاته الذاتية ، ولا يتراجع أمام الاصطدام بالسلطات القائمة، هكذا طرح ماركس مسألة نفي الفلسفة بمعناها القديم ، " حب الحكمة " أو " علم العلوم " ، إنه ضد عزل الفلسفة عن النشاط العملي.

أزمة الحداثة .. وظهور فلسفة ما بعد الحداثة :

تعبر كلمة ما بعد الحداثة عن مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة الغربية تتميز بالشعور بالإحباط من الحداثة ومحاولة نقد هذه المرحلة والبحث عن خيارات جديدة.

يحاول المثقفون في اوروبا واميركا تشخيص أزمة الحداثة منذ عدة سنوات، وتختلف التشخيصات والطروحات من مفكر الى آخر، ولكن هناك اجماعا على ان الحضارة الغربية تعاني من أزمة معينة، او حتى من مرض عضال.

ويتجلى هذا المرض على هيئة انحرافات عديدة كالاغراق في الشرب وتعاطي المخدرات، او الانزلاق الى شتى انواع الشذوذ، او السقوط في احضان النزعة العدمية.

فلسفة ما بعد الحداثة لدى بعض المفكرين هي فلسفة شكّية وعدمية تجاه كثير من القيم والافتراضات الفلسفية المستمدة من الحداثة.

تاريخ مصطلح ما بعد الحداثة: انتشر استخدام هذا المصطلح في سبعينيات القرن التاسع عشر في مختلف المجالات، لكن المؤرخ البريطاني "ارنولدتوينبي" أول من استخدمه عام 1959 فجعله يدل على علاقات ثلاث ميزت الفكر والمجتمع الغربيين بعد منتصف هذا القرن وهي: اللاعقلانية والفوضوية والتشويش.

كما نجد ثلة من الفلاسفة أمثال: "ميشيل فوكو" و"جاك دريدا" و"جيل دولوز" تتلخص أطروحتهم في الرفض التام لشعار التنوير واعتباره مجرد وهم ليس إلا، حيث يدعو "فوكو" إلى تطوير أنماط جديدة من السلوك والتفكير والرغبة، أنماط تنبني على التعدد والتنوع، ويتجلى هذا التصور في تفكيك "فوكو" لميكانيزمات السلطة التي اعتبرها لا نهائية.

عصر ما بعد الحداثة لا يحفل بالنظريات أو الحكايات الكبرى، ويتحفظ من كلية وشمولية الخطاب الفلسفي، ويأبه بالتشظي واللاتحديد، وإلى المعرفة بذريعة أننا أصبحنا نرزح تحت وطأة عالم ضخم من التقنية والتكنولوجية، الشيء الذي أدى بالعديد من المفاهيم أن تتوارى وتتهاوى مثل اعتبار الطبيعة مجالا قاصرا، والجسد مرتبطا بالخطأ والخطيئة، ونفس القول يصدق على الخيال والرغبة والعواطف ما هي إلا أشياء مشوشة على العقل.

أما الفيلسوف الألماني الماركسي المعاصر "هابرماس"، فقد قام بنقد الافكار العبثية لدى فلاسفة ما بعد الحداثة، وأقدم في نفس الوقت على نقد الحداثة من منطلق فلسفي ماركسي منحاز لسيرورة الحداثة باعتبارها لم تستغل كل إمكانياتها استغلالا تاماً، حيث أعلن بوضوح بأن الحداثة "مشروع لم يكتمل بعد" وهو قابل للتجدد والتطوير والارتقاء المعرفي المتصل عبر استمرارية أو سيرورة لا متناهية.

أما جان فرانسوا ليوتار (1924 إلى 1998) الفيلسوف وعالم الإجتماع و المنظر الأدبي الفرنسي، الذي اشتهر بأنه أول من أدخل مصطلح ما بعد الحداثة إلى الفلسفة و العلوم الإجتماعية و عبر عنها في أواخر سبعينيات القرن العشرين.

فقد ارتكز إسهامه الرئيسي في الفلسفة على نقده للحداثة، وكتب عن سقوط الآيدولوجيات الكبرى التي يسميها السرديات الكبرى لأن كل هذه الآيديولوجيات من نتاج التنوير و كلها كان لها هدف واحد هو التحرر و تحقيق سعادة الإنسان ولكنه رأى أن هذه الأيديولوجيات لم تعد ملتزمة –عبر الممارسة– على تطبيق أهدافها التحررية والديمقراطية على طريق سعادة الانسان، والتي اعتبر ليوتار أن هذه الايديولوجيات قد سقطت و فشلت فشلاً ذريعاً، وبالتالي دعا إلى الخروج من هذه الحداثة أو بالأحرى من سلبيات الحداثة التي أدت للهولوكوست ، وهيروشيما و ناجازاكي .

أخيراً، أعتقد أن الحداثة الغربية مزدوجة الوجه، فهي أولاً ذات وجه تحريري، انساني، عقلاني. ولكنها في ذات الوقت حملت في طياتها فلسفات يمينية أو محافظة عززت من الميل الامبريالي للتوسع والهيمنة واستغلال ثروات الشعوب المتخلفة والتابعة (خاصة في ظروف العولمة المتوحشة الراهنة).

وقد تجلى هذان الوجهان المتناقضان للحداثة على مدار التاريخ طيلة المائتي سنة الماضية، حيث نلاحظ العديد من الرؤى والمواقف الفلسفية التي حملت باصرار الوجه التحرري الديمقراطي العقلاني والثوري ضد الممارسات الاستعمارية والامبريالية البشعة للنظام الرأسمالي، فعندما كانت الطائرات الاميركية تقصف فيتنام كان المثقفون في أوروبا وأمريكا يتظاهرون ضد هذه «الحرب القذرة» ويندون بالامبريالية الاميركية، وكذلك الأمر هناك العديد من المواقف التضامنية من الفلاسفة والمثقفين الحداثيين التقدميين في أوروبا والولايات المتحدة واليابان ، اللذين اعلنوا مواقفهم الصريحة ضد ممارسات الامبريالية الامريكية في بلادنا من ناحية وضد ممارسات دولة العدو الصهيوني ضد شعبنا الفلسطيني من ناحية ثانية.

على أي حال، كان من الطبيعي ظهور فلسفة ما بعد الحداثة منذ ثمانينات القرن العشرين بوجهيها، سواء الملتزم بسيرورة التقدم والديمقراطية والتضامن مع الشعوب المضطهده، أو النقيض العبثي/العدمي لأفكار الحداثة والتنوير والعدالة الاجتماعية، وبالتالي ظهور مجموعات متنوعة من الفلسفات الممتدة منذ القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من القرن الحادي والعشرين بلباس "جديد" أو أفكار ورؤى جديدة عبر الفلسفة التفكيكية ، البنيوية إلى جانب الفلسفة الليبرالية والوجودية والوضعية بكل مدارسها، علاوة على الفلسفة البرجماتية الجديدة التي يمثلها اليوم "ريتشارد رورتي" في امريكا، ولكن تظل الفلسفة الماركسية المادية الجدلية هي الفلسفة القادرة على تقديم الاجابات الصحيحة لمجابهة كل أشكال ومظاهر الاستغلال الطبقي، وكافة أشكال العدوان الصهيوني الامبريالي على شعوبنا، وبالتالي فإن الماركسية هي فلسفة الحداثة الدائمة التفتح والإشراق والتجدد، ليس على طريق التنوير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فحسب، بل أيضاً على طريق الثورات الوطنية/القومية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية في بلادنا العربية وكافة بلدان العالم الثالث.

على طريق النهوض العربي ..الوطني والقومي الديمقراطي التقدمي

غازي الصوراني

الحوار المتمدن-العدد: 5049 - 2016 / 1 / 19

لعل العنوان الأمثل للأزمة السياسية العربية الراهنة، يتجلى في تغير المفاهيم والمبادئ والأهداف ، بعد أن تغيرت طبيعة الأنظمة وتركيبتها وركائزها الاجتماعية والطبقية وتحالفاتها الداخلية بما يتوافق مع الهيمنة الأمريكية وأحاديتها، حيث انتقل النظام العربي في معظمه، من أرضية التحرر الوطني والاجتماعي الديمقراطي كعنوان رئيسي سابق، إلى أرضية التبعية والارتهان السياسي والاقتصادي والاستبداد والاستغلال كعنوان جديد، وتحول التناقض الأساسي إلى شكل آخر أشبه بالتوافق بين التحالف البيروقراطي – الكومبرادوري المهيمن على النظام العربي من جهة، وبين التحالف الأمريكي – الإسرائيلي من ناحية ثانية، مما فاقم من مظاهر الإفقار والبطالة والحرمان، والاستبداد المرتكز إلى الأجهزة الأمنية، ومن ثم توسع وانتشار حركات الإسلام السياسي وانفجار الصراعات الطائفية الدموية في المشهد الراهن، في ظل حالة غير مسبوقة من العزلة الهائلة الاتساع بين الشعوب وأنظمتها ، وهي حالة أسهمت بدورها في اتساع الفجوة بين القله من الأثرياء بمختلف مسمياتهم البورجوازية الرثة (الكومبرادوية ، والعقارية ، والمالية ، والزراعية ، والبيروقراطية العسكرية والمدنية.. إلخ) وبين الأغلبية الساحقة من الجماهير الشعبية العربية الفقيرة التي عانت –وما زالت– من كل أشكال ومظاهر الاستبداد والقهر والافقار طوال العقود الماضية.

والسؤال اليوم هو : ماذا يجري في بلدان الوطن العربي في هذه المرحلة ؟

يَحقُّ لنا أن نطرح هذا السؤال، ونحن نُعاين مجمل التحولات التي حصلت وتحصل في المجتمعات العربية منذ سنة 2011 ، سنة الانفجارات التي عمَّت مجموعة من البلدان العربية، وترتَّب عنها تداعيات سلبيه وصراعات دموية تصنع، اليوم أبرز سمات مشهدها السياسي.

ويبدو أن متابعة سريعة للمواقف والأحداث المتواصلة، سواء في البلدان التي تَعَثَّر فيها الفعل الثوري، أو التي تعرف، اليوم، أطواراً انتقالية متنوعة، تجعلنا، "تميل إما إلى اتخاذ موقف إيجابي من كل ما جرى ويجري، على الرغم من صعوبات هذا الموقف، وبحكم أننا نواجه صوراً من الدمار والعنف والتهجير، وأشكالاً من التطاحن القبلي والمذهبي والطائفي، وهما معاً يشكِّلان العنوان الأبرز في المشهد الاجتماعي والسياسي في أغلب البلدان العربية. أو تجعلنا نختار الموقف الذي يربط كل ما جرى وتداعياته بالمؤامرات التي دُبِّرت، وما فتئت تُدَبَّر، ضد المجتمعات العربية، حيث يزعم أصحاب هذا

الموقف أن ما وقع يُعَدُّ أسوأ مما كان، فالاستقرار السابق، على الرغم من سيادة أنظمة الاستبداد والفساد، يُعَدُّ أفضل حالاً من الفتنة، والمعلوم أن هذا الموقف يستوعب الحكمة العربية القديمة التي كانت تُعْلِنُ، في الناس منذ عصورنا الوسطى، أن حاكماً غشوماً أفضل من فتنة تدوم"[1].

على أي حال، فإننا نتفق مع د.كمال عبد اللطيف، بان الذي يتحكَّم في المواقف السائدة ونتائجها في موضوع الراهن العربي، وإشكاليات تحوله، هو زاوية النظر التي ينطلق منها من يريد معرفة ماذا جرى ويجري اليوم في المجتمعات العربية، حيث "يشكل اختيار الزاوية التي نُصَوِّب انطلاقاً منها النظر في واقع الحال في المجتمعات العربية، في نظرنا، المدخل المناسب والمحدَّد لطبيعة الموقف، أو المواقف التي يمكن أن نقرأ، انطلاقاً منها، مختلف الأحداث الجارية في مجتمعاتنا.

وفي هذا الإطار، نتصوَّر أن ما يحصل اليوم في مجتمعنا وثقافتنا السياسية، سواء في فضاء الخطابات والصور، أو في مستوى الأحداث والوقائع، يندرج في سياق مجموعة من المخاضات المرتبطة بمسارنا التاريخي العام، حيث تتم مواجهة جملة تحدِّياتٍ كنا نغفلها ونتجنَّبها، خوفاً من مواقف وأحداث قريبة مما يقع اليوم بيننا.

ولا شك في أن محصلة ما يجري، على الرغم من عنفها وعنف آثارها، ستراكم جملة من الخبرات السياسية والتاريخية التي تُعَدُّ مجتمعاتنا، قبل ذلك وبعده، في أمسِّ الحاجة إليها"، لكن الزاوية التي ننطلق منها في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تنطلق من رؤيتنا الوطنية والقومية التحررية والديمقراطية، في بعدها الإنساني التقدمي، النقيض ليس لرؤى وبرامج حركات الإسلام السياسي فحسب، بل أيضاً، النقيض لكافة أساليب ومظاهر التخلف والتبعية والاستبداد في مجمل النظام العربي، والالتزام بالمسار التحرري الديمقراطي لبناء الدولة العربية الحديثة المعبرة عن خيارات وطموحات الجماهير العربية في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

فالمجتمعات العربية في المرحلة الراهنة، تعيش رهينة طغيانين، "الطغيان السياسي الذي يتحكم بسلطة الدولة ليهمش المجتمع ويستبعده من أي قرار، والطغيان السلفي التراثي الرجعي يتحكم بالرأي العام ويسعى إلى تحويله إلى كتلة واحدة صماء وتابعة معا. وكلاهما يقومان على نفي الفرد وتجريده من استقلاله وحرية تفكيره ووعيه النقدي في سبيل إلحاقه بهما واستتباعه. فالطاغية (ملكا أو رئيسا أو أميرا أو شيخا) لا يقبل بأقل من الاستسلام والإذعان، وصاحب الوصاية الدينية السلفية الجامدة، المحموله برؤى نقيضة للتطور والنهوض الحضاري الديمقراطي، لا يقبل بأقل من التسليم والانصياع المطلق للنص أو لما يعتبره الرأي الصحيح والتفسير الحق"، دون أي مراجعة موضوعية عقلانية تستند إلى منهجية تاريخية تفسر هذا النص أو الحديث وفقاً للأحداث أو الأسباب التاريخية التي أدت إلى ورود هذا النص أو الحديث أو ذاك.

من هنا ليس من المبالغة القول، أن هناك تحالفا موضوعيا بين احتكار السلطة واحتكار الحقيقة. فهما يكملان بعضهما البعض، رغم اختلاف منظور كل منهما وصراعهما على السلطة والمصالح،

فالجوهر بينهما مشترك من حيث تكريس الاستبداد والتخلف، فبقدر ما يجرد الطغيان والقهر السياسي الفرد من وعيه وضميره وحسه النقدي، أي من إرادته واستقلاله، يحوله إلى لقمة سائغة لأصحاب جماعات الاسلام السياسي السلفيه الجامدة النقيضه للاستناره الدينية، أو يحوله إلى إنسان خاضع لنظام الاستبداد بصورة إكراهية هروباً من بشاعة ممارسات تلك الجماعات.

نستنتج مما تقدم أن القوى الكومبرادوية والرأسمالية الرثة المهيمنة والمتصارعه، بجناحيها " اليميني العلماني " و" اليميني الديني او الاسلام السياسي " – في كل بلدان الوطن العربي – لا تملك في الواقع مشروعاً حضاريا او ديمقراطيا وطنياً مستقلا نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً يحقق العدالة الاجتماعية وينهي التبعية ويتجاوزها صوب مبدأ الاعتماد العربي على الذات، فالتنمية عندهما هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح، حتى لو كان على حساب دماء الكادحين والفقراء من ابناء الطبقات الشعبية، إلى جانب حرصهما على تشجيع نشاط المستثمرين الأجانب والشركات المتعدية الجنسية الكبرى وحكوماتها التي تدعم كل من أنظمة الاستبداد وجماعات الإسلام السياسي ، وفق مصالحها في هذه المرحلة أو تلك ، بما يضمن تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية، وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال واحتجاز التطور من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي لمواصلة تنفيذ مخططاتها العدوانية لتصفية قضية شعبنا الفلسطيني وتفكيك هويته واستسلامه لشروطها، خاصة في ظروف الانقسام والصراع على المصالح بين طغيان واستسلام القيادة المتنفذة في م.ت.ف، وطغيان حركة حماس وتفاوضها على المهادنة، في مقابل تزايد مظاهر القمع والاستبداد والتفرد الدكتاتوري في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو الحال في مجمل النظام العربي اليوم، حيث يعيش المواطن العربي اشكالاً متنوعة من القهر والقمع تتراوح درجاتها في البشاعة بين طغيان النظام الحاكم أو بشاعة ممارسات الجماعات الإسلامية المتطرفة أو كلاهما معاً.

فلا أحد من العرب من الخليج إلى المحيط –اليوم وقبل اليوم– يستطيع أن يقول: أنا "مواطن" بمعنى الشعور الواعي بالمساواة وحرية الرأي والمعتقد ، ذلك لأن الشخص الذي يستحق أن يسمى بهذا الاسم، هو الشخص الذي لا يدين بالولاء لا للقبيلة ولا للطائفة، ولا لحكم على رأسه فرد مطلق الصلاحيات، رئيسا أو ملكا أو شيخا أو اميرا، ولا لدولة يستمد القائمين عليها سلطتهم من مصدر غير إرادة الشعب المُعَبَّر عنها تعبيراً حراً.

وفي خضم فوضى الأجندات المحلية والإقليمية، التنافسية بين الدول المُستَخدِمة للأديان والطوائف والحركات الإسلاموية التي يدعو كل منها لفكرة معينة (الخلافة، الأسلمة، الجهاد،...)، كان الضحية الأولى والأهم هو فكرة المواطنة والتعايش داخل أوطان ما زالت في طور التشكل، وما زالت الأسس المدنية والدستورية والمواطنية المكونة لها غير متبلوره أو مطبقة فعلياً على جميع المواطنين ، على

الرغم من صياغة بعض النصوص الدستورية أو القوانين في بعض الدول، إلا أنها ظلت حبراً على ورق.

"وهكذا وخلال أربعة عقود كاملة على الأقل اشتغلت الطائفية الإقليمية والإسلامويات المحلية على تحطيم فكرة الدولة المواطنية، وعلى اختطاف المجال العام باسم الدين، وعلى تديين كل الممارسات السياسية والاجتماعية والثقافية، بحسب الجهة صاحبة النفوذ والسيطرة في هذا البلد أو ذاك، أو هذا الجزء من البلد أو ذاك. كان ذلك جزءا من "سيرورة التطرف" التي نقطف حصادها اليوم.

لذلك لا يمكن محاصرة هذا التطرف عبر محاصرة العناصر والمنظمات والأحداث المتطرفة. علينا أن نعترف أن المطلوب هو أكبر من ذلك وأخطر بكثير، وله علاقة بمعالجة مناخ التطرف وجذوره وخطاباته المُستبطنة في معظم مجالات اشتغال السياسة والاجتماع والثقافة والدين.

يدفع هذا وغيره كثير إلى فتح ملف في غاية الأهمية وهو إحالة مسؤولية مواجهة التطرف وسيروراته إلينا جميعا وليس حصرها بالحكومات، فالمجتمعات عمليا وأولا وآخرا هي الخاسر الأكبر من وقوع المجتمع ضحية فكر الاستئصال والتصفية".[2]

فمنذ منتصف القرن العشرين إلى يومنا هذا ، بقي مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا العربية محصوراً في إطار نخبة من المثقفين ، في ظل هيمنة أنظمة رجعية تابعة أو أنظمة وطنية شمولية مستبدة ، الأمر الذي أدى إلى ضعف انتشار هذا المفهوم ، فعندما نعود إلى الأدبيات الفكرية والسياسية حتى منتصف القرن العشرين، نجد أن المفهوم السائد هو مفهوم الرعية ، بمعنى أن الناس رعايا للخليفة أو الإمام أو السلطان أو الملك أو الأمير ، وظل هذا المفهوم سارياً حتى بعد قيام وانتشار الأنظمة " الجمهورية " ، حيث بقية الناس أو الشعوب –وحتى المرحلة الراهنة – رعايا السلطة أو نظام الحكم أو على وجه الدقة رعايا للملك أو الرئيس أو الحاكم او ما يسمى "أمير" الجماعة الإسلامية أو "الخليفة"، وهي رعية – خاصة الشرائح الفقيرة – محكومة بكل مظاهر الاستبداد والقمع والاستغلال والإفقار والبطالة، الأمر الذي يدفع بقسم كبير من هذه الشرائح التشبث بالنظام الحاكم أو الخوف منه والاستسلام له، لتأمين لقمة عيشه ووظيفته، أو الالتحاق بالجماعات والحركات الإسلاموية بوهم الخروج من اوضاعهم البائسة، خاصة في ظل المأزق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الراهن، الذي تعيشه مجمل اطراف ومكونات حركة التحرر العربية، التي باتت اليوم عاجزة ومعزولة عن جماهيرها، الأمر الذي عزز من سيطرة الطغيانين الرئيسيين في المجتمعات العربية، الأنظمة الحاكمة وجيوشها من جهة، وجماعات الإسلام السياسي من جهة ثانية، دون أي تأثير فعال للقوى الديمقراطية واليسارية العربية.

إذن ، نحن أمام حركة تحرر عربية تعيش حالة من النكوص، تشير إلى طبيعة مأزقها الراهن، التي تدل على العجز الواضح ، في ظروف ومستجدات يبدو فيها الباب مشرعاً ليس أمام استمرار مشهد الصراعات الطائفية والمذهبية الدموية بذرائع دينيه، سلفية سنية أو شيعيه، تتصدر المساحة

الكبرى منها جماعات الإسلام السياسي السنية من خلال جماعة الإخوان المسلمين والقاعدة والنصرة عموماً و "تنظيم داعش" فحسب ، بل أيضاً ، بات الباب مشرعاً امام مزيد من الهيمنة الامبريالية الصهيونية على مقدرات الوطن العربي.

وفي مثل هذه الظروف الشديدة البؤس والانحطاط السياسي والاجتماعي، كان من الطبيعي أن تتوفر كل السبل والمناخات والمساحات امام حركات الإسلام السياسي بمختلف الوانها واطيافها ومذاهبها ، وان تتقدم رافعة شعارها "الاسلام هو الحل" في واقع عربي مهزوم ومأزوم، ينتشر فيه الاستبداد والفقر والبطالة والصراع الطائفي الدموي، بصورة غير مسبوقة في أوساط الجماهير العفوية البسيطة، التي لم تجد في الساحة العربية شبه الفارغة من البديل الذي طالما تطلعت إليه تلك الجماهير، ونقصد بذلك الأحزاب والقوى الديمقراطية الثورية المؤثرة والمؤهلة، وكذلك الأمر ، لم تجد الجماهير قيادة "ملهمة" ، او مرجعية وطنية عبر كتلة تاريخية او إطار جبهوي ديموقراطي وازن قادر على إقناع الجماهير بتأييده والإنضمام إلى صفوفه.

وفي تناولنا للحالة الجماهرية العربية وموقفها أو رد فعلها تجاه الحركات والجماعات الإسلاموية المتطرفة، يمكن القول بأن هناك نوع من ردة الفعل في أوساط الجماهير العفوية تجاه حركات الإسلام السياسي، تتراوح بين الحياد والرفض المستهجن لممارساتها البشعة والإرهابية، وبين القبول والترحيب والاندفاع في تأييدها دونما وعي حقيقي من الجماهير بطبيعة دور حركات الإسلام السياسي ورؤاها وشعاراتها الديماغوجيه وبرامجها، الأمر الذي يفسر تمسك كافة الجماهير العفوية بنوع ساذج من الدين، هذا التمسك يريح الجماهير عموماً، ويسوغ لبعضها انشدادها للتيارات الدينية طالما ظل البديل الديمقراطي غائباً.

وفي هذا السياق نشير إلى أن النشاط الثوري العفوي للجماهير عبر انتفاضاتها وثوراتها، مستمر منذ أقدم العصور، لكن كل هذه الانتفاضات والثورات لم تحقق انتصارها ،ولهذا ظلت مُستَغَلَّة مُضطهدة، تثور مرة، ثم تعود إلى سباتها سنوات، وربما عقود، والسبب الجوهري هو أن الجماهير لم يتطور وعيها من خلال نشاطها الثوري. إن هذه الواقعة، فرضت على لينين ،أن يتحدث عن أن الوعي الاشتراكي الديمقراطي ،لن يأتي العمال "إلا من خارجهم"... من الحزب الثوري أو الطليعة الثورية، وهذا هو دور قوى اليسار الذي يتوجب على كل رفيق الالتزام به ووعيه بكل عمق، ذلك إن النشاط الثوري غير المنظم قد يُكسب الطبقات المضطهدة (وهو يُكسبها بالضرورة)، خبرات في التخريب ، وفي التظاهر ، والقيام بالإضرابات ... الخ ، لكنه لا يكسبها الوعي الثوري، ومن ثم زخم وتواصل الحراك الجماهيري الثوري لاجتثاث أنظمة الظلم التبعية والاستبداد والتخلف.

لذلك علينا أن نفسر هذه الحالة الهروبية من الواقع، بصورة موضوعية ارتباطاً بظروف التطور الاجتماعي الاقتصادي الريعي المشوه ، الذي أسهم في تشكيل الوعي العفوي على هذه الصورة السالبة في أوساط الجماهير الشعبية ، في ظل استمرار غياب القوى الثورية الديمقراطية ، مما أدى إلى

تكريس هيمنة الرجعية والكومبرادورية على ذهنية الجماهير ووعيها وصولاً إلى مشهد تزايد انتشار حركات الإسلام السياسي والصراع الطائفي الراهن ، دون ان نتجاوز تأثير الحالة الثورية العربية الراهنة – بالمعنى النسبي – في قسم هام من القطاعات الشعبية الفقيرة عموماً ، وفي المدن والعواصم العربية خصوصاً.

وهذا يعني بوضوح أن ضعف انتشار الحالة الثورية في أوساط جماهير الفلاحين والمهمشين في المناطق الريفية والطرفية، يعود بشكل رئيسي إلى غياب الدور الفعال لأحزاب اليسار في أوساط هذه الجماهير في ظروف الوضع العربي الراهن، التي تحفز على الثورة المستمرة حتى إسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال والتخلف، إذ أن الوضع الراهن، الذي تعيشه شعوبنا العربية ، لم يكن ممكناً تحققه بعيداً عن عوامل التفكك و الهبوط الناجمة عن تكريس وتعمق خضوع وارتهان الشرائح الحاكمة في النظام العربي للنظام الامبريالي حفاظا على مصالحها الطبقية النقيضة لتطلعات ومصالح الجماهير، في ظروف تراجعت فيها حركة التحرر العربية، وفقدت قدرتها على الحركة والنشاط والنمو، وتراجع دورها في التأثير على الناس أو على الأحداث من حولها، الأمر الذي أفسح المجال واسعا لتيار الإسلام السياسي بمختلف تلاوينه ومسمياته في بلداننا العربية بذريعة منطلقاته الدينية أو الإيمانية التي لا تشكل تناقضا جذريا مع البرامج والسياسات الإمبريالية عموما وبرامجها الاقتصادية والمجتمعية خصوصا.

إن مظاهر التراجع أو الانهيار التي أصابت المكونات الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا العربية ، لم يكن ممكناً لها أن تنتشر بهذه الصورة، بدون تعمق المصالح الطبقية الأنانية للشرائح الاجتماعية البيروقراطية والكومبرادور التي كرست مظاهر التخلف عموماً والتبعية خصوصاً في هذه البلدان بما يضمن تلك المصالح.

وقد كان طبيعيا في ضوء هذه المعطيات التي تؤكد على تعمق مظاهر التخلف والتبعية واحتجاز التطور، أن تتكرس ثقافة الاستهلاك أو التبعية الثقافية بصورة مشوهة في بلدان وطننا العربي، عبر استيراد أنماط الاستهلاك الرأسمالية بأنواعها ، والتبدلات النوعية السالبة في القيم لحساب التقليد الباهت للثقافة الغربية، بحيث بات الطريق ممهداً في بلادنا العربية لانتشار وتعمق التبعية بالمعنى السيكولوجي تتويجاً لكل تراكمات الأشكال السابقة ، وهذه التبعية هي الأكثر خطورة في الحاضر والمستقبل ، لأن تكريس هذا الشكل – السيكولوجي ، في الأوساط الشعبية العربية، سيجعل من كل مفاهيم التحرر والنهضة والديمقراطية والتنمية كائنات غريبة مُشَوَّهة للشخصية الوطنية والقومية العربية ، إضافة لتأثير التيارات اليمينية ، و القوى الليبرالية الرثة أو الإسلام السياسي، من خلال طروحاتها التي انتشرت في أوساط الجماهير الشعبية عموماً والطبقة العاملة العربية والجماهير العفوية الفقيرة خصوصاً، بديلاً لمشروع الصمود والمقاومة والنهوض الديمقراطي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

فبالرغم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى 2734[3] مليار دولار عام 2013، إلا ان قسماً كبيراً من هذا الناتج، لم يوظف في تطوير البنية التحتية والمستشفيات والمدارس والجامعات والتقدم العلمي ومشاريع الرعاية الاجتماعية ودعم السلع الغذائية للفقراء من ناحية، وفي تطوير الصناعات التحويلية العربية وتطوير الانتاجية الزراعية والتوسع في الاراضي الزراعية من ناحية ثانية، حيث بقيت القطاعات الاقتصادية الخدماتية والاستهلاكية ومظاهر الفساد والمحسوبيات وتراكم الثروات غير المشروعه، ومظاهر الإنفاق الباذخة الكمالية والتفاخريه، هي السائدة في البلدان العربية، وخاصة النفطية منها ، السعودية والخليج، كما استمر إيداع أو توظيف أموال النفط خارج البلدان العربية، وفق شروط رأس المال المالي الامريكي والغربي علاوة على شروطه السياسية، حيث تقدر الأموال المودعة أو الموظفة في الخارج بما يزيد عن 1,5 تريليون دولار متراكمة منذ أكثر من ثلاثة عقود إلى يومنا هذا، في مقابل تزايد حالة التدهور الاقتصادي وتراجع عناصر النمو والتنمية، وتزايد مظاهر الافقار والبطالة في البلدان غير النفطية التي تضم 78% من مجموع السكان في الوطن العربي، وخاصة مصر التي سيصل عدد سكانها نهاية عام 2015 إلى 90 مليون نسمة، وتعرضت، بعد سقوط مبارك فبراير 2011 عموماً وسقوط محمد مرسي والإخوان المسلمين 30/يونيو/2013 خصوصاً، إلى العديد من الضغوطات الاقتصادية، المحلية والإقليمية والعالمية، حيث نلاحظ تزايد مظاهر الفقر والبطالة وارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية التي وصلت إلى ما يقرب من 150 مليار$ في حين أن الناتج المحلي للسعودية بلغ عام 2013 (682,753) مليار دولار حسب تقرير التنمية الدولي، وعدد سكانها (28) مليون نسمة فقط !! ، ولا تكتفي بعدم تقديم أية مساعدات أو دعم حقيقي لمصر أو فلسطين او سوريا فحسب، بل تعمل – بصورة مباشرة وغير مباشرة– على إضعاف وتفكيك هذه البلدان وتشجيع مساندة حركات الإسلام السياسي فيها وفق توجهات السيد الأمريكي، الأمر الذي يؤكد على صحة قولنا، بان هناك تحالفاً موضوعياً بين احتكار السلطة عبر الشرائح الطبقية الكومبرادورية واحتكار الحقيقة عبر النظام المستبد أو الحركات الإسلاموية، فهما يكملان بعضهما البعض .

لقد أصبح التحالف بين النظام الامبريالي من جهة، وبين كل من السلطة الاستبدادية أو حركات الإسلام السياسي، شرطاً لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها (سواء كانت في النظام الحاكم أو في الحركات الإسلاموية) لوأد علمية النهوض، ومواجهة الاحتجاج والتذمر الاجتماعي الشعبي المستمر، الأمر الذي يفتح الأبواب مشرعة –في ظل غياب البديل الديمقراطي– أمام قوى الثورة المضادة والقوى السلفية والصراعات الطائفية الدموية والمزيد من تفكك الدولة الوطنية، ومن ثم بروز أوجراء أو قوى طبقية "جديدة" في خدمة السياسات الامبريالية والصهيونية وفي خدمة برورباجندات حكام الانظمة لحساب المزيد من التخلف والتبعية والاستبداد في مجتمعات تتميز بتركيبها وتطورها الطبقي المشوه، والمحكوم بخليط من رواسب الانماط الاجتماعية القديمة (العشائرية والقبليه وشبه الاقطاعية)، ومن هيمنة طبقية كومبرادوريه بائسة نقيضة لمفاهيم الوطنية والوطن والديمقراطية والتقدم، بحكم تخلفها وتبعيتها،

خاصة في إطار مشايخ وما يسمى باجراء وملوك بلدان النفط، الذين يجسدون أبشع مظاهر التراث الماضي المتخلف تحت مظلة دينية شكلانية في محاولة منهم لإعادة إنتاج الماضي الصحراوي، الميت وأحكام سيطرته على الحاضر الحي الذي تتطلع إلى النهوض والحداثة في المدن والعواصم العربية ، القاهرة ودمشق وبغداد وتونس.. إلم.

وفي هذا السياق ، نشير إلى مقدمة الطبعة الأولى من "رأس المال"، حيث كتب ماركس في عام 1867 يقول: "إلى جانب الشرور الحديثة، أو الآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب (مثالنا على ذلك مجتمعات التخلف العشائري الصحراوي في السعودية والخليج)، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت بالمعنى التاريخي الاجتماعي المتخلف في الصحراء يكبل الحي" في المدن الحداثيه العربية، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص.

إن استمرار حالة التبعية التي تعني اننا سنظل – إلى درجة كبيرة – محكومين إلى الفكر الرأسمالي الإمبريالي المعولم (وحليفه الصهيوني) والى العلاقات الرأسمالية المشوهه السائدة في بلادنا، مازالت قائمة، ولن تزول إلا عبر إعادة بناء حركة التحرر العربية الديمقراطية في إطار الدور الطليعي لاحزاب وفصائل اليسار العربي، المرهون بتوعية وتأطير الشباب الثوري العربي الطليعي الديمقراطي التقدمي، واسهامهم بدوره القيادي في إضاءة مساحة هامة من هذا الاظلام المستشري في بلادنا، ومراكمة عوامل التحول الديمقراطي الثوري– بصورة تدرجيه– لمجابهة هذا الواقع وتغييره وتجاوزه، حينها فقط تصبح حركتنا الفكريةالنهضوية الديمقراطية الثورية عبر الممارسة قوة محركة للتاريخ في بلادنا، بما يسمح بأن تتحوّل إلى قوّة قادرة على بناء وتفعيل البديل الشعبي الديمقراطي التقدمي– في كل قطر عربي– وتحقيق أهدافها للخلاص من كل أشكال ومظاهر وأدوات التخلف والتبعية والاستغلال الطبقي والاستبداد.

إننا نؤكد على أن اللحظة الراهنة من المشهد العربي، هي لحظة لا تعبر عن صيرورة ومستقبل وطننا العربي، رغم كل المؤشرات التي توحي للبعض، أو للقلة المهزومة، من أصحاب المصالح الأنانية الضيقة، أن المشهد العربي المهزوم والمأزوم الراهن، يوحي بأن المطلوب قد تحقق، وأن الإمبريالية الأمريكية وصنيعتها وحليفتها الحركة الصهيونية وإسرائيل، قد نجحتا في نزع إرادة العمال والفلاحين وكل الكادحين والمضطهدين العرب، ذلك إن وعينا بأن المشهد الراهن –على سوداويته– لا يعبر عن حقائق الصراع الاجتماعي / الطبقي، الكامنة في قلوب وعقول هذه الجماهير التي سينبثق من بين صفوفها ، حركات وأحزاب يسارية وديمقراطية جديدة، من داخلها أو من خارجها ، وهو أمر طبيعي إذا

ما بقيت فصائل وأحزاب الحركة التحررية العربية القائمة على ما هي عليه من ترهل وتراجع سياسي وفكري وتنظيمي وجماهيري .

ففي هذه اللحظة بات من الواضح أن حركات الاسلام السياسي وكافة القوى الرجعية والبورجوازية الرثة (المدعومة من الامبريالية الامريكية)، يتحركون في بلادنا داخل حلقة دائرية تعيد انتاج التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتجدده، في محاولة منهم التهرب من تحدي الحداثة والنهضة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والتقدم بالعودة إلى تراث انتقائي موهوم استطاعت التيارات الأصولية إعادة زراعته وإنتاجه باسم وأوهام ما يسمى بـــ" الربيع العربي " عبر شكل " جديد "من أنظمة الاستبداد والتبعية والعمالة والتخلف والاستغلال الطبقي ، في قلب عفوية الجماهير الشعبية، ما يؤكد على أن الأساس في هذه الحركات هو دعوتها إلى معالجة القضايا المعاصرة، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية ، عبر منطق تراجعي، من خلال الدعوة للعودة، بحسب ادعاء هذه الحركات، إلى الماضي بذريعة العودة إلى أصول الإيمان والاعتقاد.

ولذلك سيظل الانفصام السياسي الاقتصادي الاجتماعي، سمة رئيسية من سمات المرحلة الحالية، أو مرحلة "الإسلام السياسي" وهي مرحلة قد تطول ، لكن الجماهير الشعبية ستتكشف تدريجياً حقيقة التيارات الدينية وسياساتها وممارساتها التي لن تختلف –في جوهرها– عن سياسات الأنظمة التابعة ، وهنا يتجلى دور القوى الديمقراطية الوطنية والقومية، والقوى اليسارية في توعية الجماهير بهذه الحقيقة، وأن تكرس كل جهودها من أجل مراكمة توسعها ونضالها في أوساطهم ، بما يمكنها من أن تتخطى حالة الانفصام المذكور، وبداية انحدار وتراجع التعاطف أو الالتحاق الشعبي بحركات التطرف الإسلاموية.

لكن هذه العملية النهضوية مازالت أسيرة لواقعنا المحكوم اليوم لمحددين رئيسيين، هما: الأنظمة المستبدة من ناحية وجماعات الإسلام السياسي من ناحية ثانية ، وهو واقع يحتاج لجرأة عالية ومتصلة من العمل لتخطي دوائر المراوحة والإحباط ومحاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لابد منها ، كوننا لا نزال ، على ما يبدو ، في المرحلة الأولى من جولات الصراع والتناقض الرئيسي التناحري مع أعدائنا، الامبرياليين والصهاينة ، وفي جولات صراعنا وتناقضنا الرئيسي مع القوى الرجعية وكل أنظمة التبعية والتخلف والاستبداد البورجوازية العائلية والكومبرادورية الرثة .

لذا يجب أن تتم العملية الاستنهاضية ، وعياً وممارسة ،عبر إعادة تجديد وبناء ودمقرطة كل احزاب وفصائل حركة التحرر العربية، لكي تقوم بوظيفتها عبر رؤيتها وبرامجها الثورية ودورها المحدد ،من خلال مراكمة عوامل النهوض والإزاحة المتتالية لكل العوامل المؤدية إلى التراجع أو الفشل ، وذلك مرهون بتأمين شروط الفعالية السياسية والفكرية والتنظيمية والكفاحية والجماهيرية القصوى في قلب الصراع الطبقي، عبر توفير معايير ونواظم وآليات عمل داخلية ، ديمقراطية وثورية ، كعنصر قوة، للارتقاء بدور أطراف حركة التحرر العربية، وفي مقدمتها فصائل وأحزاب اليسار العربي ورؤيتها

وممارستها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها ، إذ أن بقاء وضع هذه الأحزاب /الفصائل تحت رحمة البيروقراطية القيادية اللاديمقراطية التي تتميز في معظمها بأنها ضعيفة الكفاءة والعاجزة أو المترهلة أو المرتدة فكريا وهابطة سياسيا ،أودت بأحزابها وفصائلها إلى الابتعاد عن الممارسة الصحيحة والغرق في مستنقعات الردة أو المناهج التقليدية والعقلية الجامدة او الهابطة والانتهازية، وهذا يفتح الباب واسعا داخل التنظيم "أمام توليد بيئة ملائمة لمزيد من التراجع والتهميش في أحزاب وقوى اليسار، وإغراقها بالأسئلة والمعضلات والمهام الكبرى فكريا وسياسيا وكفاحياً، دون القدرة على الإجابة عليها أو التفاعل معها، وبالتالي وقوعها في مزيد من الأزمات والمناورات والحسابات الأنانية التافهة والعزلة عن الجماهير ، وفي مثل هذه الحالة تكمن المأساة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي والمعنوي (والتنظيمي) ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية والاجتماعية على المستوى الوطني ، ويخل ببنيته "كعقد اجتماعي".

وانطلاقاً من هذا التحليل، لابد من وقفة مراجعة جدية لاستنهاض أحزاب وفصائل اليسار العربي ، بالمعنيين الموضوعي والذاتي ، خاصة وأن ما ينقص معظم كوادر وأعضاء قوى اليسار هو الدافعية الذاتية أو الشغف والإيمان العميق بمبادئه عبر امتلاك الوعي العلمي الثوري في صفوف قواعده وكوادره ، فبينما تتوفر الهمم في أوساط الجماهير الشعبية واستعدادها دوما للمشاركة في النضال بكل إشكاله ضد العدو الامبريالي والصهيوني ، وضد العدو الطبقي المتمثل في أنظمة التبعية والتخلف والاستغلال والاستبداد والقمع، إلا أن أحزاب وفصائل اليسار لم تستثمر كل ذلك كما ينبغي ولا في حدوده الدنيا ، لأنها عجزت – بسبب أزماتها وتفككها ورخاوتها الفكرية والتنظيمية – عن إنجاز القضايا الأهم في نضالها الثوري ، وهي على سبيل المثال وليس الحصر:

أولاً: عجزت عن بلورة وتفعيل الأفكار المركزية التوحيدية لاعضاءها وكوادرها وقياداتها واقصد بذلك الفكر الماركسي وصيرورته المتطورة المتجددة.

ثانياً: عجزت بالتالي عن تشخيص واقع بلدانها (الاقتصادي السياسي الاجتماعي الثقافي) ومن ثم عجزت عن إيجاد الحلول أو صياغة الرؤية الثورية الواضحة والبرامج المحددة.

ثالثاً: كما عجزت عن صياغة البديل الوطني والقومي في الصراع مع العدو الامبريالي الصهيوني من ناحية، وعن صياغة البديل الديمقراطي الاشتراكي التوحيدي الجامع لجماهير الفقراء وكل المضطهدين من ناحية ثانية .

رابعاً: عجزت عن بناء ومراكمة عملية الوعي الثوري في صفوف أعضاءها وكوادرها وقياداتها، ليس بهويتهم الفكرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي فحسب بل أيضا عجزت عن توعيتهم بتفاصيل واقعهم الطبقي (الاقتصاد، الصناعة، الزراعة، المياه ، البترودولار ، الفقر والبطالة والقوى العاملة، الكومبرادور وبقية الشرائح الرأسمالية الرثة والطفيلية ، قضايا المرأة والشباب ، قضايا ومفاهيم الصراع الطبقي والتنوير والحداثة والديمقراطية والتخلف

والتبعية والتقدم والثورة ...الخ) فالوعي والإيمان الثوري (العاطفي والعقلاني معا) لدى كل رفيقة ورفيق، بالهوية الفكرية وبضرورة تغيير الواقع المهزوم والثورة عليه، هما القوة الدافعة لأي حزب أو فصيل يساري، وهما أيضاً الشرط الوحيد صوب خروج هذه الأحزاب من أزماتها ،وصوب تقدمها وتوسعها وانتشارها في أوساط جماهيرها على طريق نضالها وانتصارها .

ولذلك فإن النقد الجاد الكامل والصريح، هو نقطة البداية، لإعادة صياغة فصائل وأحزاب حركة التحرر العربية ، إلى جانب إعادة صياغة أهداف الثورة التحررية الديمقراطية العربية، وممارستها على أساس علمي، بعد أن توضحت طبيعة الطريق المسدود الذي وصلته الأنظمة العربية، وما انتهت إليه مسيرة هذه الحركة بسبب أزمة فصائلها وأحزابها اليسارية ، وأزمة قياداتها خصوصاً، وهي ازمة تستدعي المبادرة إلى تقييم ونقد التجربة السابقة ، الى جانب دراسة الخصائص والمنطلقات السياسية والفكرية التي تميزت بها تلك الفصائل والاحزاب طوال الحقبة الماضية، والتي ربما كان إهمالها في الماضي أحد الأسباب الرئيسية لتعثر قوى اليسار العربي وفشلها، وفي هذا الجانب اشير الى اهم المنطلقات التي باتت بحاجة إلى المراجعة والمناقشة وإعادة الصياغة على طريق النهوض :

أولاً : إشكالية النهضة الوطنية والقومية العربية المعبرة عن طموحات ومصالح العمال والفلاحين الفقراء وكل المضطهدين ومن ثم تفعيل العلاقة الجدلية بين الماركسية والقومية : حيث بات من الضروري أن تقوم القوى اليسارية العربية في كل قطر ادراج البعد التوحيدي القومي كبعد رئيسى في عملها ، بما سيضيف عمقاً جديداً لقواها بدلاً من أن يبقى كما كان الأمر حتى الآن ، عبئاً عليها وعامل إضعاف لها.

ثانياً: إشكالية التبعية وكسرها وتجاوزها : وهي اشكالية مرتبطة بتبعية كل البلدان العربية ، كأجزاء متناثرة ، للنظام الرأسمالي المعولم وفق محددات قانون التطور اللامتكافئ، وبالتالي فإن وحدة التحليل الأساسية من منظور القوى اليسارية الثورية التي تسعى إلى التغيير، تتحدد أساساً وحصراً بالمجال القومي الديمقراطي العربي الذي تستطيع فيه هذه القوى تعبئة نفسها بشكل فعال وأخذ زمام المبادرة على نحو قادر على خلق صيرورته النضالية المستقبلية .

ثالثا : القاعدة الاقتصادية والأبنية الفوقية : ففي ظروف التخلف والتبعية تلعب الأبنية الفوقية المتصلة بالسلطة السياسية وبالثقافة والأيديولوجية بصفة عامة دوراً أكثر أهمية بكثير من تأثير القاعدة الاقتصادية بحكم تخلفها. إذ أن التحالف الطبقي الحاكم في الأنظمة العربية يلعب دوراً هاماً في دعم البنى الفوقية القديمة وتحويلها إلى رصيد لقوى التخلف .

رابعاً : الحاضر والماضي : هنا نقول بصراحة ، لابد من الوعي بأهمية العمل الفكري والسياسي الهادئ والمتدرج باتجاه القطيعة المعرفية مع كل رواسب التخلف في ماضينا، التي أتاحت

عودة الماضي ليحكم الحاضر، او عودة الميت ليحكم الحي، وهذه العودة تتجسد في بلادنا اليوم على شكل اصوليات يمينية سلفية اسلامويةرجعية أو على شكل القوى اليمينية الحاكمة في الانظمة العربية، وكلاهما من جوهر واحد وان اختلف شكل أحدهما على الأخر، وهذا نذير آخر حي بنوع المستقبل الذي تتحدث عنه تلك الأصوليات.

خامساً: الاستيعاب الموضوعي – بالمعنى الثوري – لدور ووظيفة نشوء وتأسيس الدولة الصهيونية لضمان احتجاز تطور مجتمعاتنا العربية وحفاظا على المصالح الامبريالية،ومن ثم النضال ضد الحركة الصهيونية ودولتها، على قاعدة أن الصراع هو صراع عربي صهيوني، يقف الفلسطيني في طليعته من اجل هزيمة الدولة الصهيونية ، وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية لكل سكانها.

إننا لا نزعم –في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين– كتنظيم يساري وطني وقومي ديمقراطي، أننا ننفرد بالدعوة إلى إعادة تجديد وتفعيل الفكر الماركسي ومشروعه النهضوي القومي الديمقراطي في بلادنا، ذلك لأن هذه الرؤية تشكل اليوم هاجسا مقلقا ومتصلا في عقل وتفكير العديد من المفكرين والمثقفين في إطار القوى الوطنية والقومية اليسارية الديمقراطية، على مساحة الوطن العربي كله، وهي أيضا ليست دعوة إلى القفز عن واقع المجتمع العربي أو أزمته الراهنة، وانما هي دعوة الى وعي كل مكوناته وتشخيصه وتفكيكه، ومن ثم صياغة البديل الديمقراطي التقدمي بصورة تدرجية عبر استنهاض احزاب وفصائل اليسار في مجتمعاتها تمهيدا لبلورة وتأسيس الحركة الماركسية العربية القادرة على ممارسة التغيير الثوري المنشود.

في هذا السياق نشير إلى أن التحديات التي يواجهها الوطن العربي بمجموعه، أو على صعيد كل قطر عربي على حدة، هي من الضخامة والجدية بحيث أضحت المسألة القومية – برغم تراجعها في المرحلة الراهنة– مسألة مستقبلية ملحة، نظراً للمتغيرات والهزات العميقة التي عصفت بالعالم في الثلاث عقود الأخيرة، مما يفرض على كل القوى الوطنية والقومية الديمقراطية والتقدمية الثورية العربية، أن توليها الجهد والاهتمام اللازمين على مختلف الصعد الفكرية والعملية، بحيث تعيد قراءة التاريخ العربي، قراءة عميقة ونقدية، وتستخلص الدروس والعبر؛ وبالتالي تحدد عناصر الانطلاق والنهوض، على طريق استعادة وتكريس الأفكار التوحيدية القومية التقدمية والديمقراطية في كل بلد عربي.

فقد بات في حكم المؤكد، أنه لا مجال لنهوض جماهيري للأمة العربية، ولا مجال للخروج من هذه الحلقة الطويلة من التراجعات والهزائم والانكسارات والانهيارات؛ إلا باستنهاض البعد الوطني والاجتماعي التقدمي الديمقراطي داخل كل بلد عربي أولاً، تمهيداً لاستنهاض البعد القومي الديمقراطي في الصراع، ودفعه نحو مواقعه اللازمة، خاصة في ظل هذه المرحلة التي تعتبر من أكثر المراحل ركوداً وهبوطاً، وشعوراً بالمخاطر والتحديات، التي لا تقتصر على القضية الفلسطينية وحدها؛ حيث نشهد

الانقسامات المذهبية والاثنية والجغرافية والصراعات الطائفية والدينية الدموية غير المسبوقة، وثقافة الكراهية والفوضى والإرهاب تعصف بالكثير من الدول العربية، والتي باتت تهدد وجودها، وغير ذلك من الأسباب التي يتداخل فيها القومي بالطبقي، والداخلي بالخارجي. الأمر الذي يفرض تعزيز النضال التحرري والديمقراطي في كل بلد عربي من أرضية الصراع الطبقي بمضامينه الحداثية ، التنويرية، النهضوية، العقلانية، بكل أبعادها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، في مواجهة استبداد الأنظمة وتزايد المد الرجعي والصراعات الطائفية الدموية من حركات الإسلام السياسي عموماً، والمتطرفة منها بشكل خاص (داعش والنصرة وبقايا القاعدة وغير ذلك) من جهة، وتزايد العدوانية الامبريالية/الصهيونية والعمل على استعادة القضية الفلسطينية في أذهان شعوبنا العربية من جهة ثانية.

وفي ضوء ما تقدم، فإن كافة قوى اليسار العربي بحاجة إلى مراجعة خطابها السابق، وإعادة تقييم المرحلة الماضية وصولاً إلى بلورة رؤية ثورية ديمقراطية، وبرامج واضحة تستجيب لمتطلبات المرحلة الراهنة، على قاعدة إحياء المشروع القومي الديمقراطي التقدمي ، وذلك انطلاقاً من وعي هذه القوى بان مهمتها اليوم أصعب وأعقد من المرحلة السابقة، مع الأخذ بضرورة عدم التوقف أو الجمود عند التناقض الرئيسي بين "الطبقة" العاملة العربية وبين القوى الرأسمالية (الكومبرادورية والعقارية والمالية والصناعية..إلخ) ، لأن هذا التناقض الرئيسي القائم موضوعياً، هو ظاهرة عامه في كل بلدان العالم الرأسمالي والبلدان الفقيرة التابعة، ولابد من الانطلاق منه في التحليل الطبقي والسياسي والاجتماعي، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار ، وعي اليسار العربي لخصائص التطور الاجتماعي في كل بلد عربي ، وتحديد البرامج والمهام النضالية السياسية والمطلبية الديمقراطية المرحلية، ارتباطاً بتلك الخصائص والسمات الموضوعية لعملية التطور الاجتماعي/الاقتصادي طوال العقود الماضية، وما أنتجته من ممارسات حملت في داخلها عدداً كبيراً من التناقضات التي تراوحت بين الاستبداد والاستغلال والقهر والاعتقالات وقمع الحريات والرأي والرأي الآخر من ناحية، وبين متطلبات النضال التحرري الوطني والديمقراطي ضد الوجود الامبريالي والصهيوني، وضد كل مظاهر التخلف الاجتماعي ورموزه القبائلية والعائلية، وأخيراً متطلبات وخصوصيات النضال السياسي والديمقراطي في إطار التناقض بين المشروع الوطني لبناء الدولة الديمقراطية وبين المشروع الإسلاموي.

إن كل هذه التناقضات لابد من وعيها والتعاطي والتفاعل معها وفق أولويات هذا التناقض أو ذاك، دون أن يعني ذلك غياب البوصلة المنهجية المادية الجدلية في تحليلنا لها، ودراسة الطبيعة الاجتماعية لهذه التناقضات وصعوبة حصرها في إطار حزب او فصيل واحد أو بطبقة اجتماعية واحدة، لأن الصراع الطائفي الدموي الذي تمارسه الحركات الإسلاموية المتطرفة ، إلى جانب أوضاع المعاناة والتشرد والافقار التي أصابت العديد من المجتمعات العربية راهنا، تؤكد على ترابط وتشابك الصراعات والتناقضات الراهنة، بحيث يمكن القول إن الصراعات الدائرة في شكلها الرئيسي اليوم، هي بين القسم

الأكبر من الجماهير الشعبية وطموحاتها وتطلعاتها ونضالها من اجل حقوقها السياسية والديمقراطية ، ومن أجل الكرامة والعدالة الاجتماعية والحرية والتحرر والاستقرار وبين المشاريع التي تستهدف تفكيك الدول الوطنية إلى دويلات طائفية من جهة ، وبين القوى الرجعية عموماً، وقوى الإسلام السياسي الارهابية وصراعاتها الطائفية والمذهبية الدموية خصوصاً من جهة ثانية.

وهنا بالضبط تتجلى صعوبة المرحلة الراهنة وتعقيداتها في وجه اليسار العربي ، الذي يجب أن يبادر إلى توفير العوامل الذاتية والموضوعية التي تمكنه من تحمل مسئولياته التاريخية المستقبلية في معركة التحرر الوطني والديمقراطي في مجابهة الوجود الامبريالي/الصهيوني، وفي مواجهة الحركات السلفية المتطرفة، والأنظمة الرجعية العملية، وهي مسئوليات لن يستطيع أي حزب أو فصيل القيام بها منفرداً أو معزولاً عن بقية الأحزاب والفصائل اليسارية العربية، الأمر الذي يفرض بالضرورة أن تبادر كل قوى اليسار العربي إلى لقاءات حوارية لمناقشة الرؤى والبرامج والمهام النضالية الديمقراطية الجديدة، بما يجب أن يؤدي بها إلى الاتفاق على بلورة الأفكار التأسيسية لبناء الكتلة التاريخية أو الجبهة العربية التقدمية التي يشكل اليسار العربي رافعتها التاريخية في هذه المرحلة، وذلك لضمان الروح الثورية وسيرورتها في مجابهة المشاريع السلفية الإسلاموية، وفي مجابهة مؤامرات تفكيك بعض الدول العربية إلى دويلات طائفية ، جنباً إلى جنب في مجابهة أنظمة التخلف والتبعية ، وفي مجابهة القضية الأخطر المتمثلة في تصفية القضية الفلسطينية وشرعنة وجود الدولة الصهيونية الغاصبة.

باختصار شديد، نقول: إن قوى اليسار العربي أمام مرحلة بالغة الخطورة، ومهام بالغة التعقيد ، لكن ذلك لا يجب ان يمنعها عن رؤية الهدف الكبير المتمثل في : مراكمة العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من خلال النضال بكل أشكاله، تحقيقاً لذلك الهدف الذي يتلخص في إعادة بناء بلدان الوطن العربي برؤى وأسس تستند إلى مفاهيم الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية، وإعادة الاعتبار إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية بالدرجة الأساسية، حيث أن الصراع مع العدو الصهيوني وهزيمته لا يتحقق إلا من خلال تفعيل قواعد الصراع العربي الصهيوني. وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا تتجاوز حالة التجزئة القطرية العربية (رغم تجذرها)، نحو رؤية ديمقراطية قومية ، تدرجية ، تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الأمة–الدولة في المجتمع العربي ، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، مدركين أن الشرط الأساسي للوصول إلى هذه الرؤية–الهدف ، يكمن في توحد المفاهيم والأسس السياسية والفكرية للأحزاب والقوى الديمقراطية اليسارية القومية داخل إطارها القطري/الوطني الخاص كخطوة أولية ، تمهد للتوحد التنظيمي العام وتأطير وتوسع انتشار الكتلة التاريخية –على الصعيد القومي، انطلاقاً من إدراكنا بأن الأزمة التي تعاني منها حركة التحرر الوطني العربية في وضعها الراهن ليست فقط أزمة قيادتها الطبقية البورجوازية الرثة التابعة، بل هي أزمة البديل الديمقراطي لهذه القيادة، يؤكد على صحة

هذه المقولة، ما جرى في بلادنا فلسطين وغيرها من انهيار اجتماعي واقتصادي وتفكك في النظام السياسي وتراجع الهوية الوطنية والقومية لحساب الهوية الدينية أو هوية الإسلام السياسي، أو للهويات الاثنية والطائفية والعشائرية كما هو الحال في العراق وسوريا والسودان واليمن ولبنان والجزائر.

وفي هذا السياق، نقول بصراحة، لقد آن الأوان لنقل حركة التحرر الوطني العربية من حالة التراجع إلى حالة الهجوم المضاد. ويستدعي ذلك البدء بتصحيح التعامل مع التناقضات في المنطقة العربية.

لقد نجح أعداء القومية العربية بقيادة أمريكا في طمس التناقض الرئيسي وتغليب التناقضات الثانوية. وآن الأوان للتعامل مع التناقضات على حقيقتها: أن يعود العدو عدواً والصديق صديقاً والشقيق شقيقاً. إن ذلك يعني إعادة طرح كل قضايانا الرئيسية من جديد: قضية فلسطين، قضية تحرير الأرض العربية المحتلة في سوريا ولبنان، قضية تحرير الاقتصاد العربي، قضية التنمية العربية الشاملة، قضية التحولات الاجتماعية، قضية الحريات الديمقراطية، قضية حقوق الإنسان والمواطن، قضية الشباب والمرأة في الوطن العربي، قضية الثقافة واستعادة الهوية العربية وقضية التكامل الاقتصادي. وكلها قضايا لا تطرح على حقيقتها إلا في إطار التناقض الرئيسي.

لكن الانتقال إلى مثل هذا الهجوم المضاد يستدعي، بل يفترض النجاح سلفاً في حل أزمة قيادة الحركة الوطنية العربية. إنه يتطلب نقل هذه القيادة إلى أيدي تحالف واسع أو كتلة تاريخية للقوى الاجتماعية الوطنية ذات المصلحة في مواصلة المعركة ضد الإمبريالية وتحقيق التقدم الاجتماعي في ذات الوقت. وهذا التحالف الوطني الواسع يمكن أن يضم يضم البرجوازية الصغيرة وطلائعها المتقدمة ذات القدرات الثورية المتجددة، ويضم أيضاً الطبقة العاملة النامية حيث تضطلع فيه بدور أساسي متصاعد. هذا التحالف الوطني الواسع يجب أن يجذب إليه طلائع المثقفين وكافة القوى والعناصر الديمقراطية في كل أرجاء الوطن العربي. ولا يمكن أن يتحقق مثل هذا التطور من غير السعي الدءوب من أجل كسب وممارسة الحريات الديمقراطية، هذه الحريات التي ينبغي أن تكفل لا مجرد حق الجماهير في التعبير، بل أن تكفل لها أيضاً حقها في التغيير في الوطن العربي، مدركين أن مثل هذا التغيير مستحيل بغير الدور القيادي لمصر –عبر قواها الديمقراطية التقدمية القومية– ذلك أن التغيير الديمقراطي على الصعيد القومي، مشروط بقوة مصر ورؤيتها الوطنية والقومية، فذلك قدرها أو بالأحرى دورها الريادي الراهن والمستقبلي.

لكن من المتوقع أن يمر هذا التطور عبر نضال شاق وطويل مليء بالعقبات والتضحيات وربما بالنكسات. لكنه يبقى هو الطريق الوحيد إلى الهدف. وإذا كان هذا الطريق يبدو لنا قاتماً فينبغي ألا ننسى أنه انعكاس لواقع لا يقل قتامه لكنه لا يمكن أن يستمر إلى الأبد. وهل يطلع الفجر إلا بعد ليل أسود؟ ومن قبل قال " عبد الناصر" كلمته الحكيمة: "لقد سبق كل فجر شهدنا مطلعه ليل طويل "[4].

وفي هذا الجانب،نؤكد على أن الفكرة الوحدوية القومية العربية التي عبر عنها القائد الراحل جمال عبد الناصر مثلت هدفاً مركزياً للجماهير الشعبية العربية منذ منتصف القرن الماضي، ولكن بصورة عفوية انفعالية طموحة للخلاص من الاستعمار والدولة الصهيونية ، دون أن تمتلك المقومات الاقتصادية والاجتماعية النهضوية الثورية التي تعزز بلورة الفكرة القومية التقدمية العربية الوحدوية القادرة على ازاحة الأنظمة أو التجزئة القطرية عموماً والأنظمة الرجعية على وجه الخصوص .

لكن بلورة رؤيتنا القومية الديمقراطية ، مرهونة بوعينا وبنضالنا للانتصار على أزمة فكرنا وواقعنا، وهي ليست فحسب أزمة تخلف وتبعية، بل هي أيضاً أزمة معرفة وأزمة تنمية وأزمة نظام وأزمة حكم وأزمة تفارق صارخ بين مستويات الثروة والتحضر ومستويات المعيشة، والديمقراطية والعلم والثقافة، أزمة علاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، أزمة هيمنة خارجية استغلالية على مقدرات حياتنا ومنطلقات تنميتنا الاجتماعية والثقافية والقومية، إنها في النهاية أزمة فكر نظري نتيجة لمختلف هذه الأزمات المتداخلة، ونتيجة فقداننا للرؤية الاستراتيجية الشاملة لتغيير الواقع وتجديده، ولن نتجاوز تخلفنا وتبعيتنا إلا بمشروع تنموي قومي شامل ذي أبعاد اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافة وإعلامية وقيمية، ومشروع يستوعب تراثنا العربي الإسلامي استيعابا عقلانيا نقديا، ويضيف إليه ، ويستوعب حقائق عصرنا الراهن استيعابا عقليا نقديا[5].

في هذا الجانب، نؤكد على أن "إن القضية في النهاية، "ليست قضية مشروع نهضوي إيديولوجي مجرد، فما أكثر مثل هذه المشاريع في حياتنا وتاريخنا القريب، وإنما القضية هي رؤية نظرية معرفية تأسيسية استراتيجية نابعة من حقائق واقعنا وعصرنا واحتياجاتها وتحدياتها، رؤية مسلحة بالعلم والإرادة الشعبية الجماعية الواعية على مستوى كل بلد عربي وعلى المستوى القومي العام. إنها ليست يوتيوبيا بل ضرورة تتمخض في حقل الإمكانات المتاحة التي تنتظر الوعي والإرادة والتنظيم والمبادرة في قلب مجتمعاتنا المدنية"[6].

الأمر الذي يفرض على كافة القوى الطليعية اليسارية الديمقراطية العربية عموماً ، النضال المشترك من أجل إعادة وإحياء الفكر القومي العربي بمضمون يساري تقدمي إنساني وديمقراطي وبلورة إطاره التنظيمي لنشر وتفعيل الفكرة القومية النهضوية التقدمية الديمقراطية، كفكرة توحيدية لكل شعوبنا العربية واستنهاضها من قلب الصراع الطبقي لتحقيق الثورة الوطنية والقومية الديمقراطية، باعتبارها استمرار لثورة التحرر الوطني ضد الوجود الإمبريالي الصهيوني من جهة واستمراراً لسيرورة الثورة الاشتراكية من جهة ثانية ، انطلاقا من العلاقة الجدلية بين الثورة الوطنية/القومية الديمقراطية و الثورة الاشتراكية .

في ضوء ما تقدم ، فإن شرط الحديث عن الوحدة العربية أو إعادة تفعيل و تجديد المشروع النهضوي القومي للخروج من هذا المشهد أو المأزق الخانق ، هو الانطلاق بداية من رؤية ثورية واقعية جديدة لحركة التحرر القومي باعتبارها ضرورة تاريخية تقتضيها تناقضات المجتمع العربي

الحديث من جهة ، و بوصفها نقيض الواقع القائم من جهة أخرى ، على أن هذه الرؤية لكي تستطيع ممارسة دورها الحركي النقيض ، و القيام بوظيفتها و مهماتها التاريخية فلا بد لها من امتلاك الوعي بالمحددات أو المفاهيم الجوهرية الأساسية التالية :-

1. أن تكون رؤية وطنية وحدوية ترفض وتناضل ضد أي شكل من أشكال تفكيك الدول العربية إلى دويلات طائفية، كما تسعى إلى إلغاء نظام التجزئة الذي فرضته الإمبريالية ، و تعمل على توحيد الجماهير العربية بما يخلق منها قوة وطنية وقومية تقدمية وديمقراطية، قادرة على الفعل التاريخي على الصعيد العربي و الإنساني العام.
2. أن تسعى إلى استيعاب السمات الأساسية لثقافة التنوير والحداثة الأوروبية ، و ما تضمنته من عقلانية علمية و روح نقدية إبداعية و استكشافية متواصلة في فضاء واسع من الحرية و الديمقراطية، و إدراك واضح لموضوعية الوجود المادي و الوجود الاجتماعي ، و ما يعنيه ذلك من إدراك الدور التاريخي للذات العربية و سعيها إلى الحركة و التغيير انطلاقاً من أن الإنسان هو صانع التاريخ و القادر على الابتكار و التغيير في حاضره و مستقبله ، وفق أسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية في إطار المشروع القومي العربي النهضوي، ذلك أن عملية التحرر القومي كضرورة تاريخية لمجابهة تناقضات المجتمع العربي الحديث ، لا يمكن تحققها أو ممارسة دورها كنقيض للواقع القائم ، بدون الاشتراكية و برنامجها السياسي الاجتماعي و الاقتصادي ، كضرورة تاريخية أيضاً لعملية التحرر القومي ذاتها ، إذ أن جوهر تناقضاتنا الرئيسة مع الحركة الصهيونية و قوى العولمة الإمبريالية و توابعها المحلية يقوم على الصراع على استرداد الأرض و الموارد و الثروات المادية والبشرية العربية لإلغاء حالة النهب و الاستلاب و الارتهان و الاستغلال التي تعيشها شعوبنا العربية اليوم ، و بالتالي فإننا نؤكد أن حل هذا الصراع لتحرير الأرض و الثروات و الموارد العربية لا يمكن تحقيقه بدون إنضاج الوعي الاشتراكي و برامجه التطبيقية الكفيلة بتغيير بنية العلاقات الإنتاجية و الاجتماعية التابعة والمتخلفة و المشوهة الحالية ، إلى بنية إنتاجية تنموية حضارية شاملة تضمن توليد علاقات اجتماعية ذات طابع جماعي تعاوني ، يؤكد في جوهره على حق جماهيرنا الشعبية في ملكية هذه الثروات و الموارد عبر مؤسساتها الديمقراطية التي ترى في الحوافز الفردية و الدافعية الذاتية شرطاً للإبداع و البناء و ضمانة للتطور المتجدد و الاستمرار .

لذلك ، فإن حديثنا عن الضرورة التاريخية لصياغة منظومة معرفية قومية تقدمية معاصرة ، عبر رؤية وممارسة جديدتين ، يقع بالدرجة الأولى وفي المراحل الأولى على عاتق المثقف الديمقراطي الثوري العربي ، لاعتبارين هامين، أولهما: أن هذا المثقف هو الوحيد القادر من الناحية الموضوعية على وضع الأسس المعرفية النظرية لهذه المنظومة وآفاقها المستقبلية. وثانيهما: أن طبيعة التركيب

الاجتماعي/الطبقي المشوه لمجتمعنا العربي ، التي تتسم بتعدد الأنماط الاجتماعية القديمة والمستحدثة وتداخلها ، كما تتسم بالسيولة وعدم التبلور الطبقي بصورة محددة ، والتسارع غير العادي ، الطفيلي أو الشاذ أحيانا في عملية الحراك الاجتماعي ، إلى جانب وضوح وتعمق تبعية "البورجوازية" العربية للمركز الرأسمالي المعولم ، بحيث أصبحت –اليوم– واحدة من أهم أدواته وآلياته في بلادنا ، كل ذلك يجعل من المثقف العربي ، –بالمعنى الجمعي المنظم– بديلا مؤقتا ورافعة في آن واحد للحامل الاجتماعي أو الطبقي ، وما يعنيه ذلك من أعباء ومسئوليات بل وتضحيات في مجرى الصراع لتوليد معالم المشروع النهضوي القومي ونشره في أوساط الجماهير الشعبية العربية كفكرة مركزية أو توحيدية.

إذن ، فالمسألة الأساسية الأولى على جدول أعمال "البديل الديمقراطي ، داخل القطر الواحد أو على الصعيد القومي العام ، هي مسألة كسر نظام الإلحاق أو التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي و الاقتصادي ، و التنمية المستقلة الهادفة إلى خلق علاقات إنتاج جديدة تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات ، تنمية تهدف إلى رفع معدل إنتاجية العمل ، إذ أن هذا الشرط –كما يقول المفكر الراحل د.إسماعيل صبري عبد الله– هو "نقطة البداية ، فالمقياس الأشمل و الأكمل لأداء الاقتصاد القومي هو معدل ارتفاع إنتاجية العمل من سنة إلى أخرى، على أن هذه الإنتاجية ترتبط بمفهوم الدافعية كمبدأ رئيس في عملية التنمية ، إذ أن المواطنين الأحرار الذين يعرفون أن بالإمكان مشاركتهم في صنع القرار والتوزيع العادل للدخل والثروة الوطنية ، يعرفون بأن ثمار جهودهم تعود عليهم و على أولادهم ، و أن أحداً لن يستطيع سلبهم حقوقهم" ، بهذا المضمون وحده يمكن أن نتعاطى مع مفهوم أو مصطلح التنمية ، بالمعنى الشمولي العميق ، وليس فقط استخدامه بالمعنى الاقتصادي الضيق فحسب "كما تنادي بذلك أوساط المنظمات غير الحكومية العربية الممولة من الأجنبي" وإنما بمعنى الاتجاه إلى تصفية التبعية للإمبريالية ، فهنا تصبح التنمية قضية غير منفصلة عن قضية الاستقلال الوطني والقومي ، إذ أن الفصل بين القضيتين هو ما تسعى القوى الإمبريالية إلى تثبيته وذلك بعزل عملية التحرر الوطني عن عملية التنمية ومبدأ الاعتماد على الذات والعدالة الاجتماعية ، لذلك فإن كل من يتحدث عن موضوع التنمية والتقدم في بلادنا العربية ارتباطا بالتعاون مع الغرب المتقدم أو وفق آليات السوق الحر الرأسمالي والليبرالية الجديدة وشروط منظمة التجارة الدولية ، فهو إما واهم أو مخادع يسعى إلى تغليب مصالحه الطبقية الأنانية الضيقة على حساب المصالح الوطنية والقومية .

أما المسألة الثانية ، التي لا تنفصم عن الأولى ، بل ترتبط بها ارتباطاً جدلياً فهي تتلخص –على الرغم من كثافة ظلام المرحلة الراهنة– في إعادة تفعيل مشروع النهضة القومية الوحدوية العربية بأفقها التقدمي الديمقراطي ، كفكرة مركزية توحيدية في الواقع الشعبي العربي ، و نقلها من حالة السكون أو الجمود الراهنة إلى حالة الحركة و الحياة و التجدد ، و هي مهمة لا تقبل التأجيل يتحمل تبعاتها –بشكل مباشر المثقف الديمقراطي التقدمي الملتزم في كل أقطار الوطن العرب ، انطلاقاً من أن

الدولة القطرية العربية مهما امتلكت من مقومات ، فإنها ستظل عاجزة عن تلبية احتياجات مجتمعاتها ، و إن أية عملية تطوير سياسي أو تنموي داخل القطر الواحد ستدفع بالضرورة نحو استكشاف عمق الحاجة إلى التوجه نحو تواصل ذلك التطور عبر الإطار القومي الديمقراطي الموحد كمخرج وحيد من كل أزماتنا التي نعيشها اليوم و في المستقبل .

إن التحدي الذي تواجهه شعوب و بلدان الوطن العربي هو تحد حقيقي على جميع المستويات السياسية و الثقافية و الاجتماعية و غيرها ، لكنه قبل كل شيء تحدٍ اقتصادي في المقام الأول .

و هذا يتطلب وعي المثقف الديمقراطي العربي لأبعاد و تفاصيل الصورة الاقتصادية القطرية و القومية ، تمهيداً لإنضاج الفكرة التوحيدية السياسية–الاقتصادية القومية في مواجهة العولمة و سياساتها الهمجية من جهة، و من أجل تعزيز مقومات البديل الديمقراطي العربي كخيار وحيد على طريق التحرر و الديمقراطية و العدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية من جهة أخرى .

إن اقتناعنا بهذه الخطوات ، ونضالنا من أجل بلورتها في كل ساحة أو بلد عربي أولاً ، ثم على الصعيد القومي ثانياً، يستند –ذلك الاقتناع– إلى أن هناك إمكانيات واقعية وظروف موضوعية مهيأة لاستقبال الرؤى والبرامج السياسية والمجتمعية المطلبية والديمقراطية الثورية في بلادنا، ولتحقيق مكاسب جزئية متزايدة في عملية طويلة معقدة عبر مراحل وسيطة متعددة على طريق تحقيق أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

[1] كمال عبد اللطيف – في الموقف من الراهن العربي – 6/أغسطس 2015 – الانترنت .

[2] خالد الحروب – سيرورة التطرف والداعشية.. ودورنا جميعا – 20-07-2015

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 – صندوق النقد العربي – الجامعة العربية – صفحة ج–منتصف 2014.

[4] د.فؤاد مرسي – نظرة ثانية إلى القومية العربية – كتاب الأهالي رقم 20 – ابريل 1989 –

[5] محمود أمين العالم – الهشاشة النظرية في الفكر العربي المعاصر – قضايا فكرية – الكتاب الخامس والسادس عشر يونيه–يوليو 1995– القاهرة – ص15

[6] محمود أمين العالم – المصدر السابق– ص17.